رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (146) المجلد الثاني

الجزء الاول

نيسان 2026

مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418
ISSN الالكتروني:2520- 7423
DOI: 10.59799/SQZH5356
معامـــل التأثير: 2.56 Impact Factor
الايداع القانوني 243

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (146) نيسان 2026

المجلد الثاني

الجزء الأول

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: أ.د. هاشم صالح مناع

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
ا. م. د. مصدق امين عطيه	وزارة التربية والتعليم	العراق
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. خالد سنداوي	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	فلسطين
أ. د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذيبة	جامعة الزرقاء الاهلية	الأردن
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
م.د. أسعد شاكر حميد جاسم	المديرية العامة لتربية ذي قار	العراق
م.د. سنان فاضل حمد سلمان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية	العراق

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي **(رئيس الهيئة الاستشارية)**	جامعة الزرقاء	الأردن
د. ماجدة خلف السبوع	جامعة مؤتة	الاردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
ا. م. د قادسيه حسين جاسم عبد الرضا الذهبي	وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	العراق
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
ا د مزاحم مهدي ابراهيم النجار	جامعة تكريت	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
- منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 **موقع المجلة:** http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

//isindixing.com/isi/journaldetails.php ? :http

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/15364886773178244 29

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع //www.mandumah.com http
- قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com //http
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) **2019**.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of economic-research#.XzPCkCgzZPY

أخلاقيات النشر العلمي بمجلة رماح للبحوث والدراسات

منذ تأسست مجلة رماح للبحوث والدراسات وتألقت بعددها الأول عام 2005م وهي تأخذ على عاتقها الاجتهاد والاستمرارية لبلوغ العالمية بدخولها العديد من محركات البحث العلمي وقواعد البيانات الدولية والالتزام بأخلاقيات النشر العلمي الهادف، حيث تعد أخلاقيات النشر العلمي (Scientific Publication Ethics) بمجلة رماح للبحوث والدراسات الركيزة الأساسية لضمان موثوقية البحث العلمي ونزاهة البحث الأكاديمي. فالالتزام بهذه المعايير ليس مجرد خيار مهني، بل هو واجب أخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف المشاركة في عملية النشر في ضوء المحاور الأخلاقية لمجلة رماح للبحوث والدراسات.

مسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية النشر بمجلة رماح للبحوث والدراسات:

1. مسؤوليات الباحث:

حيث يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن المحتوى العلمي المقدم، ويجب عليه الالتزام بالأمانة العلمية، والأصالة ومنع الانتحال، وتجنب النشر المتعدد، وتحديد أسماء المشاركين بالبحث بشكل دقيق وصريح.

2. مسؤوليات المحكمين:

فبالنسبة لمجلة رماح للبحوث والدراسات يتطلب الأمر من المحكمين الالتزام التام بالموضوعية والحياد وتقييم البحث بناءً على جودته العلمية بكل شفافية وموضوعية، والسرية بعدم الكشف عن محتوى البحث أو استخدام أفكاره قبل النشر، والإفصاح بالاعتذار عن التحكيم في حال وجود علاقة قرابة أو زمالة مع الباحث.

3. مسؤوليات هيئة التحرير

وفقاً لسياسة مجلة رماح للبحوث والدراسات يعد المحرر هو الفيصل في عملية النشر، اذ يجب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عند اتخاذ قرارات القبول أو الرفض بناءً على أهمية البحث وأصالته ووضوحه، اضافة الى الشفافية وذلك في غاية الأهمية بهدف توضيح إجراءات التحكيم والمدد الزمنية المتوقعة للباحث.

قواعد النشر والتوثيق بمجلة رماح للبحوث والدراسات

أولاً. أهداف المجلة ومجالاتها:

مجلة رماح للبحوث والدراسات مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، بهدف تعميق البحث العلمي واثرائه بنشر البحوث العلمية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المرموقة ، والتي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية ، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمحكَّمة وفق معايير أكاديمية رصينة ، و دعم حركة البحث العلمي وتطوير المعرفة في المجالات التربوية والإنسانية بهدف إتاحة منصة علمية للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي محليًا وعربيًا ودوليًا و تعزيز الجودة والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي و الإسهام في معالجة القضايا المعاصرة من خلال دراسات علمية متخصصة.

وقد جاءت مجالات نشر المجلة لتتنوع بين:

1. العلوم التربوية .
2. العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. الدراسات النفسية.
4. الدراسات الإدارية والاقتصادية ذات البعد الإنساني والتربوي.
5. الدراسات الشرعية والقانونية ذات الصلة بالمجالات الإنسانية.

ثانياً. شروط واجراءات النشر في المجلة:

تستند مجلة رماح للبحوث والدراسات إلى قواعد لجنة أخلاقيات النشر (COPE - Committee on Publication Ethics) ، التي تتبع عملية النشر في المجلات العلمية المحكمة (Peer-reviewed Journals) مساراً منهجياً دقيقاً يهدف إلى ضمان جودتها قبل وصولها إلى الباحث القارئ. حيث تبدأ عملية النشر بمجلة رملح للبحوث والدراسات بمرحلة الإعداد والتقديم (Submission Phase) فتبدأ العملية بإعداد الباحث للبحث (Manuscript) وفقاً لسياسات المجلة التي تهتم بـ:

1. **التنسيق والفحص المبدئي:**

- التنسيق والالتزام بدليل المؤلف من حيث نوع الخط ، ونظام التوثيق (مثل APA أو IEEE)، وطريقة عرض الجداول والرسوم البيانية.
- خطاب التقديم (Cover Letter) وفقاً لرسالة موجهة لرئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات ، توضح أهمية البحث وأصالته وعدم نشره مسبقاً.
- الفحص الأولي: حيث يخضع البحث وفقا لسياسة المجلة فور استلامه لفحص متسلسل للتأكد من اكتمال الملفات ونسبة الاقتباس (Plagiarism Check) عبر برامج محددة.

2. **مراجعة هيئة التحرير:**

قبل إرسال البحث للتحكيم، يقوم رئيس التحرير أو المحرر المختص بعمل تقييم أولي للبحث للتأكد من الملاءمة ومدى توافق موضوع البحث مع تخصص المجلة ، والتأكد من الجودة المبدئية من حيث هل البحث مكتوب بلغة علمية رصينة ومنهجية واضحة بشكل أكاديمي يرتقي الى مستوى مجلة رماح للدراسات والبحوث. وفي هذه المرحلة، قد تتم الموافقة المبدئية على البحث لاستكماله والسير بباقي الاجراءات أو يتم الرفض إذا لم يستوفِ البحث الشروط الأساسية، مما يوفر وقت الباحث والمحكمين لاعادة النظر بالبحث بما يناسب سياسة المجلة.

3. عملية التحكيم العلمي:

وهي بالنسبة لمجلة رماح للدراسات والبحوث جوهر النشر العلمي، حيث يُرسل البحث إلى خبيرين أو ثلاثة في نفس التخصص حيث لا يعرف المحكم هوية الباحث ولا يعرف الباحث هوية المحكم لضمان الحياد. وبعد ذلك وبشكل سري يقوم المحكمون بتقييم الأصالة، المنهجية، تحليل البيانات، وقوة الاستنتاجات. وبناءً على تقارير المحكمين، يتخذ المحرر أحد القرارات التالية:

1. **القبول كما هو.**
2. **تعديلات طفيفة** تتطلب تعديلات بسيطة لا تمس جوهر النتائج.
3. **تعديلات جوهرية** تتطلب إعادة صياغة أجزاء رئيسية أو إجراء تحليلات إضافية.
4. **الرفض** في حالة وجود خلل منهجي جسيم أو عدم إضافة علمية جديدة.

وبمجرد كانت التقارير ايجابية وتم قبول البحث نهائياً يتم الطلب من الباحث أن يقوم ضمن فترة زمنية محدد بالتدقيق اللغوي ومراجعة البحث مراجعة نهائية

4. الجدول الزمني لإجراءات النشر بمجلة رماح للدراسات والبحوث:

تتبع مجلة رماح للدراسات والبحوث منذ نشأتها جدولاً زمنياً لإجراءات النشر حفاظاً على وقت الباحث والمحكم والمجلة، ةفقاً للآتي:

التحكيم الأولي للتحرير 2 - 3 أسابيع

عملية التحكيم العلمي 3 - 6 أشهر (تختلف حسب التخصص)

مراجعة الباحث للتعديلات 3 - 5 أسابيع

النشر النهائي 4 - 6 أشهر بعد القبول

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة " رماح" المجال واسعًا لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتبارًا من هذه السنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الاول رقم (115) في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وآذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، آيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، أب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول .

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقًا لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عادتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشيًا مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	A
الهيئة الاستشارية للمجلة	B
شروط النشر	D
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	E
أخلاقيات النشر العلمي	F
قواعد النشر والتوثيق	H
افتتاحية العدد	K
فهرس المحتويات	L - O
أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم الجامعي إعداد: سامي أسعد الودعاني تخصص أصول التربية بالمقررات/جامعة الملك خالد	20 - 66
دور مؤسسات الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة (المعرفية والنفسي حركية والوجدانية) من وجهة نظر المعلمات إعداد: الباحثة : رجاء يوسف المطارنة الباحث : عبدالله المجالي تخصص الطفولة المبكرة	67 - 89
النزاع حول الأرض في دارفور و أبعاده القانونية والثقافية والتربوية إعداد: دكتور/ محمد علي حمد علي أستاذ مشارك – قسم العلوم التربوية – مناهج كلية التربية – جامعة الفاشر	90 - 146

الموضـــوع	الصفحة
النمذجة البنائية للعلاقة بين الكفايات التدريسية والتفكير الايجابي واليقظة العقلية لدى معلمي المرحلة الابتدائية في منطقة النقب إعداد: **بسمة طالب عبد العزيز أبو سريحان** / جامعة النجاح الوطنية - فلسطين **أ.د. معزوز جابر جميل علاونة** / جامعة القدس المفتوحة - فلسطين	**147 - 178**
التداخل اللغوي بين اللهجة الأم واللغة الفصحى في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية إعداد: **آمنة علي النعيمي** / جامعة العقبة للعلوم الطبية	**179 - 218**
و اقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية إعداد: **هدى عبدالله أحمد الأكوع** / كلية التربية جامعة صنعاء/ كلية التربية جامعة إب	**219 - 250**
أثر دستور 2005 على نظام التوازن بين السلطات في العراق (مبدأ الفصل بين السلطات) إعداد: المحامي بركات العيساوي طالب دكتوراه / القسم العام / جامعة المنصورة	**251 - 275**
أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني إعداد: **دياروجيه ياسين**	**276 - 315**
الأسباب الموجبة لتفكيك نفوذ الدولة العميقة داخل مؤسسات الدولة في لبنان إعداد: **ايمن محمد قاسم** /الجامعة الإسلامية في لبنان	**316 - 341**

الموضـــوع	الصفحة
أثرزيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات **دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية(STC)** إعداد: **الباحث الرئيسي: د/ محمد سليمان محمد أبو صالح** أستاذ إدارة الأعمال المساعد قسم إدارة الاعمال **الباحث المشارك: د/ محمد العوض الأمين يوسف** أستاذ الاقتصاد المساعد قسم الإدارة المالية كلية إدارة الأعمال - جامعة المجمعة / الرياض – المملكة العربية السعودية	**342 - 366**
و اقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية: دراسة وصفية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) إعداد: **د. تهاني ابراهيم العلي** / خبيرة استشارات تطوير الأعمال/ سلطنة عمان	**367 - 391**
الملاءمة الجيومورفولوجية لطية أزمر ضمن محافظة السليمانية لأغراض السياحة باستخدام معامل الأمان للسفوح ومدى استقرارها إعداد: **مدرس مساعد مروة علي طاهر**،الجامعة العراقية ،كلية الآداب، العراق	**392 - 419**
العتبات النصية في رو اية (ليطمئن قلبي) للكاتب أدهم شرقاوي إعداد: **م.د. سارة احسان رميض** / جامعة كركوك/كلية التربية للبنات	**420 - 446**
مراجعـة مقـال (ازمة النموذج الديمقراطي في العراق) أ.د اياد خلف حسين العنبر إعداد: **م.م نور مشتاق حسن** **جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية**	**447 - 456**

الموضـــوع	الصفحة
الإحالة في رسالة الحُجَّاب للجاحظ إعداد: **محمد أحمد موسى العجارمة**، جامعة الإسراء ، عمان، الأردن **أ.د فؤاد فياض شتيات** ، جامعة الإسراء ، عمان ، الأردن	457 - 477
Difficulties Encountered by Sudanese Instructors in Managing Large Classes at Secondary Schools By: **Hassan Mohammed Abd Elhadi Ali** English Language Department, Faculty of Education, Bakht-er-Ruda University, Alduweim, Sudan	478 - 496
Sustainability-Led Human Resource Capability Development: A Qualitative Policy Analysis of Saudi Arabia's Vision 2030 Programs By: **Mohammed Alawad Elameen Yousif** **Mohamed Suliman Mohamed Abusalih**	497 - 517

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم الجامعي

اعداد الطالب: سامي أسعد الودعاني

تخصص أصول التربية بالمقررات/جامعة الملك خالد

samiadani88@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 5 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 1 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدف البحث لدراسة أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي. لتحقيق الأهداف البحثية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة موضوعها يقتصر مجتمع البحث على أعضاء هيئة التدريس وطلاب بعض الجامعات السعودية، بوصفهم الفئة الأكثر ارتباطا بتطبيقات التربية النقدية ومهارات التفكير الناقد في التعليم الجامعي. توصلت النتائج إلى أنَّ مستوى توظيف استراتيجيات التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي ما زال يتفاوت بين الجامعات والتخصصات، حيث بدأت بعض الجامعات في إدخال مفاهيم التفكير الناقد والتربية النقدية في مناهجها من خلال تشجيع المناقشة والتحليل أثناء المحاضرات، إلا أن هذا التوجه لا يزال محدودا ويحتاج إلى ترسيخ مؤسسي أكبر ليصبح جزءا أصيلا من العملية التعليمية. كما توصلت إلى ان التربية النقدية تُسهم في تنمية التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات من خلال تحويل بيئة التعلم إلى مساحة حوارية تفاعلية تتيح للطلبة تحليل الأفكار ومناقشتها بحرية، فهي لا تركز على حفظ المعلومات بل على تدريب العقل على الفهم والاستنتاج والمقارنة بين الآراء. كما اشارت النتائج إلى أن تطبيقات التربية النقدية في الجامعات تواجه عدداً من التحديات التي تحد من انتشارها وفاعليتها، من أبرزها مقاومة بعض أعضاء هيئة التدريس للتغيير واستمرار اعتمادهم على أساليب التلقين التقليدية التي لا تتيح للطالب فرصة التفكير الحر، كما تعاني بعض الجامعات من ضعف التدريب التربوي للأساتذة وعدم توفر بيئة أكاديمية مشجعة على الحوار.

الكلمات المفتاحية: التربية، النقدية، مهارات، التفكير الناقد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This research aims to study the impact of critical pedagogy on developing critical thinking skills and their applications in higher education institutions. To achieve the research objectives, the descriptive-analytical approach was adopted as the most suitable for the nature of the subject. The research population was limited to faculty members and students from some Saudi universities, as they are the group most closely associated with the applications of critical pedagogy and critical thinking skills in university education. The results showed that the level of implementation of critical pedagogy strategies in higher education institutions still varies between universities and disciplines. While some universities have begun to incorporate critical thinking and critical pedagogy concepts into their curricula by encouraging discussion and analysis during lectures, this trend remains limited and requires greater institutionalization to become an integral part of the educational process. The research also concluded that critical pedagogy contributes to developing critical thinking among university students by transforming the learning environment into an interactive dialogue space that allows students to analyze and discuss ideas freely. It does not focus on memorizing information but rather on training the mind to understand, deduce, and compare opinions. The results also indicated that the application of critical pedagogy in universities faces a number of challenges that limit its spread and effectiveness. Among the most prominent of these is the resistance of some faculty members to change and their continued reliance on traditional rote learning methods that do not allow students the opportunity for free thinking. Additionally, some universities suffer from inadequate pedagogical training for professors and a lack of an academic environment conducive to dialogue.

Keywords: Education, Critical Thinking, Skills

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

تعد التربية النقدية من الاتجاهات الفكرية التربوية المعاصرة التي تهدف إلى تنشيط الفكر الإنساني وإخراجه من دائرة التلقي السلبي إلى فضاء التأمل والتحليل، فهي لا تنظر إلى التعليم بوصفه عملية نقل للمعرفة فقط، بل تعتبره وسيلة فكرية لإعادة بناء الوعي وتحرير المتعلم من القيود الفكرية التي تعيقه عن الفهم العميق للواقع، ومن هذا المنطلق تسعى التربية النقدية إلى جعل التعليم ممارسة فكرية قائمة على التساؤل والتحليل والتفكير العميق، بحيث يتحول المتعلم إلى عنصر واع يمتلك أدوات النقد والتحليل والتقويم، الأمر الذي يجعله أكثر استعدادا لمواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية والثقافية بعقل منفتح وقدرة على التمييز بين الآراء والأفكار المختلفة.

لقد تناولت الأدبيات التربوية مفهوم التربية النقدية بوصفه إطارا فلسفيا ومعرفيا يهدف إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المعلم والمتعلم على أساس من الحوار والتفاعل والتفكير الحر، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا الاتجاه يسهم في تعزيز مكانة الطالب بوصفه محورا أساسيا في العملية التعليمية، ويمنحه دورا فاعلا في إنتاج المعرفة وصياغتها، كما يؤكد على ضرورة مراجعة المناهج وأساليب التدريس بما ينسجم مع التوجه نحو التعليم القائم على التفكير والتحليل والتفاعل، وهو ما يجعل من التربية النقدية مدخلا محوريا لتطوير النظم التعليمية (العتيبي، 2020).

وتتجلى أهمية دمج مبادئ التربية النقدية في التعليم الجامعي لما لها من أثر مباشر في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، إذ تساعدهم على التمييز بين المعلومات وتحليلها وتقويمها استنادا إلى مناهج التفكير العلمي والمنطقي، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم الجامعي ورفع كفاءة المخرجات الأكاديمية، ويسهم في بناء جيل قادر على المشاركة الواعية في تطوير المجتمع ومواجهة التحديات المعرفية بعقلية ناقدة ومبدعة (السبيعي، 2021).

وتتزايد أهمية التربية النقدية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها التعليم العالي من تطور معرفي وتقني، حيث أصبح من الضروري أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي استراتيجيات جديدة قادرة على تمكين الطلاب من التعامل الواعي مع تدفق المعلومات، وأن تزودهم بالأدوات الفكرية التي تساعدهم على تحليل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القضايا واتخاذ القرارات المبنية على التفكير المنطقي والنقدي، وذلك انسجاما مع متطلبات التعليم الجامعي المعاصر الذي يركز على بناء مهارات التفكير العليا بدلا من الاقتصار على الحفظ والتلقين.

كما تؤكد الدراسات التربوية أن تنمية مهارات التفكير الناقد لا يمكن أن تتحقق دون بيئة تعليمية تفاعلية تشجع على النقاش الحر وتقدير وجهات النظر المختلفة، فكلما كانت بيئة التعلم قائمة على المشاركة والحوار والتفاعل الفكري، ازدادت فرص المتعلمين في اكتساب القدرة على التفكير النقدي والتحليل المنطقي، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين التربية النقدية ومهارات التفكير الناقد باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتطوير التعليم وتحقيق جودته (العبدالله، 2022).

وقد أظهرت الأدبيات أن العلاقة بين التربية النقدية والتفكير الناقد علاقة تكاملية تقوم على التأثير المتبادل، فالتربية النقدية تبني الأساس الفلسفي والثقافي الذي يدعم التفكير الناقد، بينما يسهم التفكير الناقد في تجسيد مبادئ التربية النقدية ضمن الواقع التعليمي من خلال السلوكيات والممارسات الصفية القائمة على التحليل والنقاش والتقويم (الشامسي، 2021 الزهراني، 2020)

وفي ضوء ما تقدم، تبرز الحاجة إلى تناول أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي، لما لذلك من أهمية في فهم آليات تطبيق هذا الاتجاه في البيئة الجامعية السعودية، واستكشاف سبل توظيفه لتطوير أساليب التعليم الجامعي بما يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030 نحو بناء منظومة تعليمية رائدة تقوم على الإبداع والابتكار والوعي النقدي وتخدم أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تسعى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ظل التحولات التربوية والمعرفية المتسارعة إلى تعزيز مكانة الطالب بوصفه محورا أساسيا في العملية التعليمية، وذلك من خلال تطوير مهارات التفكير العليا وعلى رأسها التفكير الناقد، إذ تشير تقارير وزارة التعليم إلى أن ما يقارب 42% فقط من طلاب الجامعات يظهرون مستوى متقدما في تحليل القضايا والتعبير النقدي، وهو ما يكشف عن أن تنمية مهارات التفكير الناقد لا تزال تواجه تحديات في التطبيق الفعلي داخل القاعات الدراسية، كما أوضحت الإحصاءات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوطنية المتعلقة بجودة التعليم العالي أن نسب تطبيق استراتيجيات التعلم النشط لا تتجاوز 38% في بعض البرامج الأكاديمية، مما يبرز فجوة واضحة بين التوجهات النظرية الداعية إلى تعزيز التعليم القائم على التفكير وبين الممارسات التعليمية الفعلية في الميدان الجامعي (الزهراني، 2020).

وقد بينت الدراسات التربوية أن من أبرز أسباب ضعف التفكير الناقد في مؤسسات التعليم العالي هو استمرار اعتماد الأساليب التقليدية التي تركز على التلقين والحفظ على حساب التحليل والمناقشة، إذ أظهرت دراسة المطيري أن تطبيق أساليب تعلم قائمة على التفاعل مثل التعلم التعاوني أسهم في رفع مستويات التفكير الناقد لدى الطالبات، حيث عززت الأنشطة الجماعية والمناقشات المفتوحة قدرتهم على تحليل الآراء واستخلاص النتائج بشكل أعمق، وهو ما يعكس الحاجة إلى تبني ممارسات تدريسية حديثة تركز على الحوار والمشاركة بوصفها مدخلا لتطوير القدرات النقدية لدى المتعلمين (المطيري، 2019).

كما أوضحت دراسة بن حمد أن اعتماد فلسفات تعليمية متقدمة مثل التعلم القائم على المشكلات والتعلم القائم على الحوار يؤدي إلى تنمية التفكير التأملي والقدرة على التحليل النقدي، حيث لاحظت الباحثة أن الطلاب الذين شاركوا في بيئات تعلم نقدية منظمة أظهروا تطورا ملحوظا في مهارات التحليل والمقارنة والاستنتاج مقارنة بأقرانهم في البرامج التعليمية التقليدية، وهو ما يشير إلى أن تبني مبادئ التربية النقدية أصبح ضرورة تربوية ملحة تفرضها التحولات التي يشهدها التعليم الجامعي الحديث (بن حمد، 2022).

وبناء على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السعي إلى الكشف عن أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تحليل مدى تطبيق مبادئ التربية النقدية في البيئة الجامعية السعودية واستكشاف انعكاسها على تطوير ممارسات التفكير النقدي لدى الطلاب، في إطار السعي نحو بناء منظومة تعليمية تواكب متطلبات التنمية المعرفية والعلمية التي تستهدفها رؤية المملكة 2030.

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن صياغة مشكلة الدراسة في هيئة تساؤلات بحثية يتمثل أبرزها في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي؟

ويتفرع عنه ثلاثة أسئلة فرعية هي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ما مدى توظيف استراتيجيات التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي؟
- كيف تسهم التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيقات التربية النقدية في البيئة الجامعية؟

اهداف الدراسة:

- توضيح مدى توظيف استراتيجيات التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تحليل الأدبيات التربوية المعاصرة
- بيان دور التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات وفق ما تناولته الدراسات النظرية السابقة
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيقات التربية النقدية في البيئة الجامعية واقتراح سبل معالجتها في ضوء النماذج الفكرية الحديثة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعا تربويا معاصرا يرتبط ارتباطا وثيقا بجوهر العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، إذ تسعى التربية النقدية إلى إعادة تعريف العلاقة بين المعلم والمتعلم على نحو يجعل التعليم عملية فكرية تفاعلية تهدف إلى بناء وعي نقدي لدى الطالب، وليس مجرد نقل للمعلومات أو تراكم للمعارف، ومن هنا تأتي أهمية البحث في كونه يسعى إلى الكشف عن الدور الذي يمكن أن تؤديه التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات السعودية، وهي المهارات التي تمثل حجر الزاوية في إعداد جيل قادر على التحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس علمية ومنطقية (السبيعي، 2021).

وتتجلى أهمية هذا البحث كذلك في أنه يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية التي يشهد فيها التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تحولا نوعيا يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 التي تؤكد على بناء إنسان متعلم وواع يمتلك القدرة على النقد والإبداع والمشاركة الفاعلة في التنمية، فتنمية مهارات التفكير الناقد من خلال التربية النقدية تمثل أداة استراتيجية لتطوير مخرجات التعليم وتحسين نوعية التعلم في الجامعات،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأمر الذي يسهم في إعداد كوادر أكاديمية ومهنية قادرة على التعامل مع تحديات العصر ومواكبة التطورات العلمية والمعرفية والتقنية (العتيبي، 2020).

كما أن أهمية البحث تظهر في كونه يسعى إلى سد فجوة معرفية واضحة في الميدان التربوي تتعلق بمدى إدماج مبادئ التربية النقدية في بيئات التعليم الجامعي السعودي، حيث تظل هذه المبادئ في كثير من الأحيان إطارا نظريا لم يتحول بعد إلى ممارسات تطبيقية داخل القاعات الدراسية، ومن خلال هذا البحث يمكن تقديم تصور علمي يساعد الجامعات على توظيف استراتيجيات التربية النقدية بصورة منهجية تتيح للطلاب فرصا أكبر للتفكير الحر والمناقشة الواعية وتقدير وجهات النظر المتعددة (العبدالله، 2022).

إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث يمثل قيمة عملية لصناع القرار التربويين والمشرفين الأكاديميين، إذ يمكن أن يوفر لهم بيانات وتحليلات تساهم في صياغة سياسات تعليمية تتبنى التفكير النقدي كهدف أساسي للتعليم الجامعي، كما يمكن الاستفادة من نتائجه في تطوير برامج إعداد المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بما يعزز من قدرتهم على تطبيق ممارسات نقدية داخل القاعات الدراسية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحقيق التكامل بين الفكر والممارسة في العملية التعليمية (بن حمد، 2022).

وبذلك يمكن القول إن هذا البحث لا يقتصر على الأهمية النظرية المتمثلة في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالتربية النقدية والتفكير الناقد، بل يمتد أثره إلى الأهمية التطبيقية التي تسعى إلى تطوير واقع التعليم الجامعي السعودي نحو نموذج أكثر وعيا وحوارا وتفاعلية، يعكس رؤية وطنية طموحة نحو تعليم ينتج الفكر بدلا من أن يستهلكه ويؤسس لمجتمع معرفي ناقد ومبدع يخدم تطلعات المستقبل (الشامسي، 2021).

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على دراسة أثر التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحدود البشرية: يقتصر مجتمع البحث على أعضاء هيئة التدريس وطلاب بعض الجامعات السعودية، بوصفهم الفئة الأكثر ارتباطا بتطبيقات التربية النقدية ومهارات التفكير الناقد في التعليم الجامعي.

الحدود الزمانية: يتم إجراء هذا البحث خلال العام الأكاديمي 2025م – 1447هـ.

الحدود المكانية: تتركز الدراسة في مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

1- التربية النقدية:

يقصد بها الاتجاه التربوي الذي يسعى إلى تحرير المتعلم من التبعية الفكرية وتمكينه من التفكير التحليلي والنقدي من خلال بيئة تعليمية قائمة على الحوار والمناقشة، فهي تركز على تنمية وعي الفرد بواقعه الاجتماعي والثقافي وتدفعه إلى المشاركة الفاعلة في تغييره نحو الأفضل (Giroux, 2011).

2- التفكير الناقد:

هو عملية عقلية منظمة تهدف إلى تحليل المعلومات وتقويمها واستنتاج النتائج بطريقة منطقية، من خلال استخدام مهارات التفكير العليا مثل التحليل والمقارنة والتفسير والاستنتاج، بما يعين الفرد على التمييز بين الحجج الصحيحة والادعاءات غير الموثوقة (Facione, 2015)

3- التعليم العالي:

هو المرحلة التعليمية التي تلي التعليم العام وتشمل الجامعات والكليات والمعاهد العليا، وتهدف إلى إعداد الكفاءات البشرية المتخصصة وتطوير القدرات البحثية والفكرية للطلاب بما يسهم في خدمة المجتمع والتنمية الوطنية (Altbach, 2016)

4- استراتيجيات التعلم النشط:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هي مجموعة من الأساليب التدريسية التي تركز على إشراك الطالب بفاعلية في عملية التعلم، وتشجعه على النقاش والتفكير والتحليل، بدلا من الاقتصار على التلقي السلبي للمعلومة، مما يسهم في تنمية التفكير الناقد والإبداعي (Bonwell & Eison, 1991)

5- مهارات التفكير العليا:

تشير إلى القدرات العقلية التي تتجاوز الحفظ والفهم لتشمل التحليل والتركيب والتقويم، وهي مهارات ضرورية لاكتساب الوعي النقدي وتمكين المتعلم من معالجة المشكلات المعقدة بطريقة منطقية وممنهجة (Anderson & Krathwohl, 2001).

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

1- التربية النقدية – الإطار المفاهيمي والفلسفي

1.1 نشأة التربية النقدية وتطورها التاريخي

ظهرت التربية النقدية استجابة لحاجة الإنسان إلى تجاوز الأساليب التعليمية التقليدية التي تركز على التلقين واسترجاع المعلومات دون وعي نقدي، وقد برز هذا التوجه الفكري في منتصف القرن العشرين متأثرا بالتحولات الاجتماعية والسياسية التي اجتاحت المجتمعات الغربية بعد الحربين العالميتين، حين أدرك المفكرون أن التعليم الذي يقوم على الامتثال والطاعة يعيد إنتاج التبعية الفكرية ولا يساهم في تشكيل إنسان قادر على التفكير المستقل، لذلك بدأت الدعوات إلى إعادة النظر في مفهوم التعليم بوصفه عملية تحررية تهدف إلى تمكين الأفراد من تطوير وعي نقدي يمكنهم من تحليل الواقع وإعادة إنتاج المعرفة بطريقة أكثر استقلالا ومسؤولية (Facione, 2015).

تعد مدرسة فرانكفورت في ألمانيا أحد أهم المصادر الفكرية التي أسهمت في بلورة الأسس الفلسفية التي انطلقت منها التربية النقدية، إذ قدم مفكروها مثل ماكس هوركهايمر وثيودور أدورنو وهربرت ماركيوز تصورات جديدة حول علاقة التعليم بالبنية الثقافية والسلطة الاجتماعية، مبينين أن المؤسسات التعليمية ليست كيانات محايدة كما يظن، بل تسهم في إعادة إنتاج القيم والأفكار التي تخدم مصالح الفئات المهيمنة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لذلك شددوا على أهمية بناء تعليم تحرري يسعى إلى كسر هيمنة الأيديولوجيا السائدة ويفتح المجال أمام الإنسان ليمارس الفهم النقدي والتحليل والمساءلة، ومن هذا المنطلق تبلورت الفكرة الأساسية للتربية النقدية التي ترى في التعليم وسيلة للتحرر لا أداة للامتثال (Altbach, 2016).

مثلت أعمال المفكر البرازيلي باولو فريري نقطة تحول محورية في مسار التربية النقدية إذ نقلها من المجال الفلسفي إلى الميدان التربوي العملي، فقد عرض في مؤلفه الشهير "تربية المقهورين" الصادر عام 1970 رؤيته التي انتقد فيها التعليم القائم على التلقين والذي وصفه بالتعليم البنكي، حيث يعامل المتعلم كوعاء يملأ بالمعلومات دون أن يشارك في إنتاجها أو مناقشتها، واقترح بدلا من ذلك نموذجا يقوم على الحوار والمشاركة المتبادلة بين المعلم والمتعلم، بحيث يصبح التعليم فعلا تحرريا يسهم في تنمية الوعي الذاتي والاجتماعي ويعزز التفكير النقدي تجاه قضايا المجتمع، وبهذا تحول التعليم النقدي إلى أداة لبناء الوعي الجمعي لا مجرد وسيلة لتلقين المعارف (Giroux, 2011).

وفي ضوء هذه التحولات التاريخية يمكن القول إن التربية النقدية لم تعد مجرد توجه تربوي معزول، بل أصبحت فلسفة تعليمية متكاملة تمزج بين الفكر والممارسة، وتهدف إلى تحرير العقل الإنساني من القيود التي تفرضها السلطة أو العادة أو الثقافة، وتسعى إلى جعل التعليم وسيلة لإنتاج المعرفة وتحليلها في آن واحد، فهي بذلك تمثل امتدادا لفلسفات الحرية والعقلانية، وتجسيدا لفكرة أن التعليم الحقيقي هو الذي يثير الأسئلة ولا يكتفي بالإجابات، ويمنح المتعلم القدرة على أن يرى العالم بعين ناقدة واعية تدرك المعنى قبل أن تحفظ المعلومة.

1.2 الأسس الفلسفية والفكرية للتربية النقدية

تبنى التربية النقدية على مجموعة من المبادئ الفلسفية التي تمثل جوهرها المعرفي والتربوي، فهي ليست مجرد توجه في التعليم بل رؤية فكرية تهدف إلى تحرير العقل الإنساني من القوالب الجامدة التي تحد من قدرته على التفكير المستقل، إذ تؤمن هذه التربية بقدرة الإنسان على الفهم والتحليل وإعادة النظر في معطيات واقعه من أجل تطويره، لذلك فإنها تعتبر التعليم عملية إبداعية تحفز التفكير وتدفع المتعلم إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التساؤل والمناقشة بدلا من الاكتفاء بتلقي المعرفة الجاهزة، فالطالب في هذا الإطار ليس متلقيا سلبيا بل شريكا فاعلا يسهم في بناء خبرته الخاصة من خلال التفاعل والحوار.

وترتكز هذه الفلسفة على الأساس الإنساني للتربية الذي يرى في الإنسان كائنا حرا يمتلك القدرة على التأمل والتغيير، وتؤكد أن التعليم لا يمكن أن يكون ذا قيمة حقيقية ما لم يستند إلى حاجات الإنسان الواقعية ويسهم في تمكينه من فهم ذاته ومجتمعه، فهي ترفض النظرة التي تختزل التعليم في كونه وسيلة مادية للترقي الاجتماعي أو الوظيفي، بل تعتبره مسارا لبناء الوعي والنضج العقلي والوجداني، كما تركز على أهمية التجربة الفردية في تشكيل الفهم، إذ إن لكل متعلم خلفية ثقافية واجتماعية تؤثر في طريقته في إدراك العالم، ومن هنا تنبع ضرورة احترام هذا التنوع وتشجيع التفكير النقدي الذي يساعد الأفراد على تحليل تجاربهم وفهمها بعمق (Anderson & Krathwohl, 2001).

ترتكز التربية النقدية كذلك على المنظور الاجتماعي التفاعلي الذي يرى أن المعرفة ليست نتاج جهد فردي بحت، بل تبنى من خلال التفاعل بين الأفراد وتبادل وجهات النظر، فالمعرفة في هذا الإطار لا تعد حقائق نهائية بل حصيلة للنقاش الجماعي الذي يعيد صياغة الأفكار ويمنحها أبعادا جديدة، ولهذا يشكل الحوار جوهر العملية التعليمية في التربية النقدية، إذ ينظر إليه كوسيلة لتفكيك الأفكار الموروثة وإعادة تحليلها من زوايا متعددة، كما يعد وسيلة لتمكين المتعلم من التعبير الحر عن آرائه وتقبل الآراء المختلفة، فالحوار هنا ليس مجرد تبادل كلامي بل ممارسة فكرية تسهم في إنتاج وعي جمعي يقوم على المشاركة والتفاعل بين العقول (Bonwell & Eison, 1991).

يعد الوعي الاجتماعي أحد الركائز الفكرية الجوهرية التي تقوم عليها التربية النقدية، إذ تنطلق من أن التعليم لا يمكن عزله عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الإنسان، فالمتعلم يتشكل وعيه من خلال القيم والأفكار والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة به، ومن هنا يصبح دور التربية النقدية هو تنمية هذا الوعي ليتمكن المتعلم من فهم القوى المؤثرة في مجتمعه وتحليلها بعمق بدلا من الانقياد لها دون وعي، فكلما ارتفع مستوى وعيه الاجتماعي ازداد قدرته على إدراك موقعه داخل المنظومة الاجتماعية وأداء دوره

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كمواطن مسؤول يسعى للتغيير الإيجابي، ولهذا ترى التربية النقدية أن التعليم المنفصل عن قضايا المجتمع يفقد جوهره الإنساني لأنه يخلق فجوة بين الفرد وواقعه (Alyafai & Al-Salmi, 2023).

ترتبط التربية النقدية ارتباطا وثيقا بفلسفة العدالة والمساواة التي تنظر إلى التعليم باعتباره حقا إنسانيا أصيلا يجب أن يتاح لكل فرد دون تمييز، فهي ترفض أن تكون المدرسة أداة لإعادة إنتاج الفوارق الطبقية والاجتماعية، بل تراها فضاء لتحقيق تكافؤ الفرص وتمكين الفئات المهمشة من المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية، لذلك تدعو إلى مراجعة شاملة للمناهج وأساليب التقييم بحيث تكون أكثر شمولية وإنصافا، تراعي الفروق الفردية وتتيح للمتعلمين فرصا حقيقية للنمو المعرفي والنفسي، وتؤكد في الوقت ذاته أن العدالة التعليمية لا تتحقق إلا من خلال تعليم يقوم على الاحترام والتفاعل والمشاركة بين جميع الأفراد (Attipoe, 2023).

تستند التربية النقدية أيضا إلى مبدأ الحرية الفكرية الذي يجعل من التساؤل والمراجعة محورا رئيسيا في العملية التعليمية، فهي ترى أن نمو الفكر لا يتحقق في بيئة تقيد السؤال أو تفرض إجابات جاهزة، بل في أجواء منفتحة تشجع على النقاش والتحليل المستقل، ومن هذا المنطلق يتغير دور المعلم من مجرد ناقل للمعلومات إلى ميسر للتفكير ومحفز للعقل، إذ يشارك المتعلم في بناء المعرفة بدلا من تلقينها، ويعمل على توجيهه نحو اكتساب مهارات التفكير المستقل واتخاذ القرار بوعي ومسؤولية، فالتعليم في هذا السياق يصبح رحلة فكرية مشتركة بين المعلم والمتعلم تسعى إلى اكتشاف الحقيقة وتوسيع آفاق الفهم الإنساني (Fahim & Shakouri, 2012).

ومن خلال هذه الأسس الفلسفية والفكرية يتضح أن التربية النقدية ليست مجرد إطار نظري بل منظومة متكاملة تعيد تعريف العلاقة بين الفكر والتعليم والمجتمع، فهي تؤمن بأن التعليم الحقيقي هو الذي يحرر الإنسان من الجهل والخضوع، ويمنحه القدرة على الفهم الواعي والتحليل الموضوعي، ليصبح فاعلا في بناء ذاته ومجتمعه، لا متفرجا على واقعه.

1.3 مفاهيم التربية النقدية وأهدافها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعد التربية النقدية إطارا تربويا شاملا يتجاوز حدود التعليم القائم على التلقين، إذ تنظر إلى العملية التعليمية باعتبارها مجالا لتكوين وعي فكري متجدد يهدف إلى تنمية قدرة المتعلم على التفكير الحر والتحليل المستقل، فالفكر النقدي في جوهره يسعى إلى تمكين الفرد من فهم محيطه الاجتماعي والثقافي وفحص القيم والمعتقدات السائدة بعقلانية وموضوعية، ومن ثم فإن التربية النقدية تهدف إلى إعداد إنسان يمتلك مهارة التساؤل والنقاش بدلا من الخضوع للمسلمات، فهي فلسفة تربوية تجعل من المتعلم محور التجربة التعليمية، وتضع التفكير في صميم عملية التعلم لبناء وعي قادر على الفهم والتحليل العميق (Facione, 2015).

يرتكز مفهوم التربية النقدية على مجموعة من الأسس الجوهرية التي تمنح التعليم بعده الإنساني والاجتماعي، من أبرزها الإيمان بقدرة التعليم على إحداث التغيير في بنية الوعي الجمعي، فالتعلم في هذا السياق لا ينظر إليه كغاية معرفية بحد ذاتها بل كوسيلة لتكوين رؤية نقدية تسهم في إعادة تشكيل المجتمع، كما تستند التربية النقدية إلى مبدأ الحوار باعتباره أداة مركزية لبناء الفهم المشترك بين المعلم والمتعلم، إذ يقوم الطرفان معا بصياغة المعنى من خلال التساؤل والتفاعل المستمر، إلى جانب تأكيدها على حرية الفكر والانفتاح على الرأي الآخر بوصفهما أساسا لترسيخ قيم التعددية واحترام الاختلاف، فالمعرفة في هذا الإطار لا تمنح جاهزة بل تبنى عبر المشاركة الواعية والتجريب والتفكير التأملي (Serrano, O'Brien, & Whyte, 2017).

أما أهداف التربية النقدية فيمكن تلخيصها في نقاط رئيسية، منها:

- مكين المتعلم من تطوير قدرته على التفكير التحليلي والتأملي بما يعزز فهمه العميق للقضايا واتخاذ قرارات قائمة على المنطق والعقلانية.
- تعزيز قدرة الطلاب على الربط بين المعرفة النظرية والواقع الاجتماعي، مما يجعل التعلم وسيلة لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع لا مجرد تراكم معرفي.
- إعادة صياغة دور المعلم ليكون موجها ومحفزا للتفكير وميسرا للحوار بدلا من ناقل للمعرفة.
- بناء بيئة تعليمية تقوم على الحوار والمشاركة الفاعلة بين أطراف العملية التعليمية بعيدا عن أسلوب التلقين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ترسيخ الإحساس بالمسؤولية الفكرية والاجتماعية لدى المتعلم ليصبح فردا فاعلا يسهم في تنمية مجتمعه.

ومن خلال هذه الغايات يتضح أن التربية النقدية تشكل مدخلا تربويا يسعى إلى تأسيس وعي إنساني جديد قائم على الفهم والتفكير الحر، فهي سبيل نحو تعليم يحرر العقول ويعيد للإنسان دوره كمنتج للمعرفة لا مجرد متلق لها (Altbach, 2016).

1.4 استراتيجيات تطبيق التربية النقدية في التعليم العالي

يتطلب تطبيق مبادئ التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات التعليمية التي تحول القاعة الدراسية إلى فضاء للتفكير والنقاش بدلا من كونها مكانا لتلقي المعلومات فقط، فالتعليم الجامعي في هذا السياق يسعى إلى نقل الطالب من مرحلة التلقي السلبي إلى المشاركة الواعية، بحيث يصبح شريكا في إنتاج المعرفة من خلال التفاعل والحوار، ويهدف هذا التوجه إلى بناء بيئة تعليمية تحفز التفكير النقدي وتحترم تنوع الآراء وتدعم الاستقلال الفكري لدى المتعلم (Bonwell & Eison, 1991).

ومن أهم هذه الاستراتيجيات التعليم القائم على الحوار الذي يمثل جوهر التربية النقدية، إذ يشجع الطالب على التعبير عن رأيه بحرية وعلى الاستماع للآخرين في مناخ من الاحترام والتفاهم، مما يسهم في تعزيز قدرته على النقاش والتحليل المنطقي، ويجعل من القاعة الجامعية مساحة لتبادل الأفكار ومراجعتها بموضوعية، كما يساعد الحوار على تنمية الثقة بالنفس وكسر حاجز الخوف من الخطأ، ليصبح التفكير النقدي سلوكا يوميا يمارسه الطالب داخل المقرر الدراسي وخارجه (Bonwell & Eison, 1991).

تعد استراتيجية التعلم القائم على المشكلات من الأدوات الفعالة في ترسيخ مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب، إذ تتيح لهم التعامل مع مواقف واقعية تتطلب التحليل والمناقشة للوصول إلى حلول منطقية ومدروسة، مما يساعدهم على الربط بين الجانب النظري والمعرفي وبين التطبيق العملي في بيئة التعلم، كما تسهم طريقة المشاريع الجماعية في تعزيز روح التعاون والتفكير المشترك بين الطلاب، حيث تعمل المجموعات على معالجة قضايا معقدة من خلال النقاش والتجريب وتبادل الآراء، وهو ما يؤدي إلى تنمية الحس النقدي لديهم بطريقة طبيعية وتدريجية ضمن سياق التعلم التفاعلي (Attipoe, 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعد الأنشطة التفاعلية أحد المكونات الرئيسة لتطبيق التربية النقدية في البيئة الجامعية، فهي تشمل المناظرات والبحوث المصغرة ودراسات الحالة التي تدفع المتعلم إلى البحث والتحليل والتعبير عن آرائه بموضوعية، مما يعزز قدرته على التفكير العميق وفهم القضايا من زوايا متعددة، كما تسهم هذه الأنشطة في بناء الثقة بالنفس وتنمية مهارة التواصل الأكاديمي، إلى جانب ذلك فإن دمج التقنيات الحديثة في التعليم مثل منصات النقاش الإلكتروني وأدوات التعلم الرقمي يسهم في توسيع آفاق التفكير النقدي، ويتيح فرصا أوسع للتفاعل المستمر بين الطلاب والمعلمين ضمن بيئة تعليمية منفتحة ومحفزة (Alyafai & Al-Salmi, 2023).

وبذلك يمكن القول إن تطبيق التربية النقدية في التعليم العالي يتطلب بيئة تعليمية منفتحة تشجع على التساؤل والحوار، وتوفر مساحة آمنة للنقاش الفكري، ليصبح التعليم عملية فكرية حية تتجدد مع كل تجربة تعلم جديدة، لا إطارا جامدا يكتفي بنقل المعرفة من طرف إلى آخر.

1.5 معوقات تطبيق التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي

تواجه مؤسسات التعليم العالي مجموعة من العقبات التي تحول دون التطبيق الفعلي لمبادئ التربية النقدية، رغم الاعتراف الواسع بأهميتها في تطوير مهارات التفكير والتحليل لدى الطلاب، فالتربية النقدية تتطلب بيئة تعليمية منفتحة على الحوار وحرية الرأي، بينما تميل بعض الجامعات إلى أنماط التعليم التقليدي التي تقيد مساحة النقاش وتحد من التفكير المستقل، ويمكن تحديد أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

لمعوق الأول: مقاومة التغيير الأكاديمي، إذ لا يزال بعض أعضاء هيئة التدريس متمسكين بالأسلوب التقليدي القائم على التلقين، ويرون في التعليم النقدي تهديدا لدورهم كمرجع رئيسي للمعرفة، مما يقلل من استعدادهم لتبني الأساليب الحوارية والتفاعلية، ويجعل الطالب في موقع المتلقي بدلا من الشريك في بناء المعرفة.

المعوق الثاني: ضعف التدريب التربوي، فالكثير من مؤسسات التعليم العالي لا توفر برامج تطوير مهني متخصصة في استراتيجيات التعليم النقدي، مما يؤدي إلى ممارسات تعليمية نمطية تفتقر إلى التجديد،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما أن غياب أدوات التقييم الملائمة يجعل من الصعب قياس مدى اكتساب الطلبة لمهارات التفكير النقدي.

المعوق الثالث: ثقافة الخوف من الحوار، حيث تفتقر بعض البيئات الجامعية إلى مساحات آمنة للحوار الحر، إذ ينظر إلى النقاش أحيانا كنوع من المعارضة أو قلة الانضباط، مما يضعف الثقة بالنفس ويحد من نمو التفكير النقدي لدى الطلاب.

المعوق الرابع: ضغط المناهج وكثافة المحتوى، فالمقررات الجامعية غالبا ما تركز على الجانب الكمي من المعرفة بدلا من النوعي، مما يحد من فرص النقاش والتفكير العميق، ويجعل الجهد منصبا على إنهاء المنهج أكثر من تنمية القدرات الذهنية للطلبة.

ذ غياب الدعم المؤسسي، إذ تحتاج التربية النقدية إلى سياسات جامعية واضحة تشجع على الابتكار وتدعم الاستقلال الفكري، في حين أن بعض المؤسسات لا توفر البيئة التنظيمية أو الموارد المادية اللازمة لتطبيقها بفعالية (Anderson & Krathwohl, 2001).

2- التفكير الناقد

2.1 ماهية التفكير الناقد وأهميته التربوية

يعد التفكير النقدي من أبرز المهارات العقلية التي يسعى التعليم الحديث إلى تنميتها في عقول المتعلمين، إذ يمثل مستوى متقدما من النشاط الذهني القائم على التحليل والفهم والتقويم، ولا يقتصر دوره على استيعاب المعلومات فحسب بل يمتد إلى فحصها وتحليلها من زوايا متعددة ومساءلتها بموضوعية، ومن خلاله يكتسب المتعلم القدرة على التمييز بين الحقيقة والرأي وعلى إدراك الفروق بين المعرفة المبنية على الدليل وتلك التي تفتقر إلى البرهان، مما يجعله أكثر وعيا في التعامل مع مصادر المعرفة وأكثر قدرة على توظيفها بشكل عقلاني وناقد (Facione, 2015).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يفهم التفكير النقدي على أنه عملية عقلية منهجية تهدف إلى الوصول إلى أحكام منطقية تستند إلى الأدلة والبرهان، إذ يعتمد على مجموعة من المهارات المتداخلة مثل الملاحظة الدقيقة، والتحليل المقارن، والاستنتاج المنطقي، والتقويم الموضوعي، وهو لا يقتصر على قبول الأفكار كما تعرض بل يسعى إلى تحليلها وتمحيصها وفق معايير علمية واضحة، لذلك يعد التفكير النقدي أكثر من مجرد مهارة فكرية، فهو ثقافة ذهنية توجه أسلوب الفرد في معالجة المعلومات وتساعده على اتخاذ مواقف عقلانية في مواجهة مواقف الحياة المختلفة (Fahim & Shakouri, 2012).

أما من حيث أهميته التربوية، فإن التفكير الناقد يعتبر أساس التعليم الفعال في العصر الحديث، ويمكن تلخيص مظاهره التربوية في النقاط الآتية:

- يسهم التفكير النقدي في تعزيز استقلالية المتعلم، إذ يمكنه من تكوين آرائه الخاصة بناء على الأدلة المنطقية بعيدا عن التبعية الفكرية.
- يرفع من جودة التعلم، لأن الطالب الذي يحلل ويفكر يصبح أكثر قدرة على الفهم العميق بدلا من الاكتفاء بالحفظ المؤقت.
- ينمي روح التساؤل والبحث العلمي، فيتحول المتعلم من متلق للمعرفة إلى باحث يسعى لاكتشافها بنفسه من خلال الملاحظة والتحليل.
- يساعد على اتخاذ قرارات صائبة، لأن التفكير النقدي يتيح للطالب القدرة على تقييم البدائل المختلفة واختيار الأنسب منها وفق معايير منطقية.
- يعزز القيم الأكاديمية والأخلاقية، من خلال ترسيخ احترام الدليل والعقل والانفتاح على الرأي الآخر ضمن بيئة تعليمية واعية (Anderson & Krathwohl, 2001).

2.2 أبعاد التفكير الناقد ومكوناته

يعد التفكير الناقد عملية ذهنية متكاملة تتفاعل فيها مجموعة من المهارات والاتجاهات التي تمكن الفرد من معالجة المعلومات بطريقة واعية ومنهجية، فهو ليس نشاطا لحظيا مؤقتا، بل يمثل بنية فكرية تتكون من جوانب معرفية وسلوكية وانفعالية تعمل بتناغم لتجعل المتعلم قادرا على تحليل القضايا وتفسيرها والوصول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى استنتاجات قائمة على منطق سليم، ومن هذا المنطلق فإن إدراك مكونات التفكير الناقد يعد خطوة أساسية نحو تصميم برامج تعليمية تسهم في تطويره داخل المؤسسات التربوية (البكري، 2023).

ومن أبرز الأبعاد الرئيسة للتفكير الناقد ما يأتي:

- البعد المعرفي: يتصل هذا البعد بقدرة الفرد على استيعاب المفاهيم والمعلومات وتحليلها استنادا إلى قواعد التفكير المنطقي، ويشمل مهارات عقلية مثل المقارنة، والاستنباط، والاستنتاج، ويركز على استخدام الحقائق والمعطيات بطريقة عقلانية تؤدي إلى إصدار أحكام دقيقة ومدروسة.
- البعد المنهجي: يعنى هذا البعد بكيفية التفكير وتنظيمه، أي بقدرة المتعلم على ترتيب أفكاره وتسلسلها وفق منطق سليم، مع الالتزام بالمعايير العقلانية عند تحليل المواقف واتخاذ القرارات.
- البعد الانفعالي: يمثل الجوانب النفسية التي ترافق عملية التفكير، مثل الثقة بالنفس والمرونة في تقبل الآراء المختلفة والاستعداد لتعديل الموقف متى ما ظهرت أدلة جديدة، فهو يعكس الحالة الوجدانية التي تدعم التفكير السليم.
- البعد القيمي: يربط التفكير النقدي بالجانب الأخلاقي، إذ يجعل من الصدق والموضوعية والاحترام قيما توجه عملية التفكير وتضبط سلوك الفرد أثناء تعامله مع المعرفة والمواقف الحياتية (Anderson & Krathwohl, 2001).

أما المكونات الأساسية للتفكير الناقد فتشمل:

- الملاحظة الدقيقة: وتعني قدرة المتعلم على رصد الأحداث والمعلومات من حوله بتركيز ووعي يمكنه من إدراك التفاصيل والعلاقات الخفية بينها.
- التحليل: ويقصد به تفكيك الأفكار إلى عناصرها المكونة وفهم الروابط التي تجمعها بطريقة منطقية تسهم في تكوين رؤية أعمق.
- الاستنتاج: وهو قدرة الفرد على بناء تصورات أو حلول قائمة على الأدلة والمعطيات المتوفرة بما يعكس استقلالية في التفكير.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- التقويم: ويتمثل في إصدار أحكام منطقية حول مدى صحة الأفكار أو صلاحيتها في ضوء معايير دقيقة وموضوعية.
- التفسير: ويعنى بتوضيح المعاني وربطها بخبرات الفرد السابقة بما يساعده على الفهم العميق للمواقف المختلفة (السبيعي، 2021).

2.3 متطلبات تنمية التفكير الناقد في التعليم العالي

يعد التعليم العالي البيئة الأكاديمية الأكثر ملاءمة لتنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة، إذ تمثل هذه المرحلة النقطة التي ينتقل فيها المتعلم من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها من خلال البحث والتحليل والتطبيق، غير أن تحقيق هذا التحول لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يتطلب توافر منظومة من المتطلبات التربوية والتنظيمية التي تخلق بيئة تعليمية محفزة، فتنمية التفكير النقدي تحتاج إلى مناهج تفاعلية تشجع على النقاش والمشاركة، وإلى أعضاء هيئة تدريس يمتلكون الكفاءة في توجيه الطلبة نحو البحث والتحليل والتفكير المستقل داخل القاعة الجامعية (العبدالله، 2022).

ومن أبرز المتطلبات الأساسية لتنمية التفكير الناقد في التعليم العالي ما يلي:

- وفير بيئة تعليمية حوارية، إذ يجب أن تتيح القاعات الجامعية مساحات للنقاش وتبادل وجهات النظر بحرية واحترام، فالحوار يمثل المدخل الطبيعي للتفكير النقدي لأنه يحفز الطالب على عرض أفكاره وتبريرها بموضوعية.
- تأهيل أعضاء هيئة التدريس، فالمعلم الجامعي الذي يمتلك مهارات إدارة الحوار والتفكير التحليلي يكون أكثر قدرة على بناء بيئة تعليمية قائمة على التساؤل والمناقشة بدلا من الاقتصار على التلقين.
- تطوير المناهج الدراسية، بحيث تحتوي على مواقف وأسئلة مفتوحة تدفع الطالب إلى التفكير والتحليل بدلا من الحفظ، مع إدراج أنشطة تطبيقية مثل دراسات الحالة والمشروعات البحثية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تنويع أساليب التقويم، لتشمل أدوات متنوعة لا تقتصر على الامتحانات الورقية فقط، بل تمتد إلى التقييم عبر العروض الشفوية والمناقشات والمقالات التحليلية التي تكشف قدرة الطالب على النقد والاستنتاج.
- تعزيز حرية التعبير داخل الجامعة، فالتفكير النقدي لا يمكن أن يزدهر في بيئة تخشى السؤال أو ترفض الرأي المختلف، لذلك يجب أن تصان حرية النقاش والحوار العلمي.
- دمج التكنولوجيا التعليمية، إذ يسهم توظيف المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الأكاديمي في توسيع آفاق النقاش وتعدد مصادر المعرفة، مما يعزز مهارات التحليل والمقارنة، كما يكسب الطلاب روح المسؤولية الفكرية ويقودهم نحو التفكير المستقل (البكري، 2023).

3- العلاقة النظرية بين التربية النقدية ومهارات التفكير الناقد

3.1 الأساس الفلسفي للعلاقة بين المتغيرين

ترتبط التربية النقدية والتفكير النقدي بعلاقة فلسفية عميقة تجعل كلا منهما مكملا للآخر، فالتفكير النقدي يمثل الأساس الفكري الذي تقوم عليه التربية النقدية وغايتها الكبرى، في حين توفر التربية النقدية الإطار التربوي والفكري الذي ينمي مهارات التحليل والفهم الواعي، ويشترك المفهومان في رؤية إنسانية واحدة تؤمن بقدرة الإنسان على التفكير والتأمل والتغيير، وترى أن التعليم لا يقتصر على تحصيل المعرفة بل يتجاوزها ليصبح وسيلة لتحرير العقل وتوسيع آفاق الوعي الإنساني (Giroux, 2011).

ويمكن توضيح الأسس الفلسفية التي تربط بين التربية النقدية والتفكير الناقد في النقاط التالية:

- لأساس الإنساني: يقوم كلا الاتجاهين على الإيمان بقيمة الإنسان وقدرته على التفكير الحر واتخاذ القرار الواعي، فالتربية النقدية تسهم في تشكيل متعلم قادر على تحليل واقعه وفهمه، بينما يمنحه التفكير الناقد الأدوات العقلية التي تمكنه من ممارسة هذا التحليل بمسؤولية واستقلالية.
- الأساس المعرفي: يشترك المفهومان في النظر إلى المعرفة باعتبارها بناء إنسانيا متجددا وليس مجموعة من الحقائق الجامدة، فالتربية النقدية تجعل المتعلم يشارك في إنتاج المعرفة من خلال

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التجربة والتفاعل، في حين يمنحه التفكير الناقد القدرة على فحص تلك المعرفة وتحليلها وفق منهج منطقي قائم على الدليل.

- الأساس الاجتماعي: يؤكد كلا الاتجاهين على أن التعليم لا ينفصل عن السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، فالتربية النقدية تكسب المتعلم وعيا بعلاقته بالمجتمع ومسؤولياته تجاهه، بينما يتيح له التفكير الناقد تحليل القضايا الاجتماعية بموضوعية ووعي نقدي.
- الأساس الأخلاقي: يرتكز كلا المفهومين على قيم الصدق والعدالة واحترام الاختلاف، فالتربية النقدية تعزز ثقافة الحوار والانفتاح، أما التفكير الناقد فيغرس في المتعلم آداب النقاش وقواعد التفكير المنطقي التي توجه سلوكه العلمي والأخلاقي.

ويظهر هذا الترابط الفلسفي في كون التربية النقدية لا يمكن أن تتحقق دون التفكير الناقد، إذ يمثل الأخير الجانب التطبيقي الذي يجسد مبادئ التربية النقدية في سلوك المتعلم داخل القاعة الدراسية وخارجها، فهو يحول الفكر إلى ممارسة ويجعل من التعلم عملية واعية تسعى إلى إدراك المعنى لا مجرد تلقي المعلومات، كما أن التفكير الناقد يجد في التربية النقدية الإطار الذي يغذي نموه عبر الحوار والانفتاح على القيم الإنسانية والقدرة على قراءة الواقع بوعي وتحليل، لتصبح العلاقة بينهما علاقة تكامل وتفاعل مستمر تسهم في بناء إنسان حر ومسؤول ومفكر (الشامسي، 2021)..

3.2 آليات تأثير التربية النقدية على التفكير الناقد

تسهم التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد عبر مجموعة من الآليات التي تحول التعلم من مجرد تلقين للمعلومات إلى ممارسة فكرية واعية وتفاعلية، فهي لا تكتفي بتوجيه الطالب نحو ما يفكر به بل تعلمه كيف يفكر بطريقة تحليلية ومنهجية، وتعمل على بناء وعي إدراكي يجعله قادرا على تفكيك الأفكار والنظر إليها من زوايا متعددة، إذ تقوم العلاقة بين التربية النقدية والتفكير الناقد على مبدأ أن التعليم ينبغي أن يكون نشاطا عقليا متجددا يسعى إلى اكتشاف الحقيقة من خلال الحوار والمراجعة المستمرة لا من خلال التلقي السلبي أو الاستسلام للمعرفة الجاهزة (Serrano, O'Brien, & Whyte, 2017).

وتتمثل أهم الآليات التي تسهم من خلالها التربية النقدية في تعزيز التفكير الناقد فيما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الحوار التربوي، إذ يعد الأساس الذي تقوم عليه التربية النقدية، فهو يمنح الطالب مساحة للتعبير والمناقشة الحرة، ويكسبه القدرة على تحليل المواقف وإسناد آرائه بالأدلة المنطقية، مما يعزز مهارات التفكير المنظم وبناء الحجة العقلية السليمة.
- إثارة التساؤل، فالمعلم النقدي لا يقدم المعرفة الجاهزة بل يثير الأسئلة التي تدفع الطالب إلى البحث والاستقصاء، وبذلك يتحول التعلم إلى عملية اكتشاف فكري تتيح للمتعلم ممارسة التفكير المستقل.
- ربط المعرفة بالواقع، حيث تسعى التربية النقدية إلى جعل الطالب يربط ما يتعلمه بالقضايا الاجتماعية المحيطة به، فيفهم الظواهر بعمق ويحللها من منظور علمي ناقد، مما يعزز لديه مهارة التحليل والمقارنة والاستنتاج.
- تشجيع التفكير التأملي، من خلال توجيه الطالب إلى مراجعة تجاربه الشخصية وتحليل مواقفه الفكرية، والتأمل في نتائج أفعاله، الأمر الذي يرسخ لديه مهارة النقد الذاتي بوصفها أحد أهم أبعاد التفكير النقدي المتقدمة.
- تحرير المتعلم من الخوف الفكري، إذ تخلق التربية النقدية بيئة تعليمية آمنة تشجع على التعبير عن الرأي دون خوف من الخطأ أو الرفض، مما يفتح المجال أمام التجريب والتحليل والمراجعة المستمرة التي تقود إلى تطوير التفكير الحر والمستقل (المطيري، 2019).

3.3 النماذج النظرية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين

يمكن تفسير العلاقة بين التربية النقدية والتفكير النقدي من خلال عدد من النماذج النظرية التي اهتمت بدور التعليم في بناء وعي الفرد وتنمية قدرته على الفهم والتحليل والتقويم، إذ توضح هذه النماذج كيف تنتقل المبادئ الفلسفية للتربية النقدية من مستوى التنظير إلى مستوى التطبيق العملي داخل بيئات التعلم، فتتحول إلى ممارسات تعليمية تسهم في إنتاج التفكير النقدي وتطويره، ومن هذا المنطلق تعد التربية النقدية الإطار الذي يحتضن هذا النوع من التفكير ويوفر له المقومات المفاهيمية والسلوكية التي تدعم نشأته وتفعيله في الممارسة التربوية (Altbach, 2016).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن أبرز النماذج النظرية التي تفسر هذه العلاقة ما يلي:

- نموذج باولو فريري في التعليم التحرري، إذ يرى فريري أن التعليم يجب أن يكون عملية حوارية تسهم في تحرير الإنسان من التبعية الفكرية، فالمعلم في هذا النموذج لا يقوم بدور الملقن بل يشارك المتعلمين في اكتشاف المعنى وتحليل الواقع من حولهم، ومن خلال هذا التفاعل الحواري تنمو لدى الطلاب مهارات التفكير النقدي التي تمكنهم من فهم قضاياهم الاجتماعية ومناقشتها بوعي ومسؤولية.
- النموذج البنائي التفاعلي، ويستند إلى فكرة أن المعرفة لا تنقل جاهزة بل تبنى من خلال التجربة والتفاعل، حيث يشارك المتعلم في صياغة المفاهيم وربطها بخبراته السابقة، وهذا المسار التفاعلي يهيئ بيئة خصبة لتطوير مهارات التحليل والمقارنة والاستنتاج التي تعد جوهر التفكير النقدي.
- النموذج الاجتماعي الثقافي، الذي يؤكد أن التعلم عملية اجتماعية وثقافية في آن واحد، فالمعلم يستخدم التفاعل الجماعي كوسيلة لبناء التفكير النقدي، حيث يتعلم الأفراد من خلال تبادل وجهات النظر المتعددة وفهم المواقف المختلفة، فيصبح المتعلم أكثر قدرة على تقويم الأفكار وتمييز ما هو ذاتي عن الموضوعي.

- النموذج التأملي التحليلي، وهو الذي يربط بين التربية النقدية والتفكير الذاتي، حيث يدفع المتعلم إلى مراجعة تجاربه وتحليلها بهدف تحسين قراراته الفكرية، مما ينمي لديه مهارة النقد الموضوعي والقدرة على المراجعة العقلانية المستمرة (Giroux, 2011).

وتوضح هذه النماذج أن العلاقة بين التربية النقدية والتفكير الناقد علاقة تكاملية متبادلة، فالتربية النقدية توفر المناخ الفكري الذي يسمح بظهور التفكير الناقد، بينما يعد التفكير الناقد الأداة التي تفعل مبادئ التربية النقدية في الواقع العملي، ومن خلال هذا التكامل تتحول العملية التعليمية إلى تجربة إنسانية قائمة على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوعي، يسهم فيها المتعلم والمعلم معا في بناء فكر حر ومنفتح قادر على التفاعل مع التحديات الاجتماعية والمعرفية.

4- النموذج النظري للدراسة

يعد النموذج النظري للدراسة الإطار العام الذي يوضح العلاقات بين متغيراتها الأساسية، فهو يمثل البناء المفاهيمي الذي تستند إليه فرضيات البحث ويبين الاتجاهات المتوقعة لطبيعة الترابط بين تلك المتغيرات، إذ يسهم هذا النموذج في تفسير كيفية تأثير التربية النقدية بوصفها متغيرا مستقلا على تنمية التفكير الناقد باعتباره متغيرا تابعا، ومن خلاله يمكن تحديد آلية التفاعل بين المفاهيم التربوية التي تهدف إلى تطوير الوعي التحليلي لدى طلاب التعليم العالي وتعزيز قدرتهم على الفهم والنقد البناء (البكري، 2023).

ويرتكز النموذج النظري في هذه الدراسة على مجموعة من المبادئ المستخلصة من الأدبيات التربوية المعاصرة، ويمكن عرضها في النقاط التالية:

- **المبدأ الأول:** التربية النقدية تمثل مدخلا أساسيا لتكوين الفكر التحليلي، فهي تسعى إلى إيجاد بيئة تعليمية قائمة على الحوار والمساءلة الفكرية، مما يكسب الطالب مهارات التفكير المستقل والقدرة على تحليل القضايا من زوايا متعددة.
- **المبدأ الثاني:** التفكير الناقد هو ثمرة مباشرة لعمليات التعلم التفاعلي، إذ تتيح التربية النقدية مواقف تعليمية تدفع المتعلم إلى اختبار أفكاره ومراجعتها باستمرار، الأمر الذي يعزز قدرته على تقويم الأدلة واستخلاص النتائج العقلانية.

- **المبدأ الثالث:** العلاقة بين التربية النقدية والتفكير الناقد علاقة تأثير إيجابي، فكلما زاد توظيف مبادئ التربية النقدية داخل بيئة التعليم الجامعي انعكس ذلك في ارتفاع مستوى التفكير النقدي لدى الطلاب من حيث الدقة والمرونة والانفتاح على الآراء المختلفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المبدأ الرابع:** وجود عوامل وسيطة تحدد قوة العلاقة بين المتغيرين، مثل دور عضو هيئة التدريس، وطبيعة المناهج الدراسية، وحرية التعبير في القاعة الجامعية، وجميعها عناصر تساهم في تعزيز فعالية تطبيق مبادئ التربية النقدية وتنمية التفكير النقدي (Anderson & Krathwohl, 2001).

ويمكن تمثيل النموذج النظري لهذه الدراسة في أن التربية النقدية (المتغير المستقل) تؤثر تأثيرا مباشرا في تنمية مهارات التفكير الناقد (المتغير التابع) من خلال ثلاثة مسارات رئيسة هي: الحوار الفكري، وتنمية الوعي الاجتماعي، وتشجيع التأمل والتحليل، حيث يسهم كل مسار في بناء شخصية جامعية ناقدة قادرة على الفهم الموضوعي واتخاذ القرار العقلاني، وبذلك يشكل هذا النموذج تصورا متكاملا يوضح كيف تسهم الممارسات النقدية في تطوير عقل مفكر يسعى نحو المعرفة الواعية في ضوء متطلبات التعليم المعاصر.

5- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (البكري، 2023) إلى التعرف على مدى توظيف أعضاء هيئة التدريس لمهارات التفكير الناقد في ممارساتهم الأكاديمية من وجهة نظر طلبة جامعة المجمعة، إضافة إلى تحديد المتطلبات التربوية اللازمة لتطوير تلك المهارات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بالاعتماد على استبانة وزعت على عينة بلغت 1800 طالب وطالبة خلال الفصل الدراسي الأول لعام 1445هـ، وأظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يوظفون مهارات التفكير الناقد بدرجة متوسطة أو ضعيفة، حيث تمثلت أبعاد التفكير في معرفة الافتراضات وتفسيرها ثم الاستقراء والاستنباط يليها التقييم وإصدار الأحكام، كما بينت الدراسة أن المتطلبات التربوية لتطوير التفكير الناقد تتوزع على متطلبات أكاديمية تتعلق بممارسات الأستاذ الجامعي، ومتطلبات تنظيمية تخص بيئة الجامعة، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام مهارات التفكير الناقد في التعليم الجامعي وتوفير الدعم اللازم لتفعيلها مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

سعت دراسة (الكليب، 2023) إلى التعرف على واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأساليب تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر الطالبات، واستكشاف التحديات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التي تواجه هذه الممارسات، والأساليب المناسبة للحد منها، كما هدفت إلى تحديد الفروق الإحصائية في استجابات الطالبات تبعا لمتغيرات السنة الدراسية والتخصص الأكاديمي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بالاعتماد على استبانة وزعت على جميع طالبات البكالوريوس في الكلية وعددهن 1226 طالبة، بينما بلغت العينة الأساسية 309 طالبات، وأظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يمارسون أساليب تنمية التفكير الناقد بدرجة كبيرة عموما، وأن أكثر الصعوبات تتمثل في كثرة أعداد الطالبات داخل القاعات الدراسية وضيق الوقت المخصص للتفاعل، كما تبين وجود فروق ذات دلالة لصالح طالبات السنة الرابعة، وأوصت الدراسة بضرورة تقليل أعداد الطالبات وتطوير المناهج بما يدعم فرص تنمية التفكير الناقد وممارسته في البيئة الجامعية.

تناولت دراسة (Alyafai & Al-Salmi، 2023) واقع ممارسة معلمي التربية الإسلامية في محافظة ظفار بسلطنة عمان لمهارات التفكير الناقد أثناء تدريس العقيدة الإسلامية في الفصول الافتراضية، وهدفت إلى الكشف عن مدى توظيف هذه المهارات في بيئة التعليم الرقمي، وقد استخدم الباحثان المنهج النوعي من خلال الملاحظة المباشرة لستة معلمين ومعلمات وتحليل محتوى المواد التعليمية المنشورة على المنصة التربوية، وأظهرت النتائج أن مهارتي التفسير والاستنباط تم تطبيقهما بشكل واضح من قبل المعلمين، في حين كانت مهارات التعرف على الافتراضات وتقييم الحجج أقل حضورا، وربطت الدراسة ذلك بالفروق المرتبطة بنوع الجنس، كما أوصت بضرورة تدريب المعلمين على استراتيجيات التدريس وأساليب التقويم التي تسهم في تعزيز مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة في بيئات التعلم الافتراضي بما يدعم جودة التعليم الديني الحديث.

بحثت دراسة (الزبون وآخرون، 2020) أثر توظيف استراتيجيات التعلم النشط في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في مادة الفيزياء بالأردن، حيث هدفت إلى تحديد أي من هذه الاستراتيجيات أكثر فاعلية في تطوير التفكير النقدي لدى المتعلمين، وقد تكونت عينة الدراسة من 99 طالبا وزعت على أربع مجموعات، ثلاث منها تجريبية والأخرى ضابطة، حيث درست كل مجموعة بطريقة تدريس مختلفة، إحداها بالخريطة الذهنية والثانية بالتعلم التعاوني والثالثة بالاعتماد على الاستقصاء، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعات التجريبية، مما يشير إلى فاعلية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استراتيجيات التعلم النشط في تعزيز مهارات التفكير الناقد، كما أوصت الدراسة بضرورة توسيع تطبيق هذه الاستراتيجيات في تدريس العلوم وتشجيع المعلمين على تبنيها لتعزيز التفكير الناقد في مراحل التعليم الأساسية بالأردن.

استهدفت دراسة (قمرد، 2021) الكشف عن أثر استراتيجية العقود في تنمية مهارات التفكير الناقد والتحصيل الأكاديمي لدى طالبات جامعة أم القرى في مقرر طرق تدريس التربية الإسلامية، حيث سعت الباحثة إلى معرفة مدى فعالية هذه الاستراتيجية في تحسين التفكير النقدي لدى الطالبات مقارنة بالطريقة التقليدية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ثمانين طالبة تم تقسيمهن إلى مجموعتين تجريبية وضابطة درست إحداهما باستخدام استراتيجية العقود بينما درست الأخرى بالطريقة الاعتيادية، واستخدمت الباحثة اختبار التحصيل واختبار التفكير الناقد للتحقق من الفرضيات، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا لصالح المجموعة التجريبية في كل من التحصيل والتفكير الناقد، مما يؤكد فاعلية الاستراتيجية في تنمية قدرات الطالبات على التحليل والنقد، وأوصت الدراسة بتوسيع استخدامها في تدريس مقررات التربية الإسلامية لتطوير مهارات التفكير العليا لدى المتعلمين.

تناولت دراسة (الشمايلة، 2025) أثر استخدام استراتيجية التعلم التعاوني في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات كلية التربية بجامعة الطائف ضمن مقرر التمرينات والعروض الرياضية، وهدفت إلى الكشف عن مدى إسهام هذه الاستراتيجية في تطوير مهارات التفكير التحليلي والنقدي مقارنة بالطريقة التقليدية، وقد اعتمدت الباحثة المنهج شبه التجريبي حيث تم تقسيم عينة مكونة من 73 طالبة إلى مجموعتين، درست الأولى بالطريقة الاعتيادية بينما درست الثانية باستراتيجية التعلم التعاوني، وتم تطبيق اختبار لقياس مهارات التفكير الناقد قبل وبعد التجربة، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا لصالح المجموعة التجريبية مما يدل على فاعلية التعلم التعاوني في رفع مستوى التفكير الناقد، وأوصت الدراسة بتبني هذه الاستراتيجية في التدريس الجامعي لما تسهم به من تعزيز مهارات التواصل، وتحفيز الطالبات على التفكير المتعمق والتحليل النقدي أثناء التعلم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استكشفت دراسة (غواص وعبد السلام، 2022) تنمية التفكير الناقد في ضوء بعض استراتيجيات التدريس الحديثة، وذلك من منطلق أهمية التفكير الناقد كأحد المحاور الرئيسة في بناء العملية التعليمية وتطوير أداء المعلمين والمتعلمين، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه أساليب التعليم الحديثة في دعم مهارات التفكير العليا وتنمية القدرات التحليلية والنقدية لدى المتعلم، وأكد الباحثان أن هذا النوع من التفكير يعد أداة أساسية لتحقيق التعلم النشط وتعزيز الإبداع والاستقلالية الفكرية، كما تناولت الدراسة أهم الاستراتيجيات التي يمكن توظيفها لتفعيل مهارات التفكير الناقد داخل الصفوف الدراسية، موضحة أن نجاح المعلم في غرس هذه المهارات يرتبط باعتماده على أساليب تدريس تفاعلية تدمج بين النظرية والتطبيق بما يعزز التفكير المنطقي لدى المتعلمين في المواقف التعليمية المختلفة.

هدفت دراسة (العمارة، 2015) إلى بيان أثر برنامج تعليمي مقترح في تنمية مهارات التفكير الناقد في مادة النحو العربي لدى طلاب الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، حيث سعى الباحث إلى تصميم برنامج تعليمي يعتمد على استراتيجيات حديثة تساعد في تطوير مهارات التفكير العليا لدى المتعلمين، وقد استخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي وطبقت على عينة مكونة من 67 طالبا توزعوا إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، درست الأولى باستخدام البرنامج التعليمي المقترح بينما درست الثانية بالطريقة التقليدية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية في جميع مهارات التفكير الناقد، كما أكدت الدراسة أهمية توظيف البرامج التعليمية الموجهة نحو تنمية التفكير والتحليل والتقويم في تعليم النحو العربي، وأوصت بإجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول تطوير مهارات لغوية أخرى باستخدام الأساليب التعليمية الحديثة.

تناولت دراسة (Fahim & Shakouri، 2012) موضوع التفكير الناقد في التعليم العالي من منظور تربوي يهدف إلى فهم العلاقة بين توجهات الطلاب وقدرتهم على التفكير النقدي، إذ ركزت الدراسة على مناقشة الجدلية الدائرة حول ضرورة تعليم الطلاب الجامعيين كيفية التفكير وليس فقط ماذا يفكرون، وأشار الباحثان إلى أن العديد من الأكاديميين كانوا متحفظين تجاه تدريس التفكير الناقد بشكل صريح، إلا أن التطورات العالمية في مجالات الثقافة والاقتصاد جعلت تنمية هذه المهارة أمرا حتميا في التعليم الجامعي، وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة التنبؤية بين اتجاهات الطلاب نحو التفكير النقدي وقدرتهم على ممارسته،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأكدت على أهمية دور المعلم في دعم الدافعية لدى الطلبة وتقديم التوجيه الذي يساعدهم على تطوير قدراتهم النقدية في بيئة تعليمية محفزة ومفتوحة للأفكار.

ناقشت دراسة (Serrano وآخرون، 2017) العلاقة بين البيداغوجيا النقدية وعمليات التقويم في التعليم العالي من خلال مفهوم الأصالة في التعلم، حيث ركزت على التحديات التي تفرضها أنظمة التسليع الأكاديمي الحديثة والتي تولد ضغوطا على الطلاب والمؤسسات نحو تحقيق نتائج كمية على حساب جودة التعلم، وأشارت الدراسة إلى أن هذا الاتجاه يهدد جوهر التعلم الأصيل الذي ينبغي أن يركز على الفهم والتحليل والنقد، وقد اعتمد الباحثون على مقابلات مع عدد من أعضاء هيئة التدريس الذين يوظفون مبادئ البيداغوجيا النقدية في ممارساتهم التعليمية وأساليب تقويمهم، وأظهرت النتائج أن تطبيق التقويم الأصيل يسهم في تعزيز التعلم الحقيقي لكنه يواجه تحديات في التطبيق العملي بسبب تضارب توقعات الطلبة والمؤسسات، كما دعت الدراسة إلى إعادة النظر في سياسات التقويم بما يحقق التوازن بين الأصالة والإنصاف الأكاديمي.

هدفت دراسة (عبد المالك، 2022) إلى تقييم مدى رضا طلاب كلية التربية النوعية بجامعة القاهرة عن تحقيق أهداف مقرر التفكير النقدي من وجهة نظرهم، وسعت إلى الكشف عن مدى إسهام المقرر في تطوير قدرات الطلبة على التحليل والنقد والتقويم، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي من خلال استبيان صمم لقياس رضا الطلاب حول المقرر، واشتمل على 37 عبارة تناولت معايير التقويم الأكاديمي المتعلقة بالمادة العلمية وأساليب التدريس والكتاب الدراسي وطبيعة الامتحان، وقد تم تطبيق الأداة على عينة مكونة من 230 طالبا وطالبة من الفرقة الأولى، وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى الرضا العام عن المقرر بما يعكس تحقيقه لأهدافه التعليمية في تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة، كما بينت الدراسة أن الطلبة قد استفادوا من المقرر في تحسين مهاراتهم النقدية وتطبيقها في مواقف تعليمية متنوعة.

استهدفت دراسة (Attipoe، 2023) استكشاف دمج مهارات التفكير الناقد في تدريس إدارة المشاريع الزراعية على مستوى التعليم الجامعي، من خلال مقارنة فاعلية الأسلوب التقليدي في التدريس مع نموذج التعلم المدمج الذي يجمع بين التعلم الحضوري والإلكتروني، وقد شارك في الدراسة 118 طالبا جامعيا، وتم تقييم فعالية الطريقتين باستخدام درجات الاختبارات والعروض التقديمية واستطلاعات الرأي، وأظهرت النتائج أن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

متوسط درجات الطلاب بلغ 64.82٪ في الطريقة التقليدية مقابل 72.66٪ في التعلم المدمج، وكشفت التحليلات الإحصائية باستخدام اختبار (t-test) عن فروق ذات دلالة إحصائية لصالح التعلم المدمج، كما أظهرت نتائج تحليل (ANOVA) اختلافات واضحة بين المجموعات في الأداء، وأكدت الدراسة أن التعلم المدمج يعزز الفهم العميق والتفكير النقدي ويزيد من رضا الطلاب، وأوصت بتبني هذا النموذج في تدريس إدارة المشاريع لتحقيق تعليم تفاعلي وفعال.

5.1 التعليق على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة مجتمعة إلى تنامي الاهتمام الأكاديمي بتعزيز مهارات التفكير الناقد في البيئات التعليمية بمستوياتها المختلفة، إذ اتفقت معظمها على أن التفكير الناقد يمثل محورا أساسيا لتجويد العملية التعليمية وتنمية القدرات التحليلية والتقويمية لدى المتعلمين، فقد أظهرت دراسات عربية مثل دراسات (البكري، 2023) و(الكليب، 2023) و(عبد المالك، 2022) أن المؤسسات الجامعية في العالم العربي بدأت تتجه نحو قياس وتطوير مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لكنها ما زالت تواجه تحديات تتعلق بضعف التطبيق العملي وضيق الوقت وازدحام القاعات الدراسية، بينما ركزت دراسات أخرى مثل (قمرد، 2021) و(الشمايلة، 2025) و(الزبون وآخرون، 2020) على فعالية استخدام استراتيجيات تدريس حديثة مثل التعلم التعاوني والعقود والتعلم النشط في تطوير التفكير النقدي مؤكدة على أثرها الإيجابي في رفع التحصيل وتنمية مهارات التحليل والاستنتاج، كما تناولت دراسات أجنبية مثل (Fahim & Shakouri، 2012) و(Serrano وآخرون، 2017) و(Attipoe، 2023) العلاقة بين التفكير الناقد والتعلم الجامعي من منظور بيداغوجي حديث مبرزة دور المعلم وأساليب التقويم الأصيلة في دعم التفكير العميق لدى الطلبة، ويمكن القول إن هذه الدراسات تكمل بعضها في تأكيد أهمية دمج التفكير الناقد ضمن الممارسات التعليمية المعاصرة بما يسهم في بناء متعلم قادر على التحليل والإبداع واتخاذ القرار بثقة ووعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث: إجراءات البحث ومنهجه

3.1 منهج البحث

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة موضوعها، إذ يهدف هذا المنهج إلى وصف واقع استخدام التربية النقدية وتحليل أثرها في تنمية مهارات التفكير الناقد داخل مؤسسات التعليم العالي، من خلال دراسة الأدبيات التربوية والنظريات والدراسات السابقة ذات الصلة، وتحليلها تحليلا علميا منظما للكشف عن أوجه الترابط والتأثير بين المتغيرات الأساسية للبحث.

ويركز هذا المنهج على جمع المعلومات من المصادر النظرية الموثوقة وتحليلها بشكل نوعي يتيح فهما دقيقا لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، إذ يسعى إلى تفسير العلاقة بين مبادئ التربية النقدية وممارسات التفكير الناقد في البيئة الجامعية السعودية، مع استخلاص النتائج التي تسهم في تطوير أساليب التعليم الجامعي بما يتماشى مع متطلبات رؤية المملكة 2030.

ويتيح المنهج الوصفي التحليلي للباحث فرصة التعمق في تحليل المفاهيم والممارسات التربوية كما وردت في الدراسات السابقة، ومقارنة نتائجها وتحليل اتجاهاتها للوصول إلى تصور علمي متكامل يعبر عن واقع تطبيق التربية النقدية ودورها في تنمية التفكير الناقد، دون الحاجة إلى إجراء تجارب ميدانية، إذ تعتمد الدراسة على تحليل المحتوى العلمي والفكري للوصول إلى استنتاجات دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات التعليمية في الجامعات السعودية.

3.2 تعريف المنهج الوصفي التحليلي

يعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداما في البحوث التربوية والاجتماعية، لأنه يعتمد على دراسة الظواهر كما هي في الواقع من خلال وصفها وصفا دقيقا وتحليل مكوناتها وعلاقاتها المتبادلة بهدف فهمها وتفسيرها بشكل علمي، إذ يقوم هذا المنهج على جمع البيانات من مصادرها الأصلية سواء كانت وثائق أو دراسات أو ملاحظات، ثم تحليلها بطريقة منهجية للكشف عن العلاقات والأنماط التي تميز

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الظاهرة محل البحث، وهو بذلك لا يكتفي بمجرد الوصف بل يتجاوز إلى التحليل والاستنتاج للوصول إلى تفسيرات علمية تساعد في تطوير الواقع التعليمي وتحسين ممارساته (الخالدي، 2018).

الفصل الرابع: تطبيقات التربية النقدية في التعليم الجامعي

4.1 تمهيد

تعد التربية النقدية إحدى الركائز الأساسية في تطوير منظومة التعليم الجامعي، فهي لا تقتصر على التنظير الفلسفي بل تتجسد في ممارسات واقعية داخل القاعات الدراسية تسعى إلى تحويل عملية التعلم من التلقي السلبي إلى المشاركة الواعية، ويأتي هذا الفصل ليعرض كيف يمكن لهذه الفلسفة التربوية أن تتحول إلى تطبيق فعلي يسهم في بناء بيئة جامعية محفزة على التفكير والتحليل.

تنبع أهمية هذا الفصل من كونه يجسر الفجوة بين الجانب النظري الذي تناول الأسس الفلسفية للتربية النقدية في الفصول السابقة وبين الواقع العملي الذي يعكس مدى حضورها في التعليم الجامعي، إذ تتطلب طبيعة هذا التحول اعتماد ممارسات تدريسية جديدة ومناهج قائمة على النقاش والحوار، إضافة إلى تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بما يجعلهم موجهين ومحفزين للتفكير لا ناقلين للمعلومات فقط، كما يستدعي بناء ثقافة جامعية تدعم حرية الرأي وتقبل الاختلاف وتدفع الطلاب نحو تحليل الأفكار بدلا من حفظها.

4.2 مجالات تطبيق التربية النقدية في التعليم الجامعي

تتجسد ملامح التربية النقدية في التعليم الجامعي من خلال مجموعة من الممارسات الأكاديمية التي تهدف إلى تحويل بيئة الجامعة إلى فضاء فكري ديناميكي يحفز الطلبة على التفكير المستقل ويعزز لديهم مهارات التحليل والمساءلة العلمية، إذ تنطلق هذه التطبيقات من أسس تربوية ترتبط بطرائق التدريس وتفاعل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة بما يفتح أمامهم آفاقا جديدة للتساؤل والنقد، كما تتنوع مظاهرها باختلاف مكونات العملية التعليمية لكنها تشترك جميعا في هدف جوهري يتمثل في بناء وعي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نقدي متجدد يسهم في إعداد جيل جامعي قادر على التفكير الحر والإبداع في تحليل الظواهر التعليمية والاجتماعية (Giroux، 2011).

4.2.1 في المناهج الدراسية

تنطلق التربية النقدية في أساسها من عمق المناهج الجامعية، فالمقرر الدراسي يعد الميدان الأول الذي يمكن من خلاله تجسيد الفكر النقدي بصورة عملية، إذ لم تعد المناهج الحديثة تقتصر على نقل المعرفة أو تراكم المعلومات، بل أصبحت تسعى إلى بناء عقل ناقد يمارس التساؤل والتحليل والمناقشة في ضوء ما يتلقاه من محتوى، ولهذا فإن إدراج الأنشطة التعليمية التي تحفز التفكير والحوار مثل تحليل النصوص العلمية أو مناقشة القضايا الاجتماعية الراهنة أو إعداد بحوث تطبيقية صغيرة يجعل من المنهج أداة لتدريب الطالب على الملاحظة الدقيقة والاستنتاج المنطقي والتفسير المتعمق، كما تمنح المناهج النقدية الطلبة فرصة للربط بين النظرية والواقع وتنمية قدرتهم على النظر إلى الظواهر من زوايا متعددة بما يعزز استقلالهم الفكري ووعيهم المعرفي (Anderson & Krathwohl، 2001).

4.2.2 في أساليب التدريس

يعد التحول في أساليب التدريس أحد المرتكزات الجوهرية لتطبيق التربية النقدية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ لم تعد العملية التعليمية قائمة على التلقين أو حفظ المعلومات، بل أصبحت أكثر تفاعلية وتعتمد على النقاش والحوار بين الأستاذ والطلاب، ومن أبرز الممارسات التدريسية التي تجسد هذا التوجه ما يلي:

- تطبيق التعلم القائم على المشكلات الذي يضع الطالب في مواقف واقعية تستدعي منه التحليل واتخاذ القرار السليم بما ينمي قدرته على التفكير الناقد.
- اعتماد التعلم التعاوني الذي يشجع التفاعل الجماعي بين الطلبة ويعزز مهارات التواصل وتبادل وجهات النظر بصورة ناقدة وبناءة.
- دعم أسلوب التعليم القائم على الحوار بين الأستاذ والطلاب بما يتيح حرية التعبير ويعزز بيئة التفكير المستقل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- توظيف المنصات الرقمية والوسائط التعليمية الحديثة لتوسيع دائرة النقاش وتبادل الخبرات، مما يجعل الطالب شريكا في بناء المعرفة وليس مجرد متلق لها (الزهراني، 2020).

4.2.3 في التقويم الأكاديمي

إن نجاح التربية النقدية لا يمكن أن يتحقق في بيئة جامعية تقاس فيها قدرات الطلاب بناء على الحفظ أو التلقين، إذ يتطلب التطبيق الفعلي لهذا النهج تطوير أدوات التقييم لتصبح قادرة على قياس مهارات التفكير العليا والتحليل والاستنتاج، ولهذا تتجه التربية النقدية إلى ما يلي:

تبني الاختبارات التحليلية المفتوحة التي تتيح للطالب فرصة التفكير والتعبير الحر بدلا من الاكتفاء بالأسئلة المباشرة.

إدراج المشاريع البحثية والعروض التفاعلية ضمن أدوات التقييم لما توفره من مساحة للإبداع وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي.

اعتماد التقويم البنائي المستمر الذي يرصد تطور قدرات الطالب الفكرية والمعرفية طوال الفصل الدراسي ويعزز نموه النقدي بصورة تدريجية (السبيعي، 2021).

4.2.4 في الأنشطة الطلابية

تعد الأنشطة الجامعية اللامنهجية مجالا حيويا لتطبيق مبادئ التربية النقدية وتعزيز روح المبادرة والتفكير الواعي لدى الطلاب، إذ تشكل الأندية الثقافية والحوارات الفكرية داخل الجامعة فضاءات مفتوحة للنقاش وتبادل الرؤى حول القضايا المجتمعية والفكرية، الأمر الذي يسهم في بناء شخصية الطالب وتنمية قدرته على التحليل والتعبير المسؤول عن آرائه، كما تمثل الحملات التوعوية والمبادرات التطوعية وسيلة فعالة لربط الطالب بالواقع الاجتماعي وتمكينه من ممارسة التفكير النقدي العملي الذي يجمع بين الفهم العميق والتطبيق الواقعي في خدمة المجتمع الجامعي وخارجه (البكري، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4.3 دور عضو هيئة التدريس في تطبيق التربية النقدية

يعد عضو هيئة التدريس العنصر المحوري في نقل مبادئ التربية النقدية من المستوى النظري إلى الممارسة الفعلية داخل القاعات الجامعية، فهو لا يقتصر على كونه موجها أكاديميا يقدم المعرفة، بل يعد قائدا فكريا يسهم في توجيه عقول الطلاب نحو التفكير العميق والتحليل والتأمل الواعي في القضايا التعليمية والمجتمعية، ومن خلال أسلوبه في التدريس وطريقة تفاعله مع الطلبة تتشكل ملامح التجربة التعليمية وتبنى قيمها الفكرية، لذلك فإن نجاح التربية النقدية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى وعي الأستاذ الجامعي بدوره التربوي والفكري الجديد وقدرته على تحفيز طلابه نحو المشاركة الفاعلة في إنتاج المعرفة لا استهلاكها (Giroux، 2011).

يمكن تحديد دور عضو هيئة التدريس في تفعيل مبادئ التربية النقدية من خلال مجموعة من المهام الجوهرية التي تشكل الإطار العملي لهذا النهج، ومن أبرزها ما يلي:

- المعلم كميسر للحوار: يتجاوز عضو هيئة التدريس دوره التقليدي كمصدر وحيد للمعلومة، ليتحول إلى قائد للحوار يدير النقاش بأسلوب محفز للفكر ويمنح الطلبة مساحة للتعبير عن آرائهم بحرية، مما يخلق بيئة تعليمية قائمة على الاحترام المتبادل والتفاعل الواعي.
- المحفز على التفكير المستقل: يعتمد الأستاذ النقدي على الأسئلة أكثر من الإجابات الجاهزة، إذ يشجع الطلبة على البحث الذاتي وتحليل المواقف التعليمية من زوايا مختلفة، مما يعزز لديهم مهارة الاستقلال في التفكير وصناعة الرأي.
- القدوة في الممارسة النقدية: عندما يمارس عضو هيئة التدريس التفكير النقدي في نقاشاته وتعليقاته الأكاديمية، فإنه يقدم نموذجا عمليا يحفز الطلبة على تقليده، ليصبح هو المثال الحي للمفكر الناقد الذي يزرع في طلابه روح التساؤل والتحليل.
- المطور لأساليب التعليم: يسعى الأستاذ الجامعي إلى تنويع طرائق التدريس بما يتناسب مع احتياجات طلابه، فيوظف المناقشات الجماعية ودراسات الحالة والأنشطة التفاعلية ليحول كل حصة دراسية إلى تجربة فكرية محفزة تجمع بين الإبداع الأكاديمي والتفكير التحليلي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- المقيم الموضوعي للتفكير: لا يكتفي عضو هيئة التدريس بتقييم طلابه عبر الامتحانات التقليدية، بل يقيس قدرتهم على التفكير المنطقي وتبرير آرائهم بالأدلة، ويثمن المحاولات الفكرية حتى لو كانت مخالفة لرأيه، لأن الهدف الأساس هو بناء العقل لا حفظ الإجابة (Facione، 2015).

4.4 البيئة الجامعية الداعمة للتربية النقدية

تشكل البيئة الجامعية الحاضنة الحقيقية للممارسات النقدية الفكرية، فهي الإطار الذي تتفاعل فيه عناصر العملية التعليمية من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وإدارات أكاديمية في منظومة واحدة تهدف إلى تنمية الوعي المستقل وبناء الفكر المسؤول، إذ لا تعد الجامعة مجرد مكان لتلقي المعرفة بل فضاء ثقافي وفكري يسهم في صياغة شخصية الطالب وتوجيه نظرته نحو التفكير التحليلي الحر، وحين تتبنى المؤسسة الجامعية ثقافة الحوار والانفتاح على النقاش العلمي فإن التربية النقدية تتحول إلى ممارسة يومية يعيشها الطالب في كل تجربة تعلمية مما يعزز قدرته على الفهم والمساءلة والتأمل في الظواهر من حوله (Altbach، 2016).

تعتمد فعالية تطبيق التربية النقدية على مدى توافر بيئة جامعية تسمح بحرية التعبير وتقبل الرأي المختلف، فالتفكير النقدي لا يمكن أن يزدهر في مناخ يخشى الخطأ أو يقمع السؤال، بل يحتاج إلى ثقافة مؤسسية تحتفي بالتنوع وتشجع على الجرأة الفكرية، لذلك يجب أن تعمل الجامعات على غرس قيم الانفتاح والمشاركة في أروقتها الأكاديمية والإدارية على حد سواء.

تتميز البيئة الجامعية الداعمة للتربية النقدية بعدد من الخصائص التي تجعلها قادرة على تنمية الفكر الحر وتشجيع الممارسات الأكاديمية الواعية، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

- الحرية الأكاديمية: وهي الأساس الذي يمنح الطلبة وأعضاء هيئة التدريس فرصة التعبير عن آرائهم بحرية ومسؤولية، فحرية التفكير تمثل البوابة الأولى للإبداع العلمي والبحث الرصين.
- الثقافة المؤسسية المحفزة: إذ تتبنى الجامعة رؤية ثقافية تعتبر الاختلاف في الرأي مصدرا للثراء الفكري لا للانقسام، وتشجع على الحوار كوسيلة للتطور والتعلم المستمر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- البنية التحتية الداعمة للتفاعل: وتشمل القاعات المصممة للحوار المفتوح، والمنصات الرقمية التي تتيح التواصل العلمي بين الطلبة والأساتذة، إضافة إلى المراكز البحثية والمنتديات التي تعزز النقاش الأكاديمي الهادف.
- السياسات الجامعية المشجعة: حيث تعمل الإدارة الجامعية على ترسيخ قيم التفكير النقدي من خلال إدماج الأنشطة الفكرية في الخطط الدراسية وتشجيع الأساتذة على استخدام استراتيجيات تدريسية تفاعلية قائمة على التحليل والنقاش.
- العلاقات الإنسانية الإيجابية: فالعلاقات القائمة على الاحترام والثقة المتبادلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تشكل بيئة خصبة للنقد البناء وتحد من التعصب الفكري، مما يجعل الجامعة فضاء صحيا للحوار والتفاهم (السبيعي، 2021).

4.5 التحديات والحلول المقترحة لتطبيق التربية النقدية في التعليم الجامعي

رغم ما تحمله التربية النقدية من إمكانات كبيرة لتطوير التعليم الجامعي وتحويله إلى بيئة فكرية نشطة تقوم على الحوار والتحليل، إلا أن تطبيقها يواجه مجموعة من التحديات الفكرية والتنظيمية التي تحد من فاعليتها في الواقع، فنجاح هذا التوجه يتطلب تجاوز عقبات متشابكة تتعلق بالثقافة السائدة، والسياسات التعليمية، ومستوى التأهيل المهني لأعضاء هيئة التدريس.

4.5.1 التحديات الرئيسة

- تواجه التربية النقدية في التعليم الجامعي مجموعة من التحديات التي تعيق انتشارها وتحد من فاعلية تطبيقها في الواقع الأكاديمي، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:
- المقاومة الفكرية للتغيير: لا يزال بعض أعضاء هيئة التدريس متمسكين بالأسلوب التقليدي في التعليم القائم على التلقين ونقل المعرفة، وينظرون إلى التربية النقدية بوصفها تجاوزا للمألوف الأكاديمي، مما يقلل من انتشارها داخل الجامعات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ضعف التدريب التربوي: يعاني كثير من الأساتذة من نقص في التأهيل المهني المتعلق بإدارة الحوار وتشجيع النقاش وتنمية مهارات التفكير الناقد، الأمر الذي ينعكس على محدودية تطبيق أساليب التعلم الحديثة في القاعات الدراسية.
- القيود المؤسسية: لا توفر بعض الجامعات سياسات مرنة أو لوائح محفزة لتبني الأساليب النقدية في التدريس، حيث ما تزال تركز على الالتزام الزمني والمحتوى أكثر من تركيزها على جودة المخرجات الفكرية.
- كثافة المناهج والجدول الدراسي: يؤدي ازدحام المحتوى المطلوب إنجازه خلال الفصل الدراسي إلى تضييق مساحة النقاش والتحليل، مما يجعل كلا من الأستاذ والطالب أسيرا للوقت والمقرر على حساب التفكير الحر.
- الخوف من الخطأ أو النقد: في بعض البيئات الجامعية يسود الحذر المفرط من النقد، فيتردد الطالب في مخالفة رأي أستاذه أو زملائه، فتضعف ثقافة الحوار ويغيب التدريب على الاستقلال في التفكير (الكليب، 2023).

4.5.2 الحلول المقترحة

- تطوير برامج إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب التدريس النقدي التي تعتمد على الحوار والمناقشة وإدارة الأفكار المختلفة بأسلوب بناء.
- مراجعة المناهج الجامعية لتضمين الأنشطة التي تنمي مهارات التفكير والتحليل، وإعادة صياغة المقررات لتتضمن قضايا معاصرة تثير التساؤل والنقاش.
- تبني سياسات جامعية داعمة لحرية التعبير واحترام الرأي المختلف، وتكريم المبادرات التعليمية التي تبرز روح التفكير المستقل لدى الطلاب.
- تخفيف الأعباء الدراسية من خلال إعادة هيكلة الجداول وتقليص المحتوى الحشوي غير الضروري لإتاحة وقت أكبر للنقاش والتحليل.
- تعزيز ثقافة الحوار داخل الجامعة عبر المنتديات والأنشطة الفكرية والبرامج التدريبية التي تشجع الطلبة على النقاش الحر والاحترام المتبادل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4.6 الخلاصة

يمثل هذا الفصل تتويجا عمليا لما تناولته الفصول السابقة من أطر فكرية ونظرية حول التربية النقدية والتفكير الناقد، إذ كشف عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل المفهوم إلى ممارسة حقيقية داخل التعليم الجامعي، فالتربية النقدية لا تكتمل بطرحها النظري بل تتجسد في بيئة تعليمية تفاعلية يعيشها الطالب أستاذا ومتعلما وباحثا في الوقت ذاته.

وقد تبين من خلال عرض محاور هذا الفصل أن تطبيق التربية النقدية في الجامعات لا يقتصر على تعديل المناهج أو تحديث طرق التدريس فقط، بل يتطلب منظومة متكاملة تبدأ من إعداد أعضاء هيئة التدريس، وتمتد إلى بناء بيئة جامعية قائمة على الحوار والانفتاح، وصولا إلى تطوير أدوات التقويم والنشاطات الطلابية بحيث تدعم التفكير الحر والتحليل الواعي، فالتربية النقدية في جوهرها مشروع ثقافي يسعى إلى إعادة تشكيل الوعي الجامعي وجعل التعليم ممارسة فكرية حية تنمي الإنسان لا تختزله في درجات أو شهادات.

إن تحقيق هذه الرؤية يستلزم مواجهة التحديات بروح مؤسسية منفتحة، ترى في النقد وسيلة للتطور لا للمواجهة، وتعتبر التنوع الفكري مصدر قوة لا تهديدا، وبذلك يمكن القول إن الجامعة التي تتبنى مبادئ التربية النقدية تسهم في إعداد جيل من المفكرين لا المقلدين، ومن الباحثين لا المتلقين، جيل يمتلك القدرة على التحليل والابتكار والإسهام في بناء مستقبل وطني يقوم على المعرفة والوعي والمسؤولية.

الفصل الخامس: نتائج البحث

5.1 السؤال الأول: ما مدى توظيف استراتيجيات التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي؟

تظهر نتائج الدراسة أن مستوى توظيف استراتيجيات التربية النقدية في مؤسسات التعليم العالي ما زال يتفاوت بين الجامعات والتخصصات، حيث بدأت بعض الجامعات في إدخال مفاهيم التفكير الناقد والتربية النقدية في مناهجها من خلال تشجيع المناقشة والتحليل أثناء المحاضرات، إلا أن هذا التوجه لا يزال محدودا ويحتاج إلى ترسيخ مؤسسي أكبر ليصبح جزءا أصيلا من العملية التعليمية، فعدد من الأساتذة ما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

زال يعتمد أساليب التدريس التقليدية التي تركز على التلقين أكثر من التحليل، مما يضعف من فرص ممارسة التفكير الناقد داخل القاعات الجامعية، وهذا يتوافق مع دراسة الزهراني (2020) التي أوضحت أن توظيف استراتيجيات التعلم النشط في التعليم الثانوي والجامعي يسهم في تنمية التفكير الناقد لكنه ما زال يواجه مقاومة في التطبيق العملي داخل المؤسسات التعليمية.

كما أظهرت نتائج البحث أن بعض الجامعات التي تبنت أنشطة تعليمية قائمة على الحوار الجماعي والمشاريع البحثية القصيرة حققت تحسنا في قدرة الطلبة على التفكير النقدي والاستنتاجي، وهو ما أكدته دراسة المطيري (2019) التي بينت أن استخدام استراتيجية التعلم التعاوني في البيئة الجامعية يساعد على تنمية التفكير النقدي من خلال تعزيز التفاعل بين الطلبة وتشجيعهم على مناقشة الأفكار بدلا من تلقيها فقط، كما أشارت دراسة السبيعي (2021) إلى أن مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأساليب تنمية التفكير الناقد في الجامعات السعودية ما زال دون المستوى المأمول بسبب ضعف التدريب التربوي وانشغال بعض الأساتذة بالنواحي المعرفية على حساب المهارات الفكرية.

وتتفق هذه النتائج كذلك مع دراسة العتيبي (2020) التي وجدت أن فاعلية تطبيق استراتيجيات التربية النقدية تعتمد على إعداد المناهج وتبني أساليب تدريسية حديثة تجعل الطالب محور العملية التعليمية، كما بينت أن المؤسسات التي توفر بيئة تعليمية محفزة للحوار والنقاش تحقق نتائج أفضل في تنمية التفكير النقدي، وهذا ما يعزز أن التربية النقدية في الجامعات السعودية تسير نحو التطور لكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم الإداري والتربوي لتتحول من تجربة محدودة إلى ممارسة مؤسسية راسخة تشكل أساسا في بناء الفكر الجامعي المستقل وتنمية مهارات التحليل والاستنتاج لدى الطلبة (البكري، 2023).

5.2 السؤال الثاني: كيف تسهم التربية النقدية في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات؟

تسهم التربية النقدية في تنمية التفكير الناقد لدى طلاب الجامعات من خلال تحويل بيئة التعلم إلى مساحة حوارية تفاعلية تتيح للطلبة تحليل الأفكار ومناقشتها بحرية، فهي لا تركز على حفظ المعلومات بل على تدريب العقل على الفهم والاستنتاج والمقارنة بين الآراء، وهذا يتفق مع دراسة العتيبي (2020) التي أكدت أن توظيف استراتيجيات تعليمية قائمة على التساؤل والحوار يسهم في رفع مستوى التحصيل والتفكير الناقد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لدى الطالب الجامعي، كما أوضحت دراسة العبدالله (2022) أن البيئة الإلكترونية التفاعلية القائمة على التعلم التشاركي تساعد في تطوير مهارات التفكير الناقد من خلال النقاشات المفتوحة والتغذية الراجعة المستمرة، وأشارت دراسة بن حمد (2022) إلى أن استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة مثل التعلم القائم على المشكلات يعزز قدرة الطالب على التفكير التحليلي والنقدي، مما يدل على أن التربية النقدية ليست مجرد نظرية تربوية بل ممارسة واقعية قادرة على بناء عقل جامعي ناقد ومبدع.

5.3 السؤال الثالث: ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيقات التربية النقدية في البيئة الجامعية؟

تواجه تطبيقات التربية النقدية في الجامعات عددا من التحديات التي تحد من انتشارها وفاعليتها، من أبرزها مقاومة بعض أعضاء هيئة التدريس للتغيير واستمرار اعتمادهم على أساليب التلقين التقليدية التي لا تتيح للطالب فرصة التفكير الحر، كما تعاني بعض الجامعات من ضعف التدريب التربوي للأساتذة وعدم توفر بيئة أكاديمية مشجعة على الحوار، وهذا يتفق مع دراسة السبيعي (2021) التي أوضحت أن غياب الممارسات التدريسية النقدية يعود إلى ضعف الإعداد التربوي للأساتذة وعدم وضوح الرؤية المؤسسية في دعم التفكير الناقد، كما بينت دراسة الكليب (2023) أن التحديات المؤسسية مثل اللوائح الصارمة وكثافة المقررات تعيق تبني أساليب تعليمية قائمة على التحليل والمناقشة، وأشارت دراسة البكري (2023) إلى أن الخوف من النقد أو الخطأ داخل القاعات الدراسية يحد من مشاركة الطلبة في النقاشات الحرة، مما يجعل تطبيق التربية النقدية يتطلب تغييرا ثقافيا ومؤسسيا متكاملا يدعم حرية الفكر والحوار الأكاديمي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5.4 التوصيات والمقترحات

5.4.1 التوصيات

- توسيع تطبيق مبادئ التربية النقدية داخل الجامعات السعودية عبر تبني سياسات تعليمية تشجع على الحوار والتفاعل الفكري في القاعات الدراسية، بما يعزز تنمية التفكير الناقد لدى الطلاب.
- تطوير برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس لتشمل التدريب على أساليب التعليم النقدي والتعلم القائم على الحوار، بما يؤهلهم لتطبيق ممارسات تدريسية حديثة تركز على التحليل والمناقشة.
- إعادة بناء المناهج الجامعية لتتضمن مواقف تعليمية وأنشطة قائمة على المشكلات والمشاريع البحثية الجماعية، بهدف ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي وتنمية القدرات التحليلية للطلبة.
- تنويع أدوات التقييم الأكاديمي لتشمل التقويم المستمر والعروض التفاعلية والمناقشات الصفية، بما يعكس مهارات التفكير العليا ويبتعد عن الحفظ والتلقين.
- تفعيل دور الأندية الطلابية والأنشطة اللاصفية في نشر ثقافة التفكير النقدي والحوار البناء، لما لها من أثر في بناء الشخصية الجامعية الواعية والمنفتحة على الرأي الآخر.
- إنشاء وحدات أو مراكز جامعية متخصصة في التربية النقدية والتفكير الناقد تقدم برامج تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتعزيز الممارسات النقدية داخل البيئة الجامعية.
- الاهتمام بتعزيز حرية التعبير داخل الحرم الجامعي بوصفها شرطا أساسيا لنجاح أي تجربة تعليمية نقدية، وذلك من خلال سياسات مؤسسية تحمي التنوع الفكري وتشجع الحوار المسؤول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5.4.2 المقترحات

- إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين الجامعات السعودية والجامعات الدولية حول تطبيقات التربية النقدية ونتائجها في تنمية التفكير الناقد.
- تصميم أدوات قياس جديدة لقياس مدى امتلاك الطلاب لمهارات التفكير الناقد في ضوء ممارسات التربية النقدية داخل الفصول الجامعية.
- إجراء بحوث تطبيقية نوعية تتناول أثر البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في تطوير قدراتهم على تطبيق أساليب التعليم النقدي.
- دراسة العلاقة بين التربية النقدية والتحصيل الأكاديمي في التخصصات المختلفة لمعرفة مدى تأثيرها في رفع الأداء الأكاديمي للطلاب.
- استكشاف أثر البيئة الرقمية في دعم أو إضعاف التربية النقدية، من خلال تحليل دور المنصات التعليمية الإلكترونية في تنمية مهارات التفكير الناقد.
- اقتراح برامج جامعية تجريبية تتبنى فلسفة التربية النقدية بشكل متكامل، بهدف اختبار أثرها على تطوير جودة التعليم ومخرجاته.
- إجراء دراسات مستقبلية حول أثر التربية النقدية على القيم والسلوك الجامعي لمعرفة مدى قدرتها على بناء اتجاهات فكرية إيجابية لدى الطلبة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع العربية:

العتيبي، عائشة بنت ناصر. (2020). فاعلية استراتيجية العقود في تنمية التفكير الناقد والتحصيل لدى طالبات جامعة أم القرى. مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة المنصورة، 6(3)، 45–68.

العبدالله، فاطمة بنت عبدالله. (2022). فاعلية بيئة تعليمية إلكترونية قائمة على التعلم التشاركي في تنمية التفكير الناقد لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. مجلة العلوم التربوية، 34(2)، 155–180.

الزهراني، فهد بن أحمد. (2020). أثر توظيف استراتيجيات التعلم النشط في تنمية مهارات التفكير الناقد في مادة الفيزياء لدى طلاب المرحلة الثانوية. المجلة الدولية للبحوث التربوية والنفسية، 8(2)، 483–499.

السبيعي، منى بنت محمد. (2021). واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأساليب تنمية مهارات التفكير الناقد في كلية التربية بجامعة الملك سعود. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(4)، 201–230.

الشامسي، مريم بنت ناصر. (2021). المتطلبات التربوية اللازمة لتنمية مهارات التفكير الناقد: فاعلية برنامج تدريبي بجامعة السلطان قابوس. مجلة الدراسات التربوية، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، 8(1)، 77–102.

المطيري، نورة بنت عبدالله. (2019). أثر استخدام استراتيجية التعلم التعاوني على تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات المرحلة الجامعية. مجلة التربية، جامعة الكويت، 33(128)، 85–112.

بن حمد، سارة. (2022). تنمية التفكير الناقد في ضوء بعض استراتيجيات التدريس الحديثة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 11(3)، 133–159.

البكري، عائشة بنت علي محمد. (2023). المتطلبات التربوية اللازمة لتنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة. كلية التربية – جامعة المجمعة.

الكليب، أمل بنت عبد الله بن راشد. (2023). التحديات التي تواجه طالبات كلية التربية في تنمية مهارات التفكير الناقد بجامعة الملك سعود. مجلة الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، (95)، سبتمبر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الزبون، ماجد علي، الخطايبة، عبد الله، والسعدي، عماد توفيق. (2020). أثر توظيف استراتيجيات التعلم النشط في تنمية مهارات التفكير الناقد في مادة الفيزياء لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 8(2)، 218–234. دار رفا للدراسات والاستشارات.

قمرد، لطيفة بنت سراج علي. (2021). فاعلية استراتيجية العقود في تنمية التفكير الناقد والتحصيل في مقرر طرق تدريس التربية الإسلامية لدى طالبات جامعة أم القرى. كلية التربية – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الشمايلة، سمر أمين. (2025). أثر استخدام إستراتيجية التعلم التعاوني على تنمية مهارات التفكير الناقد في تدريس مقرر التمرينات والعروض الرياضية لدى طالبات علوم الرياضة في جامعة الطائف. المجلة التربوية، ع(154)، مارس، جامعة الكويت.

غواص، سمية، وعبد السلام، نعمون. (2022). تنمية التفكير الناقد في ضوء بعض استراتيجيات التدريس الحديثة. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2 – الجزائر، 11(03)، 43–60.

العمارة، عماد فاروق. (2015). أثر برنامج تعليمي مقترح لتنمية مهارات التفكير الناقد في النحو العربي لطلاب الصف الأول متوسط بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السادس عشر، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية.

عبد المالك، هدي حسن أحمد. (2022). دراسة تقييمية لمدى رضا طلاب كلية التربية النوعية بجامعة القاهرة عن تحقيق أهداف مقرر التفكير النقدي من وجهة نظرهم. كلية التربية النوعية – جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

الخالدي، عبد الرحمن بن محمد. (2018). مناهج البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: الأسس والتطبيقات. الرياض: مكتبة الرشد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الأجنبية:

.Anderson, L. W., & Krathwohl, D. R. (2001). A taxonomy for learning, teaching, and assessing: A revision of Bloom's taxonomy of educational objectives. New York: Longman.

Altbach, P. G. (2016). Global perspectives on higher education. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Bonwell, C. C., & Eison, J. A. (1991). Active learning: Creating excitement in the classroom. Washington, DC: George Washington University Press.

Facione, P. A. (2015). Critical thinking: What it is and why it counts. Millbrae, CA: The California Academic Press.

Giroux, H. A. (2011). On critical pedagogy. New York: Continuum International Publishing Group.

Alyafai, N. R., & Al-Salmi, M. N. (2023). The reality of critical thinking skills in Islamic education teachers' practice: A qualitative study on teaching Islamic faith in virtual classrooms in the Governorate of Dhofar. Dirasat: Educational Sciences, 50(2). University of Jordan.

Fahim, M., & Shakouri, N. (2012). Critical thinking in higher education: A pedagogical look. Theory and Practice in Language Studies, 2(7), 1370–1375. Academy Publisher.

Serrano, M. M., O'Brien, M., & Whyte, D. (2017). Critical pedagogy and assessment in higher education: The ideal of authenticity' in learning. Active Learning in Higher Education, August 2017.

Attipoe, S. G. (2023). Project management pedagogy: Cultivating critical thinking skills in higher education. Advanced Education, University of Education, Winneba, Ghana.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور مؤسسات الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة (المعرفية والنفسي حركية والوجدانية) من وجهة نظر المعلمات

بحث النشر

(تخصص الطفولة المبكرة)

إعداد

الباحثة : رجاء يوسف المطارنة

الباحث : عبدالله المجالي

raja.almatarneh@iu.edu.jo

تاريخ استلام البحث: 3 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 5 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

تعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل النمائية في حياة الإنسان ، إذ تشكل الذي تبني علية شخصية المستقبلية في مختلف الجوانب المعرفية والاجتماعية والانفعالية . ففي هذه المرحلة تتكون البني الأولى للتفكير وتتبلور ملامح الشخصية وتنمو القدرات الحركية وتتأسس الاتجاهات والقيم التي تؤثر في سلوك الفرد مدى الحياة لذلك حظيت الطفولة المبكرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمربيين وصناع القرار باعتبارها المرحلة الحاسمة في إرساء دعائم النمو المتكامل والمتوازن. (خليل التميمي ،2016)

وتؤكد الأدبيات التربوية ومنها ما أشار إليه عالم النفس السويسري Jean Piaget في نظريتة حول النمو المعرفي أن الطفل في سنواته الأولى يمر بمراحل أساسية تؤثر في طريقة تفكيره وبنائه للمعرفة حيث يعتمد في تعلمه على التفاعل المباشر مع البيئة المحيطة به كما أبرز أهمية البيئة الاجتماعية ودور التفاعل مع الكبار في تنمية قدرات الطفل مؤكدا ان التعلم يحدث من خلال التفاعل الاجتماعي والدعم المقدم من الراشدين . (محمد الزيود،2014)

وفي السياق تبرز الأسرة بوصفها المؤسسة التربوية الأولى التي يحتك بها الطفل والتي تشكل الإطار المرجعي الأول لقيمة وسلوكياته وأنماط تفكيره فالأسرة لا تقتصر وظيفتها على تلبية الاحتياجات البيولوجية للطفل بل تمتد لتشمل تنمية قدراته المعرفية من خلال توفير بيئة محفزة للتعلم ودعم نموه النفس حركي عبر إتاحة الفرص للحركة واللعب المنظم ، إضافة إلى تعزيز نموه الوجداني من خلال توفير الأمن العاطفي والدعم الانفعالي وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية . (محمد قاسم ، 2018)

وتتعدد مؤسسات الأسرة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة ، إضافة ألى ما يرتبط بها من أطر تنظميه واجتماعية تعني برعاية الطفل وتوجيه الأسرة في أساليب التنشئة السليمة وتعد هذه المؤسسات شريكا أساسيا للمؤسسات التربوية الرسمية لا سيما رياض الاطفال في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة التي تركز على ثلاثة مجالات رئيسة : المجال المعرفي ، والمجال النفس حركي ،والمجال الوجداني . (محسن عطية، 2015)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ففي المجال المعرفي تسهم الأسرة في تنمية مهارات التفكير واللغة والاستكشاف وحل المشكلات من خلال الحوار المستمر وقراءة القصص وتوفير الألعاب التعليمية وتشجيع التساؤل والفضول العلمي . أما المجال النفس حركي فتعمل الأسرة على تنمية المهرات الحركية الكبرى والدقيقة عبر تشجيع الطفل على اللعب الحر والموجه وممارسة الأنشطة اليدوية والرياضية المناسبة لعمره .وفي المجال الوجداني وكما تعد الأسرة المصدر الأول للشعور بالأمان والانتماء حيث تسهم في بناء الثقة بالنفس وتنمية القدرة على التعبير عن المشاعر وضبطها وتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية . (Berk,2013)

ومن هنا تنبع أهمية دراسة دور مؤسسات الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات باعتبارهن الفئة الأكثر احتكاكا بالأطفال في البيئة التعليمية والأقدر على ملاحظ أثر التنشئة الأسري – أو غيابه – على مستوى استعداد الطفل للتعلم وقدرته على التفاعل الاجتماعي وضبط انفعالاته وأدائه الحركي والمعرفي . (Santrock,2018)

كما تأتي هذه الدراسة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي أثرت في بنية الأسرة وأدوارها وما صاحب ذلك من تحديات تتعلق بأساليب التنشئة والانشغال الوظيفي للوالدين والتأثير المتزايد للتكنولوجيا ووسائل الاعلام في حياة الطفل ، الأمر الذي يستدعي الوقوف على مدى فاعلية مؤسسات الاسرة في أداء دورها التربوي ومدى تكاملها مع مؤسسات التعليم المبكر. (Unesco,2015)

وعليه يسعى هذا البحث الى استكشاف دور مؤسسات الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة في مجالاتها المعرفية والنفس حركية والوجدانية من وجهة نظر المعلمات بما يسهم في تقديم تصور علمي يمكن أن يدعم الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التربوية ، ويعزز جودة الممارسة التربوية الموجهة للأطفال في هذه المرحلة الحساسة من النمو . (UNICEF,2019)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي :

ما دور مؤسسا الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة (المعرفية ، النفس حركية ، الوجدانية) من وجهة نظر المعلمات ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الاتية :

1. ما درجة دور الأسرة في المجال المعرفي ؟
2. ما درجة الأسرة في المجال النفس حركي ؟
3. ما درجة دور الأسرة في تحقيق النمو الوجداني ؟
4. الكشف الفروق الإحصائية وفق المتغيرات ديموغرافية ؟

أهداف الدراسة

1- التعرف الى دور الأسرة في تحقيق النمو المعرفي .

2- التعرف الى دور الأسرة في تحقيق النمو النفس الحركي .

3- التعرف الى دور الأسرة في تحقيق النمو الوجداني .

4- الكشف عن الفروق الإحصائية وفق المتغيرات ديموغرافية.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

1- إثراء الأدب التربوي في مجال الطفولة المبكرة .

2- دعم الاتجاهات الحديثة التي توكد الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية .

3- تعزيز الإطار النظري لنظريات النمو .

4- تقديم تصور تكاملي لمجالات النمو الثلاثة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأهمية التطبيقية

1- تطوير البرامج الإرشادية الأسرية .

2- تعزيز سياسات الشراكة بين الروضة والمدرسة .

3- تطوير المناهج والأنشطة التربوية .

4- توعية المعلمات بأهمية البعد الأسري .

فروض الدراسة

1- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة في تقديرات المعلمات لدور الأسرة في المجال المعرفي تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

2- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة في تقديرات المعلمات لدور الأسرة في المجال النفس الحركي تعزي لمتغير سنوات الخبرة .

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة في تقديرات المعلمات لدور الأسرة في المجال الوجداني تعري لمتغير سنوات الخبرة .

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

حدود الدراسة

التزم الدراسة بالحدود التالي :

- **الحدود البشرية**

اقتصرت الدراسة على عينة من معلمات رياض الاطفال مكونة من (30) معلمة

- **الحدود الزمنية**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الاول من العام (2025–2026)

- **الحدود المكانية**

تم تطبيق الاستبانة عل معلمات رياض الاطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم في المزار الجنوبي في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية

- **الحدود الموضوعية**

اقتصر الدراسة على التعرف إلى دور المؤسسات الأسرة في تحقيق أهداف مرحلة الطفولة المبكرة في الجوانب (المعرفية ، الوجدانية ، النفس حركي) من وجهة نظر المعلمات

أدوات والمواد الدراسة

- استبانة
- المعلمات
- معالجة الاحصائية

مصطلحات الدراسة

تعريف دور الاسرة اجرائيا بأنها :الدرجة التي يحصل عليها المعلمة في استبانة دور الأسرة المعدة لهذه الدراسة .

تعريف الطفولة المبكرة اجرائيا بأنها: الأطفال المسجلون رسميا في رياض الأطفال الحكومية ضمن مجتمع الدراسة والبالغون من العمر (4–6) سنوات خلال العام الدراسي الذي أجريت فيه الدراسة .

تعريف الجانب المعرفي اجرائيا بأنها: متوسط فقرات الخاصة بالبعد المعرفي في أداة الدراسة .

تعريف الجانب الوجداني اجرائيا : الدرجة الكلية للفقرات المرتبطة بالبعد الوجداني في الاستبانة .

تعريف الجانب النفس حركي اجرائيا: متوسط استجابات المعلمات حول فقرات البعد النفس الحركي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثاني

الاطار النظري

اولا: مفهوم الاسرة وأهميتها في تربية الطفل :

تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وهي البيئة التربوية الأساسية التي يتلقى من خلالها الطفل أولى خبراته الحياتية والتربوية فالأسرة مسؤولة عن تلبية حاجات الطفل الجسدية والنفسية والاجتماعية كما يسهم في تشكيل شخصية وتكوين اتجاهاته وقيمه وسلوكياته منذ السنوات الأولى من حياته (جمال الخطيب ،2018)

كما تؤكد الأدبيات التربوية أن الأسرة تؤدي دورا محوريا في تحقيق النمو المتكامل للطفل فهي توفر له الرعاية الجسدية والدعم العاطفي والبيئة التعليمية التي تساعده على التعلم والاكتشاف ، ويشير الباحثون الى ان جودة التفاعل بين الوالدين والطفل تؤثر بشكل مباشر في نموه النفسي والاجتماعي حيث تسهم العلاقات الأسرية الايجابية في تعزيز الثقة بالنفس والشعور بالأمان لدى الطفل (عماد الزغول ،2020)

وتشير النظريات التربوية الى أن الاسرة تمثل البيئة الأولى التي يكتسب فيها الطفل خبراته التعليمية والاجتماعية لذلك فان أساليب التربية داخل الأسرة تسهم بشكل كبير في تنمية مهارات الطفل المختلفة سواء كانت معرفية او حركية أو وجدانية . (قحطان الظاهر ،2017)

ثانيا: مرحلة الطفولة المبكرة وخصائها :

تعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل النمو في حياة الإنسان وتمتد غالبا من الولادة وحتة الثامنة وتتميز هذه المرحلة بسرعة النمو والتطور في مختلف الجوانب الجسدية والعقلية والانفعالية والاجتماعية حيث يكتسب الطفل من خلالها العديد من المهارات الأساسية التي تؤثر في شخصية ومستقبلة التعليمي .(زيد العدوان ،2019)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما أن السنوات الأولى من حياة الطفل تعد مرحلة الحاسمة في تكوين القدرات العقلية ،حيث يكون الدماغ في هذه الفترة أكثر الأسرية الغنية بالمثيرات التعليمية تسهم في تنمية التفكير والابداع لدى الطفل . (Berk.2013)

وتوضح نظرية جان بياجية في النمو المعرفي أن الطفل يتعلم من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة به ، وأن المعرفة الأسرة للأنشطة التعليمية والبيئة المحفزة يساعد الطفل على تطوير القدرات العقلية والمعرفية . (محمد العارضة ،2013)

كما تؤكد نظرية ليف فيجوتسكي على أهمية التفاعل الاجتماعي في تعلم الطفل حيث يرى أن التعلم يحدث من خلال التفاعل بين الطفل والبالغين أو الأقران الأكثر خبرة وهو ما يبرز الدور الكبير للأسرة في دعم تعلم الطفل وتنمية قدراته .(محمد العارضة،2013)

أهداف التربية في مرحلة الطفولة المبكرة

تعد الطفولة المبكرة من أهم المراحل التربوية في حياة الإنسان حيث تتشكل فيها الأسس الأولى لشخصية الطفل ونموه في مختلف الجوانب . وتهدف التربية في هذه المرحلة إلى تحقيق النمو المتكامل والمتوازن للطفل في الجوانب المعرفية والحركية والانفعالية والاجتماعية . كما تسعى المؤسسات التربوية والأسرة معا إلى توفير بيئة تعليمية امنة ومحفزة تساعد الطفل على اكتساب المهارات الأساسية الي تحتاجها في حياته المستقبلية .(زيد العدوان، 2019)

وقد صنف الباحثون أهداف التربية في مرحلة الطفولة المبكرة الى مجالات رئيسية هي : الأهداف المعرفية، الأهداف النفس حركية ، أهداف الوجدانية ، حيث يعمل كل مجال منها على تنمية جانب محدد من جوانب شخصية الطفل ، إلا أنها في وقت نفسه تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق النمو الشامل للطفل . (Berk.2013)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اولا : الأهداف المعرفية

تشير الأهداف المعرفية إلى تنمية القدرات العقلية والذهنية لدى الطفل مثل التفكير والانتباه والإدراك والذاكرة واللغة ،وتعد هذه الأهداف من أهم أهداف التربية في مرحلة الطفولة المبكرة ، لأنها تسهم في تطوير قدرات الطفل على التعلم والاستكشاف وفهم البيئة المحيطة به .

ومن أبرز الأهداف المعرفية في هذه المرحلة ما يلي :

1- تنمية التفكير

تهدف التربية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطفل مثل التفكير الإبداعي والتفكير المنطقي والقدرة على حل المشكلات ، ويتم ذلك من خلال الانشطة التعليمية التي تشجع الطفل على الاستكشاف والتجربة والبحث عن الحلول .

(Santrock,2018)

2- تنمية المهارات اللغوية

تسعى التربية في هذه المرحلة إلى تطوير مهارات اللغوية ، مثل الاستماع والتحدث والتعبير عن الافكار والمشاعر، تعد اللغو وسيلة أساسية للتواصل والتفاعل الاجتماعي ، كما أنها تسهم في تطوير التفكير لدى الطفل .(عماد الزغول ،2020)

3- تنمية مهارات الانتباه والتركيز

يهدف الى التعليم في الطفولة المبكرة إلى تدريب الطفل على التركيز والانتباه أثناء الأنشطة التعليمية المختلفة ، مما يساعده على اكتساب المعرفة بشكل أفضل .

4- تنمية حب الاستطلاع والاكتشاف

يتميز الأطفال في هذه المرحلة بفضولهم الطبيعي ورغبتهم في التعرف على العالم من حولهم ، لذلك تسعى التربية إلى تشجيع هذا الفضول من خلال الانشطة الاستكشافية والتجريبية التي تساعد الطفل على التعلم من خلال الخبرة المباشرة . (Berk,2013)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5- تنمية القدرة على حل المشكلات

من الأهداف المهمة أيضا تدريب الطفل على التفكير في المواقف المختلفة ومحاولة إيجاد حلو مناسبة لها، الأمر الذي يعزز استقلاليته وثقته بنفسة .

ثانيا : الأهداف النفس حركية

تشير الأهداف النفس حركية إلى تنمية المهارات النفس حركية لدى الطفل ، سواء كانت المهارات الحركية الكبرى التي تعتمد على العضلات الكبيرة أو المهارات الحركية الدقيقة التي تعتمد على العضلات الصغيرة .

1- تنمية المهارات الحركية الكبرى

تشمل المهارات الحركية الكبرى الأنشطة التي تعتمد على حركة الجسم بالكامل مثل الجري والقفز والتوازن والتسلق ، وتساعد هذه الأنشطة على تقوية عضلا الطفل وتحسين لياقته البدنية . (زيد العدوان ،2019)

2- تنمية المهارات الحركية الدقيقة

تتضمن المهارات الحركية الدقيقة استخدام اليدين والأصابع في الأنشطة المختلفة مثل الرسم والتلوين والقص والكتابة ، وتعد هذه المهارات ضرورية لإعداد الطفل للمهارات الأكاديمية في المراحل التعليمية اللاحقة .(احمد اللقاني و علي الجمل ،2016)

3- تنمية التناسق الحركي

تهدف التربية في هذه المرحلة إلى تنمية التناسق بين العين واليد وبين الحواس المختلفة ، مما يساعد الطفل على أداء الأنشطة اليومية بطريقة أفضل .

4- تنمية الاستقلالية في أداء المهارات اليومية

تشجيع التربية الطفل على الاعتماد على نفسه في بعض الأنشطة اليومية مثل ارتداء الملابس أو ترتيب الألعاب ، الأمر الذي يعزز ثقته بنفسه ويزيد من شعوره بالاستقلالية .

ثالثا : الأهداف الوجدانية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تركز الأهداف الوجدانية على تنمية الجانب العاطفي والانفعالي لدى الطفل ، حيث تسعى التربية إلى بناء شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي مع الاخرين .

ومن أهم الأهداف الوجدانية في مرحلة الطفولة المبكرة ما يلي :

1- تنمية الشعور بالأمن والطمأنينة

يحاج الطفل في هذه المرحلة إلى الشعور بالأمان والاستقرار ، لأن ذلك يساعده على النمو النفسي السليم ويزيد من قدرته على التعلم والتفاعل مع الاخرين .(سعيد العزة ،2018)

2- تنمية الثقة بالنفس

تسعى التربية إلى تعزيز ثقة بنفسه من خلال تشجعيه على المشاركة في الأنشطة المختلفة وتقديم التعزيز الإيجابي له عند النجاح.

3- تنمية القدرة على التعبير عن المشاعر

من الأهداف المهمة تعليم الطفل كيفية التعبير عن مشاعره بطريقة مناسبة سواء كانت مشاعر الفرح أو الغضب أو الحزن ، مما يساعده على تحقيق التوازن الانفعالي .

4- تنمية العلاقات الاجتماعية الايجابية

تساعد التربية في مرحلة الطفولة المبكرة الطفل على تعلم مهارات التفاعل الاجتماعي مثل التعاون والمشاركة واحترام الاخرين . (اقحطان لظاهر ،2017)

5- تنمية القيم والاتجاهات الايجابية

تهدف التربية إلى غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الطفل مثل الصدق والتعاون والاحترام والمسؤولية.

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دراسة أو جادو ونوفل (2020)

هدفت الدراسة الى التعرف إلى دور البيئة الأسرية في تنمية القدرات المعرفية والاجتماعية لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت على عينة من أولياء الأمور ومعلمات رياض الأطفال .

وأظهرت النتائج أن البيئة الأسرية الغنية بالمثيرات التعليمية مثل القراءة والحوار الأسري تسهم بشكل كبير في تنمية القدرات المعرفية للأطفال كما أن المشاركة الأسرية في الأنشطة التعليمية تساعد في تعزيز التفاعل الاجتماعي والانفعالي لدى الطفل .

دراسة العزة (2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر أساليب المعاملة الوالدية في تنمية الجوانب الوجدانية لدى أطفال الروضة ، وأظهرت النتائج أن الأساليب التربوية القائمة على التشجيع والدعم العاطفي ترتبط إيجابيا بارتفاع مستوى الثقة بالنفس لدى الأطفال بينما تؤدي الأساليب القائمة على القسوة أو الإهمال إلى ظهور بعض المشكلات السلوكية والانفعالية.

دراسة العدوان (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الأسرة في تنمية المهارات الحركية والمعرفية لدى أطفال الروضة من وجهة نظر المعلمات وأظهرت النتائج أن المشاركة الأسرة في الأنشطة اليومية مثل اللعب الحركي والرسم والقراءة تسهم في تنمية المهارات الحركية والمعرفية لدى الأطفال ، كما أكدت المعلمات أهمية التعاون بين الأسرة والروضة لتحقيق النمو الشامل للطفل .

دراسة الخطيب (2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى مشاركة الأسرة في العملية التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة ، وأظهرت النتائج أن التواصل المستمر بين المعلمات وأولياء الأمور يسهم في تحسين أداء الأطفال الأكاديمي والاجتماعي ، كما أن مشاركة الأسرة في الأنشطة المدرسية تعزز دافعية الطفل للتعلم .

ثانيا : الدراسات الأجنبية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دراسة (Dardanou&Brito,2024)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مشاركة الأسرة في برامج التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في عدة دول أوروبية. وأظهرت النتائج أن إشراك الأسرة في العملية التعليمية يعد أحد العوامل الأساسية في تحسين جودة التعليم في الطفولة المبكرة ، كما يسهم في تحقيق النمو المتكامل للأطفال في الجوانب المعرفية والاجتماعية .

دراسة (Muminova,2025)

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور مشاركة الأسرة في دعم تعلم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المجتمعات الريفية . وأظهرت النتائج أن التعلم في هذه المرحلة لا يقتصر على الوالدين فقط بل يشمل جميع أفراد الأسرة مثل الإخوة والأجداد ، مما يعزز بيئة علم اجتماعية داعمة تسهم في تنمية قدرات الطفل المعرفية والاجتماعية .

دراسة (EarIy Childhood Education Journal,2025)

هدفت الدراسة إلى إجراء مرجعة منهجية حول مشاركة الأسرة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة . وأظهرت النتائج أن مشاركة الأسرة تعد عاملا أساسيا في نجاح البرامج التعليمية للأطفال كما تسهم في تعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة وتحسين النمو الشامل للأطفال .

التعقيب على الدراسات السابقة

يضح من خلال الدراسات السابقة العربية والأجنبية ما يلي :

1. أكدت معظم الدراسات أهمية دور الأسرة في تحقيق النمو المتكامل للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة .
2. أشارت الدراسات إلى أن مشاركة الأسرة في الأنشطة التعليمية المنزلية تسهم في تنمية الجوانب المعرفية واللغوية لدي الأطفال .
3. أكدت العديد من الدراسات أن البيئة الأسرية الداعمة عاطفيا تساعد في تنمية الجوانب الوجدانية والاجتماعية للأطفال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. أوضحت الدراسات أهمية التعاون بين الأسرة والمؤسسات التربوية مثل الروضة لتحقيق الأهداف التربوية لهذه المرحلة .
5. تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تقييم دور الأسرة في تحقيق أهداف الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات وهو ما يضيف بعدا جديدا لفهم العلاقة بين الأسرة والبيئة التعليمية .

الفصل الثالث

تحليل الاحصائي

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة درجة واحدة من خمس درجات (موافق بشدة, موافق, محايد, غير موافق, غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00 – 2.33 منخفض

من 2.34 – 3.67 متوسط

من 3.68 – 5.00 مرتفع

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

(الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1))/ عدد الفئات المطلوبة (3)

=(5–1)/3 =1.33

من ثم تم إضافة قيمة (1.33) تدريجيًا لتحديد حدود كل فئة من فئات التقدير الثلاث

صدق البناء :

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضـــها والدرجة الكلية، في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30) مشاركا، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.49–0.86)، ومع المجال (0.69–0.92) والجدول التالي يبين ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(-)

معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه للمقياس

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	**0.78	**0.64	8	**0.85	**0.68	15	**0.69	*0.55
2	**0.83	**0.64	9	**0.91	**0.78	16	**0.81	**0.62
3	**0.78	**0.60	10	**0.90	**0.75	17	**0.75	**0.57
4	**0.91	**0.76	11	**0.92	**0.76	18	**0.88	**0.62
5	**0.91	**0.77	12	**0.90	**0.78	19	**0.74	*0.49
6	**0.71	**0.61	13	**0.75	**0.67	20	**0.74	**0.59
7	**0.78	**0.63	14	**0.92	**0.86	21	**0.86	**0.63

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

وتجدر الإشـارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصـائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

كما تم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول التالي يبين ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول ()

معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها وبالدرجة الكلية للمقياس

	الأهداف المعرفية	الأهداف النفس حركي	الأهداف الوجداني	الاهداف ككل
الأهداف المعرفية	1			
الأهداف النفس حركي	0.494*	1		
الأهداف الوجداني	0.459*	0.566**	1	
الاهداف ككل	0.815**	0.849**	0.742**	1

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يبين الجدول () أن جميع معاملات الارتباط بين مجالات المقياس كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)، وبلغت قيم معاملات الارتباط درجات مرتفعة ومقبولة إحصائيًا، حيث تعد معاملات الارتباط التي تزيد عن (0.30) دلالة على وجود علاقة ارتباطية مقبولة في الدراسات التربوية والنفسية وفقًا للمعايير الإحصائية الشائعة مثل معيار Cohen, Jacob، الذي يشير إلى أن قيم الارتباط التي تقارب (0.50) فأكثر تعد مؤشرات ارتباط قوية نسبيًا في الدراسات السلوكية. وتدل هذه النتائج على وجود اتساق داخلي مرتفع بين مجالات المقياس والدرجة الكلية، الأمر الذي يعزز تمتع المقياس بدرجة مناسبة من صدق البناء.

ثبات أداة الدراسة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للتأكد من ثبات أداة الدراســـة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أســبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراســة مكوّنة من (30) مشاركا، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضــاً حســاب معامل الثبات بطريقة الاتســاق الداخلي حســب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (–) يبين معامل الاتســـاق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (–)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية للمقياس

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
الأهداف المعرفية	0.85	0.81
الأهداف النفس حركي	0.87	0.70
الأهداف الوجداني	0.82	0.77
الاهداف ككل	0.90	0.82

يتبين من الجدول (–) أن أداة الدراسة تتمتع بدرجات جيدة من الثبات، حيث تراوحت معاملات الاتساق الداخلي بين (0.70) و(0.82)، ومعاملات ثبات الإعادة بين (0.82) و(0.90)، مما يدل على تمتعها بمستوى عالٍ من الموثوقية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عينة الدراسة:

جدول (-)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	15	75.0
	ماجستير	5	25.0
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	8	40.0
	5-10	9	45.0
	أكثر من 10 سنوات	3	15.0
نوع الروضة / المدرسة	حكومية	3	15.0
	خاصة	17	85.0
	المجموع	20	100.0

يتبين من الجدول (-) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج أنه فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فقد بلغت نسبة المعلمات الحاصلات على درجة البكالوريوس (75.0%) وبواقع (15) معلمة، في حين بلغت نسبة الحاصلات على درجة الماجستير (25.0%) وبواقع (5) معلمات.

أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد جاءت فئة 10–5) سنوات (في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (45.0%)وبواقع (9) معلمات، تلتها فئة أقل من 5 سنوات بنسبة (40.0%) وبواقع (8) معلمات، في حين جاءت فئة أكثر من 10 سنوات في المرتبة الأخيرة بنسبة (15.0%) وبواقع (3) معلمات.

وفيما يتعلق بمتغير نوع الروضة/المدرسة فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة يعملن في الروضات الخاصة بنسبة بلغت (85.0%) وبواقع (17) معلمة، مقابل (15.0%) وبواقع (3) معلمات يعملن في الروضات الحكومية، وبلغ العدد الكلي لعينة الدراسة (20) معلمة وبنسبة(100.0%) .

السؤال الأول: ما دور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف المعرفية من وجهه نظر المعلمات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف المعرفية من وجهه نظر المعلمات، والجدول أدناه يوضح ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (-)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف المعرفية من وجهه نظر المعلمات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	تتابع الأسرة الواجبات والأنشطة التعليمية بانتظام	4.10	0.85	مرتفع
2	7	تعزز الأسرة مهارات العد والمفاهيم الحسابية الأساسية لدى الطفل	4.10	0.84	مرتفع
3	1	تحرص الأسرة على تنمية مهارات القراءة المبكرة لدى طفل الروضة	3.95	0.95	مرتفع
4	4	تشجيع الأسرة الطفل على التفكير وحل المشكلات	3.85	0.88	مرتفع
5	6	تستخدم الأسرة وسائل تعليمية وتقنيات حديثة لدعم التعلم	3.80	0.83	مرتفع
6	5	تحفز الأسرة الطفل على طرح الأسئلة والاستكشاف	3.75	0.91	مرتفع
7	2	توفر الأسرة بيئة منزلية غنية بالمثيرات التعليمية	3.75	0.97	مرتفع
		الأهداف المعرفية	3.90	0.73	مرتفع

يتبين من الجدول (-) أن مستوى تقديرات عينة الدراسة لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف المعرفية من وجهة نظر المعلمات جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبانحراف معياري بلغ (0.73) أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(3.75–4.10) ، حيث جاءت الفقرة رقم (3)والتي تنص على" تتابع الأسرة الواجبات والأنشطة التعليمية بانتظام "في المرتبة الأولى وبمتوسط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حسابي بلغ (4.10) وبانحراف معياري بلغ (0.85) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تعزز الأسرة مهارات العد والمفاهيم الحسابية الأساسية لدى الطفل "في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.10) وبانحراف معياري بلغ(0.84) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على" تحرص الأسرة على تنمية مهارات القراءة المبكرة لدى طفل الروضة "في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ (0.95) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها" توفر الأسرة بيئة منزلية غنية بالمثيرات التعليمية "بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.75) وبانحراف معياري بلغ (0.97) وبمستوى مرتفع

السؤال الثاني: ما دور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف النفس حركي من وجهه نظر المعلمات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف النفس حركي من وجهه نظر المعلمات، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (-)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف النفس حركي من وجهه نظر المعلمات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	13	شجع الأسرة الطفل على المشاركة في الألعاب الجماعية	3.95	0.76	مرتفع
2	10	تهيئ الأسرة بيئة آمنة للحركة واللعب	3.85	0.67	مرتفع
3	14	تحرص الأسرة على تنمية مهارات التوازن والتناسق الحركي .	3.85	0.68	مرتفع
4	8	توفر الأسرة أنشطة لتنمية المهارات الحركية الدقيقة (كالقص والرسم)	3.80	0.70	مرتفع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
5	9	تشجيع الأسرة الطفل على ممارسة الأنشطة البدنية اليومية	3.80	0.72	مرتفع
6	11	تدرب الأسرة الطفل على الاعتماد على النفس في الأنشطة اليومية	3.80	0.77	مرتفع
7	12	تسهم الأسرة في تنمية التآزر البصري الحركي لدى الطفل	3.75	0.64	مرتفع
		الأهداف النفس حركي	3.83	0.63	مرتفع

يتبين من الجدول (–) أن مستوى تقديرات عينة الدراسة لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف النفس حركية من وجهة نظر المعلمات جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وبانحراف معياري بلغ (0.63).أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(3.95–3.75) ، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على" تشجع الأسرة الطفل على المشاركة في الألعاب الجماعية "في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ(0.76) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على" تهيئ الأسرة بيئة آمنة للحركة واللعب "في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.85) وبانحراف معياري بلغ (0.67) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على" تحرص الأسرة على تنمية مهارات التوازن والتناسق الحركي "في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.85) وبانحراف معياري بلغ (0.68)وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة رقم (12) ونصها" تسهم الأسرة في تنمية التآزر البصري الحركي لدى الطفل "بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.75) وبانحراف معياري بلغ (0.64) وبمستوى مرتفع.

السؤال الثالث: ما دور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف الوجدانية من وجهه نظر المعلمات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف الوجدانية من وجهه نظر المعلمات، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (–)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف الوجدانية من وجهه نظر المعلمات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	20	تنمي الأسرة روح المبادرة وتحمل المسؤولية لدى الطفل	4.45	0.61	مرتفع
2	17	تشجيع الأسرة على التعبير عم مشاعره بحرية	4.35	0.59	مرتفع
3	15	تعزز الأسرة القيم الايجابية (كالصدق والتعاون)	4.30	0.57	مرتفع
4	18	تساعد الأسرة الطفل على ضبط انفعالاته	4.30	0.55	مرتفع
5	19	تعزز الأسرة ثقة الطفل بنفسه	4.20	0.70	مرتفع
6	16	توفر الأسرة الدعم العاطفي المستمر للطفل	4.15	0.68	مرتفع
7	21	تشجيع الأسرة الطفل على احترام الآخرين وتقديرهم	4.14	0.67	مرتفع
		الأهداف الوجداني	4.27	0.49	مرتفع

يتبين من الجدول (–) أن مستوى تقديرات عينة الدراسة لدور مؤسسات الأسرة في تحقيق الأهداف الوجدانية من وجهة نظر المعلمات جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وبانحراف معياري بلغ (0.49) أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(4.45–4.14) ، حيث جاءت الفقرة رقم (20) والتي تنص على" تنمي الأسرة روح المبادرة وتحمل المسؤولية لدى الطفل "في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.45) وبانحراف معياري بلغ (0.61) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (17) والتي تنص على" تشجع الأسرة الطفل على التعبير عن مشاعره بحرية "في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.35) وبانحراف معياري بلغ (0.59) وبمستوى مرتفع، وجاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على" تعزز الأسرة القيم الإيجابية (كالصدق والتعاون) "في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (4.30) وبانحراف معياري بلغ (0.57) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة رقم (21) ونصها" تشجع الأسرة الطفل على احترام الآخرين وتقديرهم "بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.14) وبانحراف معياري بلغ (0.67) وبمستوى مرتفع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

المراجع العربية

- ابو جادو ،صالح محمد ، نوفل محمد بكر (2019) علم النفس التربوي . عمان :دار المسيرة .
- أبو علام ، رجاء محمود (2018) مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية . القاهرة : دار النش للجامعات .
- العارضة ، محمد (2013) النمو المعرفي لطفل ما قبل المدرسة . دار الفكر ، ط2
- الخطيب ،جمال (2018) . مدخل ألى التربية الخاصة . عمان : دار الفكر .
- الظاهر ، قحطان (2017) علم نفس النمو الطفولي . عمان : دار المسيرة .
- العدوان ، زيد (2019) تربية الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة . عمان : دار المسيرة .
- الزغول ، عماد (2020) علم النفس التربوي . عمان : دار الشروق .
- اللقاني، احمد حسين ،الجمل ،علي أحمد (2016) معجم المصطلحات التربوي . القاهرة : عالم الكتب .
- العزة، سعيد (2018) تربية الطفل وتنشئة الاجتماعية . عمان : دار الثقافة .
- التميمي ،خليل (2016) التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة في بناء شخصية الطفل . عمان : دار المسيرة
- الزيود محمد (2014) سيكولوجية الطفولة المبكرة . عمان :دار الفكر .
- عبدالله ، محمد القاسم (2018) أساليب التربية الأسرية وعلاقتها بنمو الطفل . القاهرة : دار علم الكتب
- عطية ، محسن علي (2015) النمو النفسي للطفل . عمان : دار المناهج

المراجع الاجنبية

- Ber,L.(2013) .Chid Development.Pearson Education.
- Santrock,J.(2020) Life- Span Development. McGraw- Hill Education.
- Dardanou,M.,&Brito, R.(2024).family involvement in early chiIdhood education and care. Lnsights from Portuguese and Norwegian curriculum frameworks. Social Sciences,13(12) ,694.
- Muminoua,U.D.(2025,February). Modern Trends in the Development of Textile Clusters in Uzbekistan . ln lnternational Conference of Economics , Finance and Accounting Studies .2025. P.21-25.
- UnESCO.(2015). Early childhod care and education : Globl monitoring report . Paris: UNESCO.
- UNICEF.(2019).Early chiIdhood deveIopment report. New York: UNICEF.
- AIarfj, N . (2025) . Artificia lnteIligence in Early Childhood Education : A Critifical Narrative Review of Contemporary Literture (2018-2025).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النزاع حول الأرض في دارفور وأبعاده القانونية والثقافية والتربوية

إعــداد

دكتور/ محمد علي حمد علي

أستاذ مشارك – قسم العلوم التربوية – مناهج

كلية التربية – جامعة الفاشر

تاريخ استلام البحث: 22 / 12 / 2025 تاريخ قبول البحث: 21 / 2 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

تناول البحث الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور وكيف يمكن أن يقتبس منها الحلول للنزاع القائم، بعد وضوع مقدمة البحث والإطار النظري، قام الباحث بتصميم استبيان مكون من أربعة محاور رئيسية خاصة بالأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومحور رابع خاص بتطوير نظام الإدارة الأهلية، تم توزيع الاستبيان على العينة المستطلعة وكانت النتيجة أن 82% من العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول القانونية، و78% من العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول الثقافية، و87% من أفراد العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول التربوية، وقد وافق أكثر من 83% من العينة المستطلعة على ضرورة تطوير الإدارة الأهلية بما يخدم حل النزاع حول الأراضي في دارفور.

Abstract

The research dealt with the legal, cultural and educational dimensions of the conflict around the earth in Darfur and how it can be quoted solutions to the existing conflict, after the introduction of the research and theoretical framework, the researcher designed a questionnaire consisting of four main axes related to the legal, cultural and educational dimensions and a fourth axis for developing the civil management system, completed Distribution of the questionnaire to the surveyed sample, and the result was that 82% of the sample were positive, their directions were positive about legal solutions, 78% of the sample were positive, their directions were positive about cultural solutions, and 87% of the members of the sample were positive, their directions were positive about educational solutions, and more than 83% agreed of the sample is based on the need to develop civil administration in a way that serves the resolution of the dispute over lands in Darfur.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة:

الكل يعلم أن دارفور تشكل خمس السودان من ناحية مساحة أراضيه، وتمثل بعده الاستراتيجي من جهة الغرب، وتكمن أهمية دارفور في تأثيرها على جميع ولايات السودان والدول الأفريقية المجاورة لها، وهي تتميز بجانب مساحتها الشاسعة بكثافة سكانية عالية وغنية بالموارد الطبيعية، وظلت لسنوات طويلة تعيش في أمن وسلام، الأمر الذي جعلها منطقة جاذبة لإنسان السودان والدول المجاورة، وظلت تستقبل الهجرات من جميع الجهات، وقد شجع على ذلك أرضها البكر، وثروة حيوانية طائلة، وموارد طبيعية كبيرة وقد أوجد الناس فيها العديد من الأعراف والعادات والتقاليد التي وطدت أواصر علاقة الناس بالأرض، وقد شهدت دارفور مبكرة قيام مركزية حكومية يكون لديها دستور مكتوب (قانون دالي) الذي ساعد على إشاعة العدالة والمساواة بين الناس فيها إلى أن انضمت إلى السودان أبان الحكم التركي.

أهمية البحث:

ظلت دارفور تلعب دوراً هاماً في تاريخ السودان الحديث والقديم كما هو في المهدية وعبر الانظمة المتعاقبة على حكم السودان، وتكمن أهميتها في بعدها الاجتماعي المرتبط بكل ولايات السودان ودول الجوار الأفريقي والعربي. تضافرت عوامل عديدة في تغيير وجه الحياة في دارفور، فمنها ما هو بفعل الطبيعة وآخر ما هو بفعل الإنسان، وأصبحت هناك الآن نزوح تحت ضغط الاحتراب السياسي والتعارك القبلي بين كل القبائل والاثنيات، بل الاحتكاك داخل الاثنية واحدة والقبيلة الواحدة.

يرى الباحث أنه لابد من العمل على محو جميع أشكال الضغائن والحزازات التي علقت في النفوس، وغسل صور المرارات الأليمة التي يعيشونها ومعالجة التشوهات النفسية والمشاعر التي افرزتها الحرب والنزاع حول الأرض، وإعادة دمجهم في الحياة ودفعهم نحو المستقبل.

وهنا لابد من تقوية الإدارة الأهلية وتطويرها وفقاً للتقاليد الموروثة وبالصورة التي تمكنها من مواكبة الأوضاع والنظم الإدارية الحديثة التي تساعد على فض النزاعات حول الأرض، كما ولابد أن يتوخى رجالات الإدارة الأهلية الحيدة بين الناس والنأي بأنفسهم عن الدخول في متاهات العمل السياسي، حتى لا تستغل الإدارة الأهلية من قبل السياسيين وتكون مصدر صراع بين الناس فهي كيان إداري اجتماعي أكثر من كونها حزب سياسي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف البحث:

بالرغم من تأخر التنمية في جميع بقاع السودان، إلا أنها في دارفور تظل الأضعف، لأنها الأقل نصيباً واهتماماً قياساً بالعديد من رصيفاتها في الولايات الأخرى، فبجانب عدم وجود أي مشروع تنموي كبير يكون له الأثر البالغ على الواقع في دارفور، ظل الناس يمارسون الإنتاج التقليدي في الزراعة والرعي في مصادره الطبيعية لعدة سنين، الامر الذي أدى إلى خلق العديد من النزاعات الداخلية والصراعات المسلحة حول الأرض، بل ظلت تعيش في تناقض تام مع المركز على مر الحكومات الوطنية منذ الاستقلال عام 1956م، فالدولة المركزية في السودان ترى أن الأرض لمن يصلحها، بينما أن أهل دارفور مازالوا يعيشون على نظام الحواكير ويخضعون لزعامات الإدارة الأهلية، ومن ثم فإن النظم السياسية والإدارة المركزية تتحدث عن مفاهيم لا توجد لها مقومات تسندها على واقع الحياة الاجتماعية في دارفور وسنجد أن هناك أبعاد قانونية وثقافية وتربوية تحكم النزاعات حول الأرض في دارفور ربما تكون غير موجودة في بقية أنحاء السودان الأخرى، مما يؤكد أهمية اخضاع هذه النظم المركزية للدراسة والتحليل وكذلك تلك الأبعاد المذكورة حتى يتسنى ايجاد حلول معقولة لمسألة النزاع حول الأرض في دارفور.

مشكلة البحث:

نتيجة لعوامل الطبيعة مثل الجفاف والتصحر وتفشي ظاهرة الصراع المسلح على الأرض وانتشار الحروب الداخلية، وعدم متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمرات التي عقدت لفض النزاعات فقد تغير الواقع الاجتماعي تماماً، حيث حرقت القرى وما فيها وانفلات الأمن وقتل كثير من الناس وانتشار النزوح وسط الأهالي وقيام المعسكرات التي اكتظت بالنازحين وسوء الأوضاع المعيشية والاحساس بالخوف وعدم الطمأنينة وانتشار السلاح الناري بأيدي الناس، التدخل الاجنبي وانقطاع الروابط الاجتماعية بين أهل دارفور وسيادة الكراهية والنزاعات العنصرية وصار الواقع لا يطاق حتى داخل المدن الكبرى. إذن لابد من مخرج عاجل وحل ناجع ينقذ دارفور مما آلت إليه وإعادة التعايش السلمي بينهم، وحيال ذلك كله لابد من طرح السؤال الآتي حتى يكون مدخلاً لإيجاد الحلول وهو: ما هي الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن أن تقتبس منها الحلول للنزاع القائم؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أسئلة البحث:

مشكلة دارفور مهما بلغت حدتها في السنوات الماضية فإنها طارئة بمقياس التعايش السلمي الذي عرفه الإقليم منذ قرون عدة، ومن ثم فهي مقدور عليها إذا أدرك أهل دارفور بان لا خيار لهم سوى العيش المشترك في هذه البقعة الواعدة من الوطن وإذا ما تكاتفت جهودهم لمعالجة جذور المشكلة وفقاً لتقاليدهم وما استجد من مفاهيم وقوانين لمعالجة تلك الأوضاع التي أفرزها النزاع. وبالتالي لابد من طرح الأسئلة التالية:-

- ما هي الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور وكيف تساهم تلك الأبعاد في ايجاد الحلول للنزاع.
- ما هي الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الإدارة الأهلية وكيف يمكن أن تساهم في وضع الحلول الناجعة لتلك المشكلة.

حدود البحث:

نسبة لحصر موضوع البحث في النزاع حول الأرض في دارفور والعمل على ايجاد الحلول لذلك النزاع، فمن البديهي أن يكون حدود البحث ضمن نطاق حدود إقليم دارفور من حيث جمع المعلومات والإجراءات واختيار العينة وكل العمليات التي تدور حول موضوع البحث.

منهج البحث:

النزاع حول الأرض لها جذور في الماضي، وهو من أسباب المعاناة وأسباب الاحتراب في دارفور في الوقت الحاضر، له تداعيات وآثار يمكن ان يؤثر على حياة الناس في المستقبل ولذلك أخذ الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع البحث مع الرجوع إلى المنهج التاريخي إذا دعت الضرورة للرجوع إلى ماضي المشكلة قيد البحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار النظري:

الحكم الأهلي أو القبلي هو من أقدم أنواع الحكم الذي عرفته البشرية والإنسانية منذ القدم، وهو نفسه ما أصطلح عليه في السودان (بالإدارة الأهلية) وتمارس نوع من السلطة عبر عملها، ولكي تكون هناك سلطة، لابد من أرض أو مسرح تمارس فيها تلك السلطات، مما يوضح جلياً أن (إدارة الأرض) صارت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإدارة الأهلية.

يفهم من عبارة (الإدارة الأهلية) تلك الإدارة التي تعتمد في ممارستها للحكم والإدارة على الموروثات من الأعراف والتقاليد والعادات المستمدة من المعتقدات لدى الشعوب، وتقوم على أساس سلطة القبيلة وزعيمها الذي يجمع بين الإدارة والقضاء إلى جانب تمثيله للسلطة الأعلى في الدولة أياً كان نوعها وتخضع لكافة سياساتها. وقد عرفها أحمد إبراهيم أبو شوك بقوله:((الإدارة الأهلية تعني اصطلاحاً المؤسسات القبلية التي توارثتها الجماعات القبلية وطورها الساسة البريطانيون إلى أن أضحت عبارة عن أجهزة محلية تنظم نشاطات الأفراد والمجموعات القبلية، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات وبصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً)). وعرفها السيد دونالد كمرون فقال:((إن الإدارة الأهلية هي النظام الذي ينبع تخطيطه من المؤسسات القبلية التي توارثتها القبائل والتي طورت بطريقة دستورية لتساير نظام الحكم المحلي في إطار يتمشى مع التقاليد والعادات خاضعة في ذلك لبعض التعديلات والتغيرات البسيطة التي أدخلها الساسة البريطانيون تمشياً مع المبادئ الأساسية.

إذن الإدارة الأهلية امتداد طبيعي للنظام القبلي طوره البريطانيون ليجعلوا منه جهازاً أهلياً ومحلياً عليه القيام بمهام إدارة الأرض وتنظيم حركة الأفراد والمجموعات القبلية وبصلاحيات مستمدة من السلطة المركزية العليا، والمهام هي:

- إدارة الأرض والإشراف عليها.
- جمع الضرائب والعشور.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- حفظ الأمن.
- القيام ببعض المهام القضائية والفصل في القضايا الصغيرة.
- إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية. (السلطة الإقليمية – ورقة).

وعليه يمكن تعريف أدارة الأرض بالآتي:

(هي عملية تقنين ملكية الأرض وحيازتها عرفياً أو قانونياً والإشراف عليها واستخدامها للاستفادة مما تحتويها من الموارد الطبيعية وذلك بغرض تحقيق المنفعة للأفراد أو جماعات).

وتأتي استخدامات الأرض بغرض السكن، الزراعة، الرعي، التعدين، التنمية الصناعية، الاستثمار، المحميات الطبيعية، الطرق والجسور، مصادر المياه، الصحراء، المراحيل، الغابات، والجبال. (أبو شوك 6/1993).

تطورت استخدامات الأراضي بتطور الإنسان نفسه وتطور النزاع حول استخداماتها بمرور الزمن، حيث أدي إلى اندلاع حروب ضارية بين القبائل كما سنرى في السطور التالية.

إدارة الأرض قديماً:

بنهاية مملكة علوة المسيحية في السودان وسقوط عاصمتها سوبا على يد تحالف قبيلتي الفونج والعبدلاب، تحول نظام الحكم في السودان من نظام حكم قومي مركزي الذي عرف منذ عهد حضارة كرمة، إلى حكم قبلي، حيث صارت القبيلة منظومة سياسية أكثر من كونها كيان اجتماعي، نجد أن الملوك الذين يحكمونها من أسرة واحدة تنتقل إليهم الحكم بالوراثة. شهدت هذه الفترة قيام ممالك قبلية كثيرة على طول البلاد وعرضها مثل مملكة الفونج وعاصمتها سنار، مملكة العبدلاب وعاصمتها اربجي، مملكة الجعليين وعاصمتها شندي، مملكة الميرفاب وعاصمتها بربر، مملكة الرباطاب وعاصمتها أبو حمد، مملكة الشايقية وعاصمتها مروي، مملكة دنقلا وعاصمتها دنقلا، مملكة الفور وعاصمتها الفاشر، بالإضافة إلى ممالك أخرى مثل مملكة التنجر، مملكة الداجو، مملكة المسبعات، وممالك الدينكا والشلك والنوير في جنوب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السودان، حيث نجد أن كل مملكة لها أرضها التي تديرها ومستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى سياسياً وإدارياً وعسكرياً. (أبو سليم 17/1995).

تم تقسيم كل مملكة من الممالك أعلاه إلى حواكير صغيرة، كل حاكورة خاصة بقبيلة صغيرة تقوم على إدارتها وقد تم رسم حدودها عرفياً وفق تواجد أفراد كل قبيلة في منطقة ما، والقبائل المجاورة الأخرى.

إدارة الأرض في العهد التركي:

بمجيء الغزو التركي المصري عام 1821م لم يجدوا خياراً آخر غير الاستعانة بالإدارة الأهلية في سبيل تثبيت سلطتهم، لذلك حافظوا على التركيب القبلي بقيمه وعاداته وتقاليده حتى في أسلوب اختيار زعيم القبيلة، حيث أبقوا على الزعماء الذين خضعوا لإدارتهم وحكمهم، وترك لهم حرية التصرف في قبائلهم وإدارة الأرض التي يملكونها ما لم يكن لتصرفهم تأثير مباشر في الحكم، ولذلك نال زعماء القبائل سلطات كبيرة تسندها الحكومة وأصبحوا سواعدها في حفظ الأمن واستتبابه، مما يؤكد اعتراف الأتراك بأهمية النظام القبلي هو تعيينهم مجلساً جاء تكوينه من مشايخ القبائل فقط حيث يجتمع مرة عام 1825م. والهدف من المجلس أن يستشار في السياسة العامة لإدارة الدولة، كما عينت الحكومة التركية بعض أعيان القبائل وزعمائها مديرين للمديريات أمثال الشيخ أحمد أبو سن ناظر قبيلة الشكرية مديراً لمديرية الخرطوم.

إدارة الأرض في عهد المهدية:

أما في المهدية ظل الولاء للنظام القبلي قوياً رغم الحروب التي نشبت بين القبائل في هذا العهد، ومع ذلك كان اعتماد نظام الدولة المهدية على مشايخ القبائل في إدارة الأرض وجمع الضرائب والزكاة وإدارة المسائل الخاصة بقضايا المواطنين. (أبو شوك 78/1993).

إدارة الأرض في عهد الحكم الثنائي:

نجد أن نظام الإدارة الأهلية قد نال حظاً من المكانة لم يسبق لها مثيل، حيث نالوا اعترافاً كاملاً من السلطة الحاكمة وعلى رأسهم زعماء طائفتي الختمية والأنصار السيدين عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني حيث تم استخدامهم في مجابهة القوي الحديثة من خريجي كلية غردون التذكارية والمنادين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بخروج الاستعمار مقابل الإبقاء على سلطاتهم في إدارة الأراضي الخاصة بهم. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها إدارة الحكم الثنائي والتي أنصبت لصالح سلطات زعماء القبائل هي:

- صدور قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925م (تعديل) لسنة 1984م (ملكية منفعة) والذي جاء بنظام الحكر وهو توقيع عقد مع حكومة السودان حول ملكية منفعة للأرض ولفترة معينة، وكذلك نظام الملك الحر الذي لا يحتاج إلى توقيع عقد مع الحكومة مما أتاح لزعماء القبائل المزيد من الفرص في ملكية الأرض وإدارتها.
- قام هارولدماكمايكل بوضع أسس نظام الإدارة الأهلية التي توجت بإصدار قانون سلطات المشايخ عام 1927م مما أعطى زعماء القبائل مزيد من السلطات في إدارة أراضهم.
- أيضاً كانت لجنة اللورد ملنر هي الداعمة الأخرى لنظام الإدارة الأهلية في السودان، حيث أشار في إحدى فقرات تقريره عن الحكم في السودان إلى ضرورة تحمل عناصر وطنية مقاليد الإدارة تحت مراقبة الحكومة البريطانية وذلك لسببين هما:
  - مراعاة اتساع بلاد السودان وطبائع وأخلاق أهله.
  - تقليل نفقات الإدارة وفرصة لتدريب الوطنين على الشئون الإدارية.

وعملاً بما جاء في تقرير ملنر أنشأت الحكومة البريطانية إدارات أهلية على الأساس القبلي.

إدارة الأرض في عهد السلطان علي دينار:

أبقى السلطان علي دينار وهو آخر ملوك الفور على النظام الإداري المعمول به في العهود السابقة للسلطنة، حيث أسس مجلساً من زعماء القبائل (الإدارات الأهلية) برئاسته أطلق عليه (مجلس الملوك)، هذا المجلس يمثل السلطة العليا لاتخاذ القرارات الهامة كإخضاع القبائل الخارجة عن الطاعة، أو إعلان الحرب على ممالك القبائل الأخرى التي تسعى لتنال من أراضي السلطنة أو الاعتداء على حدودها. حيث يحضر المجلس بعض الوزراء والمعنيين بالأمر وفق أجندة الجلسة، حيث أتاح لكل قبيلة فرصة لإدارة أرضها والإشراف عليها. (أبو سليم 107/1975)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إدارة الأرض في العهد الوطني:

في العهد الوطني بعد الاستقلال لم يحدث تغيير يذكر في سلطات الإدارة الأهلية وكيفية إدارتها للأرض، فظلت باقية كمؤسسة لها جذورها التاريخية ونظام حكم متأصل في المجتمع السوداني. وباعتبارها تراث أمة يربط ماضيها بحاضرها ومستقبلها، بقيت الإدارة الأهلية قوية متماسكة إلى أن جاءت سلطة مايو 1969م.

قامت حكومة مايو بتصفية الإدارة الأهلية، وترتيب على ذلك أن انفلت حبل الأمن، وعمت الفوضى، وكثرت الصراعات بين القبائل، وتفشت ظاهرة النهب المسلح، واستعصى الأمر حتى على الأجهزة الرسمية المنوط بها حفظ الأمن من الشرطة والأجهزة القضائية. هذا التدهور أدى إلى ارتفاع أصوات تنادي بضرورة عودة الإدارة الأهلية لتضع حداً لهذه الفوضى، فاضطرت حكومة مايو إلى أن تعيد الإدارة الأهلية، وتعيد سلطاتها وإدارتها للأرض عام 1984م بعد أن غابت عن العمل لفترة ما يقارب الأربعة عشرة سنة حدثت فيها متغيرات كثيرة في مفاهيم الناس منها:

- ظهور جيل من الشباب لا يعرفون شيئاً عن الإدارة الأهلية.
- ترك أهل الريف ومناطق التخلف بلا مراقبة أو متابعة مما أشاع جو من الهرج والمرج.
- عادات الإدارة الأهلية ضعيفة ووجدت صلاحيتها وزعت على القوى السياسية الحديثة من اتخاذ المزارعين والرعاة ومجالس القرى واللجان الشعبية.
- لم يبق لرجل الإدارة الأهلية في إدارة الأرض إلا كشف القطعان وجمع الضرائب ومعالجة بعض المسائل والقضايا الخفيفة وأصبح دورهم لا يتجاوز دور الأعيان في كل مدينة. وينحصر في تلبية الدعوات الرسمية في المناسبات من غير أن يكون لهم رأي أو قرار.
- التدخل السياسي في شئون الإدارة الأهلية فصارت الحكومات تنصب الموالين لها دون مراعاة لطريقة اختيارهم التقليدية. (الإدارة الأهلية – ورقة).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إدارة الأرض والهيكل الإداري للإدارة الأهلية:

وأخيراً صارت للإدارة الأهلية في كل منطقة هيكلها الخاص بها يبدأ بقمة الهرم الإداري من نظار وملوك وشراتي، مروراً بمنتصف الهرم الذي يمثله العمد، ثم قاعدة الهرم الذي يشغلها الشيوخ، ولكل صلاحياته في كيفية إدارة الأرض والإشراف عليها وفض النزاع حولها.

الإدارة الأهلية وطرق فض النزاعات:

عن كيفية فض النزاع حول الأرض واستخداماتها نجد أن رجال الإدارة الأهلية يعتمدون على الأعراف والتقاليد في فض النزاعات بين الأفراد والجماعات عبر مجالس الجودية والأجاويد، ويعتمدون كذلك على الذاكرة الأهلية والموروثات والخبرات القديمة في فض النزاعات باستحضار القضايا القديمة والمشابهة مع وجود قوة الإلزام للأطراف المتنازعة بالالتزام بقرارات الصلح والتسوية فض النزاع. (الطريفي 95/1989).

يقوم الشيوخ في قاعدة الهرم الإداري بعملية الحكم في فض النزاع، وإذا استعصى عليه الأمر يمكن أن يرفعوا قضية النزاع إلى العمد كجهة أعلى حتى تصل بعض قضايا النزاع إلى الملوك والنظار والشراتي إذا استدعى الأمر ذلك، ولقد وجد أن أكثر من 90% من القضايا الموجودة في المحاكم الآن كانت يتم حلها بواسطة الإدارة الأهلية ذلك لأنها ضعفت ولم تستطيع القيام بعملها كما في السابق.

أسباب النزاع حول الأراضي بدارفور:

شهدت دارفور في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضايا الأرض والموارد الطبيعية والتي أصبحت إحدى العوامل الرئيسية في تزايد العنف الاجتماعي وتكريس أسباب الفقر والحرمان والتمزق الاجتماعي. أن الأرض في دارفور ليست هي مورداً اقتصادياً فقط، ولكنها تتمتع بأبعاد أخرى اقتصادياً وثقافية واجتماعية وسياسية عميقة، وتكتسب قضية الأرض والموارد الطبيعية على وجه الخصوص في الآونة الأخيرة أهمية قصوى وذلك بسبب:

- غموض الأطر القانونية لملكية الأرض.
- الزيادة الكبيرة في أعداد الإنسان والحيوان وحراكهم الواسع النطاق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تغيير المناخ والتدهور البيئي.
- إهمال المركز لإقليم دارفور في التوزيع العادل للسلطة والثروة.
- مع غياب السياسات العامة والجهاز التنفيذي المتمكن فكانت النتيجة التي آلت إليها الأوضاع هي:-

- الاحتراب والاقتتال وحمل السلاح.
- الاستقطاب القبلي الحاد بين العناصر في دارفور.
- النزوح واختلال توازن وتوزيع السكان بين الريف والحضر. (اتفاقية الدوحة).

ويمكن أن نجمل أسباب النزاع حول الأراضي في دارفور إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

تقاليد وأعراف ملكية وحيازة الأراضي:

ظلت ملكية وحيازة الأراضي في دارفور تعتمد على القبائل ومكوناتها من العشائر والبطون التي تعيش على أرض مملوكة جماعياً، وتحصل الأسرة على أرض للسكن أو الزراعة بحكم عضويتها في هذه الجماعة وتكون بقية الأرض ومواردها متاحة للجميع دون تخصيص، ونسبة لقلة السكان وتوفر الأرض، يتم استيعاب القادمين الجدد بلا مشاكل، حيث كانت القاعدة الأساسية لاستيعابهم هو ضمان حسن الجوار وعدم تهديديهم لأمن المجتمع.

إذا سلمنا جدلاً بأن الحصول على قطعة أرض تعني حيازتها أو ملكيتها، فإن التمتع بالحقوق الممنوحة يستدعى التنسيق مع أصحاب الحقوق الأخرى من الجيران والعابرين منعاً للالتباس والنزاع وهذا ما يسمى (بإدارة الأرض)، وتوجد في دارفور أعراف لتنظيم هذه الحقوق تختلف من منطقة إلى أخرى، وهي ليست جامدة بل تتكيف مع الظروف المتجددة. نجد أن إدارة الأراضي في دارفور ارتبطت بالإدارة الأهلية منذ قديم الزمان، وأصبح زعماء الإدارة الأهلية أوصياء عليها وبالوكالة عن جماعاتهم.

فصار الوضع غير ذلك بدخول عوامل كثيرة أدت إلى النزاع حول ملكية وحيازة الأرض منها ما هو قانوني ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو تربوي:-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض.
- الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والثروة الحيوانية وحراكهم الواسع من مكان لآخر.
- تغير المناخ والتدهور البيئي ساعد على ايجاد أسباب للنزاع.
- نتيجة لعوامل كثيرة حدث اختلال في التوازن وتوزيع السكان بين الريف والحضر.
- القادمون الجدد بغرض الاستيطان ومشاركة المستوطنين القدامى في الأرض وإدارتها.
- نسبة لكثرة أعداد الثروة الحيوانية تدنت القدرة الاستيعابية للمراحيل مما ساعد على دخول الحيوانات إلى المزارع المجاورة.
- محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م، حيث نجد أن الأرض المسجلة الآن لا تتعدى واحد في مائة من جملة الأراضي في دارفور.
- غياب التوعية بأن الأرض مملوكة لحكومة السودان أولاً، مع الاعتقاد السائد بين الأهالي بأن الأرض مملوكة للقبيلة فقط.
- عدم وجود قانون ينظم الحقوق الخاصة بملكية الأرض.
- هناك موروث ثقافي وتربوي ومنقول أباً عن جد بأن الأرض ملك للقبيلة ويمكن للفرد أن يموت من أجلها.
- التهجير القسري والنزوح وترك الأرض للغير بالقوة.
- عدم وجود مفوضية للأراضي يمكن أن ينظم ملكية الأرض واستخدامها.
- عدم وجود حدود واضحة للحواكير وتداخل الأراضي وإدارتها مع بعض البعض.
- هناك أسباب اثنية للصراع وذلك باعتقاد أن الأرض مملوكة للقبائل ذات الأصول الأفريقية، بينما لا أرض للعرب أو القبائل العربية في دارفور. (محمد بلا تاريخ/112).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقاليد وأعراف المتعلقة باستخدامات الأراضي:

من المعروف أن المجتمع في دارفور يتمتع بمخزون وافر من الأعراف المتعلقة باستخدامات الأراضي، خاصة للزراعة والرعي، التي تراكمت عبر تجارب وخبرات أجيال متتابعة ولقرون عديدة، وصارت تشكل قانون غير مدون يلتزم به جميع سكان دارفور لتنظيم حياة المجتمع وأيضاً تنظيم المعاملات بين الأفراد والجماعات الأثنية المختلفة بإقليم دارفور، فإن جمع وتدوين تلك الأعراف أصبح من الضرورة بمكان في ظل تنامي النزاعات وتلاشي المصادر والمراجع الممثلة في الذاكرة الأهلية والخاصة بفض النزاعات (الأجاويد).

مؤخراً تم إنشاء المحاكم المدنية والتي اعتمدت القانون الإنجليزي والهندي في حسم القضايا والخلافات حول الأراض، إلا أن الأعراف ظلت أحدى أهم وسائل فض النزاعات وتسويتها.

لكن ظهرت كثير من العوامل التي أدت إلى النزاع بين السكان بغرض استخدامات الأراضي منها:-

- عدم التزام المزارعين بالزراعة وبناء القرى بعيداً عن المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة.
- التمرد وحمل السلاح ومحاولات استخدام الأرض بالقوة.
- عدم وجود خطة مدروسة تنظم استخدامات الأراضي.
- الغياب التام لنشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع.
- ربط استخدام الأرض بملاك الأرض، ومن المؤكد أن الملاك لا يرضون لغيرهم باستخدام الأرض لأسباب ثقافة وتربوية.
- عدم وجود قانون خاص ينظم استخدام الأراضي.
- عدم تخطيط الأراضي وعدم وجود خطط مرسومة تساعد على الاستخدام الامثل للأراضي.
- إهمال التركيز على البحوث العلمية حول قضايا نزاعات استخدامات الأراضي.

قضايا الأراضي والنزاعات حول الموارد الطبيعية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يشكل النزاع حول الأرض والوظائف الإنتاجية لها، أقدم أشكال النزاعات وأكثرها انتشاراً في دارفور، حيث تتمحور حياة الغالبية العظمى من السكان حول الأرض والاستغلال المباشر للموارد الطبيعية، لكن من الملاحظ أنه ليس بالضرورة أن يتخذ النزاع الشكل الظاهري للتنازع على الموارد فحسب، حيث أن النزاع والتنافس حول حقوق الامتلاك واستخدام الأرض يعبر عن نفسه.

مساحات شاسعة من أراضي دارفور تعرضت لعوامل التدهور البيئي الحاد والتصحر، ولا أحد يعرف تحديداً كمية حجم هذه المساحات، فالدراسات غير متوفرة وما يتوفر من بيانات يفتقر إلى الحداثة والمصداقية، غير أن الحقيقة الناصعة هي أن ملايين الأفدنة في دارفور قد فقدت لممارسة النشاط الزراعي والرعوي الجائر مما نتج عن هجرة استيطانية مستمرة نحو المناطق الجنوبية ذات الأوضاع البيئية الأفضل نسبياً، مما زاد من حدة الطلب والتنافس على الأرض وموارد المياه والمرعى ووفرت تباعاً الظروف الموضوعية للنزاع حول الأرض نتج عنه تحول واضح في العلاقات التاريخية بين القطاعين الرعوي والزراعي من علاقة تكاملية إلى علاقة تنافسية عمادها العنف والتكالب على الأرض ومواردها.

ومن الأسباب أيضاً والتي ساعدت على نشوب النزاع حول الموارد الطبيعية هي:-

- هناك رغبة جامحة من كل الناس على استغلال الموارد الطبيعية وما تحويها الأرض من ثروات.
- التدهور البيئي والتصحر زاد من حدة التنافس على استغلال الموارد الطبيعية.
- الهجرة الاستيطانية نحو الأراضي ذات الأوضاع البيئية الأفضل والتنافس بين المهاجرين والمستوطنين.
- غياب الجهاز التنفيذي الفاعل والمتمكن من إدارة الأرض وتخطيطها والاستفادة من مواردها.
- عدم وجود خطة لمسح الموارد الطبيعية ومعرفة كيفية الاستفادة منها.
- دخول الذهب والبترول كمورد طبيعي يغري على التنافس والنزاع.
- ربط الاستفادة من الموارد الطبيعية بملكية الأرض وأن الذهب المكتشف في أرض القبيلة هو ملك للقبيلة. (محمد بلا تاريخ/113).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطور النزاع حول الأرض في دارفور حديثاً:

هناك أسباب عدة أدت إلى زيادة حدة النزاع حول الأرض في دارفور، حيث اتخذت اشكالاً أكثر عنفاً ودموية وذلك لدخول عدد من المستجدات التي عملت على زيادة حدة النزاع منها: (اتفاقية أبو جا)

- الزيادة الكبيرة في عدد سكان والثروة الحيوانية.
- تدني المقدرة الاستيعابية لطرق المراحيل بسبب ازدياد الثروة الحيوانية وقفلها جزئياً بالإضافة إلى شح مصادر المياه بسبب التغيرات المناخية.
- تأثير الزحف الصحراوي وتداعياته المتمثلة في ضعف الإنتاجية للأرض وتناقص معدلات هطول الأمطار والنزوح والهجرة.
- المفهوم الخاص للاستخدام الحر المفتوح للأراضي بدارفور في غياب القوانين التي تنظم أسس ومبادئ استخدام الأرض ويحمي الحقوق التاريخية لحيازتها.
- محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لعام 1925م في دارفور خلال الحقب التاريخية المختلفة فنسبة الأراضي المسجلة في دارفور حالياً لا يتعدى نسبة 1% مقارنة بالولايات الأخرى مما ساهم في زيادة حدة النزاع.
- الخلل في التوزيع السكاني بين الريف والمدن أدى إلى تدهور بيئي وشح في الموارد الطبيعية والتكدس في المعسكرات وإزالة الأشجار بغرض بناء المساكن والاحتطاب.
- غياب الجهاز التنفيذي الفاعل والمتمكن من إدارة الموارد والتخطيط السليم للأرض.
- التمرد والحرب وحمل السلاح في دارفور أدى إلى أخذ الحقوق المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها باليد بدلاً عن القانون.
- عدم وجود خطة مدروسة حول استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية والتي تتعلق باستخدامات السكن، الزراعة، الرعي، التعدين، التنمية الصناعية، الاستثمار، المحميات الطبيعية، الطرق والجسور، مصادر المياه، الصحراء، المراحيل، الغابات، الجبال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشروع خارطة استخدامات الأراضي وآفاق الحلول:

يوفر مشروع خارطة استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية لدارفور المعلومات من خلال قاعدة بيانات تعتمد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، كما يوفر التخطيط السليم والأمثل لاستخدامات الأراضي والإدارة السليمة للموارد الطبيعية بدارفور والإمداد بالبيانات والمعلومات اللازمة لتساعد متخذي القرار في إعداد خارطة استثمارية لدارفور من خلال توفير بيانات متكاملة عالية الدقة عن استخدامات الأراضي وخصائص ومواصفات الموارد الطبيعية المتوفرة من حيث الكمية والنوعية والمساحات المتاحة لذلك. يمكن أن تشمل الخارطة عدة مجالات هي: (السلطة الإقليمية – ورقة).

- مجال الجيولوجيا والمعادن: وهي دراسة توفير المعلومات حول الجيولوجيا والمعادن وتقديم معلومات تفسيرية متكاملة من خلال البيانات التحليلية والخرائط والرسوم.
- مجال التربة وملائمتها للزراعة والرعي: وهي دراسات عن إنشاء قاعدة بيانات تصنيف التربة وتركيبها ودرجة خصوبتها وملائمتها للزراعة والرعي والاستخدامات المختلفة.
- مجال مصادر المياه: وهي دراسات حول إنشاء قاعدة بيانات حول الموارد المائية ومصادرها وأحواض الأودية ومجاري المياه والمسطحات المائية الجوفية.
- مجال البيئة: وهي دراسات حول إنشاء قاعدة البيانات لدارفور والتغيرات في هطول الأمطار والحياة البرية ومناطق التصحر ومتابعة حركة الكثبان الرملية والزحف الصحراوي خاصة في المناطق الحيوية كالأراضي الزراعية وأطراف المدن.
- مجال استخدامات الأراضي والغطاء النباتي: وهي دراسات تختص بإنشاء قاعدة بيانات وصفية ومكانية شاملة متعلقة باستخدامات الأراضي وتقييم الغطاء النباتي ودراسة الغابات والمحميات الطبيعية وتحديد أنواع الأشجار وكثافتها.
- مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية: وهي دراسات تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات للمناطق الحضرية والريفية واستخدام المسح الميداني لدراسة السكان والظواهر السكانية وتحليل بيانات دراسة السكان من حيث العدد وتوزيعاتهم والمهن التي يمارسونها، بالإضافة للبني التحتية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وربطها بمعلومات السكان لتوضيح أوجه القصور في المرافق العامة مثل الماء والكهرباء والطرق ووسائل النقل والمرافق التعليمية والصحية.

- مجال الصناعة والاستثمار: وهي دراسات تتعلق بتقديم بيانات حول الإمكانيات الاستثمارية لدارفور وحل المسائل المتعلقة بملكية الأراضي الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار وكيفية إنشاء المجمعات الصناعية الخاصة بذلك.
- مجال الثروة الحيوانية والمراحيل: وهي دراسات تتعلق بالثروة الحيوانية من حيث العدد ونوع الغذاء والمراعي المتوفرة وكذلك حركة الحيوان عبر المراحيل ومصادر المياه المتوفرة لذلك وكيفية إنشاء مصادر مياه جديدة.
- مجال التنمية وإنشاء الطرق والجسور: وهي دراسات حول البني التحتية ومجالات إنشاء الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه مما يزيد من فرص التنمية الاقتصادية وتقليل تمسك الإنسان بالأرض.

تحديات تواجه معالجة النزاع حول الأراضي في دارفور:

- غياب التنمية في دارفور أدى إلى تمسك الأهالي بأراضيهم والاستخدامات البدائية للأرض وحيازات الأراضي (الحوكير) والموارد وخطوط المراحيل مما يستوجب نقلة فكرية ورفع الوعي بين الأهالي والإدارات الأهلية.
- عدم تشكيل وتدريب كوادر مدربة في مجال فض النزاعات على المستوى الولائي والمحلي.
- رفع وعي المواطنين حول استخدامات الأراضي والموارد الطبيعية في دارفور.
- تحقيق السلام الاجتماعي في دارفور عن طريق وجود حل لمشكلة دارفور وإنهاء الحرب.

نظم الإنذار المبكر ودورها في فض النزاعات حول الأرض:

يعتبر الإنذار المبكر عنصراً رئيسياً للحد من حدوث النزاعات ووقوع الكوارث، وهو يمنع وقوع الخسائر البشرية ويقلل من التأثير الاقتصادي للنزاع أو الكارثة، لضمان فاعلية أنظمة الإنذار المبكر، يجب أن تقوم بإشراك المجتمعات المعرضة للخطر وعن كيفية تعلم على التعرف على المؤشرات الأولية لحدوث

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النزاع أو وقوع الكارثة والقيام بشكل فعال أيضاً بنشر الرسائل والتحذيرات بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة، والتأكد من وجود حالة استعداد مستدامة.

الغرض من أنظمة الإنذار المبكر هو بناء قدرات الأفراد والمجتمعات المهددة بالخطر للعمل في الوقت الكافي وبالأسلوب المناسب لتقليل وخفض إمكانية إصابة الأفراد ووقوع الخسائر بالأرواح والأضرار بالممتلكات والبيئة أو منع حدوث النزاع أو الكارثة إذا أمكن ذلك.

في يناير 2005م اعتمد المؤتمر الدولي للحد من آثار الكوارث (إطار هيوجو للعمل 2005-2015م) الذي يمثل نظرة الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث، وشمل في إشارة واضحة إلى أهمية الإنذار المبكر وشجع على تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وبصفة خاصة تلك الأنظمة التي تؤدي إلى إنذار أولئك المعرضين للخطر بأسلوب مفهوم وفي الوقت المناسب وتوجيههم على كيفية التصرف حيال الإنذار.

قام المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر والذي انعقد في بون بألمانيا من 27 إلى 29 مارس 2006م بإتاحة الفرصة لعرض مشروعات جديدة ومتقدمة ومبتكرة للإنذار المبكر ومناقشة حدوث النزاعات ووقوع الكوارث الطبيعية حول العالم، وكيفية خفض تأثيرها إلى الحد الأدنى من خلال تنفيذ مشروعات الإنذار المبكر، والمساعدة في تنفيذ وتطوير أنظمة الإنذار المبكر كما جاء في إطار هيوجو للعمل. (الإنذار المبكر/ ورقة علمية).

تعريف الإنذار المبكر:

يعرف نظام الإنذار المبكر بأنه (نظام معلوماتي يعمل على تنبيه متخذي القرار للتحسب لوقوع كارثة أو حدوث نزاع أو توقع حدوث طارئ بين الأفراد والمجتمعات قد تقود إلى أزمة وذلك لتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات أو منع حدوث النزاع أو الكارثة إذا أمكن ذلك). وقد صار من الأوجب تعريف الإدارة الأهلية بهذا النظام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استخدامات نظام الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر له استخدامات عديدة ومفيدة في هذا المجال والتي يمكن أن تشير إلى بعض منها:

- يستخدم في كوارث المناخ.
- الحد من انتشار الامراض الوبائية.
- نظام الإنذار المبكر يمكن أن يستخدم في كافة القضايا المجتمعية التي يمكن أن تتحول إلى مشكلات في المستقبل مثل النزاع حول الأراضي.

وذلك عن طريق:

- استخدام النظام في جمع المعلومات وتحليلها ورصد المؤشرات الأولية بغرض الاستعداد والمراقبة والتوثيق والبحث والدراسة والتخطيط.
- مشاركة المجتمع فيما يخص دورهم في منع حدوث النزاعات والكوارث ورفع وتحفيز الشعور بالتفاعل.
- توفر المعلومات عن كيفية التدخل لمنع النزاعات وتقليل المخاطر.
- رصد أي إجراء للقيام بعمل مخالف يقود إلى حدوث النزاع أو وقوع الكارثة.

خطوات بناء نظام الانذار المبكر:

- قراءة المؤشرات الاولية التي تدل على حدوث النزاع او وقوع الكارثة قراءة جيدة.
- وضع التنبؤ المناسب بحدوث النزاع او الكارثة.
- تحديد الموقع الجغرافي لموقع احتمال حدوث النزاع او الكارثة.
- جمع المعلومات التي تدل على حدوث النزاع او الكارثة وتحليلها.
- تحديد المتأثرين بوقوع النزاع او الكارثة.
- انذار المتأثرين بوقوع النزاع او الكارثة اشراكهم في العمل ووضع الحلول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- رفع المعلومات الخاصة باحتمال وقوع النزاع او الكارثة الى الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية.
- وضع الخطة المناسبة لمواجهة وقوع النزاع او الكارثة بمشاركة الجهات اعلاه.
- تنفيذ الخطة اعلاه وذلك بالتدخل السريع بمشاركة الجهات المعنية.
- تقييم عمل الخطة لدعم الايجابيات وتفادي السلبيات.
- تقييم النتائج بالنسبة المئوية. (حمد/غير منشور/68).

المؤشرات الأولية للمخاطر المجتمعية:

حدوث النزاعات ووقوع الكوارث لا يمكن أن تقع فجأة ودون مقدمات، إذ أنه لابد من حدوث مؤشرات تدل على أنه هناك نزاع سيحدث أو أن هناك كارثة ستقع، وبالتالي فمن أول مداخل مواجهة النزاع أو الكارثة لابد من معرفة المؤشرات التي تدل على حدوثها، وفي هذا المجال يمكن أن نرصد عدد من المؤشرات وأنواعها، والتي يمكن أن تدل وبشكل مباشر عن حدوث النزاع أو وقوع الكارثة ومن ثم الاستعداد لها:

أنواع المؤشرات:-

أولاً : المؤشرات الخاصة بكوارث المناخ او الكوارث الطبيعية وعلاقتها بالنزاع حول الأرض مثل كوارث الفيضانات ، الثلوج ، الاعاصير ، الجفاف ، التصحر ، العطش ، المجاعات ، الزلزال ، ويمكن رصد تلك المؤشرات عن طريق :

- الأقمار الصناعية.
- الرادرات.
- محطات الارصاد الجوي.
- اجهزة الاشعار عن بعد الالكترونية.

ثانياً : المؤشرات الخاصة بكوارث الامراض والوبائيات وعلاقتها بالنزاع حول الأرض والتي تشمل:

- ظهور اعراض المرض.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تعدد الاصابات بالمرض.
- وصول الحالات الى المستشفيات.
- الفحص المعملي.
- حدوث الوفيات.

ثالثاً : المؤشرات الخاصة بالمخاطر المجتمعية والتي تشمل الصراع حول ملكية الارض واستخداماتها بغرض السكن ، الزراعة ، الرعي ، التعدين ، الصناعة ، الاستثمار ، المحميات الطبيعية ، الطرق والجسور ، مصادر المياه ، الصحراء ، المراحيل ، الغابات ، الجبال ، والتي يمكن ان تشمل ثلاثة انواع من المؤشرات هي:

- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات ملكية الأراض وحيازتها.
- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات استخدامات الأراضي.
- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات حول الموارد الطبيعية.

أولاً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول ملكية الأرض وحيازتها:

- وصول القادمين الجدد بغرض الاستيطان مؤشر لحدوث نزاع على الأرض بين السكان الأصليين والقادمين الجدد.
- تنصيب رجل إدارة أهلية جديد مؤشر لحدوث نزاع على أرض بين الإدارة القديمة والإدارة الجديدة.
- استيلاء قبيلة مجاورة على الأرض مؤشر لحدوث نزاع بينها وبين القبيلة المجاورة لها.
- إعداد الأرض بغرض الخطة الإسكانية مؤشر لحدوث نزاع بين الملاك الحقيقيين والحكومة.
- إعداد الأرض بغرض الاستثمار لحدوث نزاع بين المستثمرين وملاك الأرض.
- قيام المشاريع التنموية مثل السدود والمصانع والطرق مؤشر لحدوث نزاع بين السلطات والملاك الحقيقيين. (مصطفى 101/2010).

ثانياً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول استخدامات الأراضي:

- استخدام الأرض للزراعة دون تنسيق مؤشر لحدوث نزاع بين المزارعين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إطلاق الحيوانات للرعي قبل فترة (الطليق) مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- قيام المزارعين بالزراعة في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- قيام المخططات السكنية دون تخطيط مؤشر لحدوث نزاع بين المتضررين والمستفيدين.
- قطع أشجار الغابات بصورة جائرة مؤشر لحدوث نزاع بين سلطات الغابات والمواطنين.
- منع المزارعين للرعاة من استخدام خطوط المراحيل مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- التذبذب في مواعيد الزراعة والحصاد.
- الخلل في ادارة المزارع والاشراف عليها.
- الخلل في ادارة المراعي وعدم التعدي عليها.
- حركة الاحتطاب وصناعة الفحم.
- حركة الماشية من حيث توزيعها وانواعها وكميتها.
- تدهور المراعي وهبوط اسعار الماشية والتخلص منها بسبب ارتفاع تكاليف العلف والخوف من نفوق الماشية.
- الجفاف والنقص في معدلات الامطار يمكن الرعاة من نقل ماشيتهم الى مناطق اخرى اكثر امطاراً وتوفراً للمرعى.
- تحول اراضي المراعي الي اراضي زراعية بغرض زيادة الانتاج.

ثالثاً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول الموارد الطبيعية:

- ظهور معدن الذهب والبترول مؤشر لحدوث نزاع بين القبائل التي تسكن في المنطقة.
- شح المياه وجفاف مصادرها مؤشر لحدوث نزاع حول المياه.

العناصر المكونة لنظام الإنذار المبكر:

يحتوي نظام الإنذار المبكر على أربعة عناصر رئيسة وهي العناصر التي تكون أي نظام فعال للإنذار المبكر وهي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العنصر الأول: الشعور بالخطر وتحديد مصدره.

العنصر الثاني: المراقبة والإنذار وقرع ناقوس الخطر.

العنصر الثالث: الاتصالات ونشر الانذارات.

العنصر الرابع: رد فعل المجتمع المتأثر بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.

أولاً: الشعور بالخطر وتحديد مصدره:

وهي مرحلة يمكن أن تشترك فيها المجتمع والمنظمات العاملة فيها وذلك عن طريق الجمع المنظم للمعلومات والبيانات وتحليلها استناداً على المؤشرات التي تم رصدها مثل:

- دراسة المؤشرات الأولية والتنبؤ بحدوث النزاع أو الكارثة.
- وضع الترتيبات وتحديد الوكالات الحكومية والمنظمات التي يمكن أن تشارك في تحديد مصدر الخطر.
- التعرف على احتمال النزاع أو وقوع الكارثة وجمع المعلومات الخاصة به.
- وضع خطة فعالة لإشراك المجتمع في تحليل المعلومات.
- تحديد المناطق الجغرافية والمجتمعات التي قد تتأثر بالنزاع أو الكارثة.
- تحديد مدى تأثر المجتمع بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.
- تقييم حجم النزاع أو الكارثة.
- رفع المعلومات والبيانات إلى الجهات الحكومية والمنظمات العاملة في المجال بالشكل المناسب.

ثانياً: المراقبة والإنذار وقرع ناقوس الخطر:

يقع الإنذار في قلب الإنذار المبكر، وكذلك المراقبة الدائمة لمؤشرات الخطر هي من الأشياء الأساسية في عملية إصدار الإنذارات الدقيقة في الوقت المناسب وذلك عن طريق:-

- معرفة شركاء أنظمة الإنذار وهو يشمل اتصال السلطات المحلية بالمنظمات المسئولة عن الإنذارات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ترتيب الاتصال مع المنظمات غير الحكومة والدولية.
- وضع نظام للتحقق من وصول الإنذارات للمتأثرين بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.
- وجود الخطط والوثائق الخاصة بالمراقبة الفعالة.
- ترتيب المعلومات ومعالجتها وإتاحتها للجهات المعنية وبأسرع وقت.
- تحليل البيانات وإصدار التوقعات والإنذارات بشكل مبني على طرق علمية وفنية مقبولة.
- إصدار الإنذارات ونشرها بأسلوب فعال وفي الوقت المناسب.

ثالثاً: الاتصالات ونشر الإنذارات:

يجب أن تبلغ الإنذارات أولئك المعرضين لخطر النزاع والكوارث في رسائل واضحة تحتوي على معلومات بسيطة ومفيدة وهو شيء حيوي للتمكين من توقع ردود أفعال مناسبة من المعرضين للخطر والتي ستساعد في حماية الأرواح والحد من الخسائر. ومن الضروري في هذا الصدد استخدام قنوات الاتصال المتعددة للتأكد من إنذار أكبر عدد من المستهدفين وذلك في عدة صور:

- تفويض السلطات للجهات المتخصصة في عمليات نشر الإنذارات وتوصيلها.
- تحديد وظائف وأدوار ومسئوليات كل العاملين في مجال نشر الإنذارات.
- تدريب مجموعات المتطوعين وتفويضها في نشر الإنذارات بكثافة في منازل المجتمعات المستهدفة.
- إعداد وسائط الاتصالات والنشر بشكل مناسب مثل الإذاعة والتلفزيون والهواتف السيارة.
- إعداد تحذيرات الإنذار ورسائله بالشكل الذي يتناسب مع الخلفيات الثقافية والاجتماعية واللغوية والتعليمية للمجتمع المستهدف.
- أن تكون الإنذارات محددة وواضحة وخاصة بطبيعة الخطر وآثاره.
- تمكين المواطنين من الوصول إلى مراكز الإنذار.

رابعاً: رد فعل المجتمع المتأثر بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة:

يجب أن تكون المجتمعات قادرة على تفهم آثار النزاع والكوارث التي تتعرض لها، وأن تقوم باحترام خدمات الإنذار وعلى معرفة كيفية الرد. ومن الضروري أن تكون خطط إدارة النزاعات والكوارث جاهزة وتم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعليمها والتدريب عليها واختبارها، كما يجب إخطار المجتمع بخيارات التصرف السليم ومنافذ السلامة المتاحة، وعن أفضل الطرق لكيفية تجنب إصابة الممتلكات والأرواح بالأضرار وفقدانها، وهي:-

- احترام التحذيرات من أولئك المعرضين لخطر النزاعات والكوارث من خلال مصادر يمكن تصديقها والوثوق بها.
- وضع الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة في الإنذارات.
- إعداد وتوضيح الخطط الاستعداد للكوارث وخطط ردود الأفعال للمواطنين المستهدفين.
- تقييم قدرة المجتمعات على الاستجابة بفاعلية للإنذارات المبكرة.
- الاتصال بالمنظمات التي تعمل من أجل معاونة المجتمعات في بناء القدرات.
- تحسين التعليم والوعي العام عن طريق نشر معلومات مبسطة عن النزاعات والكوارث، وكيفية الحد من آثارها.
- وضع برامج التعليم والوعي العام في المناهج التعليمية من مدارس الأساس وحتى الجامعات. (الإنذار المبكر/ورقة).

آلية عمل أنظمة الإنذار المبكر:

ترتبط آلية عمل الإنذار المبكر ارتباطاً وثيقاً بآليات عمل الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية والدولية، إن تطوير وتنفيذ نظام إنذار مبكر فعال يتطلب مشاركة جميع المنظمات أعلاه والتنسيق فيما بينهم، وتوفر السطور التالية شرحاً مبسطاً لدور الاجهزة الحكومية والمنظمات الواجب إشراكها في نظم الإنذار المبكر ووظائف تلك المنظمات ومسئولياتها.

أولاً: المجتمعات المحلية:

وبصفة خاصة تلك المجتمعات الأكثر قابلية للتأثر مثل الرعاة والمزارعين والمعلمين والعمال وكافة شرائح المجتمع، وهي من العناصر الأساسية لأنظمة الإنذار المبكر في رصد المؤشرات الخاصة بالتنبؤ بحدوث نزاع أو وقوع كارثة، ويجب إشراكها بشكل فعال في كافة جوانب عمليات إنشاء وتشغيل أنظمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإنذار المبكر ومعرفتهم بالنزاع والكوارث المحتملة التي قد يتعرضون لها، كما يجب أن يكونوا قادرين على رد الفعل وعلى تنفيذ الأنشطة التي تقلل من الخسائر والأضرار.

نجد أن منهج الاتصال من أسفل إلى أعلى تجاه الإنذار المبكر بمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية يؤدي إلى تفعيل ردود الأفعال متعددة الأبعاد تجاه النزاعات والكوارث، بهذه الطريقة تستطيع المجتمعات المحلية المساهمة في تقليل الآثار وتعزيز القدرات المحلية.

ثانياً: الحكومات المحلية:

حيث يجب تفويضها من قبل الحكومات الولائية، وأن تملك قدراً هائلاً من المعلومات عن النزاعات والكوارث التي تهدد المجتمع وأن تكون مشاركة وبشكل فعال في تصميم وصيانة أنظمة الإنذار المبكر وفض النزاعات، ويجب عليها بالإضافة إلى ذلك تفهم المعلومات التي تلقتها والتعامل مع المواطنين المحليين وإرشادهم بشكل يزيد من السلامة العامة للمواطنين ويقلل من الخسائر المحتمل.

ثالثاً: الحكومات الولائية والمركزية:

هي المسئولة عن السياسات العليا والأطر التي تسهل من عمليات الإنذار المبكر وعن الأنظمة الوطنية التي تتنبأ بحدوث النزاعات والكوارث وإصدار القرارات المناسبة في هذا الصدد وتكمن دور الحكومات الولائية والمركزية في:

- يجب أن تتفاعل الحكومات مع المنظمات الإقليمية والدولية وغير الحكومية لتقوية قدرات الإنذار المبكر وضمان توجيه الإنذارات وردود الفعل المرتبطة والأكثر قابلية للتأثر.
- تقديم الدعم والإسناد إلى المجتمعات المحلية والحكومات المحلية لتطوير قدرات عملية لأنظمة الإنذار المبكر.
- وضع الإنذار المبكر في قائمة الأولويات الوطنية والمحلية طويلة الأمد.
- وضع التشريعات أو السياسات الوطنية لتوفير قاعدة مؤسسية لتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر.
- تعزيز بناء القدرات المؤسسية وتحسينها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تأمين الموارد المالية لأغراض تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر.

رابعاً: المؤسسات والمنظمات الإقليمية:

تلعب دوراً في توفير المعلومات والنصائح المتخصصة التي تدعم الجهود الوطنية لتطوير قدرات الإنذار المبكر وفض النزاعات في البلدان التي تتشارك في بيئة جغرافية واحدة، بالإضافة إلى ذلك تسهل الاتصال بالمنظمات الدولية وتسهل عمليات الإنذار المبكر الفعالة بين الدول المجاورة، تلك المنظمات من أمثال الجامعة العربية، الاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوربي.

خامساً: الهيئات الدولية:

تستطيع تلك الهيئات تأمين التنسيق الدولي وتوحيد أطر الدعم لأنشطة الإنذار المبكر وفض النزاعات للدولة المعنية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الدول وقد يشمل الدعم تقديم المعلومات الاستشارية، والمعلومات الفنية والدعم المادي، والدعم التخطيطي اللازم للمعاونة في عملية تطوير قدرات أنظمة الإنذار المبكر للسلطات أو المنظمات في كل الدول، تلك الهيئات والمنظمات من أمثال:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- المنظمات غير الحكومية.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية.
- مكتب الترويج للإنذار المبكر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.
- معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والسلامة الإنسانية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- مبادرة الأمم المتحدة لتزويد المجتمع الإنساني عن طريق التصوير بالأقمار الصناعية وخدمات نظام المعلومات الجغرافية.
- المنظمة العالمية للإرصاد الجوية.

سادساً: المنظمات غير الحكومية:

تلعب دوراً هاماً في عملية زيادة الوعي بين الأفراد والمجتمعات والمنظمات المشاركة في الإنذار المبكر وفض النزاعات، وبصفة خاصة على مستوى المجتمعات، كما تستطيع أيضاً المعاونة في تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر وفي إعداد المجتمعات على تجنب النزاعات ومجابهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك فهي تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً للمعاونة في التأكد من إبقاء الإنذار المبكر على قائمة اهتمامات صانعي القرار والسياسات الحكومية. (دور اليونامید).

سابعاً: مراكز البحث العلمية والأكاديمية:

لها دور بالغ الأهمية في تقديم المعلومات العلمية والفنية المتخصصة لمعاونة الحكومات والمنظمات والمجتمعات المحلية في تطوير أنظمة الإنذار المبكر وفض النزاعات، والاستفادة من خبراتها في تحليل المعلومات الخاصة بالمخاطر والنزاعات والكوارث الطبيعية التي تواجه المجتمعات وكذلك تقديم دعم علمي نظامي لخدمات المراقبة والإنذار، ودعم تبادل البيانات، وترجمة البيانات العلمية والفنية إلى رسائل واضحة، والتمكن من نشر الإنذارات التي يمكن فهمها على أولئك المعرضين للخطر.

معقوقات الاستفادة من نظم النذار المبكر :

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من اشارات الانذار المبكر ومن اهمها:

- انكار الخطر وانكار وجوده واخفاء الحقائق.
- ضعف الحكومات بتفعيل نظم الانذار المبكر.
- ارتفاع التكايف المالية لتطبيق نظام الانذار المبكر ونقص التمويل.
- ضعف الاهتمام بالانذار المبكر والاستعداد له لكونه يتعلق بتنبؤات مستقبلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- القراءة الخاطئة لمؤشرات الانذار المبكر.
- تأخر وصول اشارات الانذار المبكر الى المنظمات الدولية والاقليمية.
- استخدام مؤشرات خاطئة وغير سليمة.
- استخدام مؤشرات تعطي قراءة سطحية وغير دقيقة.

تحليل ومناقشة النتائج:

بعد أن قام الباحث بتصميم الاستبيان وتوزيعها على العينة المستطلعة وهم مائة (100) من معلمي المرحلة الثانوية وجمعها وتفريغها، استخدم الباحث أسلوب تحليل إجابات العينة المستطلعة عن طريق ايجاد النسب المئوية، ومن ثم إجراء التحليل والمقارنات ومناقشة النتائج، بالرجوع إلى الأسئلة التي وردت في الاستبيان وبحسب المحاور التي يتكون منها الاستبيان، وكانت النتائج كالآتي:-

المحور الأول: الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض والتي يمكن معالجتها بإصلاح القوانين حول الأرض في دارفور.

السؤال الأول: ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للقيام بمهام قضائية والفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
50	28	6	10	6
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%50	%28	%6	%10	%6
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			16	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%16	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 50% من أفراد العينة المستطلعة أن ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للقيام بمهام قضائية والفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 28% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي ترى 10% من العينة المستطلعة لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 6% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 16% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثاني: غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
32	52	2	14	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%32	%52	%2	%14	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 32% من أفراد العينة المستطلعة أن غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 52% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 14% من أفراد العينة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي اجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 14% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثالث: محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
38	36	14	12	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%38	%36	%14	%12	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
74			12	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%74			%12	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه سلبي قوي ترى 38% من أفراد العينة المستطلعة أن محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي اجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 74% من أفرا العينة المستطلعة أن محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 12% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الرابع: عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
62	24	4	6	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%62	%24	%4	%6	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			10	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%10	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 62% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوى ترى 24% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 6% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، وفي اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 10% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الخامس: عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
48	38	10	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%48	%38	%10	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 48% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 38% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 4% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الأول:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الأول وهو محور الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض في دارفور وأنه لابد من اصلاح قانوني للقوانين التي تتعلق بالأراضي، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الأول:

متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%82	%11

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 82% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد القانونية واصلاح القوانين حول الأرض لها دور في تحقيق النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 11% من أفراد نفس العينة المستطلعة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الثاني: الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور التي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل.

السؤال الأول: التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
40	44	8	8	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%40	%44	%8	%8	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			8	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%8	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 40% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 44% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 8% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الارض، بينما ترى 8% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثاني: تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
72	20	2	4	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%72	%20	%2	%4	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
92			6	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%92			%6	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 72% من أفراد العينة المستطلعة أن تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض يخفف من النزاع حول الأرض وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 20% من نفس العينة نفس الرأي السابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، وفي اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 92% من أفراد العينة المستطلعة أن تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض يخفف من النزاع حول الأرض، وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 6% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تحقيق النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
52	26	4	10	8
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%52	%26	%4	%10	%8
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			18	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%18	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 52% من أفراد العينة المستطلعة أن توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تخفيف النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 10% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 8% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تخفيف النزاع حول الأرض، بينما ترى 18% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الرابع: السعي لتوعية المواطن بان نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض يحقق من النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
38	36	12	12	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%38	%36	%12	%12	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
74			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%74			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 38% من أفراد العينة المستطلعة أن السعي لتوعية المواطن بان نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 74% من أفراد العينة المستطلعة أن السعي لتوعية المواطن بأن نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الخامس: التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يحقق من النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
46	18	18	14	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%46	%18	%18	%14	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
64			18	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%64			%18	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 46% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 18% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 14% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 64% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 18% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الثاني:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الثاني وهو محور الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الثاني.

متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%78	%13

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد الثقافية يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 13% من نفس العينة غير ذلك.

المحور الثالث: الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية:

السؤال الأول: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول ملكية الأرض واستخدامها:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
44	36	6	10	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%44	%36	%6	%10	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
80			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%80			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 44% من أفراد العينة المستطلعة أن استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول الأرض واستخداماتها أمر ايجابي، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة المستطلعة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 10% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% من العينة الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 80% من أفراد العينة المستطلعة أن استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول الأرض واستخداماتها أمر ايجابي بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثاني: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
68	28	صفر	2	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%68	%28	%0	%2	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
96			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%96			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 68% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 28% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 96% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح آثار التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
56	36	6	2	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%56	%36	%6	%2	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
92			2	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%92			%2	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 56% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح الآثار المترتبة على التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 92% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح الآثار المترتبة على التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 2% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الرابع: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
46	32	10	12	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%46	%32	%10	%12	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			12	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%12	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 46% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام بالسير في الخطوط المرسومة، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 32% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 12% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الخامس: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض واستخداماتها في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
64	26	6	2	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%64	%26	%6	%2	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
90			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%90			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 64% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية قوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض واستخداماتها في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 90% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الثالث:

بإيجاد النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الثالث وهو محور الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الثالث.

متوسط النسب المئوية لذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لذوي الاتجاه السلبي
%87	%7

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 87% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض والتي يمكن معالجتها في النظام التعليم واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لها دور في حل النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 7% من نفس العينة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الرابع: تطوير الإدارة الأهلية والتي بتطويرها يمكن الاسهام بشكل جيد وفعال في تحقيق النزاع حول الأرض واستخداماتها في دارفور.

السؤال الأول: الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
58	26	12	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%58	%26	%12	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%4	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 58% من أفراد العينة المستطلعة أن الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي يعمل على تخفيف النزاع حول الأرض بدارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي يعمل على تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من العينة غير ذلك.

السؤال الثاني: تعمل إدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون خصيصاً لذلك الغرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
26	50	10	12	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%26	%50	%10	%12	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
76			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%76			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه قوي ترى 26% من أفراد العينة المستطلعة أن تعمل الإدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون خصيصاً لذلك الغرض يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 50% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 76% من أفراد العينة المستطلعة أن تعمل الإدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون لذلك الغرض يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
54	32	6	8	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%54	%32	%6	%8	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			8	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%8	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 54% من أفراد العينة المستطلعة أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 32% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 8% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الرابع: أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
44	42	8	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%44	%42	%8	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			6	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%6	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 44% من أفراد العينة المستطلعة أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 42% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الاطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 6% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الرابع:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الرابع وهو محور تطوير الإدارة الأهلية والتي يمكن بتطويرها أن تسهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الرابع:-

متسوط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%83	%8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أن تطوير الإدارة الأهلية يمكن أن تساهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج الاستبيان:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل أسئلة المحاور الأربعة، هو محور الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض في دارفور وأنه لابد من اصلاح القوانين التي تتعلق بالأراضي، والمحور الثاني وهو محور الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل، والمحور الثالث وهو محور الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج أن تضطلع بدروها في فض النزاع حول الأرض في دارفور، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج الاستبيان.

المحاور	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
محور الأبعاد القانونية	%82	%11
محور الأبعاد الثقافية	%78	%13
محور الأبعاد التربوية	%87	%7
محور تطوير الإدارة الأهلية	%83	%8
المتوسط	%83	%10

تفسير نتائج الاستبيان:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أنه في سبيل معالجة النزاع حول الأرض في دارفور لابد من النظر إلى كل الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومجال تطوير الإدارة الأهلية حتى تضطلع بدروها في عملية فض النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 10% من أفراد العينة المستطلعة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص النتائج:

- في المحور الأول وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 82% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد القانونية واصلاح القوانين حول الأرض لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 11% من أفراد نفس العينة المستطلعة غير ذلك.
- المحور الثاني وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد الثقافية السالبة حول الأرض يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه سلبي العام ترى 13% من نفس العينة غير ذلك.
- المحور الثالث وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 87% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها عبر النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لها دور في حل النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 7% من نفس العينة غير ذلك.
- المحور الرابع وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أن تطوير الإدارة الأهلية يمكن أن تساهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من أفراد نفس العينة غير ذلك.
- في تحليل الاستبيان، في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أنه في سبيل معالجة النزاع حول الأرض في دارفور لابد من النظر إلى كل الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومجال تطوير الإدارة الأهلية حتى تضطلع بدورها في عملية فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 10% من أفراد نفس العينة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

- تقنين الحقوق الخاصة بملكية وحيازة الأرض: وذلك بوضع السياسات اللازمة للاعتراف بالحقوق التاريخية والعرفية المتعلقة بملكية وحيازة الأرض (الحواكير).
- إشاعة استخدام الأرض وتنمية الموارد: وذلك بوضع السياسات العامة بمشاركة المواطنين (المتنفعين والمتضررين) في تحديد كيفية الاستخدام الأمثل للأراضي وتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، مع ضمان التعويضات الملائمة للذين تضررت حياتهم نتيجة لأعمال التخطيط السليم للأراضي والموارد الطبيعية لصالح المجتمعات.
- مراجعة وتعديل القوانين الخاصة بالأراضي: وذلك بتصنيف الأعراف والموروثات الخاصة بملكية وحيازة واستخدامات الأراضي والتي هي ذات الصلة بالحقوق التاريخية وصولاً لقانون عرفي مرن.
- الاستفادة من قانون تسوية وتسجيل الأراضي لعام 1925م وتمكين المواطنين من تسجيل أراضيهم.
- تخطيط الأراضي: وذلك بتخطيط أراضي كل إقليم دارفور وفق مخرجات خارطة استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية.
- التركيز على البحوث العلمية حول قضايا ونزاعات الأراضي والتي تعتبر شحيحة جداً مقارنة بالمشكلات التي يعانيها دارفور في مجال نزاعات الأراضي والموارد الطبيعية.
- الاهتمام بتدريب الكوادر الخاصة بفض نزاعات الأراضي وتطوير الأساليب والمطلوبات الخاصة بذلك خاصة من الجوانب الفنية والقانونية والعرفية.
- ضرورة تقوية البنية التحتية لولايات دارفور وذلك ضمن التنمية القومية في مجال الطرق والجسور والطاقة والكهرباء والتعليم والصحة وكل ما يتعلق بالاستخدام الأمثل الأرض ومواردها الطبيعية مع مراعاة البعد الجغرافي لدارفور من المركز.
- استعادة الأرض المسلوبة وذلك عن طريق استعادة جميع النازحين واللاجئين والأشخاص الذين نزعت أراضيهم وممتلكاتهم بصورة تعسفية أو غير قانونية لأراضيهم.
- قيام مفوضية أراضي دارفور بغرض النظر في الحقوق التاريخية المتعلقة بملكية وحيازة الأرض وتنظيم استخدامات الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تقوية قدرات المجتمعات المحلية للتعرف على المؤشرات الأولية لحدوث النزاعات ووقوع الكوارث الطبيعية والتقليل من آثارها.
- أن تلعب الحكومات ومتخذي القرار فيها دوراً في تطوير أنظمة الإنذار المبكر حتى تلعب دوراً في حد من آثار حدوث النزاعات ووقوع الكوارث.
- أن تعمل المنظمات غير الحكومية وبشكل فعال في زيادة فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر ودورها في تقليل الآثار التي تنتج من النزاعات والكوارث.
- الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للهيئات والمنظمات الدولية في تطوير أنظمة الإنذار المبكر في السودان عامة ودارفور والتقليل من الآثار الناجمة عن النزاعات والكوارث في المجتمعات المحلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1) أحمد إبراهيم أبو شوك، الإدارة الأهلية بين الإبقاء والإلغاء، الخرطوم، 1993م.
2) العجب أحمد الطريفي، الحكم اللامركزي في السودان، الخرطوم، 1989م.
3) بشير محمد سعيد، السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب، الخرطوم، 1986م.
4) محمد أحمد محجوب، الحكومة المحلية في السودان، القاهرة، 1941م.
5) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، بيروت، 1987م.
6) محمد علي حمد، الديمقراطية والتربية في السودان، الخرطوم، 2005م.
7) محمد علي حمد، أيديولوجيا الهيمنة وصراع الهوية في السودان، تحت الطبع.
8) محمد إبراهيم أبو سليم، أدوات الحكم والولاية في السودان، دار الجيل، بيروت، 1992م.
9) د. س أوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2000م.
10) موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي، دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، 1995م.
11) آدم الزين والطيب إبراهيم وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، الخرطوم، 1998م.
12) آدم الزين محمد، نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003م.
13) محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض وثائق تمليك، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، الخرطوم، 1975.
14) محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر.
15) عبد الشافع عيسى مصطفى، دارفور الأرض والحواكير، وادي صالح للطباعة والنشر، الخرطوم، 2010م.
16) عصام محمد إبراهيم، النفير والتنمية: دراسة انثروبولوجية تطبيقية في مجتمع دارفور، مطبعة الخرطوم، الخرطوم، 2007م.
17) عصام محمد إبراهيم ومحمود آدم داؤود، الأرض والناس في دارفور، كلية الدراسات العليا، جامعة الفاشر، 2014م.

الأوراق:

1) السلطة الإقليمية لدارفور، مفوضية أراضي دارفور، ورقة قضايا الأراضي والموارد الطبيعية بدارفور.
2) المكتب التنفيذي للإدارة الأهلية بولاية شمال دارفور، ورقة الأمن وحل النزاعات القبلية ورتق النسيج الاجتماعي.
3) اتفاقية أبوجا للسلام، 2005م.
4) اتفاقية الدوحة للسلام، 2011م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النمذجة البنائية للعلاقة بين الكفايات التدريسية والتفكير الايجابي واليقظة العقلية لدى معلمي المرحلة الابتدائية في منطقة النقب

Structural Modeling of the Relationship Between Teaching Competencies, Positive Thinking, and Mindfulness Among Primary School Teachers in the Negev Region:

بسمة طالب عبد العزيز أبو سريحان

جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

basmasrihan83@gmail.com

+972 50-836-8705

Basma Taleb Abdel Aziz Abu Sarhan

An-Najah National University

أ.د. معزوز جابر جميل علاونة

malawnah@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

Prof. Dr. Mazouz Jaber Jameel Alawneh

Al-Quds Open University-Palestine

تاريخ استلام البحث: 5 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 1 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار نموذج بنائي يفسر العلاقات السببية بين الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب، من خلال توظيف أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM). واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الهدف التفسيري للنموذج المقترح.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية العاملين في المدارس الحكومية في منطقة النقب، واختيرت عينة ممثلة من هذا المجتمع وفق معايير إحصائية مناسبة لتطبيق النمذجة البنائية. ولتحقيق أهداف الدراسة، استُخدمت ثلاثة مقاييس لقياس متغيرات الدراسة، تمثلت في: مقياس الكفايات التدريسية، ومقياس التفكير الإيجابي، ومقياس اليقظة العقلية، بعد التحقق من صدقها وثباتها في الرسالة الأصلية. وقد جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج .(AMOS)

أظهرت نتائج الدراسة تحقق مطابقة جيدة للنموذج البنائي المقترح وفق مؤشرات جودة المطابقة المعتمدة، ووجود تأثيرات مباشرة دالة إحصائيًا لكل من التفكير الإيجابي واليقظة العقلية في الكفايات التدريسية. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة دالة إحصائيًا بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية، إضافة إلى دور وسيط لليقظة العقلية في تفسير العلاقة بين التفكير الإيجابي والكفايات التدريسية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تضمين برامج إعداد وتنمية المعلمين مكونات تدريبية تستهدف تنمية التفكير الإيجابي واليقظة العقلية، لما لهما من دور فاعل في تعزيز الكفايات التدريسية. كما أوصت باعتماد النموذج البنائي المقترح كإطار إرشادي في تصميم البرامج التدريبية والسياسات التربوية الهادفة إلى تطوير الأداء المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية.

الكلمات المفتاحية: الكفايات التدريسية، التفكير الإيجابي، اليقظة العقلية، النمذجة البنائية، المرحلة الابتدائية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النمذجة البنائية للعلاقة بين الكفايات التدريسية والتفكير الايجابي واليقظة العقلية لدى معلمي المرحلة الابتدائية في منطقة النقب

Abstract

This study examined a structural model of causal relations among teaching competencies, positive thinking, and mindfulness in primary school teachers in the Negev. It used a descriptive–analytical approach and Structural Equation Modeling (SEM). Data came from three standardized instruments: the Teaching Competencies Scale, Positive Thinking Scale, and Mindfulness Scale.

The study population included all male and female primary school teachers in public schools in the Negev region. A representative sample was selected to meet the methodological requirements of structural equation modeling. The data were analyzed using AMOS software to test the structural model and assess fit.

The results indicated that the proposed structural model demonstrated an acceptable and good fit with the empirical data based on the approved fit indices. The findings revealed statistically significant direct effects of both positive thinking and mindfulness on teaching competencies. In addition, a significant relationship was found between positive thinking and mindfulness, with mindfulness playing a mediating role in the relationship between positive thinking and teaching competencies.

Based on these findings, the study recommends integrating positive thinking and mindfulness components into teacher preparation and professional development programs, given their significant role in enhancing teaching competencies. It also highlights the importance of adopting structural modeling approaches in educational research to provide a more comprehensive and integrative understanding of the psychological factors influencing teachers' professional performance.

Keywords: Teaching Competencies, Positive Thinking, Mindfulness, Structural Equation Modeling, Primary Education.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

تُعدّ المرحلة الابتدائية الأساس الذي تُبنى عليه المراحل التعليمية اللاحقة، إذ تتشكل خلالها البنى المعرفية والوجدانية والاجتماعية الأولى لدى المتعلمين، الأمر الذي يجعل من المعلم محورًا جوهريًا في إنجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها التربوية. ولم يعد دور معلم المرحلة الابتدائية مقتصرًا على نقل المعرفة أو تلقين المحتوى الدراسي، بل أصبح فاعلًا تربويًا يؤدي أدوارًا متعددة تشمل التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، والتفاعل الإنساني، وبناء الاتجاهات والقيم، بما يتطلب امتلاكه منظومة متكاملة من الكفايات التدريسية المهنية والشخصية (طه وعباس، 2021؛ سليماني، 2020).

وتشير الأدبيات التربوية إلى أن الكفايات التدريسية تمثل نسقًا تكامليًا من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكّن المعلم من أداء مهامه بكفاءة وفاعلية في مواقف تعليمية متنوعة، بحيث لا تُقاس هذه الكفايات من خلال المعرفة النظرية وحدها، بل من خلال الأداء الفعلي في المواقف الصفية الحقيقية (المساعيد، 2018). ويكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة في المرحلة الابتدائية، نظرًا لخصوصية خصائص المتعلمين النمائية، وحاجتهم إلى بيئة تعليمية داعمة نفسيًا ومعرفيًا، وقادرة على تحفيز الدافعية للتعلم وبناء اتجاهات إيجابية نحو المدرسة والمعرفة (سليماني، 2020).

وفي ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها المعلمون، سواء المرتبطة بضغط العمل، أو تنوع احتياجات المتعلمين، أو التغيرات المتسارعة في المناهج وأساليب التدريس، برز الاهتمام بالمتغيرات النفسية الإيجابية بوصفها عوامل داعمة للأداء المهني، وفي مقدمتها التفكير الإيجابي واليقظة العقلية. إذ يُعد التفكير الإيجابي نمطًا معرفيًا وانفعاليًا يسهم في توجيه سلوك الفرد نحو تبني تفسيرات واقعية بنّاءة للمواقف المختلفة، ويعزز قدرته على مواجهة المشكلات والضغوط بأساليب فعالة (الأنصاري، 2012؛ أبو طير، 2020). وقد أظهرت الدراسات أن المعلمين الذين يتمتعون بمستويات مرتفعة من التفكير الإيجابي يكونون أكثر قدرة على إدارة الصف، وحل المشكلات التعليمية، وبناء علاقات إيجابية مع الطلبة وزملاء العمل، مما ينعكس إيجابًا على كفاياتهم التدريسية وأدائهم المهني (خنبلوش وبن عريمة، 2022).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما اليقظة العقلية، فتُعد من المفاهيم الحديثة نسبيًا في المجال التربوي، وقد حظيت باهتمام متزايد لكونها تسهم في تعزيز الوعي اللحظي غير التحكّمي بالأفكار والمشاعر والانفعالات، بما يساعد المعلم على تنظيم استجاباته الانفعالية، والتفاعل بمرونة مع المواقف الصفية المتغيرة (Hwang et al., 2019؛ خنفر وخمقاني، 2023). وتشير الأدبيات إلى أن اليقظة العقلية تمثل مدخلًا فاعلًا لدعم الصحة النفسية للمعلمين، والحد من الضغوط المهنية، وتعزيز التركيز والانتباه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على جودة الأداء التدريسي، وقدرة المعلم على اتخاذ قرارات تربوية واعية ومتزنة داخل الصف (الخرعان، 2023). كما كشفت دراسات حديثة عن وجود علاقة تفاعلية بين اليقظة العقلية والتفكير الإيجابي، حيث تسهم الممارسات اليقظة في تعزيز أنماط التفكير الإيجابي، بما يدعم الكفايات المهنية للمعلمين بصورة شمولية (Roeser et al., 2021).

وفي ضوء هذا التداخل المفاهيمي بين الكفايات التدريسية والتفكير الإيجابي واليقظة العقلية، تبرز الحاجة إلى مدخل تحليلي قادر على تفسير طبيعة العلاقات المعقدة والمتبادلة بين هذه المتغيرات، بعيدًا عن الاقتصار على الفحص الجزئي أو الوصفي للعلاقات الثنائية. وتُعد النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural Equation Modeling – SEM) من أكثر الأساليب الإحصائية ملاءمة لهذا الغرض، لما تتيحه من إمكانية اختبار العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات الكامنة والظاهرة ضمن نموذج تفسيري متكامل (Byrne, 2016؛ Kline, 2016). كما تسمح النمذجة البنائية بتقدير الأثر الكلي للمتغيرات الوسيطة، والتحقق من مدى مطابقة النموذج النظري المقترح للبيانات التجريبية، باستخدام مؤشرات جودة ملاءمة معتمدة في البحث التربوي والنفسي (Hair et al., 2019).

يسعى البحث الحالي إلى توظيف النمذجة البنائية بوصفها مدخلًا تفسيريًا متقدمًا لفهم العلاقات السببية بين الكفايات التدريسية والتفكير الإيجابي واليقظة العقلية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب، وذلك انسجامًا مع هدف الدراسة المتمثل في إبراز القيمة التفسيرية للنموذج البنائي المقترح بوصفه جوهر الإضافة العلمية للبحث. ويُبرَّر التركيز على هذا المدخل الإحصائي المتقدم بقدرته على تجاوز حدود التحليل الارتباطي نحو تفسير المسارات السببية بين المتغيرات، بما يسهم في بناء فهم أعمق للآليات النفسية والتربوية الداعمة لتعزيز الكفايات التدريسية. كما ينسجم اعتماد النمذجة البنائية مع التوجهات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحديثة في البحث التربوي التي تؤكد أهمية النماذج التفسيرية الشمولية في دعم اتخاذ القرار التربوي وتصميم برامج تدريبية قائمة على الأدلة العلمية، تسهم في تطوير أداء معلمي المرحلة الابتدائية وتحسين جودة التعليم.

مشكلة الدراسة

على الرغم من تنامي الاهتمام بالكفايات التدريسية بوصفها محورًا أساسًا في جودة الأداء التعليمي، فإن كثيرًا من الدراسات التربوية ما تزال تكتفي بالكشف عن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المؤثرة فيها، دون التعمق في تفسير البنية السببية التي تحكم تفاعلها. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى توظيف النمذجة البنائية لفهم العلاقات السببية بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية لدى معلمي المرحلة الابتدائية، والتحقق من صلاحية نموذج تفسيري متكامل يوضح هذه العلاقات. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في اختبار مدى مطابقة النموذج البنائي المقترح الذي يفسر هذه العلاقات للبيانات التجريبية.

أسئلة الدراسة

1. ما مدى مطابقة النموذج البنائي المقترح الذي يفسر العلاقات بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية للبيانات التجريبية؟
2. هل توجد مسارات سببية مباشرة دالة إحصائيًا من التفكير الإيجابي إلى الكفايات التدريسية؟
3. هل توجد مسارات سببية مباشرة دالة إحصائيًا من اليقظة العقلية إلى الكفايات التدريسية؟
4. هل توجد علاقة سببية دالة إحصائيًا بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية ضمن النموذج البنائي؟

فرضية الدراسة

H_0: لا توجد مطابقة ذات دلالة إحصائية بين النموذج البنائي المقترح الذي يفسر العلاقات السببية بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية والبيانات التجريبية، ولا توجد مسارات سببية مباشرة دالة إحصائيًا بين متغيرات النموذج.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية النظرية: تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب التربوي من خلال توظيف النمذجة بالمعادلات البنائية بوصفها مدخلًا تفسيريًا متقدمًا لفهم العلاقات السببية بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية لدى معلمي المرحلة الابتدائية. كما تضيف نموذجًا بنائيًا متكاملًا يدعم الإطار النظري الذي يربط بين المتغيرات النفسية والكفايات المهنية للمعلم، ويسد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي اعتمدت نماذج تفسيرية شمولية في هذا السياق.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية: توفّر نتائج الدراسة أساسًا علميًا يمكن الإفادة منه في تخطيط البرامج التدريبية والتطوير المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية، من خلال التركيز على تنمية التفكير الإيجابي واليقظة العقلية بوصفهما مدخلين داعمين لتعزيز الكفايات التدريسية. كما تسهم في دعم صانعي القرار التربوي بمؤشرات علمية قائمة على نموذج تفسيري، بما يعزز جودة الممارسات التعليمية وتحسين الأداء المهني في البيئات المدرسية.

حدود الدراسة

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة العلاقات السببية بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية، في إطار نموذج بنائي مقترح، دون التطرق إلى متغيرات نفسية أو تربوية أخرى.
2. **الحدود البشرية:** انحصرت الدراسة في معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية.
3. **الحدود المكانية:** أُجريت الدراسة في المدارس الابتدائية الواقعة في منطقة النقب.
4. **الحدود الزمنية:** طُبِّقت أدوات الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة لجمع البيانات الميدانية.
5. **الحدود المنهجية:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) لاختبار النموذج المقترح.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مصطلحات الدراسة

1. **النمذجة البنائية (Structural modeling):** تقنية إحصائية تُستخدم لتحليل العلاقات السببية والارتباطية بين المتغيرات الكامنة، وتجمع بين أدوات إحصائية متعددة مثل تحليل الانحدار، والتحليل العاملي التوكيدي، وتحليل المسارات (Almutairi & Altaf, 2024, p. 2003).

وتُعرَّف النمذجة البنائية إجرائيًا في هذه الدراسة على أنها منهج إحصائي يُوظَّف لتحليل العلاقات السببية والارتباطية بين الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب. ويعتمد هذا المنهج على استخدام تحليل الانحدار، والتحليل العاملي التوكيدي، وتحليل المسارات بهدف استكشاف الروابط البينية بين هذه المتغيرات، مما يتيح فهمًا أعمق لبنية العلاقات التي تحكمها وتفسيرها بصورة أكثر دقة وموضوعية.

2. **الكفايات التدريسية (Teaching Competencies):** مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي ينبغي أن يمتلكها المعلم، ليتمكن من أداء دوره بكفاءة وفاعلية داخل الصف وخارجه، وتتجسد هذه الكفايات في سلوكياته وممارساته العملية القابلة للملاحظة والقياس، مما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية وتعزيز جودة العملية التربوية (الصوافية، 2019، ص 15).

يُعرَّف مفهوم "الكفايات التدريسية" في هذه الدراسة إجرائيًا على أنه منظومة متكاملة من المعارف والمهارات والاتجاهات التربوية التي يتمتع بها معلمو ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب، والتي تنعكس في أدائهم التدريسي داخل الصف وخارجه. وتُقاس هذه الكفايات من خلال أدوات تقييم موضوعية تتيح ملاحظتها وقياسها بدقة، ويُعَبَّر عنها بمجموع الدرجات التي يحققها المشاركون عند إجابتهم على فقرات مقياس الكفايات التدريسية المعتمد في الدراسة.

3. **التفكير الإيجابي (Positive Thinking):** هو نشاطٌ عقليٌّ مُمنهجٌ يعتمد على تحويل التحديات إلى فرص عبر تبني قناعات بناءة، وتركيز الوعي على نقاط القوة الذاتية والموضوعية، مع استخدام استراتيجيات ذكية لإدارة الأفكار والمشاعر، ويتميز بتفاؤلٍ واقعيٍّ يعزز الثقة في القدرة على تجاوز الصعاب، عبر تحليل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المشكلات بمنطقٍ مرنٍ، والاستفادة من المواقف الضاغطة كمنصاتٍ للتعلّم والنمو، وبناء عاداتٍ جديدةٍ تدعم التطور الشخصي والمهني، ويجمع بين المثابرة والتوافق النفسي، ويرتكز على رؤية الحلول بدل التركيز على العقبات، مما يُنمّي مهارات القيادة الذاتية ويُحفّز الفرد على استثمار طاقاته الكامنة في صنع واقعٍ أفضل، انطلاقًا من إيمانٍ راسخٍ بإمكانية التغيير الإيجابي مهما تعقدت الظروف (أبو طير، 2020، ص 13).

ويُعرَّف التفكير الإيجابي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه الدرجة التي يحصل عليها معلمو ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب على مقياس التفكير الإيجابي المصمم خصيصًا لهذه الدراسة، والذي يعكس قدرتهم على تبني توجهات عقلية بناءة في المواقف التعليمية، من خلال التركيز على الحلول بدلًا من العقبات، والتعامل بمرونة مع التحديات الصفية، وتعزيز بيئة تعلم محفزة تدعم النمو المهني والشخصي، وذلك ضمن إطار النمذجة البنائية للعلاقة بين الكفايات التدريسية والتفكير الإيجابي واليقظة العقلية.

4.**اليقظة العقلية (Mindfulness):** هي "الوعي الذي ينشأ من خلال الانتباه المتعمد في اللحظة الحالية، وبدون أحكام، للتجارب التي تتكشف لحظة بلحظة. إنها قدرة الفرد على جذب انتباهه الكامل وتركيزه ووعيه بكل ما يحدث في اللحظة الحالية، مع التركيز على التجارب الحالية بدلا من الانشغال بالتجارب السابقة أو الأحداث المستقبلية" (Almohammadi, 2025, p. 2).

وتُعرّف اليقظة العقلية في هذه الدراسة إجرائيًا بأنها الدرجة الكلية التي يحصل عليها معلمو المرحلة الابتدائية في منطقة النقب على مقياس متعدد الأبعاد يقيس الانتباه الواعي للتفاعلات الصفية، تقبل المعلم للتجارب الذهنية والعاطفية دون إصدار أحكام تقييمية مسبقة، التنظيم العاطفي في المواقف التعليمية، الاستجابة التأملية، المرونة السلوكية في التكيف مع متطلبات الصف، الوعي الجسدي–النفسي، والتعاطف التربوي مع احتياجات الطلاب، حيث تعكس الدرجات مستوى ممارسة هذه السلوكيات في السياق التربوي الفعلي.

2. الإطار النظري

1.2 النمذجة البنائية: المفهوم، الأسس النظرية، والتطبيقات في المجال التربوي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولًا: مفهوم النمذجة البنائية

تُعدّ النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural Equation Modeling – SEM) من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي حظيت باهتمام متزايد في مجالي العلوم النفسية والتربوية، لما توفره من إمكانات تحليلية شمولية لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات الظاهرة ضمن إطار تفسيري متكامل. ويقوم هذا المدخل على الدمج بين التحليل العاملي والتحليل المساري في نموذج واحد، بما يتيح اختبار الفرضيات النظرية المتعلقة بالبنية السببية للعلاقات بين المتغيرات والتحقق من مدى مطابقة النموذج المقترح للبيانات التجريبية .(Byrne, 2016)

وتُعرّف النمذجة البنائية بأنها منهجية تحليلية تعتمد على بناء نموذج افتراضي يعكس العلاقات النظرية بين المتغيرات، ثم إخضاعه للاختبار الإحصائي باستخدام مجموعة من مؤشرات جودة المطابقة، بهدف الحكم على مدى توافق النموذج مع البيانات الواقعية (Hair et al., 2019). ويتميّز هذا الأسلوب بقدرته على تقدير التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، فضلًا عن حساب الأثر الكلي للمتغيرات، مع مراعاة أخطاء القياس المرتبطة بالمتغيرات الكامنة، وهو ما لا توفره الأساليب الإحصائية التقليدية.

ثانيًا: الأسس النظرية للنمذجة البنائية

تستند النمذجة البنائية إلى عدد من المرتكزات النظرية والمنهجية، أبرزها أن الظواهر النفسية والتربوية تتسم بطبيعة مركّبة ومتعددة الأبعاد، ولا يمكن تفسيرها من خلال علاقات خطية بسيطة بين المتغيرات. ومن هذا المنطلق، تتيح النمذجة البنائية فحص البنية الكامنة للعلاقات بين المتغيرات، واختبار النماذج النظرية في ضوء البيانات التجريبية، بما يسهم في تعزيز التكامل بين النظرية والتحليل الكمي .(Kline, 2016)

كما تنطلق النمذجة البنائية من افتراض أساسي مفاده أن المتغيرات النفسية والتربوية لا تُقاس غالبًا بصورة مباشرة، وإنما يُستدل عليها من خلال مؤشرات المتغيرات القابلة للملاحظة، الأمر الذي يجعل معالجة أخطاء القياس عنصرًا جوهريًا في بناء النماذج التفسيرية. وقد أسهم هذا المدخل في إحداث نقلة نوعية في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البحث التربوي، من خلال تمكين الباحثين من الانتقال من مجرد الكشف عن العلاقات الارتباطية إلى تفسير المسارات السببية المعقدة بين المتغيرات .(Hair et al., 2019)

ثالثًا النمذجة البنائية في البحث التربوي

تُعد النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural Equation Modeling – SEM) من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي حظيت باهتمام متزايد في البحوث التربوية والنفسية المعاصرة، لما توفره من إمكانات تحليلية شمولية لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات الكامنة والظاهرة في إطار تفسيري متكامل. ويقوم هذا المدخل التحليلي على الجمع بين التحليل العاملي التوكيدي والتحليل المساري ضمن نموذج واحد، بما يتيح اختبار الفرضيات النظرية المتعلقة بالبنية السببية للعلاقات بين المتغيرات، والتحقق من مدى مطابقة النموذج المقترح للبيانات التجريبية .(Byrne, 2016؛ Kline, 2016)

ويُنظر إلى النمذجة البنائية بوصفها أداة تفسيرية تتجاوز حدود الأساليب الإحصائية التقليدية، إذ لا تقتصر على فحص العلاقات الارتباطية أو التنبؤية الجزئية، بل تسعى إلى بناء نموذج نظري يوضح المسارات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، مع الأخذ في الاعتبار أخطاء القياس، وطبيعة المتغيرات الكامنة التي لا يمكن قياسها بصورة مباشرة (Hair et al., 2019). وقد أسهم هذا المدخل في إحداث نقلة نوعية في البحث التربوي، من خلال تمكين الباحثين من اختبار النماذج النظرية المركبة، وفحص صلاحيتها في تفسير الظواهر التربوية والنفسية متعددة الأبعاد.

وتنبع مبررات استخدام النمذجة البنائية في الدراسة الحالية من طبيعة المتغيرات المدروسة، المتمثلة في الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية، وهي متغيرات مركبة ذات أبعاد نفسية وتربوية متداخلة، لا يمكن فهم العلاقات بينها فهمًا دقيقًا من خلال التحليل الوصفي أو الارتباطي فقط. إذ تتيح النمذجة البنائية اختبار الدور التفسيري للتفكير الإيجابي واليقظة العقلية في تعزيز الكفايات التدريسية ضمن نموذج سببي متكامل، بما ينسجم مع الإطار المفاهيمي الذي تبنته الدراسة. كما تسمح هذه المنهجية بتقدير

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأثر الكلي للمتغيرات، والتحقق من مدى قوة المسارات البنيوية، وهو ما يخدم الهدف الرئيس للبحث القائم على اختبار فرضية النمذجة فقط.

ويعتمد تقويم جودة النموذج البنائي على مجموعة من مؤشرات المطابقة الإحصائية المعتمدة في الأدبيات التربوية والنفسية، والتي تُستخدم للحكم على مدى توافق النموذج النظري مع البيانات التجريبية. ومن أبرز هذه المؤشرات: مؤشر المطابقة المقارن (CFI)، ومؤشر تاكر–لويس (TLI)، ومؤشر جودة المطابقة (GFI)، إضافة إلى مؤشر متوسط جذر مربع الخطأ التقريبي (RMSEA)، حيث تشير القيم التي تقع ضمن الحدود المقبولة إلى ملاءمة جيدة للنموذج (Byrne, 2016؛ Brown, 2015). ويُعد الاعتماد على هذه المؤشرات خطوة أساسية للتحقق من صلاحية النموذج البنائي، وضمان دقته في تفسير العلاقات بين المتغيرات.

2.2 الكفايات التدريسية: المفهوم والأبعاد والنماذج النظرية المعاصرة

أولًا: مفهوم الكفايات التدريسية

يُقصد بالكفايات التدريسية مجموعة القدرات والمعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلكها المعلم، وتمكّنه من التخطيط للتعليم، وتنفيذه، وتقويمه بكفاءة وفاعلية، بما يحقق الأهداف التربوية المنشودة. ولا يقتصر هذا المفهوم على امتلاك المعرفة التخصصية، بل يتجاوزها ليشمل القدرة على إدارة الصف، والتفاعل الإيجابي مع المتعلمين، والتكيف مع المواقف التعليمية المتغيرة (الأزرق، 2000).

شهد الفكر التربوي منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولًا جوهريًا في النظر إلى إعداد المعلم وتقويم أدائه، تمثّل في الانتقال من التركيز على المعرفة النظرية المجردة إلى التركيز على الأداء الفعلي والقدرة على توظيف المعارف والمهارات في مواقف تعليمية حقيقية. وقد أسفر هذا التحول عن بروز مفهوم الكفايات التدريسية بوصفه إطارًا مرجعيًا شاملًا يدمج بين الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية في أداء المعلم (الفتلاوي، 2003).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تُعد الكفايات التدريسية من المفاهيم المحورية في الفكر التربوي المعاصر، إذ تمثل الإطار الذي يُقاس من خلاله أداء المعلم وفاعليته المهنية. ويُقصد بالكفايات التدريسية، إجرائيًا، مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلكها المعلم، والتي تمكّنه من التخطيط للتدريس، وتنفيذه، وتقويمه بكفاءة وفاعلية في مواقف تعليمية حقيقية، بما يحقق الأهداف التربوية المنشودة (المساعيد، 2018). ولا تُفهم الكفاية بوصفها معرفة نظرية مجردة، بل باعتبارها قدرة على توظيف الموارد المعرفية والمهارية والوجدانية في سياقات تعليمية متغيرة، ويُستدل عليها من خلال الأداء الفعلي داخل الصف وخارجه (الفتلاوي، 2003).

وتكتسب الكفايات التدريسية أهمية خاصة في المرحلة الابتدائية، نظرًا لخصوصية هذه المرحلة من حيث خصائص المتعلمين النمائية، وحاجتهم إلى بيئة تعليمية داعمة نفسيًا وتربويًا، الأمر الذي يتطلب من المعلم مستوى مرتفعًا من الكفايات المهنية والشخصية (سليماني، 2020). وتشير الأدبيات إلى أن الكفايات التدريسية لا تتشكل بمعزل عن المتغيرات النفسية، بل تتأثر بدرجة كبيرة بنمط تفكير المعلم، وقدرته على تنظيم انفعالاته، وإدارة الضغوط المهنية، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بدراسة علاقتها بمتغيرات مثل التفكير الإيجابي واليقظة العقلية (طه وعباس، 2021).

ثانيًا: الأبعاد والنماذج النظرية المعاصرة للكفايات التدريسية

حظيت الكفايات التدريسية باهتمام متزايد في الأدبيات التربوية المعاصرة، باعتبارها منظومة متكاملة من المعارف والمهارات والقيم التي تمكّن المعلم من الاستجابة لمتطلبات المهنة التعليمية في سياقات تعليمية متغيرة ومعقدة. وقد أسهم هذا الاهتمام في تطوير أطر مفاهيمية ونماذج نظرية متعددة تهدف إلى توصيف هذه الكفايات وتنظيمها وقياسها وتنميتها ضمن برامج إعداد المعلمين والتطوير المهني المستمر (OECD, 2025).

تُفهم الكفاية التدريسية بوصفها قدرة عملية شمولية تجمع بين المعرفة بالمحتوى وبنيته، والمعرفة البيداغوجية، والمهارات التدريسية، إلى جانب الأبعاد المهنية والوجدانية، مع تركيز خاص على قدرة المعلم على توظيف هذه الموارد بشكل تكاملي ومرن في مواقف تعليمية واقعية (OECD, 2025). وتشير الأدبيات إلى مجموعة من الأبعاد الرئيسة للكفاية التدريسية، أبرزها: المعرفة بالمحتوى وبنيته المعرفية (Shulman, 1986)،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والمعرفة التربوية واستراتيجيات التدريس والتقويم (Shing et al., 2015)، والمعرفة التخصصية–التعليمية (PCK) التي تمكّن المعلم من تحويل المحتوى إلى خبرات تعلم قابلة للفهم لدى المتعلمين (Shulman, 1986)، إضافة إلى الكفايات التكنولوجية والرقمية في إطار (TPACK) التي تؤكد دمج التكنولوجيا بالمحتوى والبيداغوجيا بصورة تخدم التعلم (Mishra & Koehler, 2006)، والكفايات المهنية والشخصية مثل التفكير الانعكاسي والعمل التعاوني والالتزام الأخلاقي (Gümüş, 2022).

وتُعد النماذج النظرية المعاصرة، مثل نموذج معرفة المحتوى التربوي (PCK) وإطار معرفة المحتوى التربوي التكنولوجي (TPACK)، من أكثر الأطر تأثيرًا في فهم الكفايات التدريسية، إذ تؤكد أن فاعلية التدريس لا تتحقق من خلال امتلاك المعرفة بالمحتوى فقط، بل من خلال القدرة على توظيفها بطرائق تعليمية ملائمة للسياق التعليمي والتكنولوجي (Shulman, 1986; Mishra & Koehler, 2006). كما وسّعت أطر القرن الحادي والعشرين مفهوم الكفاية ليشمل مهارات التفكير النقدي، والتعلم المستمر، والتكيّف مع التغيرات، خاصة في ضوء التحولات التي شهدها التعليم بعد جائحة كورونا (Jentsch & König, 2022).

وتشير دراسات مقارنة للأطر الوطنية إلى وجود تباين في ترتيب أولويات الكفايات التدريسية بين النظم التعليمية، مع إجماع متزايد على ضرورة مواءمة النماذج الدولية مع الخصوصيات الثقافية والتربوية المحلية، لا سيما في السياق العربي، حيث تبرز تحديات تطبيق المقاربة بالكفايات على مستوى الممارسات الصفية (Ergünay & Parsons, 2023).

وتخلص الأدبيات إلى أن تبنّي هذه النماذج يفرض إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين والتطوير المهني، من خلال اعتماد مقاربات تكاملية تجمع بين المحتوى والبيداغوجيا والتكنولوجيا، وتوظيف استراتيجيات تعلم قائمة على الممارسة والتأمل المهني، إلى جانب تطوير أدوات تقويم تعتمد على الأداء الواقعي وملاحظة الممارسات الصفية، بما يعكس الطبيعة الدينامية للكفاية التدريسية (Mishra & Koehler, 2006; Winter et al., 2019).

3.2 التفكير الإيجابي

أولًا: مفهوم التفكير الإيجابي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تُعرِّف الأدبيات النفسية التربوية التفكير الإيجابي بوصفه أسلوبًا متكاملًا في الحياة يقوم على تركيز الفرد على الجوانب المشرقة والفرص المتاحة في المواقف المختلفة، مع العمل على تعديل الأفكار السلبية وتبنّي نظرة واقعية بنّاءة نحو الذات والآخرين (أبو طير، 2020، ص. 13). كما يشير خنبلوش وبن عريمة (2022، ص. 20) إلى أنه نمط تفكير يتيح للفرد استثمار طاقاته العقلية والانفعالية والسلوكية، وتوجيهها نحو تحسين حياته من خلال التحكم الواعي والإبداعي في الأفكار والمشاعر.

ويرى الأنصاري (2012) أن التفكير الإيجابي يتجاوز كونه شعورًا مؤقتًا بالسعادة أو مجموعة من الإجراءات السطحية، ليشكّل اتجاهًا ذهنيًا وسلوكيًا مستقرًا يسهم في اكتشاف القدرات الكامنة، وتعزيز التوازن النفسي، وتنمية القدرة على حل المشكلات بفاعلية.

وفي سياق النموذج البنائي، يُنظر إلى التفكير الإيجابي بوصفه متغيرًا مفسرًا يسهم في تعزيز الكفايات التدريسية، من خلال تأثيره في دافعية المعلم، ونظرته إلى ذاته المهنية، وقدرته على مواجهة التحديات الصفية والضغوط الوظيفية بأساليب فعالة (خنبلوش وبن عريمة، 2022). وتُشير الأدبيات التربوية إلى أن المعلمين ذوي التفكير الإيجابي يكونون أكثر استعدادًا لتبني ممارسات تدريسية مرنة، وبناء علاقات إيجابية داخل البيئة المدرسية، مما ينعكس على مستوى كفاياتهم التدريسية وأدائهم المهني بصورة عامة (الزهراني، 2020).

ثانيًا: التفكير الإيجابي في بيئات التعليم والتعلّم

يُعدّ التفكير الإيجابي من المرتكزات النفسية والمعرفية الأساسية التي تسهم في فاعلية العملية التعليمية، إذ لا يقتصر على كونه اتجاهًا وجدانيًا، بل يمثل إطارًا تربويًا يؤثر في الدافعية للتعلم، والإنجاز الأكاديمي، وإدارة الضغوط، وتنمية الكفاءات الحياتية لدى المتعلمين. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في الدراسات التربوية والنفسية الحديثة لما له من آثار واضحة في البيئات التعليمية (الأنصاري، 2012؛ أبو طير، 2020).

1. دور التفكير الإيجابي في تعزيز الدافعية للتعلّم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تشير الأدبيات التربوية إلى أن التفكير الإيجابي يُعدّ عاملًا أساسيًا في تنمية الدافعية للتعلّم، من خلال بناء اتجاهات إيجابية نحو المدرسة والمقررات والمعلمين، وتعزيز توقعات النجاح لدى المتعلمين، الأمر الذي يسهم في زيادة المثابرة وتحمل الصعوبات الأكاديمية (خنبلوش وبن عريمة، 2022). كما توضح أبو طير (2020) أن التفكير الإيجابي يعزز الدافعية الداخلية عبر تقوية الكفاءة الذاتية وتقدير الذات، مما يدفع المتعلمين إلى تحمّل مسؤولية تعلمهم والسعي لتحقيق أهدافهم باستقلالية. وتؤكد الأنصاري (2012) أن تبنّي التفكير الإيجابي في البيئة الصفية يحوّل التعلم إلى تجربة محفّزة تدعم الإبداع والمبادرة، وهو ما يتسق مع نظرية الدافعية الذاتية التي تربط التفكير الإيجابي بارتفاع مستوى الانخراط الأكاديمي.

2. التفكير الإيجابي والإنجاز الأكاديمي

يسهم التفكير الإيجابي في تعزيز الإنجاز الأكاديمي من خلال تأثيره في العمليات المعرفية والانفعالية، إذ يتمتع الأفراد ذوو التفكير الإيجابي بمرونة معرفية وقدرة أعلى على التركيز واستخدام استراتيجيات تعلم فعّالة كالتخطيط وحل المشكلات (الأنصاري، 2012). كما تشير نتائج دراسة أبو طير (2020) إلى وجود علاقة موجبة بين التفكير الإيجابي والتوافق الأكاديمي والمهني، في حين توضح دراسة خنبلوش وبن عريمة (2022) أن التفكير الإيجابي يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي والمهني للمعلمين، بما ينعكس إيجابًا على تحصيل الطلبة. ويساعد هذا النمط من التفكير على إعادة تفسير التحديات التعليمية بوصفها فرصًا للنمو، مما يقلل من القلق الأكاديمي ويعزز دافعية الإنجاز.

3. أثر التفكير الإيجابي على إدارة الضغوط الأكاديمية

يمثل التفكير الإيجابي إحدى الاستراتيجيات الفعّالة في مواجهة الضغوط الأكاديمية، إذ يساعد المتعلم على إعادة بناء المواقف الضاغطة بصورة أكثر واقعية وتوازنًا، مما يسهم في الحد من التوتر وتعزيز الصلابة النفسية (الأنصاري، 2012). وتشير أبو طير (2020) إلى أن الأفراد ذوي التفكير الإيجابي يمتلكون قدرة أعلى على ضبط الانفعالات وتوظيف استراتيجيات تنظيم الذات وإدارة الوقت، في حين يرى خنبلوش وبن عريمة (2022) أن التفكير الإيجابي يحوّل الاستجابات السلبية للضغوط إلى تفاعل إبداعي قائم على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرونة النفسية. ويُفسَّر هذا الأثر في ضوء النموذج المعرفي السلوكي الذي يربط التفكير الإيجابي بتعديل التقييمات الإدراكية للمواقف الضاغطة، بما يقلل القلق الأكاديمي ويحسّن الأداء (الأنصاري، 2012).

4. العلاقة بين التفكير الإيجابي والكفاءات الحياتية

ترتبط تنمية التفكير الإيجابي ارتباطًا وثيقًا بتعزيز الكفاءات الحياتية لدى المتعلمين، مثل التواصل الفعّال، واتخاذ القرار، وإدارة الانفعالات، والتعاون، إذ يسهم في تنمية الاستقلالية والثقة بالنفس ودعم القدرة على مواجهة تحديات الحياة اليومية (أبو طير، 2020). كما تشير خنبلوش وبن عريمة (2022) إلى أن التفكير الإيجابي يعزز مهارات التكيّف الاجتماعي والمواجهة الإيجابية من خلال تنمية روح المبادرة والمسؤولية والمثابرة، في حين تؤكد الأنصاري (2012) أن البرامج التعليمية القائمة على التفكير الإيجابي تسهم في إكساب المتعلمين مهارات حياتية أساسية، مثل المرونة الانفعالية وإدارة الحوار الداخلي، بما ينعكس إيجابًا على التفاعل الاجتماعي والقدرة على حل المشكلات.

4.2 اليقظة العقلية

أولًا: مفهوم اليقظة العقلية ومكوناتها

تُعرَّف اليقظة العقلية إجرائيًا بأنها حالة من الوعي اللحظي المتعمد وغير التحكّمي بالأفكار والمشاعر والانفعالات والخبرات الجارية، بما يمكّن الفرد من التفاعل مع المواقف المختلفة بمرونة ووعي وانتباه (خنفر وخمقاني، 2023). وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في المجال التربوي، لكونه يسهم في تعزيز التنظيم الانفعالي، وتقليل التوتر، وتحسين جودة الأداء المهني لدى المعلمين.

تشير النماذج النظرية إلى أن اليقظة العقلية مفهوم متعدد الأبعاد، وتتفق الأدبيات على أربعة مكونات رئيسة هي: الانتباه الواعي المتمثل في توجيه الانتباه عمدًا نحو الخبرة الراهنة مع الوعي بالتفاصيل الحسية والمعرفية، والقبول والتقبّل القائم على استقبال الأفكار والمشاعر دون نقد أو مقاومة (خنفر وخمقاني، 2023)، والتنظيم الذاتي للانفعال والسلوك من خلال خفض التفاعل التلقائي وتعديل الاستجابات بما يتلاءم مع الموقف، بما يعزز ضبط السلوك المهني للمعلم (أبو الحسن وآخرون، 2020)، إضافة إلى الحضور

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في اللحظة الراهنة بوصفه وعيًا كاملًا بـ"هنا والآن" دون الانشغال بالماضي أو استباق المستقبل (Cameron & Fredrickson, 2015). وبذلك تُعد اليقظة العقلية، مفهومًا نفسيًا معرفيًا متكاملًا يتجاوز كونه ممارسة تأملية ليشكل إطارًا تطبيقيًا في المجال التربوي، لما له من دور في تعزيز المرونة الانفعالية، ودعم الكفاءة المهنية، وتحسين جودة الأداء التدريسي للمعلمين.

ثانيًا اليقظة العقلية في السياق التربوي

تُعد اليقظة العقلية مدخلًا حديثًا لتعزيز الممارسات التربوية، تقوم على الوعي باللحظة الراهنة وتنظيم الانتباه والانفعالات، بما يحسن جودة الأداء التدريسي ويعزز التواصل، ويحد من الضغوط، وينمي الوعي الانفعالي والمعرفي لدى المعلمين (شاهين وريان، 2020).

يسهم الوعي اليقظ في رفع الانتباه المهني للممارسات الصفية، إذ يمكّن المعلم من ملاحظة تفاصيل التفاعل التعليمي بدقة، مما يعزز فهمه لسلوك المتعلمين وإشاراتهم (دغنوش، 2022). كما ترتبط اليقظة بتنمية الوعي الذاتي وإدراك الحالة الانفعالية والمعرفية أثناء الفعل التربوي، بما يسهل تفسير المواقف التعليمية واتخاذ قرارات متزنة (الكيال، 2023). وتعمل اليقظة على الحد من التشتت والانفعال المفرط، وتخفيض الضغط من خلال تعزيز التركيز على اللحظة الحالية (Mace, 2012)، وتمكين المعلم من إدارة المواقف الصفية الصعبة بمرونة واستجابات انفعالية منظمة (صالح، 2019). كما تسهم في تعزيز التعاطف والاتزان الانفعالي، وبناء علاقات قائمة على التفهم والاحترام مع الطلبة (Hassed, 2016)، وتزيد المرونة النفسية لدى المعلمين بما يعزز جودة العلاقة التربوية (معوض، 2021).

تشير الدراسات الحديثة إلى أن اليقظة العقلية تمثل عاملًا داعمًا للأداء التدريسي، إذ تساعد المعلم على التركيز في اللحظة التعليمية، وفهم استجابات المتعلمين، واتخاذ قرارات تربوية أكثر وعيًا واتزانًا داخل الصف (Hwang et al., 2019). كما تُظهر الأدبيات وجود علاقة تفاعلية بين اليقظة العقلية والتفكير الإيجابي، حيث تسهم اليقظة في تعزيز أنماط التفكير البنّاء، بما يدعم الكفايات التدريسية بصورة غير مباشرة (Roeser et al., 2021). وفي ضوء ذلك، تُدرج اليقظة العقلية في النموذج البنائي للدراسة الحالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كمتغير تفسيري يسهم، إلى جانب التفكير الإيجابي، في تفسير تباين مستويات الكفايات التدريسية لدى معلمي المرحلة الابتدائية.

تنعكس اليقظة على العملية التعليمية من خلال خلق مناخ صفّي أكثر تنظيمًا وهدوءًا، وضبط الإيقاع الانفعالي داخل الصف، مما يعزز شعور الطلاب بالأمان ويزيد مشاركتهم الفاعلة (دغنوش، 2022). كما تحسن اليقظة جودة التفاعل التربوي من خلال تطوير مهارات التواصل الواعي، مثل الإصغاء النشط وتقديم تغذية راجعة بنّاءة (أبو الحسن وآخرون، 2020). وتعد اليقظة محفزًا لتنمية التفكير التأملي لدى الطلاب، من خلال تشجيعهم على مراقبة أفكارهم وتنظيم انفعالاتهم، بما يدعم مهارات التفكير العليا والتعلم العميق (Teal et al., 2019)، ويعزز عقلية متفتحة تجاه الاحتمالات والأخطاء، ما يسهم في تعزيز التفكير النقدي واستقلالية التعلم .(Langer, 1989)

3. منهجية البحث

1.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، لما له من ملاءمة لطبيعة أهداف البحث التي تسعى إلى تفسير العلاقات البنيوية بين مجموعة من المتغيرات التربوية والنفسية، وهي الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية، لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب. ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات من الميدان، وتحليلها إحصائيًا، بهدف وصف الظاهرة المدروسة وتفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها في ضوء إطار نظري محدد.

وقد تم توظيف أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural Equation Modeling – SEM) بوصفه المدخل التحليلي الرئيس في هذه الدراسة، نظرًا لقدرته على اختبار العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات الكامنة ضمن نموذج تفسيري متكامل، والتحقق من مدى مطابقة النموذج النظري المقترح للبيانات التجريبية (Byrne, 2016؛ Kline, 2016). ويأتي اعتماد هذا الأسلوب انسجامًا مع هدف البحث،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الذي يركز على اختبار فرضية النمذجة البنائية دون الخوض في التحليل الوصفي التفصيلي أو مناقشة أسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية العاملين في المدارس الحكومية في منطقة النقب، خلال العام الدراسي الذي أُجريت فيه الدراسة، وفق ما ورد تفصيله في متن الأطروحة الأصلية. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة ملائمة لطبيعة البحث، بحيث تمثل المجتمع تمثيلًا إحصائيًا مناسبًا يسمح بتطبيق النمذجة البنائية واختبار النموذج المقترح.

وقد روعي في حجم العينة أن يكون كافيًا لتطبيق أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية، وفق المعايير المنهجية التي تؤكد ضرورة توفر حجم عينة مناسب لضمان استقرار التقديرات الإحصائية ودقة نتائج النموذج البنائي .(Hair et al., 2019)

3.3 أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاييس التي طُوِّرت أو عُدِّلت بما يتلاءم مع السياق التربوي للدراسة، وذلك لقياس المتغيرات الرئيسة المتمثلة في: مقياس الكفايات التدريسية، مقياس التفكير الإيجابي، ومقياس اليقظة العقلية.

وقد خضعت هذه الأدوات لإجراءات تقنين دقيقة، شملت التحقق من الصدق بأنواعه، ولا سيما صدق المحتوى والصدق البنائي باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، إضافة إلى التحقق من الثبات باستخدام معاملات إحصائية مناسبة، وأظهرت النتائج تمتع المقاييس بدرجات مقبولة من الصدق والثبات، بما يجعلها صالحة للتطبيق في الدراسة الحالية. وبناءً عليه، يقتصر هذا البحث على الإشارة إلى استخدام هذه الأدوات، دون إعادة عرض الخصائص السيكومترية تفصيلًا، التزامًا بطبيعة البحث المستل وأهدافه.

3.4 إجراءات التحليل الإحصائي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج النمذجة بالمعادلات البنائية (AMOS)، لما يوفره من إمكانات متقدمة في اختبار النماذج البنائية وتقدير المسارات السببية بين المتغيرات الكامنة والظاهرة. وقد جرت إجراءات التحليل الإحصائي وفق خطوات منهجية متسلسلة، كما يلي:

1. إعداد البيانات وفحص الافتراضات الإحصائية: شمل ذلك التأكد من خلو البيانات من القيم المتطرفة، والتحقق من التوزيع الطبيعي، وملاءمة البيانات لتطبيق أسلوب الاحتمالية العظمى المستخدم في تقدير النموذج البنائي.
2. بناء النموذج القياسي (Measurement Model): تم التحقق من صلاحية تمثيل المتغيرات الكامنة من خلال مؤشرات القياس الخاصة بها، استنادًا إلى نتائج التحليل العاملي التوكيدي التي أُجريت في الرسالة الأصلية، تمهيدًا للانتقال إلى اختبار النموذج البنائي.
3. بناء النموذج البنائي (Structural Model): جرى تحديد المسارات السببية المفترضة بين المتغيرات وفق الإطار المفاهيمي للدراسة، واختبار دلالة هذه المسارات وقوتها الإحصائية، بما يحقق هدف الدراسة في اختبار فرضية النمذجة البنائية.
4. تقييم جودة مطابقة النموذج: تم الحكم على مدى ملاءمة النموذج البنائي للبيانات من خلال مجموعة من مؤشرات المطابقة المعتمدة في الأدبيات التربوية والنفسية، ومن أبرزها:
   - مؤشر المطابقة المقارن (CFI)،
   - مؤشر تاكر–لويس (TLI)،
   - مؤشر جودة المطابقة (GFI)،
   - مؤشر متوسط جذر مربع الخطأ التقريبي (RMSEA).

وقد اعتُمدت القيم المرجعية المتعارف عليها للحكم على جودة النموذج، حيث تشير القيم المقبولة لهذه المؤشرات إلى وجود مطابقة جيدة بين النموذج النظري والبيانات التجريبية (Byrne, 2016؛ Brown, 2015).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبذلك، أسهمت هذه الإجراءات في اختبار النموذج البنائي المقترح بصورة علمية دقيقة، والتحقق من صلاحيته التفسيرية في توضيح العلاقات بين الكفايات التدريسية والتفكير الإيجابي واليقظة العقلية، بما ينسجم مع أهداف البحث المستل وطبيعته المنهجية.

4. نتائج الدراسة

1.4 اختبار فرضية النمذجة البنائية (الوحيدة)

سعت الدراسة الحالية إلى اختبار فرضية النمذجة البنائية التي تفترض وجود نموذج سببي يفسر العلاقات بين الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب، وذلك باستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM). وقد جرى اختبار هذه الفرضية من خلال بناء النموذج البنائي المقترح، وتقدير مساراته، والتحقق من مدى مطابقته للبيانات التجريبية.

أولًا: عرض النموذج البنائي النهائي

تم بناء النموذج البنائي النهائي استنادًا إلى الإطار النظري الذي افترض أن التفكير الإيجابي واليقظة العقلية يمثلان متغيرين مفسرين يسهمان في تفسير التباين في مستوى الكفايات التدريسية لدى المعلمين. وقد اشتمل النموذج على مسارات مباشرة من التفكير الإيجابي إلى الكفايات التدريسية، ومسارات مباشرة من اليقظة العقلية إلى الكفايات التدريسية، إضافة إلى العلاقة بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية، وفق ما افترضه النموذج النظري للدراسة.

وأظهرت نتائج التحليل أن النموذج البنائي المقترح قد حقق درجة مناسبة من الاستقرار الإحصائي، وأن جميع المتغيرات الكامنة أُشبعت بصورة جيدة من خلال مؤشرات القياس الخاصة بها، بما يسمح بالانتقال إلى تفسير المسارات البنيوية واختبار فرضية النمذجة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: مؤشرات جودة مطابقة النموذج البنائي

للحكم على مدى ملاءمة النموذج البنائي للبيانات، تم الاعتماد على مجموعة من مؤشرات المطابقة الشائعة في البحوث التربوية والنفسية. وقد أظهرت النتائج في الجدول (1) أن قيم مؤشرات المطابقة جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، مما يشير إلى وجود توافق جيد بين النموذج النظري المقترح والبيانات التجريبية.

الجدول ((1

مؤشرات مطابقة نموذج القياس (Measurement Mode) الأساسي لأبعاد مقاييس الدراسة على العوامل الكامنة التي تنتمي إليها، وقيم تشبع الفقرات بالقيم المعيارية وقيم جودة المطابقة لنموذج القياس الأساسي المفترض

مؤشرات مطابقة نموج القياس الأساسي	القيمة	معيار المؤشر	حالة المطابقة
مؤشر χ^2	111.862		
درجات الحرية	32		
الدلالة الإحصائية	000.	دال	غير مطابق
χ^2 / df	3.496	أقل من أو يساوي 5	مطابق
CFI	976.	أكبر من أو يساوي .90	مطابق
IFI	976.	أكبر من أو يساوي .90	مطابق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

TLI	966.	أكبر من أو يساوي 90.	مطابق
RMSEA	080.	أقل من أو يساوي 80.	مطابق
RMR	022.	أقل من أو يساوي 80.	مطابق

ملاحظة: مؤشرات معيار القبول حسب ما جاء في كل من (Awang, 2012 ; Wang & Wang, 2020)

يُظهر الجدول (1) أن قيمة اختبار كاي سكوير (χ^2) بلغت (111.862) عند درجات حرية (32)، وكانت دالة إحصائيًا ($P < .001$). ومع ذلك، يُشار في الأدبيات إلى أن مؤشر كاي سكوير يتأثر بحجم العينة؛ إذ قد يؤدي كبر حجم العينة إلى رفض النموذج رغم جودته، في حين قد تسهم العينات الصغيرة في قبول نماذج أقل جودة أو ذات انحراف ملحوظ عن البيانات الملاحظة (Hair et al., 2021). وبناءً على ذلك، لم يُعتمد على هذا المؤشر بوصفه محكًا وحيدًا لتقييم مطابقة النموذج.

بلغ مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمة تشير إلى مطابقة جيدة للنموذج، كما جاءت قيمة مؤشر تاكر–لويس (TLI) ضمن النطاق المقبول، وهو ما يعكس ملاءمة النموذج مقارنة بالنموذج الصفري. كذلك أظهرت قيمة مؤشر متوسط جذر مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) انخفاضًا ملحوظًا، مما يدل على انخفاض مقدار الخطأ التقريبي للنموذج، ودعمه جودة التقدير. كما جاءت بقية مؤشرات المطابقة، مثل مؤشر جودة المطابقة (GFI)، ضمن القيم المرجعية المعتمدة.

وتشير هذه النتائج إلى أن النموذج البنائي يتمتع بدرجة جيدة من المطابقة، الأمر الذي يبرر الاعتماد عليه في تفسير العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، ويؤكد صلاحية النمذجة البنائية المستخدمة.

ثالثًا: معاملات المسارات المباشرة وغير المباشرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أظهرت نتائج تحليل المسارات في النموذج البنائي وجود معاملات تأثير ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، بما يدعم البناء النظري للنموذج المقترح. فقد تبين وجود تأثير مباشر دال إحصائيًا للتفكير الإيجابي على الكفايات التدريسية، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى التفكير الإيجابي لدى المعلمين يسهم في تعزيز مستوى كفاياتهم التدريسية. ويعكس هذا التأثير الدور الذي يلعبه التفكير الإيجابي في توجيه السلوك المهني للمعلم، وتعزيز قدرته على التعامل الفعّال مع المواقف التعليمية المختلفة.

كما أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر دال إحصائيًا لليقظة العقلية على الكفايات التدريسية، حيث يسهم ارتفاع مستوى اليقظة العقلية في تحسين الأداء التدريسي للمعلمين، من خلال زيادة الوعي بالمواقف الصفية، وتنظيم الانفعالات، واتخاذ قرارات تربوية أكثر اتزانًا. ويشير هذا المسار إلى أهمية اليقظة العقلية بوصفها متغيرًا نفسيًا داعمًا للكفايات المهنية في البيئة التعليمية.

إضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن وجود علاقة دالة إحصائيًا بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية، مما يعكس طبيعة التفاعل بين هذين المتغيرين داخل النموذج البنائي. وقد أسهم هذا التفاعل في تعزيز التأثير غير المباشر للتفكير الإيجابي على الكفايات التدريسية عبر اليقظة العقلية، وهو ما يؤكد الدور الوسيط لليقظة العقلية في تفسير العلاقة بين التفكير الإيجابي والكفايات التدريسية، ضمن الإطار التفسيري للنموذج.

رابعًا: قبول فرضية النمذجة البنائية

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج تحليل النموذج البنائي، من حيث تحقق مؤشرات المطابقة المقبولة، ودلالة معاملات المسارات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، يمكن القول إن فرضية النمذجة البنائية قد تحققت. إذ أظهرت النتائج أن النموذج البنائي المقترح يتمتع بقدرة تفسيرية مناسبة، ويعكس العلاقات السببية بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية والكفايات التدريسية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية.

وعليه، تُقبل فرضية النمذجة البنائية، بما يؤكد صلاحية استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية كمدخل تفسيري لفهم العلاقات بين المتغيرات المدروسة، ويدعم الإطار النظري الذي انطلقت منه الدراسة. كما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تبرز هذه النتائج القيمة العلمية للنموذج المقترح، وإسهامه في توضيح الآليات النفسية والتربوية التي تسهم في تعزيز الكفايات التدريسية في المرحلة الابتدائية.

5. مناقشة النتائج

1.5 مناقشة نتائج النموذج البنائي في ضوء الأدبيات

تشير نتائج النموذج البنائي إلى وجود تأثيرات مباشرة دالة إحصائيًا لكل من التفكير الإيجابي واليقظة العقلية على الكفايات التدريسية، وهو ما يتسق مع التوجهات الحديثة في الأدبيات التربوية التي تؤكد أن الأداء التدريسي الفعّال لا يتحدد فقط بالعوامل المعرفية أو المهارية، بل يتأثر بدرجة كبيرة بالمتغيرات النفسية الإيجابية التي يمتلكها المعلم (طه وعباس، 2021). وتدعم هذه النتائج الطرح النظري الذي يرى أن الكفايات التدريسية تُبنى ضمن منظومة متكاملة تتفاعل فيها الجوانب المعرفية والانفعالية والسلوكية.

وتتوافق النتائج المتعلقة بدور التفكير الإيجابي مع ما تشير إليه الأدبيات من أن المعلمين الذين يتبنون أنماط تفكير إيجابية يكونون أكثر قدرة على التكيف مع المواقف الصفية الضاغطة، وأكثر فاعلية في إدارة الصف، واتخاذ القرارات التربوية المناسبة، مما ينعكس على مستوى كفاياتهم التدريسية (الأنصاري، 2012؛ أبو طير، 2020). ويُفسر ذلك بأن التفكير الإيجابي يسهم في تعزيز الدافعية المهنية، وتنمية الثقة بالذات، وتبني استراتيجيات تدريس مرنة، وهي جميعها مكونات أساسية للكفايات التدريسية في المرحلة الابتدائية.

أما فيما يتعلق باليقظة العقلية، فقد أظهرت نتائج النموذج البنائي أنها تؤدي دورًا مباشرًا ومهمًا في تفسير التباين في الكفايات التدريسية، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تؤكد أن اليقظة العقلية تسهم في تحسين جودة الأداء المهني من خلال تعزيز الوعي اللحظي، وتنظيم الانفعالات، وتقليل الاستجابات التلقائية غير الملائمة داخل الصف (Hwang et al., 2019). ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في البيئة التعليمية للمرحلة الابتدائية، التي تتطلب من المعلم درجة عالية من الانتباه والمرونة في التعامل مع سلوكيات المتعلمين واحتياجاتهم المتنوعة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.5 تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات

تُظهر العلاقات السببية التي كشف عنها النموذج البنائي أن التفكير الإيجابي لا يؤثر فقط تأثيرًا مباشرًا في الكفايات التدريسية، بل يرتبط أيضًا باليقظة العقلية، بما يشير إلى وجود تفاعل نفسي–معرفي بين هذين المتغيرين. ويمكن تفسير هذه العلاقة على أساس أن التفكير الإيجابي يعزز الوعي الذاتي والانتباه الواعي، ويحد من سيطرة الأفكار السلبية التلقائية، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى اليقظة العقلية لدى المعلم (Roeser et al., 2021).

كما كشفت النتائج عن وجود تأثير غير مباشر للتفكير الإيجابي على الكفايات التدريسية من خلال اليقظة العقلية، وهو ما يعكس الدور الوسيط لليقظة العقلية داخل النموذج البنائي. ويشير هذا المسار إلى أن التفكير الإيجابي يسهم في تحسين الكفايات التدريسية ليس فقط بصورة مباشرة، بل من خلال تعزيز حالة الوعي والانتباه التي تمكّن المعلم من توظيف مهاراته التدريسية بصورة أكثر فاعلية. ويؤكد هذا التفسير الطبيعة الدينامية للعلاقات بين المتغيرات النفسية والكفايات المهنية، ويعكس أهمية النظر إليها ضمن نموذج تفسيري متكامل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. الخلاصة والتوصيات

6.1 الخلاصة

سعت الدراسة الحالية إلى اختبار نموذج بنائي يفسر العلاقات السببية بين الكفايات التدريسية، والتفكير الإيجابي، واليقظة العقلية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في منطقة النقب، وذلك باستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية بوصفه مدخلًا تفسيريًا متقدمًا في البحث التربوي. وقد أظهرت نتائج الدراسة تحقق مطابقة جيدة بين النموذج النظري المقترح والبيانات التجريبية، ودلالة إحصائية للمسارات البنيوية، مما يؤكد صلاحية النموذج البنائي وقدرته على تفسير التفاعل بين المتغيرات المدروسة.

وتبرز القيمة التفسيرية للنمذجة البنائية في هذه الدراسة من كونها مكّنت من الانتقال من الفحص الجزئي للعلاقات الارتباطية إلى بناء نموذج سببي متكامل يوضح الأثر المباشر وغير المباشر للتفكير الإيجابي واليقظة العقلية في الكفايات التدريسية. وقد كشفت النتائج أن الكفايات التدريسية لا تتحدد بمعزل عن العوامل النفسية الإيجابية، بل تتأثر بنمط تفكير المعلم ومستوى وعيه اللحظي وانتباهه أثناء الممارسة التدريسية، الأمر الذي يعكس الطبيعة المركبة للأداء المهني للمعلم في المرحلة الابتدائية.

كما أكدت نتائج النموذج البنائي الدور التفاعلي بين التفكير الإيجابي واليقظة العقلية، حيث أسهم هذا التفاعل في تعزيز القدرة التفسيرية للنموذج، وأبرز أهمية النظر إلى هذه المتغيرات ضمن إطار شمولي متكامل. ويعكس ذلك إسهام الدراسة في إثراء الأدبيات التربوية، من خلال تقديم نموذج بنائي تفسيري يمكن الإفادة منه في فهم آليات تعزيز الكفايات التدريسية، بعيدًا عن المعالجات الوصفية أو التجزيئية التي سادت بعض الدراسات السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6.2 التوصيات

استنادًا إلى نتائج النموذج البنائي، وما أظهره من علاقات سببية بين المتغيرات، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التطبيقية التي تنبثق مباشرة من النموذج المقترح، دون الخروج عن إطاره التفسيري:

1. تضمين برامج إعداد وتنمية المعلمين مكونات تدريبية تستهدف تنمية التفكير الإيجابي، بوصفه متغيرًا مفسرًا يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعزيز الكفايات التدريسية.
2. تطوير برامج إرشادية وتدريبية قائمة على اليقظة العقلية لمعلمي المرحلة الابتدائية، بهدف تعزيز الوعي اللحظي، وتنظيم الانفعالات، وتحسين جودة الأداء التدريسي داخل الصف.
3. اعتماد النموذج البنائي المقترح كإطار إرشادي في تصميم السياسات والبرامج التربوية التي تستهدف رفع مستوى الكفايات التدريسية، من خلال التكامل بين الجوانب المهنية والنفسية في التنمية المهنية للمعلم.
4. توجيه المشرفين التربويين إلى الاهتمام بالمتغيرات النفسية الإيجابية عند تقويم أداء المعلمين، وعدم الاقتصار على الجوانب المهارية أو المعرفية فقط، انسجامًا مع ما أظهره النموذج البنائي من تفاعل بين هذه المتغيرات.
5. وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تُقترح مجموعة من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تُبنى على النموذج البنائي الحالي باستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)، ومن أبرزها:
6. إعادة اختبار النموذج البنائي المقترح في سياقات تعليمية مختلفة، أو في مراحل دراسية أخرى، للتحقق من إمكانية تعميمه وصلاحيته التفسيرية.
7. توسيع النموذج البنائي بإدراج متغيرات نفسية أو تنظيمية أخرى، مثل الرضا الوظيفي أو الضغوط المهنية، لدراسة أثرها في الكفايات التدريسية ضمن نماذج سببية أكثر شمولًا.
8. إجراء دراسات مقارنة باستخدام النمذجة البنائية للتحقق من الفروق في بنية العلاقات بين المتغيرات تبعًا لمتغيرات ديموغرافية مختلفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. المراجع

1.7 المراجع العربية

أبو الحسن، وليد ومحمد، أحمد وعبد العزيز، محمود. (2020). العلاقة بين اليقظة العقلية والتفكير الإيجابي لدى طلبة المرحلة الثانوية. *المجلة العلمية- جامعة الوادي الجديد*.64 -38 ،(35) ،

أبو طير، محمود. (2020). التفكير الإيجابي وعلاقته بالتكيف النفسي لدى المعلمين. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4*.123–145 ،(15)

الأنصاري، بدر. (2012). *التفكير الإيجابي: المفهوم، الأبعاد، التطبيقات*. الكويت: دار الفكر.

الخرعان، عبد الله. (2023). اليقظة العقلية وعلاقتها بالأداء المهني لدى المعلمين. *مجلة التربية المعاصرة، 37*.211–238 ،(2)

خنبلوش، سمير، وبن عريمة، عبد القادر. (2022). التفكير الإيجابي وعلاقته بالأداء المهني للمعلم. *مجلة العلوم النفسية والتربوية، 6*.45–67 ،(3)

خنفر، فاطمة، وخمقاني، زينب. (2023). اليقظة العقلية وعلاقتها بالضغوط المهنية لدى المعلمين. *مجلة دراسات تربوية، 18*.155–178 ،(1)

دغنوش، نورة. (2022). *اليقظة العقلية، الضغوط النفسية والإنجاز الأكاديمي لدى طلبة الجامعة*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر

الزهراني، أحمد. (2020). أنماط التفكير الإيجابي وعلاقتها بالكفايات التدريسية لدى المعلمين. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 32*.89–112 ،(1)

سليماني، عبد الرحمن. (2020). *خصائص معلم المرحلة الابتدائية ومتطلبات الكفاية المهنية*. الجزائر: دار الهدى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شاهين، محمد وريان، عادل. (2020). مستوى اليقظة العقلية لدى طلبة كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة وعلاقتها بمهارات حل المشكلات. *المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعلم الإلكترون* (14)، 1 – 13.

صالح، أنوار. (2029). *اليقظة العقلية وعلاقتها بدافعية الإنجاز والكفاءة التدريسية لدى معلمي العلوم للمرحلة الثانوية في مديريات تربية محافظة الخليل*. [رسالة ماجستير]، جامعة القدس، فلسطين.

الصوافية، جوخة. (2019). *فعالية برنامج تدريبي لتنمية الكفايات التعليمية الأساسية لدى معلمات رياض الأطفال في سلطنة عمان*. [أطروحة دكتوراه منشورة] جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، كلية دراسات اللغات الرئيسة، ماليزيا.

طه، محمد، وعباس، علي. (2021). *تنمية الكفايات التدريسية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة*. القاهرة: دار الفكر العربي.

الفتلاوي، سهيلة. (2003). *الكفايات التدريسية: المفهوم، التدريب، الأداء*. عمّان: دار الشروق.

الكيال، دعاء. (2023). اليقظة العقلية وعلاقتها بالتفكير الايجابي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: جامعة الأقصى نموذجًا. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2*.29 – 16 ،(1).

المساعيد، أحمد. (2018). *تقويم الكفايات التدريسية لدى معلمي المرحلة الابتدائية*. عمّان: دار المسيرة.

معوض، دينا. (2021). اليقظة العقلية وعلاقتها بالتدفق النفسي وسلوك المخاطرة لدى طلبة كلية التربية – جامعة المنصورة. *مجلة تطوير الاداء الجامعي، 14*.180 - 135 ،(2)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.7 المراجع الأجنبية

Almohammadi, A. (2025). Mindfulness and decision-making for teachers—the mediating role of self-esteem and the moderating role of experience. *Front. Educ.* 9:1493758. https://doi.org/10.3389/feduc.2024.1493758

Almutairi, A., & Altaf, B. (2024). A Structural Equation Modeling of the Impact of Teacher Self-Efficacy on Teachers' Teaching Practice in Saudi Arabia: Evidence from TALIS 2018. *European Journal of Pure and Applied Mathematics*, *17*(3), 2001–2027. https://doi.org/10.29020/nybg.ejpam.v17i3.5278

Brown, T. A. (2015). *Confirmatory factor analysis for applied research* (2nd ed.). New York, NY: Guilford Press.

Byrne, B. M. (2016). *Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming* (3rd ed.). New York, NY: Routledge.

Cameron, C. D., & Fredrickson, B. L. (2015). Mindfulness facets predict helping behavior and distinct Helping-Related emotions. *Mindfulness*, *6*(5), 1211–1218. https://doi.org/10.1007/s12671-014-0383-2

Ergünay, O., & Parsons, S. (2023). A comparison of teacher competence frameworks in the USA and Türkiye. *Journal of the International Society for Teacher Education*, *27*(1), 45–67. https://doi.org/10.26522/jiste.v27i1.4165

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). *Multivariate data analysis* (8th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.

Hassed, C., & Chambers, R. (2015). *Mindful Learning: Mindfulness-Based Techniques for Educators and Parents to Help Students* (1st ed.). Shambhala.

Hwang, Y. S., Goldstein, H., Medvedev, O. N., Singh, N., Noh, J. E., & Hand, K. (2019). Mindfulness-based intervention for educators: Effects on teacher stress and classroom practices. *Mindfulness, 10*(1), 169–181. https://doi.org/10.1007/s12671-018-0950-2

Kline, R. B. (2016). *Principles and practice of structural equation modeling* (4th ed.). New York, NY: Guilford Press.

Mace, C. (2012). Mindfulness in the psychotherapy of personality disorder. In J. Sarkar & G. Adshead (Eds.), *Clinical Topics in Personality Disorder* (p. 273). Royal College of Psychiatrists.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Mishra, P., & Koehler, M. (2006). Technological Pedagogical Content Knowledge: a framework for teacher knowledge. *Teachers College Record the Voice of Scholarship in Education*, *108*(6), 1017–1054. https://doi.org/10.1111/j.1467-9620.2006.00684.x

OECD. (2025). *Teacher Competencies for Navigating Complexities* (Teaching Compass concept note / OECD). OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/about/projects/edu/education-2040/publications/section_5a.pdf

Roeser, R. W., Skinner, E., Beers, J., & Jennings, P. A. (2021). Mindfulness training and teachers' professional development. *Educational Psychologist, 56*(2), 113–128. https://doi.org/10.1080/00461520.2021.1896085

Shulman, L. (1986). Those who understand: Knowledge growth in teaching. *Educational Researcher*, *15*(2), 4–14. https://doi.org/10.3102/0013189x015002004

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التداخل اللغوي بين اللهجة الأم واللغة الفصحى في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية

"Linguistic interference between the mother tongue and standard Arabic in the writing errors of high school students"

آمنة علي النعيمي

جامعة العقبة للعلوم الطبية

a.noaimi@amsu.edu.jo

تاريخ استلام البحث: 8 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 4 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أنماط التداخل اللغوي بين اللهجة العربية الدارجة واللغة العربية الفصحى في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية، وتحليل أسبابه، وقياس أثره في جودة التعبير الكتابي والتحصيل الدراسي، بالإضافة إلى فحص الفروق تبعًا للمتغيرات الديموغرافية. اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (Mixed Methods) من خلال دمج التحليل الكمي والنوعي في إطار تفسيري تكاملي.

تكونت عينة الدراسة من (200) طالبًا وطالبة من المرحلة الثانوية في مدارس حكومية وخاصة في مدينة عمّان، وتم جمع البيانات باستخدام أداتين رئيسيتين: أداة تحليل المحتوى (Rubric) لقياس أنماط التداخل اللغوي في أربعة أبعاد (الصوتي، الصرفي، النحوي، البلاغي)، واستبانة لقياس أسباب التداخل (البيئية، التعليمية، الاجتماعية/الرقمية)، إضافة إلى مقابلات نوعية مع عينة من الطلبة والمعلمين.

أظهرت نتائج التحليل الكمي باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن التداخل النحوي والصرفي هما الأكثر شيوعًا بين الطلبة، مع فروق دالة إحصائيًا بين الأنماط. كما كشفت معاملات الارتباط عن وجود علاقة موجبة دالة بين أسباب التداخل اللغوي وجميع أنماط الأخطاء الكتابية، حيث جاء البعد البيئي في المرتبة الأولى من حيث التأثير. وأظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود تأثير سلبي دال إحصائيًا لأنماط التداخل اللغوي في جودة التعبير الكتابي ودرجات التحصيل، وكان التداخل النحوي هو الأكثر تأثيرًا. كذلك بينت نتائج اختبار (T-test) وجود فروق دالة إحصائيًا تبعًا لمتغيري نوع المدرسة والجنس، لصالح طلبة المدارس الحكومية والذكور من حيث ارتفاع مستويات التداخل.

أما النتائج النوعية فقد دعمت النتائج الكمية، حيث أظهرت تحليلات النصوص الكتابية وجود نقل مباشر لتراكيب اللهجة العامية إلى الكتابة الفصحى، مثل استخدام أدوات الربط العامية، وإسقاط علامات الإعراب، وتمثيل النطق العامي كتابيًا. كما أكدت المقابلات أن البيئة الأسرية والاجتماعية والاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي تعد عوامل رئيسية في تعزيز التداخل اللغوي.

خلصت الدراسة إلى أن التداخل اللغوي يمثل عاملًا مؤثرًا سلبًا في جودة التعبير الكتابي والتحصيل الدراسي لدى طلبة المرحلة الثانوية، وأن الحد منه يتطلب تدخلات تربوية ولغوية متكاملة تشمل تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وتعزيز استخدام الفصحى في البيئة المدرسية والأسرية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكلمات المفتاحية: التداخل اللغوي، الازدواجية اللغوية، اللغة العربية الفصحى، الأخطاء الكتابية، المرحلة الثانوية.

Abstract

This study aimed to identify patterns of linguistic interference between colloquial Arabic and Modern Standard Arabic in the writing errors of secondary school students, analyze its causes, and measure its impact on the quality of written expression and academic achievement. It also examined differences according to demographic variables. The study employed a mixed-methods approach, integrating quantitative and qualitative analysis within an integrated interpretive framework.

The study sample consisted of 200 male and female secondary school students from public and private schools in Amman. Data was collected using two main instruments: a rubric to measure patterns of linguistic interference across four dimensions (phonological, morphological, syntactic, and rhetorical), and a questionnaire to measure the causes of interference (environmental, educational, and socio-digital). Qualitative interviews were also conducted with a sample of students and teachers.

The results of the quantitative analysis using one-way ANOVA showed that syntactic and morphological interference were the most common among students, with statistically significant differences between the patterns. Correlation coefficients revealed a statistically significant positive relationship between the causes of linguistic interference and all types of writing errors, with the environmental dimension being the most influential. Linear regression analysis showed a statistically significant negative impact of linguistic interference patterns on the quality of written expression and achievement scores, with grammatical interference being the most influential. Furthermore, the t-test results indicated statistically significant differences based on school type and gender, favoring male students in public schools in terms of higher levels of interference.

Qualitative findings supported the quantitative results, as analyses of written texts showed a direct transfer of colloquial dialect structures into formal writing, such as the use of colloquial conjunctions, the omission of diacritical marks, and the representation of colloquial pronunciation in writing. Interviews also confirmed that the family and social environment, along with the intensive use of social media, are key factors in promoting linguistic interference.

The study concluded that linguistic interference negatively impacts the quality of written expression and academic achievement among secondary school students, and that mitigating this interference requires integrated educational and linguistic interventions, including curriculum development, teacher training, and promoting the use of Standard Arabic in both school and home environments.

Keywords: Linguistic interference, diglossia, Standard Arabic, writing errors, secondary school

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

يُعدّ التداخل اللغوي بين اللهجة الأم واللغة العربية الفصحى من أبرز التحديات التي تواجه عملية تعليم اللغة العربية في المجتمعات العربية المعاصرة، خاصة لدى طلاب المرحلة الثانوية الذين يعيشون في بيئة مزدوجة لغويًا. يعكس هذا التداخل الازدواج اللغوي الذي يميز اللغة العربية، حيث تتعايش اللغة الفصحى كأداة رسمية للكتابة والتعليم مع اللهجات العامية كوسيلة للتواصل اليومي، مما يؤدي إلى نقل عناصر من الأخيرة إلى الأولى أثناء الأداء الكتابي. في البيئة الأردنية، حيث تسود اللهجة العامية (لمدينة عمان) كـ"لسان أم" يوميًا، يبرز هذا التداخل كعامل رئيسي في الأخطاء الكتابية، مثل إهمال الإعراب أو تحريف الصرف والنحو، مما يستدعي دراسة علمية دقيقة لفهم آلياته وتداعياته. تهدف هذه المقدمة إلى رسم الإطار النظري والسياقي لهذه الظاهرة،

أسس تشارلز فيرغسون مفهوم الديجلوسيا في عام 1959 كحالة مستقرة من الثنائية اللغوية داخل عائلة لغوية واحدة، حيث يُخصص الصنف العالي (H) مثل الفصحى للكتابة والخطب الرسمية، بينما يقتصر الصنف المنخفض (L) كالعلاقة على التواصل الشفوي اليومي. في السياق العربي، يتجلى هذا الازدواج بشكل حاد، إذ تُدرس الفصحى في المدارس كلغة "ثانية" رغم كونها الأم، بينما تهيمن اللهجات على الحياة الاجتماعية والإعلامية. أدت هذه الديجلوسيا إلى "الازدواجية اللغوية" كما وصفها بدوي (1973)، حيث يتنقل المتحدث بين مستويات هجينة، مما يولد تداخلات في الكتابة خاصة لدى الشباب في مرحلة الثانوية.

شهدت الدراسات الحديثة تطورًا في تفسير هذه الديجلوسيا، حيث أكدت بحثًا نشر في 2025 أن التداخل ليس عشوائيًا بل نظاميًا، ينبع من نظرية النقل اللغوي (Language Transfer Theory) لـ لادو (Lado,1957)، التي تتنبأ بنقل إيجابي أو سلبي لعناصر النظام الأول (اللهجة) إلى الثاني (الفصحى). على سبيل المثال، دراسة الطراونة (2024) وجدت أن طلاب الثانوية في الأردن ينقلون صيغ أفعال عامية مثل "بيعمل" بدلاً من "يفعل"، مما يشوه الهيكل النحوي. كذلك، أشار أن هذا النقل يزداد في الكتابة بسبب ضعف التعرض للفصحى النقية خارج الصف، مقارنة بالإعلام الرقمي الذي يروج للهجات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في البيئة الأردنية تُميز اللهجة لسكان عمان(العاصمة عمان) بسمات صوتية مثل إبدال "ق" بـ"ء" أو "ك" بـ"چ"، وصرفية كاختصار الأفعال، مما يتعارض مع قواعد الفصحى. أن هذه السمات تنتقل إلى الكتابة بنسبة عالية لدى طلاب الثانوية، خاصة في التعبير الكتابي حيث يصل معدل الأخطاء النحوية إلى 65% ناتج عن تداخل عامي. هذا يعزز نظرية "التداخل اللغوي" كما حددها بلال (2022)، الذي يرى أن الاحتكاك اليومي بين النظامين ينتج "خلطًا هيكليًا" في الأداء الكتابي.

يُصنَّف التداخل اللغوي في كتابات طلبة المرحلة الثانوية إلى أربعة مستويات رئيسة: صوتية، وصرفية، ونحوية، وبلاغية، مع تركيز خاص على مهارة الكتابة بوصفها نشاطًا معرفيًا مركّبًا يستلزم تكامل الوعي اللغوي مع الممارسة التطبيقية الفعلية. فالكتابة لا تقتصر على نقل الأفكار، بل تتطلب استدعاء منظومة القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية في آنٍ واحد، وهو ما يجعلها المجال الأكثر عرضة لظهور آثار الازدواجية اللغوية بين الفصحى واللهجات العامية. (Albirini, 2016؛ Cummins, 2000)

على المستوى الصوتي يظهر التداخل في ظواهر مثل إبدال الأصوات المتقاربة أو حذف بعض السمات الفونولوجية للفصحى، كإبدال الثاء بالتاء أو الذال بالزاي، أو إهمال تحقيق الهمزة في الكتابة. وقد بيّنت دراسات تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية في البيئات العربية أن هذه الأخطاء ترتبط بانتقال أنماط النطق العامي إلى التمثيل الكتابي، خاصة في ظل ضعف التدريب على الإملاء الصوتي القياسي(Abu-Rabia & Taha, 2006؛ Saiegh-Haddad, 2018) كما أظهرت دراسة ميدانية حديثة أُجريت في إحدى الجامعات السعودية أن الأخطاء الصوتية الإملائية لدى طلبة الثانوية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى تعرضهم للغة الفصحى في المواقف التعليمية النظامية.(Alharbi, 2021)

أما على المستوى الصرفي، فيتجلى التداخل في الخلط بين أبنية الأفعال أو استخدام صيغ عامية مبسطة بدلاً من الصيغ الفصيحة، مثل استعمال "مشينا" بدلاً من "مضينا"، أو إهمال صيغ المشتقات الدقيقة. ويُعزى ذلك إلى ما تُحدثه اللهجات من تبسيط في النظام الصرفي مقارنة بالبنية الاشتقاقية الغنية في العربية الفصحى، وهو ما أكدته دراسات في اكتساب العربية كلغة أولى وثانية، حيث تبين أن النظام الصرفي هو من أكثر المستويات تأثرًا بالازدواجية اللغوية. (Albirini, 2016؛ Ryding, 2005)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما على المستوى النحوي تظهر الأخطاء في إغفال العلامات الإعرابية أو استخدام أدوات ربط عامية بدلاً من الفصيحة، مثل استخدام "اللي" بدلاً من "الذي"، أو اضطراب في مطابقة الضمائر مع مرجعها. وقد أشارت تقارير تربوية حديثة في الأردن إلى أن كتابات طلبة الثانوية تكشف عن ضعف في الضبط النحوي ناتج عن اعتماد الطلبة على أنماط لغوية محكية في التعبير الكتابي، خاصة في سياق الإجابة السريعة في الامتحانات (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2024). كما يؤكد (Saiegh-Haddad, 2018) أن التباعد بين البنية النحوية للفصحى وأنماط الاستعمال اليومي يشكل عائقًا معرفيًا أمام المتعلمين في مراحل التعليم المتقدمة.

أما على المستوى البلاغي والدلالي، فيظهر التداخل في توظيف مفردات عامية داخل نصوص يُفترض أن تكون فصيحة، مثل استخدام "شوي" بدلاً من "قليلًا"، أو توظيف تعبيرات دارجة تفقد النص دقته الأسلوبية وعمقه البلاغي. ويُعزى ذلك إلى ضعف الرصيد اللغوي الفصيح لدى الطلبة مقارنةً بمخزونهم اللهجي، إضافة إلى محدودية تعرضهم للنصوص الأدبية الراقية.(Al-Shboul & Huwari, 2016)

وما يرتبط بأداء طلبة المرحلة الثانوية في الكتابة العربية أن هذه الأنماط من التداخل اللغوي تتفاقم في هذه المرحلة تحديدًا بسبب ضغط الامتحانات والاعتماد على ما يُعرف بالكتابة التلقائية، حيث يلجأ الطلبة إلى إنتاج نصوص سريعة تعتمد على اللغة الأقرب إلى الاستدعاء الذهني وهي اللهجة العامية، وليس الفصحى المقعّدة. (Al-Khatib, 2025) وتعد المرحلة الثانوية مرحلة حرجة في هذا السياق، لأنها تمثل نقطة انتقال إلى التعليم الجامعي الذي يُقوَّم فيه الأداء الكتابي وفق معايير الفصحى الأكاديمية، مما يجعل معالجة هذه الظاهرة ضرورة تربوية ملحّة.

بالرغم أن في الأردن يُدرَّس منهج اللغة العربية بالفصحى منذ المراحل الابتدائية الأولى، إلا أن الواقع اللغوي الاجتماعي تحكمه اللهجة العامية بوصفها لغة التفاعل اليومي داخل الأسرة والشارع ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد بيّنت الأدبيات السوسيولغوية حول العربية أن هذه الازدواجية بين الفصحى والعامية تُعد سمة بنيوية في المجتمعات العربية، وتنعكس بوضوح على مهارات الكتابة لدى المتعلمين، إذ تتطلب الكتابة استدعاء النظام اللغوي المعياري الذي لا يُستخدم في الحياة اليومية بنفس الكثافة (Albirini, 2016 ؛

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Saiegh-Haddad, 2018) كما تشير تقارير تربوية رسمية صادرة عن وزارة التربية والتعليم الأردنية إلى استمرار وجود صعوبات كتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية في اللغة العربية، خاصة في مجالات الإملاء والتركيب النحوي واختيار المفردات، وهي صعوبات ترتبط بتداخل الأنماط اللهجية مع الفصحى في الإنتاج الكتابي (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2024).

وفي السياق البحثي المحلي أظهرت دراسات جامعية تطبيقية في جامعة اليرموك أن الطلبة في المرحلة الثانوية يواجهون تراجعًا في ما يُعرف بالسليقة اللغوية الفصحى نتيجة هيمنة الاستعمال العامي خارج المدرسة، وأن هذا التراجع يؤثر في قدرتهم على إنتاج نصوص مكتوبة دقيقة نحويًا ودلاليًا (Al-Khawaldeh & Bani Yasin, 2020). كما بيّنت هذه الدراسات أن الطلبة يميلون إلى نقل أنماط التعبير الشفهي إلى الكتابة، خاصة في مواقف الاختبارات التي تتطلب سرعة الإنجاز، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع تراكيب عامية داخل النصوص الفصيحة.

وتكشف مراجعة الأدبيات العربية عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في محدودية الدراسات الميدانية الحديثة التي تتناول اللهجة الأردنية تحديدًا بوصفها متغيرًا مستقلاً في تحليل التداخل اللغوي، إذ تتركز معظم الدراسات التطبيقية في بيئات الخليج العربي أو المغرب العربي(Ryding, 2005 ؛ Albirini, 2016) كما أن جزءًا من هذه الدراسات اعتمد على مناهج وصفية تحليلية تقليدية دون توظيف تصميمات بحثية كمية أو مختلطة تسمح بقياس أنماط التداخل بدقة إحصائية، وهو ما أشار إليه (Saiegh-Haddad, 2018) عند حديثه عن الحاجة إلى نماذج تفسيرية متعددة المستويات لفهم علاقة الازدواجية اللغوية باكتساب مهارات القراءة والكتابة.

وقد أسهمت جائحة كوفيد–19 في تعميق هذا التداخل اللغوي، نتيجة الانتقال الواسع إلى التعلم عن بُعد وزيادة الاعتماد على الكتابة الرقمية عبر منصات التواصل مثل واتساب، حيث تُكتب الرسائل غالبًا بلغة هجينة تمزج بين الفصحى والعامية والاختصارات الرقمية. وتشير دراسات في محو الأمية الرقمية إلى أن أنماط الكتابة غير الرسمية في البيئات الإلكترونية تنتقل تدريجيًا إلى السياقات الأكاديمية، مما يؤثر في دقة الكتابة المعيارية لدى المتعلمين. (Al-Jarf, 2021؛Warschauer, 2020)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شهدت الفترة (2020–2026) اهتمامًا متزايدًا بدراسة التداخل اللغوي في الكتابة العربية. فقد وثّقت دراسة بوعافية (Bouafia, 2021) في الجزائر مجموعة من الأنماط الصرفية والنحوية الناتجة عن تداخل العامية مع الفصحى لدى طلبة الثانوية، مؤكدة أن هذا التداخل يتخذ أشكالًا منتظمة يمكن رصدها وتحليلها علميًا. كما أظهرت دراسة تجريبية منشورة في مجلة دراسات أن تدريب الطلبة على التمييز بين المستويين اللغويين (الفصحى والعامية) يسهم في خفض نسبة الأخطاء الكتابية بشكل ملحوظ، إلا أن هذا الأثر يبقى محدودًا في مهام الكتابة الإبداعية التي تسمح بحرية أسلوبية أكبر.(Al-Shboul & Huwari, 2016)

أما عن دور التقنيات التعليمية خاصة أدوات التدقيق اللغوي المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأثرها في تحسين دقة الكتابة العربية وتقليل الأخطاء الإملائية والنحوية الناتجة عن تأثير اللهجة، مع التأكيد على أن هذه الأدوات لا تعالج بالكامل الجوانب البلاغية والأسلوبية المرتبطة بالكفاءة اللغوية العميقة (Al-Jarf, 2023).

إن مجمل هذه المؤشرات النظرية والتطبيقية تؤكد الحاجة إلى إجراء دراسات حديثة في البيئة الأردنية، تستند إلى بيانات ميدانية وتحليل كمي ونوعي متكامل، بما يسهم في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية وتعزيز قدرة الطلبة على الكتابة بالفصحى بوصفها أداة رئيسة للنجاح الأكاديمي في التعليم العالي.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم الأردنية في تطوير مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية، لا يزال طلبة هذه المرحلة يُظهرون مستويات ملحوظة من الضعف في مهارات الكتابة والتعبير، خاصة في إنتاج النصوص المتماسكة لغويًا وأسلوبياً. وتشير الأدبيات الحديثة في علم اللغة الاجتماعي العربي إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لهذا الضعف يتمثل في ظاهرة الازدواجية اللغوية (Diglossia)، حيث تتعايش العربية الفصحى بوصفها لغة التعليم والكتابة مع اللهجات العامية بوصفها لغة الحياة اليومية، مما يؤدي إلى انتقال أنماط لغوية عامية إلى النصوص الفصيحة(Albirini, 2016 ؛ Saiegh-Haddad, 2018)كما تؤكد التقارير التربوية الوطنية أن نسبة كبيرة من الأخطاء الكتابية لدى طلبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثانوية العامة ترتبط بالتداخل بين النظامين اللغويين، خاصة في مجالات الإملاء والتركيب النحوي واختيار المفردات (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2024).

وتتجلى المشكلة بعمق في أن هذا التداخل لا يقتصر على مستوى سطحي أو مفرداتي، بل يمتد إلى مستويات لغوية متعددة تشمل البنية الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية. فقد أوضحت دراسات تطبيقية في اللغة العربية أن المتعلمين يميلون إلى نقل خصائص النطق العامي إلى الكتابة، مثل إضعاف الهمزات أو استبدال بعض الأصوات، وإلى استخدام صيغ صرفية عامية مبسطة بدلًا من الصيغ الفصيحة، فضلًا عن إغفال العلامات الإعرابية أو استخدام أدوات ربط عامية في التراكيب النحوية، وهو ما يؤثر سلبًا في دقة النصوص واتساقها(Al-Shboul & Huwari, 2016 ؛ Ryding, 2005) كما أن هذا التداخل يمتد إلى المستوى الدلالي والبلاغي، حيث يُلاحظ إدخال مفردات وتعبيرات عامية داخل النص الفصيح بما يُضعف قيمته الأسلوبية.

وفي البيئة الأردنية تتفاقم هذه الظاهرة في البيئات الحضرية الكبرى مثل عمّان، حيث تهيمن اللهجة المحلية في التفاعل اليومي ووسائل الإعلام والفضاءات الرقمية، في مقابل محدودية فرص التعرض للفصحى خارج البيئة الصفية. وقد بينت دراسات ميدانية أُجريت في جامعة اليرموك أن طلبة المرحلة الثانوية يعانون من تراجع في ما يُعرف بالسليقة اللغوية الفصحى، الأمر الذي ينعكس على قدرتهم في إنتاج نصوص مكتوبة منضبطة نحويًا ودلاليًا .(Al-Khawaldeh & Bani Yasin, 2020) كما أشارت تقارير رسمية إلى أن أخطاء التعبير الكتابي تُعد من أبرز أسباب انخفاض تحصيل الطلبة في امتحان الثانوية العامة، نظرًا لكون هذا الجزء يقيس القدرة على الإنتاج اللغوي المنظم. (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2024)

وقد زادت هذه المشكلة تعقيدًا في ظل التحولات الرقمية التي شهدها التعليم خلال جائحة كوفيد-19 (2020–2023)، حيث ازداد اعتماد الطلبة على الكتابة غير الرسمية عبر منصات التواصل مثل واتساب، وهي بيئات لغوية تتسم بالاختصار والخلط بين الفصحى والعامية، مما يعزز انتقال هذه الأنماط إلى الكتابة الأكاديمية لاحقًا.(Al-Jarf, 2021؛ Warschauer, 2020)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام البحثي بظاهرة التداخل اللغوي في العالم العربي، إلا أن مراجعة الأدبيات تكشف عن فجوة واضحة في الدراسات الميدانية الحديثة التي تركز على طلبة المرحلة الثانوية في الأردن تحديدًا، وبخاصة في مدينة عمّان، إذ إن معظم الدراسات إما تناولت مراحل تعليمية أخرى، أو ركزت على سياقات لهجية مختلفة في الخليج أو المغرب العربي، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على البيئة الأردنية (Albirini, 2016؛ Saiegh-Haddad, 2018) كما أن العديد من الدراسات السابقة اعتمدت على تحليلات وصفية دون توظيف منهجيات كمية أو مختلطة قادرة على قياس شدة التداخل اللغوي وعلاقته بمستوى الأداء الكتابي بدقة إحصائية.

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود ضعف ملحوظ في مهارات الكتابة باللغة العربية الفصحى لدى طلبة المرحلة الثانوية في عمّان، ناتج عن التداخل اللغوي بين اللهجة العامية والنظام الفصيح، في ظل قصور المناهج الحالية عن تقديم استراتيجيات تعليمية فعّالة قائمة على أدلة ميدانية حديثة لمعالجة هذه الظاهرة. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تطبيقية تعتمد منهجًا مختلطًا يجمع بين التحليل النصي الكيفي والتحليل الكمي، بهدف تشخيص أنماط التداخل اللغوي وقياس أثرها على جودة الكتابة.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما مدى التداخل اللغوي بين اللهجة الأم (العامية الأردنية في عمّان) واللغة العربية الفصحى في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة عمّان؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أنماط التداخل اللغوي الشائعة (الصوتية، الصرفية، النحوية، البلاغية) في الإنتاج الكتابي لطلبة المرحلة الثانوية؟
2. ما الأسباب الرئيسة للتداخل اللغوي (البيئية، التعليمية، الاجتماعية) المؤثرة في الأداء الكتابي لهؤلاء الطلبة؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. ما مدى تأثير التداخل اللغوي على جودة التعبير الكتابي ودرجات التحصيل في مادة اللغة العربية لدى طلبة المرحلة الثانوية؟
4. هل تختلف مستويات التداخل اللغوي باختلاف المتغيرات الديموغرافية (الجنس، نوع المدرسة: حكومية/خاصة، مستوى التحصيل السابق)؟

فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة جاءت الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى (أنماط التداخل):

- H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أنماط التداخل اللغوي (الصوتي، الصرفي، النحوي، البلاغي) في الإنتاج الكتابي لدى طلبة المرحلة الثانوية.
- H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أنماط التداخل اللغوي، مع سيادة الأنماط النحوية والصرفية في كتابات الطلبة، نظرًا لتأثرهما المباشر بالبنية التركيبية للهجة العامية.

الفرضية الفرعية الثانية (العلاقة بين الأسباب والأداء):

- H0: لا يوجد ارتباط إحصائي ذو دلالة ($r = 0$) بين أسباب التداخل اللغوي (البيئية، التعليمية، الاجتماعية) ومستوى الأداء الكتابي لدى طلبة المرحلة الثانوية.
- H1: يوجد ارتباط إحصائي موجب ذو دلالة ($r > 0$) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسباب البيئية—وخاصة كثافة استخدام اللهجة في الأسرة والبيئة الرقمية—وبين ارتفاع معدلات الأخطاء الكتابية لدى الطلبة.

الفرضية الفرعية الثالثة (الأثر على جودة الكتابة والتحصيل):

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتداخل اللغوي على جودة التعبير الكتابي ودرجات التحصيل في مادة اللغة العربية.
- H1: يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتداخل اللغوي على جودة التعبير الكتابي وانخفاض درجات التحصيل في اللغة العربية، نتيجة انتقال أنماط لغوية عامية إلى النص الفصيح.

الفرضية الفرعية الرابعة (الفروق الديموغرافية):

- H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات التداخل اللغوي تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، نوع المدرسة، مستوى التحصيل السابق).
- H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات التداخل اللغوي تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، بحيث ترتفع معدلات التداخل لدى طلبة المدارس الحكومية مقارنة بالخاصة، ولدى الذكور مقارنة بالإناث، في ضوء الفروق في بيئات الاستخدام اللغوي والتعرض للفصحى.

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية النظرية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من كونها تتناول إشكالية تربوية ولسانية مركبة في البيئة الأردنية، تتمثل في التداخل اللغوي بين اللهجة الأم والفصحى وأثره في الأداء الكتابي لدى طلبة المرحلة الثانوية. وتأتي أهمية هذا التناول في ضوء ما تشير إليه أدبيات الازدواجية اللغوية في العربية من أن انتقال السمات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اللهجية إلى الكتابة المعيارية يُعد من أبرز التحديات التي تواجه تعليم العربية بوصفها لغة رسمية للتعلم والتقويم(Albirini, 2016 ؛ Saiegh-Haddad, 2018) ومن ثم، فإن هذه الدراسة تسهم في بناء إطار تفسيري أكثر دقة للعلاقة بين الازدواجية اللغوية ومهارات الكتابة في البيئة التعليمية الأردنية، خاصة في مرحلة انتقالية حاسمة نحو التعليم العالي.

كما ترفد الدراسة حقل الدراسات اللغوية التطبيقية بإسهام ميداني حديث يركز على اللهجة الأردنية في عمّان، وهو جانب لم يحظَ بقدر كافٍ من البحث مقارنةً بالسياقات الخليجية أو المغاربية. ومن خلال تحليل أنماط التداخل الصوتي والصرفي والنحوي والبلاغي في الكتابة الطلابية، تُسهم الدراسة في توسيع نطاق تطبيق نظريات النقل اللغوي (Language Transfer) والديجلوسيا في اللغة العربية، وتدعم تطوير نماذج تفسيرية أكثر ملاءمة للسياق التعليمي المحلي.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم معطيات علمية مباشرة يمكن توظيفها في تحسين جودة تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية في الأردن. إذ تتيح نتائج الدراسة تحديد أنماط الأخطاء الأكثر شيوعًا المرتبطة بالتداخل اللغوي، ومن ثم اقتراح تدخلات تربوية عملية مثل: إدماج أنشطة تعليمية قائمة على التمييز بين الفصحى والعامية، وتطوير وحدات تدريبية للمعلمين حول استراتيجيات الحد من انتقال السمات اللهجية إلى الكتابة الأكاديمية.

كما تقدم الدراسة مؤشرات كمية ونوعية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في وزارة التربية والتعليم الأردنية عند مراجعة مناهج اللغة العربية وأدلة المعلمين، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة الكتابية لدى الطلبة وتقليل نسب الأخطاء في امتحانات الثانوية العامة، خصوصًا في محافظة عمّان بوصفها المركز التعليمي الأكبر في البلاد. وبذلك تسهم الدراسة في دعم سياسات تعليمية قائمة على الأدلة، وتعزيز جودة المخرجات التعليمية، وتهيئة الطلبة لغويًا للنجاح في التعليم الجامعي وسوق العمل.

أهداف الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولًا: الهدف الرئيسي

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد وتحليل مستوى التداخل اللغوي بين اللهجة الأم (العامية الأردنية في عمّان) واللغة العربية الفصحى في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة عمّان، وصولًا إلى بناء توصيات تربوية عملية قائمة على الأدلة تسهم في الحد من هذه الظاهرة وتحسين جودة الأداء الكتابي في اللغة العربية.

ثانيًا: الأهداف الفرعية

1. تحديد أنماط التداخل اللغوي الشائعة (الصوتية، الصرفية، النحوية، البلاغية) في الإنتاج الكتابي لطلبة المرحلة الثانوية، وذلك من خلال تحليل عينات نصية أصيلة من كتابات الطلبة.
2. استكشاف الأسباب الرئيسة للتداخل اللغوي (البيئية، التعليمية، الاجتماعية) المؤثرة في الأداء الكتابي لدى الطلبة، من خلال تطبيق أدوات ميدانية مثل الاستبانة والمقابلات شبه المقننة.
3. قياس أثر التداخل اللغوي على جودة التعبير الكتابي والتحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية، عبر توظيف أساليب التحليل الإحصائي المناسبة لبيان العلاقة بين درجة التداخل ومستوى الأداء الأكاديمي.
4. الكشف عن الفروق في مستويات التداخل اللغوي تبعًا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، نوع المدرسة: حكومية/خاصة، مستوى التحصيل السابق)، بما يدعم تصميم تدخلات تربوية موجهة وفعّالة.

الأدب النظري للدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يشكّل الأدب النظري الإطار التفسيري الذي يربط بين متغيرات الدراسة الأساسية، وهي :التداخل اللغوي بوصفه المتغير المستقل (بأبعاده الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية)، والأخطاء الكتابية بوصفها المتغير التابع في الإنتاج النصي، في سياق لغوي يتسم بوجود ازدواجية لغوية بين اللهجة الأم (العامية العمانية) واللغة العربية الفصحى، إضافة إلى تأثير المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس ونوع المدرسة ومستوى التحصيل السابق. وتستند هذه الدراسة إلى عدد من النظريات اللسانية والتربوية التي فسرت العلاقة بين هذه المتغيرات، وفي مقدمتها نظرية الديجلوسيا، ونظرية النقل اللغوي، ونظرية الوعي اللغوي، إلى جانب بعض النظريات المساندة في علم اللغة النفسي والاجتماعي.

أولاً: نظرية الازدواجية اللغوية(Diglossia)

تُعد نظرية الازدواجية اللغوية التي صاغها اللغوي الأمريكي تشارلز فيرغسون (Ferguson, 1959) من أهم الأطر النظرية التي فسرت الوضع اللغوي في المجتمعات العربية. حيث عرّف الازدواجية بأنها حالة مستقرة من التعايش بين نمطين لغويين داخل مجتمع واحد، أحدهما عالي (H) يُستخدم في التعليم والكتابة والخطاب الرسمي، والآخر منخفض (L) يُستخدم في التواصل اليومي.

وفي السياق العربي تمثل اللغة العربية الفصحى النمط العالي(H) ، بينما تمثل اللهجات المحلية – ومنها اللهجة العمانية – النمط المنخفض (L) وقد أكدت الدراسات اللسانية أن هذا الوضع يخلق حالة من التداخل بين النظامين، خصوصاً لدى المتعلمين في مراحل التعليم العام، حيث يُطلب منهم الكتابة بالفصحى بينما يعيشون لغوياً في بيئة عامية.(Saiegh-Haddad, 2003)

وقد طور العالم المصري محمود بدوي (Badawi, 1973) مفهوم الديجلوسيا إلى نموذج "الاستمرارية اللغوية"، حيث لا يوجد فصل حاد بين الفصحى والعامية، بل سلسلة من المستويات الوسيطة، تبدأ بالفصحى التراثية، ثم الفصحى المعاصرة، ثم مستويات عامية راقية وشعبية. ويُفسر هذا النموذج انتقال الطلاب بين هذه المستويات أثناء الكتابة، مما يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة من التداخل اللغوي.

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذا التداخل يظهر بوضوح في الأخطاء الكتابية لدى طلبة المرحلة الثانوية، مثل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الإبدال الصوتي (استبدال القاف بالهمزة)
- التبسيط الصرفي (إهمال التصريفات)
- الأخطاء النحوية (إهمال الإعراب)
- الضعف البلاغي (استخدام تعبيرات عامية)

وقد أظهرت دراسة (Albirini, 2016) أن الطلاب العرب يميلون إلى نقل خصائص اللهجة إلى الكتابة الفصحى نتيجة الهيمنة اليومية للهجة الأم، مما ينعكس سلباً على جودة الكتابة.

كما بيّنت دراسات تربوية عربية حديثة أن شدة الازدواجية اللغوية تختلف تبعاً للبيئة الاجتماعية ونوع المدرسة، حيث يزداد تأثير العامية في المدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة التي تعتمد برامج لغوية أكثر صرامة.(Abu-Rabia, 2019)

وعليه، تفسر نظرية الديجلوسيا التداخل اللغوي باعتباره ظاهرة طبيعية ناتجة عن التعايش بين نظامين لغويين، إلا أن هذا التداخل يصبح مشكلة تعليمية عندما ينتقل إلى الكتابة الأكاديمية.

ثانياً: نظرية النقل اللغوي(Language Transfer)

تُعد نظرية النقل اللغوي التي طورها اللغوي الأمريكي روبرت لادو (Lado, 1957) من الركائز الأساسية في تفسير الأخطاء اللغوية لدى المتعلمين. وتقوم هذه النظرية على أن المتعلم ينقل أنماط لغته الأولى (L1)إلى اللغة الثانية(L2) ، وقد يكون هذا النقل إيجابياً إذا ساعد على التعلم، أو سلبياً إذا أدى إلى أخطاء.

وفي حالة اللغة العربية، فإن اللهجة العامية تُعد اللغة الأولى للمتعلم، بينما تُعد الفصحى اللغة المستهدفة في الكتابة، مما يجعل احتمالية النقل السلبي مرتفعة.

وتظهر مظاهر النقل السلبي في عدة مستويات:

- **الصوتي:** مثل استبدال بعض الأصوات الفصحى بنظيراتها العامية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الصرفي:** تبسيط البنية الصرفية للفعل
- **النحوي:** إسقاط علامات الإعراب
- **الدلالي والبلاغي:** استخدام مفردات عامية في سياق فصيح

وقد أكدت دراسة (Odlin, 1989) أن النقل اللغوي يُعد من أهم مصادر الأخطاء في تعلم اللغات، وهو ما ينطبق على حالة تعلم الفصحى لدى الناطقين بالعربية العامية.

كما بيّنت دراسة (Alhaisoni, 2012) أن الطلاب العرب يعتمدون بشكل كبير على اللهجة الأم عند الكتابة بالفصحى، خاصة في المراحل الدراسية الأولى، وأن هذا الاعتماد يتراجع تدريجياً مع زيادة الوعي اللغوي والتدريب الأكاديمي.

كما أظهرت نتائج (Abu-Rabia, 2019) أن أكثر من نصف الأخطاء الكتابية لدى الطلبة تعود إلى تأثير اللهجة الأم، مما يؤكد مركزية النقل اللغوي في تفسير ظاهرة التداخل.

وعليه، تفسر هذه النظرية العلاقة السببية بين اللهجة الأم والأخطاء الكتابية، وتدعم فرضية أن التداخل اللغوي يؤدي إلى انخفاض جودة الإنتاج الكتابي.

ثالثاً: نظرية الوعي اللغوي(Metalinguistic Awareness)

يُشير الوعي اللغوي إلى قدرة الفرد على إدراك اللغة بوصفها نظاماً مستقلاً يمكن تحليله ومقارنته (Bialystok, 2001) ويعد هذا المفهوم من العوامل الحاسمة في نجاح تعلم اللغة الفصحى.

وقد أكدت إلين بياليستوك (Bialystok, 2001) أن الطلاب الذين يمتلكون مستوى عالياً من الوعي اللغوي يكونون أكثر قدرة على التمييز بين الأنظمة اللغوية المختلفة، وبالتالي أقل عرضة للتداخل اللغوي.

كما أظهرت دراسة (Saiegh-Haddad, 2005) أن ضعف الوعي اللغوي لدى الطلاب العرب يؤدي إلى صعوبة في التمييز بين الفصحى والعامية، خاصة في مهارات القراءة والكتابة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما أكدت دراسة (Tibi & Kirby, 2018) أن تنمية الوعي الصوتي والصرفي لدى الطلاب العرب تسهم في تحسين مهارات الكتابة وتقليل الأخطاء الناتجة عن التداخل.

ويرتبط الوعي اللغوي بعدة عوامل:

- البيئة الأسرية (مدى استخدام الفصحى)
- جودة التعليم
- التعرض للقراءة
- مستوى التحصيل الدراسي

وبالتالي، يمكن اعتبار الوعي اللغوي متغيراً وسيطاً يفسر العلاقة بين التداخل اللغوي والأخطاء الكتابية.

رابعاً: نظريات مساندة

1- النظرية التوليدية(Chomsky)

ترى النظرية التوليدية التي طرحها نعوم تشومسكي (Chomsky, 1965) أن الإنسان يمتلك جهازاً فطرياً لاكتساب اللغة(LAD) ، إلا أن هذا الجهاز يتأثر بمدخلات البيئة اللغوية.

وفي حالة الطلاب العرب، فإن سيطرة اللهجة العامية في البيئة اليومية تجعل الفصحى أقل حضوراً في المدخلات اللغوية، مما يضعف اكتسابها بصورة طبيعية.

2- النظرية الاجتماعية الثقافية(Vygotsky)

تؤكد نظرية ليف فيغوتسكي (Vygotsky, 1978) أن التعلم يتم من خلال التفاعل الاجتماعي، وأن اللغة تتشكل داخل "منطقة النمو القريب. وفي البيئة المدرسية والأسرة والأقران تلعب دوراً حاسماً في تحديد اللغة المستخدمة، وبالتالي في تشكيل مستوى التداخل اللغوي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من خلال استعراض النظريات السابقة، يمكن بناء نموذج تفسيري متكامل للعلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- **الديجلوسيا** تفسر السياق العام للازدواجية اللغوية
- **النقل اللغوي** يفسر آلية انتقال خصائص اللهجة إلى الفصحى
- **الوعي اللغوي** يفسر قدرة الطالب على التحكم في هذا النقل
- **العوامل الاجتماعية والديموغرافية** تحدد درجة التعرض لكل نظام لغوي

وبذلك، فإن التداخل اللغوي يمثل متغيراً مستقلاً يؤثر مباشرة في الأخطاء الكتابية، بينما يعمل الوعي اللغوي والمتغيرات الديموغرافية كعوامل وسيطة ومعدلة لهذه العلاقة.

يتضح من العرض السابق أن التداخل بين اللهجة الأم والفصحى ظاهرة لغوية راسخة في المجتمعات العربية، وأنها تؤثر بشكل مباشر في جودة الكتابة لدى الطلاب، خاصة في المرحلة الثانوية التي تمثل مرحلة انتقالية بين اللغة الشفوية والأكاديمية.

كما أظهرت الأدبيات أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب:

- تعزيز الوعي اللغوي
- تحسين طرائق تدريس اللغة العربية
- زيادة التعرض للفصحى
- تصميم برامج تعليمية تراعي طبيعة الازدواجية اللغوية

وبذلك، يوفر هذا الإطار النظري أساساً علمياً متيناً لبناء أدوات الدراسة وتحليل نتائجها وتفسيرها في ضوء النظريات اللسانية والتربوية المعاصرة.

الدراسات السابقة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تمثل الدراسات السابقة قاعدة معرفية أساسية لفهم ظاهرة التداخل اللغوي بين اللهجة الأم واللغة العربية الفصحى في الإنتاج الكتابي لدى الطلبة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين سياقات عربية محلية وإقليمية ودولية، واستخدمت مناهج وصفية وتحليلية وإحصائية ومختلطة. وفيما يلي عرض تحليلي لأبرز هذه الدراسات.

تشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن التداخل اللغوي يمثل ظاهرة تعليمية ممتدة في مختلف البيئات العربية، وأنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالازدواجية اللغوية وهيمنة اللهجة الأم في السياق الاجتماعي.

هدفت دراسة بوعافية (2025) إلى تحليل أثر العامية الجزائرية في اكتساب اللغة العربية الفصحى لدى طلبة المرحلة الثانوية، وذلك من خلال تحليل نصوص كتابية لعينة مكونة من 200 طالب. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الأخطاء اللغوية.

وأظهرت النتائج أن التداخل الصرفي كان الأعلى بنسبة (55%) يليه التداخل النحوي بنسبة (40%)، بينما ظهرت نسب أقل في التداخل الصوتي والدلالي. وتُشير هذه النتائج إلى أن بنية الكلمة العربية (الصرف) هي أكثر المستويات تأثرًا باللهجة الأم.

تشابهت دراسة بو عافية (2025) مع الدراسة الحالية في تناول أنماط التداخل اللغوي في الكتابة واعتماد تحليل النصوص كأداة رئيسة، أما الإختلاف فيتمثل في تناول السياق الجزائري مقابل السياق الأردني/العماني، وعدم تناول المتغيرات الديموغرافية بصورة موسعة، حيث تقدم هذه الدراسة تصنيفًا دقيقًا لأنماط الأخطاء اللغوية يمكن الاستناد إليه في بناء أداة تحليل الأخطاء في الدراسة الحالية.

سعت دراسة الطراونة (2024) إلى تحليل التداخل اللغوي في التعبير الكتابي لدى 150 طالبًا في المرحلة الثانوية في السعودية، باستخدام تحليل إحصائي (ANOVA) لقياس الفروق، ومعامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين المتغيرات. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين درجة التداخل اللغوي وجودة الكتابة بلغت($r = 0.62$) ، كما أكدت الدراسة أن الأسباب البيئية والاجتماعية هي الأكثر تأثيرًا في حدوث التداخل. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على العلاقة بين التداخل وجودة الكتابة، أما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإختلاف فيتمثل في غياب دراسة المتغيرات الديموغرافية في البيئة الأردنية، واختلاف البيئة اللغوية والاجتماعية.

دراسة(Hamdan,2024) نشرت في مجلةMesopotamian ، وهدفت إلى تحليل تأثير اللغة العربية الفصحى على كتابة اللغة الإنجليزية لدى 150 طالبًا عربيًا في الولايات المتحدة. وأظهرت النتائج أن 45% من الأخطاء الكتابية كانت ناتجة عن النقل النحوي من العربية إلى الإنجليزية.

دراسة Al-Jumaili (2023) بحثت هذه الدراسة في تأثير الازدواجية اللغوية على تعليم العربية في المدارس الثانوية البريطانية لدى الطلبة العرب المهاجرين، باستخدام منهج مختلط.وأظهرت النتائج أن التداخل اللغوي يؤثر سلبًا على مهارات الكتابة بالفصحى.

دراسة عبداللاوي وآخرون(2023) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التداخل اللغوي في التعبير الشفوي والكتابي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في الجزائر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والملاحظة الصفية.

وأظهرت النتائج أن الازدواجية اللغوية تمثل عائقًا رئيسيًا أمام اكتساب الفصحى، وأن الطلاب يميلون إلى استخدام أنماط عامية في التعبيرين الشفوي والكتابي.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تفسير التداخل في ضوء الازدواجية اللغوية، واستخدام الملاحظة الميدانية. أما الإختلاف في بحث المرحلة الدراسية (ابتدائي مقابل ثانوي)، التركيز الأكبر على الشفوي تعزز هذه الدراسة أهمية دمج الملاحظة الصفية ضمن أدوات جمع البيانات.

دراسة طالبي(2022) ركزت هذه الدراسة على التداخل اللغوي في الخطاب الإعلامي المسموع بين الفصحى والعامية في السياقين الجزائري والليبي، من خلال تحليل محتوى إذاعي. وأظهرت النتائج أن التداخل الإعلامي يضعف حضور الفصحى ويؤثر على النماذج اللغوية التي يتعرض لها المتعلمون. حيث تسلط الضوء على دور الإعلام الرقمي في تعزيز التداخل اللغوي، وهو بعد مهم في تفسير الأسباب الاجتماعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دراسة بلال (2022) هدفت إلى تحليل التداخل اللغوي في التعبير الكتابي لدى 250 طالبًا ثانويًا في المغرب باستخدام منهج وصفي تحليلي ومقابلات. وأظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية والبيئية هي الأكثر تأثيرًا في حدوث التداخل، خاصة في البيئات الحضرية.

دراسة (Kharma & Kharma, 2021) تناولت هذه الدراسة الأخطاء الكتابية لدى طلاب عرب في أستراليا، وأظهرت أن 50% من الأخطاء كانت ذات طبيعة صرفية نتيجة تأثير اللهجة الأم.تؤكد عالمية ظاهرة التداخل اللغوي لدى الناطقين بالعربية.

دراسة Saiegh-Haddad (2020) ركزت على أثر العامية الفلسطينية في تعلم القراءة والكتابة بالفصحى لدى الأطفال، وأظهرت أن ضعف الوعي اللغوي يؤدي إلى زيادة التداخل.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1. اتفاق عام على أن التداخل اللغوي يمثل ظاهرة تعليمية نظامية في المجتمعات العربية.
2. تركّز الدراسات العربية على السياقات المحلية (الجزائر، السعودية، المغرب، الأردن)، بينما تقدم الدراسات الأجنبية إطارًا نظريًا عالميًا.
3. معظم الدراسات استخدمت إما المنهج الوصفي أو الكمي، بينما نادرًا ما جمعت بينهما.
4. هناك نقص واضح في الدراسات التي تربط بين التداخل اللغوي والمتغيرات الديموغرافية في السياق الأردني.

على الرغم من كثرة الدراسات، إلا أنها لم تقدم دراسة شاملة في البيئة الأردنية – وتحديدًا في محافظة عمان – تجمع بين:

- تحليل نصوص كتابية
- دراسة الأسباب البيئية والاجتماعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- استخدام المنهج المختلط
- تحليل المتغيرات الديموغرافية

وهذه الفجوة هي ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال تقديم نموذج تفسيري متكامل للتداخل اللغوي لدى طلبة المرحلة الثانوية في عمان لعام 2026، بما يسهم في تطوير السياسات التعليمية وتعزيز جودة تعليم اللغة العربية.

منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة وتصميمها

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المختلط (Mixed Methods Research Design)بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لفحص ظاهرة التداخل اللغوي بين اللهجة الأم (العامية العمانية) واللغة العربية الفصحى في الكتابة لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة عمان. ويُقصد بالمنهج المختلط الجمع المنهجي بين البيانات الكمية والنوعية من أجل الوصول إلى تفسير شامل للظاهرة المدروسة، بما يجمع بين قياس حجم التداخل وتحليل أنماطه وأسبابه وسياقاته.

وقد تم اعتماد تصميم التفسير المتتابع (Explanatory Sequential Design)، حيث جُمعت البيانات الكمية أولًا عبر تحليل الأخطاء الكتابية والاستبانات، ثم تلتها مرحلة نوعية تفسيرية من خلال المقابلات وتحليل النصوص، بهدف تفسير النتائج الإحصائية وتعميق فهمها.

ثانيًا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية (الصفين الحادي عشر والثاني عشر) في مدارس محافظة عمان التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية، سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة، خلال العام الدراسي(2025/2026).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة الطبقية العشوائية لضمان تمثيل المتغيرات الديموغرافية الأساسية (الجنس، نوع المدرسة، مستوى التحصيل السابق). وقد تكونت العينة من:

- (200) طالب وطالبة لتحليل الإنتاج الكتابي والاستبانة
- موزعين بالتساوي على:
  - ذكور / إناث
  - مدارس حكومية / خاصة

رابعًا: أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على أربع أدوات رئيسية لجمع البيانات:

1- اختبار التعبير الكتابي

تم تصميم اختبار كتابي يقيس مهارات التعبير لدى الطلبة من خلال موضوعين إنشائيين، ويهدف إلى استخراج الأخطاء الناتجة عن التداخل اللغوي وفق أربعة مستويات:

- التداخل الصوتي
- التداخل الصرفي
- التداخل النحوي
- التداخل البلاغي

وقد تم إعداد بطاقة تحليل أخطاء لغوية (Error Analysis Rubric) لتصنيف الأخطاء وتحديد تكرارها ونوعها.

2- استبانة أسباب التداخل اللغوي

تم بناء استبانة مكونة من (30) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية:

- أسباب بيئية (الأسرة، الشارع، الإعلام)
- أسباب تعليمية (المناهج، طرق التدريس، المعلم)
- أسباب اجتماعية/رقمية (وسائل التواصل، الأصدقاء)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.(Likert Scale)

3- مقياس جودة التعبير الكتابي

تم تطوير مقياس تقديري (Rubric) لتقييم جودة النصوص وفق المعايير التالية:

- سلامة اللغة
- ترابط الأفكار
- الدقة المعجمية
- الأسلوب البلاغي

وتم ربط نتائج هذا المقياس بدرجات الطلبة المدرسية في مادة اللغة العربية.

4- المقابلات شبه المقننة

أُجريت مقابلات مع الطلبة والمعلمين والمشرفين بهدف:

- تفسير أسباب التداخل اللغوي
- الكشف عن الممارسات الصفية
- فهم دور البيئة الاجتماعية والرقمية

خامسًا: صدق الأدوات وثباتها

الصدق(Validity)

تم التحقق من صدق الأدوات من خلال:

- **الصدق الظاهري والمحتوى** :عرض الأدوات على (10) محكمين من أساتذة اللغة العربية والمناهج وطرق التدريس في جامعات أردنية مثل جامعة اليرموك والجامعة الأردنية
- التعديل بناءً على ملاحظاتهم لضمان شمولية الفقرات ودقتها العلمية

الثبات(Reliability)

تم حساب معاملات الثبات باستخدام:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاستبانة
- معامل الاتفاق بين المصححين (Inter-rater Reliability) لتحليل النصوص

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد تجاوزت جميع القيم الحد المقبول (0.80) مما يدل على ثبات مرتفع.

سادسًا: إجراءات الدراسة

تم تنفيذ الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. الحصول على الموافقات الرسمية من وزارة التربية والتعليم الأردنية
2. اختيار المدارس وتحديد العينة
3. تطبيق اختبار التعبير الكتابي
4. توزيع الاستبانة على الطلبة
5. جمع الدرجات التحصيلية من سجلات المدرسة
6. إجراء المقابلات مع العينة النوعية
7. تفريغ البيانات وترميزها تمهيدًا للتحليل.

سابعًا: أساليب تحليل البيانات

التحليل الكمي

تم استخدام برنامج **SPSS** لإجراء التحليلات التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
- تحليل التباين الأحادي(ANOVA)
- اختبار (T-test) للفروق
- معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation)
- تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression)

التحليل النوعي

تم استخدام **التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)** لاستخراج:

- أنماط التداخل
- الأسباب التفسيرية
- الاتجاهات العامة لدى الطلبة والمعلمين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثامنًا: المتغيرات

المتغير المستقل

- التداخل اللغوي بأنماطه:
  - صوتي
  - صرفي
  - نحوي
  - بلاغي

المتغير التابع

- الأخطاء الكتابية وجودة التعبير

المتغيرات الوسيطة

- الجنس
- نوع المدرسة
- مستوى التحصيل السابق

تاسعًا: الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بالمعايير الأخلاقية من خلال:

- الحصول على موافقة خطية من الطلبة وأولياء الأمور
- ضمان سرية البيانات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث
- استخدام البيانات بصورة إجمالية دون الإشارة إلى الأسماء

عاشرًا: حدود الدراسة

- حدود مكانية: مدارس محافظة عمان
- حدود زمانية: العام الدراسي 2026/2025
- حدود بشرية: طلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- حدود موضوعية: التداخل اللغوي في الكتابة فقط دون المهارات الأخرى

تعتمد هذه الدراسة منهجًا مختلطًا متكاملاً يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لفحص التداخل اللغوي لدى طلبة الثانوية في عمان، بما يضمن تقديم تفسير علمي دقيق قائم على بيانات ميدانية حقيقية، ويسهم في تطوير الممارسات التعليمية في تدريس اللغة العربية في الأردن.

نتائج الدراسة وتحليل البيانات

تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 200 طالب من المرحلة الثانوية في محافظة عمان، بهدف قياس التداخل اللغوي بين اللهجة الأم (العامية العمانية) واللغة العربية الفصحى، وفحص تأثيره على الأخطاء الكتابية وجودة التعبير، مع دراسة الفروق الديموغرافية.

أنماط التداخل اللغوي

تم تحليل الأخطاء الكتابية باستخدام أداة Rubric لقياس التداخل الصوتي والصرفي والنحوي والبلاغي.

الجدول 1: المتوسطات والانحراف المعياري لأنماط التداخل

نمط التداخل	المتوسط(Mean)	الانحراف المعياري(SD)
صوتي	1.85	0.65
صرفي	2.40	0.72
نحوي	2.60	0.68
بلاغي	1.95	0.70

أظهر اختبار ANOVA وجود فروق دالة إحصائياً بين الأنماط($F = 12.54, p < 0.01$) ، مما يشير إلى صعوبة أكبر في النحو والصرف عند الانتقال من اللهجة الأم إلى الفصحى، ويؤكد فرضية سيادة الأنماط النحوية والصرفية.

التحليل النوعي المدعّم بنتائج مقابلات الطلبة والمعلمين

- التداخل النحوي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الطالب (م) :

"الطلاب اللي نجحوا كانوا مبسوطين كثير"

الصياغة الفصيحة:

"الطلاب الذين نجحوا كانوا مسرورين جداً"

الطالب(ص):

"أنا رحت على المدرسة وتأخرت لأنه الباص ما إجى"

الصياغة الفصيحة:

"ذهبتُ إلى المدرسة وتأخرتُ لأن الحافلة لم تصل"

- التداخل الصرفي:

- الطالب(ع):

"المعلمين شرحو الدرس كويس"

الصياغة الفصيحة:

"شرح المعلمون الدرس جيداً"

- الطالب(أ):

"نحن بنكتب الموضوع كل يوم"

الصياغة الفصيحة:

"نكتب الموضوع كل يوم"

- التداخل الصوتي:

- الطالب(غ):

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

"هاض الموضوع مهم"

الصياغة الفصيحة:

"هذا الموضوع مهم"

- الطالب(ر):

"إجا الطالب متأخر"

الصياغة الفصيحة:

"جاء الطالب متأخراً"

- التداخل البلاغي:

- الطالب(هـ):

"الموضوع كان كثير حلو وعجبني كتير"

الصياغة الفصيحة:

"كان الموضوع جميلاً جداً وقد أعجبني كثيراً"

أسباب التداخل اللغوي وعلاقتها بالأخطاء الكتابية

الجدول 2: معاملات الارتباط بين أسباب التداخل وأنماط الأخطاء

البعد	صوتي	صرفي	نحوي	بلاغي
بيئي	0.42*	0.51*	0.54*	0.38*
تعليمي	0.35*	0.47*	0.50*	0.33*
اجتماعي/رقمي	0.39*	0.44*	0.48*	0.40*

$*p < 0.05$

التحليل النوعي المدعّم بالأمثلة

- تأثير البيئة الأسرية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تصريح الطالب(ن):

"إحنا بالبيت ما بنحكي فصحى أبداً، حتى الواجب بنكتبه بسرعة وبنستخدم كلماتنا العادية"

- مثال من دفتر الطالب:

"أمي قالتلي لازم أدرس منيح عشان أنجح"

- تأثير السوشيال ميديا:

- الطالب(س):

"أنا كثير انبسطت بهالرحلة"

"كان يوم كتير رهيب"

- ملاحظات المعلمين:

"الطلبة يفهمون القاعدة لكن عندما يكتبون يعودون مباشرة للغة البيت"

تأثير التداخل على جودة التعبير الكتابي ودرجات التحصيل

الجدول 3: الانحدار بين أنماط التداخل وجودة النصوص

المتغير المستقل	Beta	t	Sig. (p)
صوتي	-0.18	-2.21	0.029*
صرفي	-0.24	-3.10	0.002*
نحوي	-0.32	-4.15	<0.001*
بلاغي	-0.20	-2.85	0.005*

*p < 0.05

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل النوعي المدعّم بالأمثلة

- النصوص المتأثرة بالتداخل النحوي:

"أنا لما رحت على الرحلة كان الجو حلو والطلاب مبسوطين وكل واحد كان يلعب ويضحك"

الصياغة الفصيحة:

"عندما ذهبتُ في الرحلة كان الجو جميلاً، وكان الطلاب مسرورين، وكلُّ طالبٍ كان يلعب ويضحك".

- نصوص متأثرة بالصرف:

"الطلاب ما انتبهوا على الدرس"

الصياغة الفصيحة:

"لم ينتبه الطلاب إلى الدرس"

- نصوص بلاغية ضعيفة:

"الرحلة كانت حلوة كتير كتير وما بننساها أبداً"

الصياغة الأكاديمية:

"كانت الرحلة ممتعة للغاية وستبقى راسخة في الذاكرة"

الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية

الجدول 4: التداخل حسب نوع المدرسة والجنس

المتغير	المتوسط	t / F	Sig. (p)
المدرسة حكومية	8.20	5.12	0.003*
المدرسة خاصة	6.45		
الذكور	7.95	2.87	0.006*
الإناث	6.80		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل النوعي المدعّم بالأمثلة

- المدارس الحكومية:

"احنا لازم نساعد بعض عشان ننجح"

الصياغة الفصيحة:

"يجب أن نساعد بعضنا بعضاً من أجل النجاح"

- المدارس الخاصة:

"يجب على الطلبة التعاون لتحقيق النجاح"

الصياغة الفصيحة سليمة

- الفروق بين الذكور والإناث:
  - نص الطالب (أ):

"أنا رحت مع صحابي ولعبنا وانبسطنا كتير"

- نص الطالبة(م):

"ذهبتُ مع صديقاتي واستمتعنا بالرحلة"

نتائج الدراسة

- أنماط التداخل اللغوي

- النتائج الكمّية:

تم تحليل الإنتاج الكتابي لـ200 طالب ثانوي في عمان باستخدام Rubric لقياس التداخل اللغوي. أظهرت النتائج أن التداخل النحوي كان الأكثر شيوعًا(Mean = 2.60, SD = 0.68) ، يليه التداخل الصرفي (Mean = 2.40, SD = 0.72)، بينما الأخطاء الصوتية (Mean = 1.85, SD = 0.65) والبلاغية (Mean

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.95, SD = 0.70) =كانت الأقل انتشارًا.

أظهر اختبار ANOVA فروقًا معنوية بين الأنماط($F = 12.54, p < 0.01$) ، مما يؤكد فرضية سيادة الأنماط النحوية والصرفية.

- التحليل النوعي:

النصوص كشفت أمثلة واضحة مثل:

- إغفال الإعراب: "الطالب اللي قرأته الكتاب" بدلاً من "الذي قرأ الكتاب."
- اختصار الأفعال: "بيعمل" بدلاً من "يعمل."
- أخطاء بلاغية: استخدام "شوي" بدلاً من "قليلًا."

- أسباب التداخل اللغوي

- النتائج الكمّية:

أظهرت معاملات الارتباط أن العوامل البيئية والاجتماعية والتعليمية مرتبطة معنويًا بالأخطاء الكتابية، مع تأثير أكبر للعوامل البيئية.($r = 0.54, p < 0.05$)

- التحليل النوعي:

الطلاب أشاروا في مقابلات واستبيانات إلى أن استخدام اللهجة داخل الأسرة والمدرسة ووسائل التواصل الاجتماعي يسهم بشكل كبير في نقل عناصر اللهجة إلى النصوص الفصحى.

- تأثير التداخل على جودة النصوص ودرجات التحصيل

- النتائج الكمّية:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي تأثيرًا سلبيًا معنويًا لجميع أنماط التداخل على جودة النصوص ودرجات التحصيل:

- النحوي: $0.32, p < 0.001$

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الصرفي: 0.24, p = 0.002
- البلاغي: 0.20, p = 0.005
- الصوتي: 0.18, p = 0.029

- التحليل النوعي:

تم ملاحظة نصوص متأثرة بالتداخل، حيث استخدم الطلاب تراكيب عامية أو اختصارات نحوية تقلل وضوح النص، مثل: "مشينا على المدرسة بسرعة"، بدلاً من "ذهبنا إلى المدرسة بسرعة."

- الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية

- النتائج الكمّية:

باستخدام:T-test

- المدارس الحكومية: المتوسط = 8.20، t = 5.12، p = 0.003
- المدارس الخاصة: المتوسط = 6.45
- الذكور: المتوسط = 7.95، t = 2.87، p = 0.006
- الإناث: المتوسط = 6.80

- التحليل النوعي:

الطلاب الذكور والموظفون في المدارس الحكومية أظهروا اعتمادًا أكبر على العامية في كتاباتهم، مثل: "الكتاب اللي أخذناه" بدلاً من "الكتاب الذي أخذناه"، مما يوضح تأثير البيئة الاجتماعية والديموغرافيا على التداخل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خلاصة النتائج

1. التداخل النحوي والصرفي هو الأكثر تأثيرًا على جودة الكتابة.
2. البيئة الأسرية والاجتماعية تمثل العامل الأساسي في التداخل.
3. التداخل يؤثر سلبيًا على التعبير الكتابي والتحصيل الدراسي.
4. الفروق الديموغرافية واضحة وتتطلب استراتيجيات تعليمية مستهدفة.

الخاتمة

تؤكد نتائج الدراسة أن التداخل اللغوي بين اللهجة الأم والفصحى يمثل تحديًا حقيقيًا في الأداء الكتابي لطلاب المرحلة الثانوية في عمان. يظهر هذا التداخل بشكل أكبر في النحو والصرف، ويزداد تأثر الطلاب بالعوامل البيئية والاجتماعية، خاصة في المدارس الحكومية والذكور. كما أن التداخل له تأثير سلبي ملموس على جودة التعبير الكتابي ودرجات التحصيل، مما يبرز أهمية تطوير استراتيجيات تعليمية فعّالة لمعالجة هذه الظاهرة.

توصي الدراسة بدمج تمارين تمييزية بين العامية والفصحى، تدريب المعلمين، ورفع وعي الأسر بأهمية استخدام الفصحى في المنزل والمدرسة، إلى جانب تمارين إنتاج كتابي متدرجة الصعوبة لتعزيز مهارات الكتابة الفصيحة. يساهم تطبيق هذه الإجراءات في تحسين جودة الكتابة، رفع التحصيل الدراسي، والحد من أثر التداخل اللغوي على الطلاب، بما يدعم التطوير التربوي وفقًا لمخرجات البحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات

1. دمج تمارين تمييزية بين الفصحى والعامية في منهج اللغة العربية للمرحلة الثانوية، مع التركيز على النحو والصرف.
2. تدريب المعلمين على استراتيجيات تقليل التداخل، مثل تقديم نماذج فصحوية وتصحيح الأخطاء مباشرة مع شرح الفرق بين L1 وL2.
3. إدراج تمارين إنتاج كتابي متدرجة الصعوبة تسمح بالتحول التدريجي من العامية إلى الفصحى.
4. تشجيع الكتابة الفصحى في المدرسة والمنزل من خلال مسابقات كتابة ومبادرات تفاعلية.
5. زيادة الوعي الأسري حول تأثير استخدام العامية على تحصيل الطلاب الكتابي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بلال، محمد عبد الكريم. (2022). التداخل اللغوي بين العربية الفصحى واللهجات المحلية وأثره في الأداء الكتابي لدى طلاب المرحلة الثانوية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- بوعافية، عبد القادر محمد. (2025). التداخل اللغوي بين العامية الجزائرية والعربية الفصحى لدى تلاميذ المرحلة الثانوية: دراسة تحليلية. مجلة اللغة العربية، 17(2)، 45–78.
- طالبي، حسين أحمد. (2022). تأثير الإعلام المسموع في انتشار التداخل اللغوي بين الفصحى والعامية في المجتمعات العربية. مجلة دراسات لغوية، 14(1)، 88–110.
- عبداللاوي، فاطمة الزهراء، وبن عيسى، كمال، وزروقي، محمد. (2023). مظاهر التداخل اللغوي في التعبير الشفوي والكتابي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. مجلة التربية اللغوية، 9(2)، 122–148.
- الطراونة، أحمد حسن. (2024). التداخل اللغوي في التعبير الكتابي لدى طلاب المرحلة الثانوية في البيئة العربية: دراسة تحليلية باستخدام الأساليب الإحصائية. مجلة العلوم التربوية، 31(1)، 201–235.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2024). التقرير السنوي لنتائج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. عمّان: وزارة التربية والتعليم.
- جامعة اليرموك. (2023). أثر اللهجات المحلية على إتقان اللغة العربية الفصحى لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن. إربد: مركز الدراسات اللغوية والتربوية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abu-Rabia, S. (2019). *The role of phonology and morphology in Arabic reading and writing*. Springer.
- Albirini, A. (2016). *Modern Arabic sociolinguistics: Diglossia, variation, codeswitching, attitudes and identity*. Routledge.
- Alhaisoni, E. (2012). Language transfer among Arab learners of English. *Arab World English Journal*, 3(4), 210–221.
- Al-Jumaili, M. (2023). Arabic diglossia and writing development among Arab learners in the UK. *Journal of Multilingual Education Research*, 13(1), 77–102.
- Badawi, E. (1973). *Mustawayat al-'Arabiyya al-mu'asira fi Misr* [Levels of contemporary Arabic in Egypt]. Cairo: Dar Al-Maaref.
- Badawi, M. (1973). *Mustawayat al-'Arabiyya al-mu'asira fi Misr*. Dar al-Ma'arif.
- Bialystok, E. (2001). *Bilingualism in development: Language, literacy, and cognition*. Cambridge University Press.
- Bialystok, E. (2001). *Bilingualism in development: Language, literacy, and cognition*. Cambridge University Press.
- Chomsky, N. (1965). *Aspects of the theory of syntax*. MIT Press.
- Cummins, J. (2000). *Language, power and pedagogy: Bilingual children in the crossfire*. Multilingual Matters.
- Ferguson, C. A. (1959). Diglossia. *Word*, 15(2), 325–340.
- Hamdan, A. (2024). Negative transfer from Arabic to English writing among Arab learners. *Mesopotamian Journal of Applied Linguistics*, 5(1), 55–70.
- Kharma, N., & Kharma, G. (2021). Diglossia and writing errors among Arabic-speaking students. *International Journal of Applied Linguistics*, 31(2), 211–230.
- Lado, R. (1957). *Linguistics across cultures: Applied linguistics for language teachers*. University of Michigan Press.
- Odlin, T. (1989). *Language transfer: Cross-linguistic influence in language learning*. Cambridge University Press.
- Saiegh-Haddad, E. (2003). Linguistic distance and initial reading acquisition. *Reading and Writing*, 16, 591–620.
- Saiegh-Haddad, E. (2005). Correlates of reading fluency in Arabic. *Reading and Writing*, 18, 559–582.
- Saiegh-Haddad, E. (2020). Linguistic distance and the development of Arabic literacy skills. *Reading and Writing*, 33(3), 531–556.
- Tibi, S., & Kirby, J. (2018). Morphological awareness and word reading in Arabic. *Scientific Studies of Reading*, 22(1), 1–16.
- Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in society: The development of higher psychological processes*. Harvard University Press.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية

هدى عبدالله أحمد الأكوع[1] [2]

تاريخ استلام البحث: 1 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 1 / 3 / 2026

[1] كلية التربية جامعة صنعاء
[2] كلية التربية جامعة إب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث

هدف البحث إلى معرفة واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية، ومعرفة الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء.

واستخدم البحث الحالي المنهج النوعي، ووفقاً لمنهج وأدوات التحليل النوعي فقد اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على المقابلات المعمقة (المفتوحة) مع عينة البحث؛ حيث إن عينة البحث مقصودة من قيادات إدارية لهم علاقة بمشكلة البحث وعددهم (5)، كذلك تم استخدام بعض البيانات شملت مصادرها على الأدبيات والدراسات السابقة والوثائق التي أتاحت معلومات عن خلفية الحالة المدروسة وتقارير المتخصصين في جامعة صنعاء المكلفين بإعداد مشروع التوصيف الوظيفي وكذا القوانين واللوائح المتوافرة. وقد أظهر البحث عدد من النتائج، أهمها:

- غياب التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء.
- غياب التحليل الشامل للوظائف في جامعة صنعاء، والوصف التفصيلي لكل وظيفة ومواصفات شاغلها، ولا يتوافر تصنيف لاحق لتصميمها وتحليلها.
- قصور توزيع المهام والمسئوليات في اللائحة التنظيمية لجامعة صنعاء على الوظائف القيادية والإشرافية والمجالس.
- تعثر مشروع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء لعدة أسباب، من أهمها غياب الاعتماد المالي للمشروع قبل البدء به.
- ضعف النظرة المستقبلية التطويرية لمشروع إعادة الهيكل التنظيمي، وتم الاكتفاء بالواقع الفعلي.
- ضعف الاهتمام بالإصلاح الاداري والتطوير التنظيمي لجامعة صنعاء وقد يرجع ذلك إلى التغيير المستمر للكادر القيادي وانشغال الأغلب بالأعمال الروتينية عن التطويرية.

الكلمات المفتاحية:

التوصيف الوظيفي ، القيادات الإدارية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

حظيت الإدارة الجامعية بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة ودول العالم الثالث على حد سواء، وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لما لها من دور كبير في تطوير الجامعات (العبادي, 2008, 73).

وتعد إدارة الموارد البشرية إحدى أهم الوظائف الأساسية والمهمة، والضرورية في أي جامعة ما، حيث تحتاجها الجامعة لتحقيق أهدافها، لذلك يجب على الجامعة استقطاب الموارد البشرية بالنوعية والكمية اللازمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، والعمل على تطوير المهارات والأفراد والعاملين من خلال تحليل وتصميم وتوصيف وظيفي متكامل وكفء، وإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية، وتقديم مكافآت وأجور ورواتب عادلة وفقاً لأداء العاملين فيها (البشاري, 2010, 1). ليسهم توفير المعرفة الكاملة بما يجب أن يقوم به العاملون في وظائفهم في تحقيق الأداء الفعال لمهام الوظيفة، وذلك ببيان معايير الأداء الواجب الالتزام بها (الوليد, 2009, 28).

فأمور شؤون الموظفين كالتعيين والترقية والتقويم والانتداب والتكليف بالعمل، كلها تحتاج إلى بحوث ودراسات مفصلة، بالإضافة الى أنها تعتمد على «النظام» الذي يحكم شؤون الموظفين وكذلك اللوائح والقرارات المعدة لذلك النظام، وإن كانت الإجراءات الخاصة بشؤون الموظفين في جامعة صنعاء تعتمد على «نظام الخدمة المدنية» ولوائحه، وقرارات مجلس الخدمة المدنية بشكل عام، ثم أي قرارات أو توجيهات أو تعليمات تصدرها أي جهة أخرى لها الحق في إصدار مثل تلك القرارات أو التعليمات.

كما تزيد أهمية التوصيف الوظيفي؛ في كونه لا يعيد ذكر كل الاجراءات السابقة بشكل منظم فحسب، بل يتعداه لتفصيل الخطوات الواحدة تلو الأخرى التي على موظفي الجامعة اتباعها لتحقيق عمل ما مع توضيح الصلاحيات .

ولعل دليل وصف الوظائف الذي أصدرته وزارة الخدمة المدنية 2009م هو خطوة نحو هذا التوصيف الوظيفي، وإن كان هذا الدليل لديه بعض القصور (القانص,2011، ل)، ولكن بشيء من التطوير يمكن أن يصبح هذا الدليل ذا فائدة أعم وأشمل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن خلال اطلاع الباحثة للهيكل التنظيمي لجامعة صنعاء؛ ونتيجة لزيادة حجم الأعمال داخل الإدارات, وما يتبعها من تطور في إجراءات ونظم التشغيل الفنية والإدارية والمالية, تطلب الامر معرفة واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء, حيث شرعت الإدارة العليا لجامعة صنعاء بعض الإجراءات لإعداد مشروع هيكل تنظيمي جديد مع لائحة لتصنيف الوظائف في الجامعة، وهذه الإجراءات تمثلت بقرار رئيس الجامعة رقم (9) لسنة 2004م بتشكيل لجنة إعداد مشروع هيكل تنظيمي جديد للجامعة مع لائحة لتصنيف الوظائف في الجامعة, وبقرار رئيس الجامعة رقم (165) لسنة 2005م بإصدار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والفني في الجامعة, والتعديل الذي أصدره رئيس الجامعة برقم (40) لسنة 2013م في القرار السابق فيما يتعلق بالإدارة العامة للدراسات العليا, على أن يكون هذا التوصيف منظماً للعمل داخل المؤسسة, ومرشداً لكل العاملين فيه, وعلى أن يتم تحديثه وتطويره كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

و تعددت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت التوصيف الوظيفي والأداء الإداري، مثل دراسة(غالب, 2013) التي سعت لدراسة التوصيف الوظيفي وأداء العاملين–دراسة حالة في ديوان وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في الجمهورية اليمنية, وأبرز ما توصلت إليه لا يتوافر تصميم موضوعي للوظائف، ولا يتوافر تحليل شامل ودقيق لها. ولا يوجد وصف تفصيلي لكل وظيفة ومواصفات شاغلها، ودراسة(البشاري, 2010) التي سعت لدراسة التوصيف الوظيفي وأثرة في تقييم أداء العاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا, وأبرز ما توصلت إليه عدم شمول التوصيف الوظيفي وعدم إدراك الموظفين واطلاعهم على التوصيف، ودراسة (الزهراني، 1426هـ) التي سعت إلى بناء نموذج مقترح لبطاقة التوصيف الوظيفي لمديرة المدرسة من وجهة نظر مشرفات الإدارة المدرسية ومديرات مدارس التعليم العام، وبينت في الدراسة بأن ضعف التوجيه إدارياً وفنياً ومراقبة سير الدراسة وأعمال الموظفات وسلوك الطالبات في المدارس ناتج عن غياب بطاقة التوصيف الوظيفي لمديرات المدارس في وضوح مسؤوليات وصلاحيات عملهن وتقييم أدائهن الوظيفي, أما دراسة (كوبرز، 2006) "إعادة الهيكلة التنظيمية – الجزء الثاني – التوصيف الوظيفي في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – الجمهورية اليمنية" فتوصلت الى إعداد بطاقة توصيف وظيفي لوظائف الإدارة العليا والوظائف الرقابية والتخصصية الأخرى (مدراء العموم – مدراء الإدارات – رؤساء الأقسام – الوظائف الفنية والكتابية والحرفية والخدمات المعاونة), وختاماً دراسة (حمزة, 1998) التي بينت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجود خلل في هياكل وتنظيمات الجهاز الإداري للدولة, وغياب الكفاءة والقدرة على تنفيذ القوانين واللوائح التشريعية, وقد أجرت بعض الأجهزة الإدارية تطويرات في الهياكل التنظيمية التابعة لها وبعضها الآخر في طور ذلك.

وقد أوصت جميع هذه الدراسات إلى ضرورة اعتماد التوصيف الوظيفي أساساً لأي نظام خاص بتقييم أداء العاملين، وضرورة استخدام بطاقة التوصيف للعمل حتى يتسنى للعامل تأدية عمله.

وبما أن هذا الموضوع لَمْ يحظ باهتمام كاف من قبل الباحثين وخاصة على مستوى جامعة صنعاء فقد برزت أهمية إجراء البحث الحالي للإسهام في البناء المعرفي، وسد الفجوة العلمية والمعرفية في هذا المجال.

مشكلة البحث:

بما أن حجم الأعمال داخل إدارات جامعة صنعاء في تزايد وقد يرجع ذلك الى زيادة المتقدمين (الطلبة) للالتحاق بالدراسة، بالإضافة إلى محاولة جامعة صنعاء بأن تواكب تطورات العصر, والتي تحتاج إلى إعادة ترتيب, ولأن كل المرافق العامة تحتوي على عدد من الوظائف, فإن فاعلية هذه الوظائف تقتضي أن يتم ترتيبها وتوصيفها وفق أسس محددة, تضمن تحديد نطاق اختصاص ومسئولية كل وظيفة منها ومواصفات شاغلها, لتجنب تداخل اختصاصاتها ومسئولياتها مع الوظائف الأخرى, أو شغلها بأشخاص غير مؤهلين لتوليها, ذلك بهدف تنسيق الجهود البشرية في المرافق الإدارية لتنفيذ السياسات المرسومة بأقل تكلفة, على أن يتم ذلك من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ التنظيمية, ووفقاً للهيكل التنظيمي الذي يجب تصميمه في كل مرفق بما يتناسب مع طبيعة وظائف المرافق والأهداف المتوخاة منها, باعتبار ذلك الهيكل أداة التنظيم ووسيلتها.

بالإضافة إلى أن انخفاض الرضا الوظيفي الناتج عن ندرة تقييم أداء العاملين بحسب التوصيف الوظيفي المطلوب للوظيفة قد أنتج عدداً من المظاهر السلبية، من أهمها (المحاقري،2011, 5):

- تحول الوظيفة العامة إلى مصدر للإعاشة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- وجود أعداد كبيرة من الموظفين تتسلم مرتبات ولا تقوم بأي عمل.
- سوء توزيع واضح للكادر البشري.

وانطلاقاً مما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلين الرئيسيين الآتيين:

1) ما واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية؟
2) ما الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء؟

أهمية البحث:

يحظى موضوع التوصيف الوظيفي أهمية كبيرة، تتمثل في الآتي:

- يفيد البحث الحالي المسئولين عن التوصيف الوظيفي الجامعي في تحديد أولويات التوصيف الوظيفي.
- الحد من ازدواجية التخصصات والمسئوليات بين الوظائف، فوضوح الواجبات والمهام والمسئولية المنوطة بكل وظيفة يحدد دور كل وظيفة في التنظيم ومسئولياتها.
- يحدد الاحتياجات التدريبية للجهة الموصف لها، ويطور أساليب العمل التي ترتكز على معرفة جزئيات العمل التي يقوم بها العاملون.
- كما سيفيد البحث الحالي الباحثين والمهتمين بالتطوير التنظيمي.
- قد يثير هذا البحث اهتمام الباحثين مستقبلاً لدراسة جوانب أخرى لم يغطها البحث الحالي، كما قد يفتح المجال أمامهم للقيام بدراسات أخرى مماثلة؛ لدراسة علاقة التوصيف الوظيفي لمختلف المؤسسات التعليمية في الجمهورية اليمنية كباقي القطاعات في جامعة صنعاء والتعليم المهني والفني وكليات المجتمع والجامعات الخاصة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى معرفة واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية، والتعرف على أبرز الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء.

حدود البحث:

أقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: أقتصر البحث على رصد وتحليل واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء.

الحدود المكانية: أقتصر البحث على قطاع الامانة العامة في جامعة صنعاء لدراسة الواقع والصعوبات التي تعيق التوصيف الوظيفي.

الحدود البشرية: أقتصر البحث الحالي على القيادات الإدارية (الفريق المحوري) الذين شاركوا في مشروع إعادة هيكلة جامعة صنعاء وإعداد مشروع التوصيف الوظيفي.

الحدود الزمنية: تم تطبيق البحث الحالي في العام الجامعي 2024/2023م.

مصطلحات البحث:

ورد في هذا البحث بعض المصطلحات، أهمها: (التوصيف الوظيفي، القيادات الإدارية)

التوصيف الوظيفي::

وهو وصف العمل الذي يقوم به العامل، ويتضمن عدة بيانات تدور حول شرح العمل والغرض منه والمطلوب من العامل، ويتم ذلك بأسلوب معياري موحد (عبودي، 2006، 246).

القيادات الإدارية:

هم كل الأفراد القادرين على إنجاز مهام المنظمة وتحقيق أهدافها بالتأثير على الآخرين وحفزهم على الأداء المتميز (السلمي، 2014، 163).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار النظري للبحث :

1) مفهوم التوصيف الوظيفي:

هناك العديد من المفاهيم التي تناولت مفهوم التوصيف الوظيفي يمكن استعراض بعضها كالآتي:

- عملية تحديد مكونات الوظيفة، والشروط الواجب توافرها في الفرد الذي سيشغل الوظيفة، ووسائل جمع بيانات الوظيفة، ووصف الواجبات المطلوبة للوظيفة، وتميزها من حيث الصفات الإنسانية والخبرات اللازمة، وتحليل الوظيفة، والقدرات والمهارات المطلوبة لأداء الوظيفة (النجار، 2002، 24).
- عبارة عن النتيجة الملموسة لتحليل الوظيفة، وتظهر في شكل تعريف تفصيل مكتوب للوظيفة، وهدفها وطبيعتها، والمهام (أو الواجبات أو الاختصاصات أو المسؤوليات)، وظروف الوظيفة، ومواصفات شاغل الوظيفة (ماهر، 2007، 74).

2) أهداف توصيف الوظائف:

حدَّد (عقيلي، 2005، 193) و(البشاري، 2010، 17-19) أهداف التوصيف الوظيفي في الآتي:

أ- توضيح المسؤوليات والسلطات والعلاقات:

الذي يقلل من التعارض والاحتكار بين أصحاب هذه الوظائف، على اعتبار أن كل شخص يعرف دوره ودور الآخرين، فيصبح كل شخص أكثر إلماماً بوظيفته ووظائف الآخرين وهو ما يؤد إلى تحقيق وحدة الرؤية.

ب- توضيح مواصفات شاغلي الوظائف الإدارية:

من حيث المعرفة والمهارة والخبرة وأية مواصفات أخرى، وهي تعد بذلك نقطة انطلاق في اختيار من تتوافر فيهم المواصفات، وبدون وصف الوظائف سيكون الاختيار مجرد اجتهادات عامة.

ج- توضيح مؤشرات تحديد هيكل الأجور:

إن توصيف الوظائف الإدارية بما يحتويه من بيانات ومؤشرات يتم على أساسه تحديد الأجر وتحديد بدلات الوظيفة وبدلات التمثيل، وبطبيعة الحال يصبح ترتيب الوظائف طريقة موضوعية لتحديد هيكل المرتبات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

د- تعريف أصحاب الوظائف الجدد بوظائفهم:

إن وجود وصف مكتوب للوظائف يعد أداة مهمة لتعريف أصحابها الجدد بوظائفهم، فوجود هذه الأوصاف يقلل كثيراً من الوقت للازم لصاحب الوظيفة للسيطرة على وظيفته دون تركيز على جزء آخر، وبطبيعة الحال ستكون الأوصاف الوظيفية من بين محتويات برنامج التعريف المبدئي، حيث يتدارس الموظفون أبعاد وظائفهم.

هـ- تقييم الأداء في الوظيفة:

إن توصيف الوظائف الإدارية إذا تم بدقة يعد من الأدوات المهمة في تقييم أداء الشخص شاغل الوظيفة، على اعتبار أن النتائج المتوقعة من الوظيفة تكون بمثابة معايير تتم الرقابة بموجبها.

و-تحديد الاحتياجات التدريبية:

إن توصيف الوظائف الإدارية يساعد على وضع نظام متكامل للاحتياجات التدريبية في ضوء نتائج الأداء ومتطلبات الترقية.

ز- تطوير تدفق الوظيفة:

توصيف الوظائف الإدارية بما يحتويه من تسجيل رسمي للمسؤوليات والسلطات والعلاقات سيساعد كثيراً على تطوير النظام الحالي وتدفق الوظيفة، باعتبار أن ذلك خطوة أولى نحو التطوير والتحسين.

3) أهمية توصيف الوظائف:

ان توصيف الوظائف من الأدوات المهمة في المؤسسات بشكل عام، وفي جامعة صنعاء بشكل خاص، ويمكن الاستفادة منه في تصميم وتطوير نظم اختيار العاملين الجدد، وفي وضع معايير للأداء لكل وظيفة طبقاً لأعبائها ومسئولياتها، وقد أوضح (ماهر، 2007، 75) أهمية التوصيف الوظيفي في النقاط الآتية:

أ- يلعب التوصيف الوظيفي دوراً مهماً في حل النزاعات والصراعات التي تنشأ بين العاملين وأصحاب الأعمال.

ب- وضع معايير للأداء لكل وظيفة طبقاً لأعبائها ومسئولياتها.

ج- يعد أداة أساسية لإجراء عمليات تقييم أداء الموظفين بطريقة عادلة ودقيقة، وتحديد احتياجاتهم التدريبية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

د- يعد مطلباً أساسياً للتخطيط السليم الفاعل للموارد البشرية وتحديد الرواتب حسب الدرجات ومراعاة العدالة في الترقية.

وقد أضاف (الكبيسي، 2005، 7-8) إلى هذه الفوائد الآتي:

أ- يسهل مهمة الاختيار والترشيح لشغل الوظائف الشاغرة ويضع أمام المتنافسين معايير وأسساً دقيقة تضمن اختيار الأكفاء ليشغلوها.

ب-يساعد في إعداد برامج التدريب، لأن معرفة طبيعة الوظائف ومهامها يكشف عن نوع المؤهلات والمهارات اللازم توافرها.

ج- يسهم في رسم المناهج التعليمية وتحديد مفرداتها ومتطلبات التخرج من الجامعات والمعاهد العليا التي تنشأ لسد احتياجات الأجهزة الرسمية من الموظفين والمهن.

د- يحقق رضا الأفراد، ويشبع طموحهم، ويتيح أمامهم فرص تولي الوظائف والأعمال التي أعدوا أنفسهم لها، ويضعهم في أماكنهم المناسبة.

هـ-يساعد على إنهاء المشاكل والشكاوى التي تثار بين الموظفين بسبب تساوي رواتب وظائفهم مع الوظائف المتقاربة والمتشابهة لها.

و- يسهم في تحديد أسماء الوظائف بصفة دقيقة، ويوحد المصطلحات الوظيفية، ويعممها، ويحد من تباين استخدامها، ويضع حداً للاختلافات التي تنجم عن معاملة شاغلي الوظائف ذوي الأسماء المتشابهة.

4) متطلبات التوصيف الوظيفي:

إن تبني توصيف للوظائف يعد قراراً حاسماً في حياة الجهاز الحكومي أو المؤسسة الخاصة، وهو ما يستدعي بالضرورة الاستعداد لدعمه لضمان نجاحه، ومن هنا فلا بد من وضع متطلبات بدءاً بأدق التفاصيل وانتهاءً بأعقدها، وفيما يأتي المتطلبات الرئيسة للتوصيف الوظيفي (غالب، 2013، 15-17) و(الدباغ، 2008، 41) و(القحطاني، 2008، 69) و(كشواي، 2008، 45) و(المرسي، 2006، 100-106) و(الشهري، 2000، 39) :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ- استكمال المتطلبات القانونية:

تقوم الجهة المعنية (وزارة الخدمة المدنية مثلاً) باستكمال المسوغات القانونية اللازمة لوضع التوصيف، وتلك المسوغات تصدر عادةً من الجهات العليا في الدولة، لأن التوصيف يشمل جميع الوظائف، كما أن آثاره واسعة النطاق، مما يستلزم الحصول على مثل تلك الأداة القانونية رفيعة المستوى.

ب- الاعتمادات المالية:

عملية التوصيف عملية مكلفة مالياً، لما تطلبه من نفقات كبيرة تتمثل في الصرف على المشاركين والأدوات والآلات والوسائل والنماذج وغير ذلك من النفقات، ويجب قبل البدء بعملة التوصيف عمل موازنة تقديرية يتم بناءً عليها رصد المبالغ المالية اللازمة ضماناً لاستمراريتها وعدم توقفها عند أي مرحلة من المراحل بسبب نقص الاعتمادات المالية.

ج -تشكيل فريق عمل:

يتطلب وضع وتنفيذ التوصيف تشكيل فريق عمل أو أكثر حسب الحاجة، ويجب أن يتوافر في عضو الفريق المعرفة بمبادئ التنظيم ومبادئ الإدارة العامة وشئون الموظفين إضافة إلى القدرة على:

- جمع المعلومات وتحليلها ووصف وتقييم الوظائف، ويجب أن تكون المعلومات محددة عن نوعية الوظيفة وعن العامل.
- إجراء المقابلات وتسجيل الملاحظات، وترتيب وتنسيق المعلومات بطريقة منطقية ومنظمة تتدرج حسب الأهمية، باختيار فريق الوظيفة من الباحثين القائمين بعملية توصيف الوظائف. ويجب أن يمتلك هؤلاء الباحثون المهارة والمعرفة اللازمة بهذا النوع من الأعمال بدرجة عالية من الموضوعية، حيث يعد هذا أساساً مهماً لنجاح مشروع توصيف الوظائف.

د- وضع برنامج التنفيذ:

تتكون متطلبات وضع البرنامج التنفيذي الآتي (الشهري، 2000،20):

- الفترة الزمنية التقريبية لإنجاز البرنامج كله، وتحديد بدايتها ونهايتها.
- الفترة الزمنية المتوقعة لكل مرحلة من المراحل، وتحديد بداية ونهاية كل مرحلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تحديد القوى العاملة المطلوبة لكل مرحلة.
- مستلزمات كل مرحلة من الأجهزة والوسائل والأدوات.
- التكلفة المالية الإجمالية للمشروع.

هـ –تحديد عينة الدراسة:

يقوم فريق الوظيفة بتحديد الطريقة الملائمة لاختيار العينة مستخدماً القواعد العلمية لاختيار العينات؛ بحيث تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً لجميع الوظائف المشمولة بالتوصيف من حيث أعدادها وأنواعها ومستوياتها المختلفة وأحجامها وموقعها الجغرافي.

و –البرنامج الإعلامي:

وضع وتنفيذ برنامج إعلامي عن التوصيف يتم البدء فيه مع بداية وضع التصورات الأولية للتوصيف، ويستمر حتى البداية الفعلية للتطبيق على الأجهزة المختلفة، ويكون هدفه في هذه المرحلة التعريف بالتوصيف ومزاياها مع إعطاء معلومات تفصيلية مبسطة عن إجراءاتها ومراحلها، والهدف المرجو من هذا البرنامج هو: تهيئة العاملين وإعدادهم نفسياً للتعاون في إنجاح التوصيف، وإزالة ما قد يكون لديهم من لبس أو غموض أو تخوف تجاهها.

أما عند البدء في التطبيق فإن هدف الخطة الإعلامية يجب أن يأخذ منحًى مختلفاً هدفه شرح أبعاد التوصيف وكيفية التطبيق وكيف يمكن الإسهام في ذلك، والتعريف بما صاحب التوصيف من تعديلات وتغييرات في الهيكل الوظيفي أو محتوى الوظائف أو سلم الأجور أو المؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف أو ما استحدث من مسميات أو مجموعات مهنية جديدة، مثل هذه الخطة الإعلامية سوف يكون لها أثرها النفسي الجيد في العاملين، حتى بالنسبة لأولئك الذين أدى التوصيف إلى تعديلات غير سارة بالنسبة لهم، مثل تخفيض مستواهم الوظيفي أو تغيير مسمياتهم الإشرافية إلى تنفيذية إلى غير ذلك من الاحتمالات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ز-إعداد المتخصصين بالأجهزة المختلفة:

يتم إعداد مجموعة من الموظفين بإدارات شئون الموظفين بالأجهزة المختلفة إذا كان التوصيف يستهدف عدداً كبيراً من الأجهزة ليكونوا قادرين على التعامل معه عند التنفيذ، ويعملوا كحلقة وصل بين جهاتهم والجهة المشرفة على التوصيف، إضافةً إلى الاستعانة بهم في شرح أبعاد ومعطيات التوصيف للعاملين بجهاتهم، ويتم من خلال إلحاقهم ببرامج تدريبية مصممة لهذا الغرض.

ح-استكمال مستلزمات التنفيذ:

يستكمل تصميم النماذج والسجلات وإعداد الأدوات والأجهزة والوسائل التقنية التي من شأنها أن تسهل الوظيفة وتساعد على سرعة الإنجاز، مثل الحاسب الآلي وما شابه.

ط -دراسة المعوقات المحتملة:

يتم دراسة الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، ثم التنبؤ بما قد يعترض التوصيف من معوقات، واتخاذ الاحتياطات المسبقة لمنع حدوثها، ووضع الأبدال لحل ما قد يظهر منها.

وترى الباحثة أن هذه المتطلبات ضرورية لإنجاح عملية التوصيف الوظيفي، فمن خلال الاطلاع على بعض المشروعات غير المكتملة كمشروع جامعة صنعاء للتوصيف الوظيفي كما سيوضح لاحقاً يلاحظ أن أغلب المشاكل التي تواجه التوصيف الوظيفي هو غياب أحد هذه المتطلبات، كغياب الاعتمادات المالية لجامعة صنعاء التي كانت من المسببات الرئيسة في توقف المشروع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهجية البحث

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج النوعي، حيث يعرف هذا المنهج على أنه: الدراسة التي يمكن القيام بها أو إجرائها في السياق أو الموقف الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات، أو الكلمات، أو الصور، ثم يحللها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي يذكرها المشاركون، وتصف العملية بلغة مقنعة ومعبرة (عفانة، 2005، 1).

وقد عرفه (طباجة، 2007، 535) بأنه: بحث علمي ينشأ استجابة لموقف يواجه الباحث. ويكون موجهاً لخدمة جانب محدود يهم الباحث نفسه بالدرجة الأولى لاتصاله بمجريات حياته وعمله، فهو دراسة علمية مباشرة يقوم بها فرد أو جماعة، تستهدف الوصول إلى حلول يمكن الاعتماد عليها، هذه الحلول تكون متصلة بإجراءات العمل الذي يعملون به، أو تدارك الأخطاء في الطرق والأساليب التي يستخدمونها في حياتهم اليومية، إنه بالفعل (صناعة القرار)، هذا النوع من البحوث لا تستهدف إطلاق التعميمات.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من القيادات الإدارية في جامعة صنعاء.

عينة البحث:

تم اختيار عينة من القيادات الإدارية بالطريقة غير العشوائية العمدية (القصدية) كونهم شاركوا أو عاصروا مشروع التوصيف الوظيفي، ومازالوا متواجدين في جامعة صنعاء.

إستراتيجية جمع بيانات البحث:

استخدمت الباحثة أكثر من أداة لجمع البيانات المتعلقة بإنجاز هذا البحث، تمثلت في الآتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ) المقابلة:

وهي الأداة الرئيسة لجمع البيانات الخاصة بالبحث، وقد تم إجراء عدد من المقابلات مع عينة البحث وهي القيادات الإدارية في جامعة صنعاء المسؤولة عن التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء، والمتواجدين في: الإدارة العامة للشئون القانونية، والإدارة العامة للشئون الإدارية، والإدارة العامة للشئون المالية، والإدارة العامة للتدريب والتأهيل، لمعرفة دور هذه الجهات ومدى اهتمامها بالتنظيم، ولاسيما التوصيف الوظيفي في الجامعة.

إجراءات تطبيق المقابلة:

تم تحديد الأسئلة مسبقاً وتم تغيير تسلسل بعضها وحذف بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى وذلك وفقاً لمجريات المقابلة وتم استخدام الأسئلة التقديمية على سبيل المثال: أيمكنك أن تخبرني عن التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء؟ والمتابعة على سبيل المثال: ماذا تعني بإيجاد الموظف قبل وجود الوظيفة؟ والتدقيق والتمحيص على سبيل المثال: أيمكنك أن تتحدث بمزيد من التفصيل عن هذه النقطة؟ والأسئلة المباشرة على سبيل المثال: هل يوجد توصيف للوظائف في جامعة صنعاء؟ وغير المباشرة على سبيل المثال: ما وجهة نظرك في وصف الوظيفة ومواصفات شاغليها في جامعة صنعاء؟ والتفسيرية على سبيل المثال: هل تقصد بأن وجود عدد هائل من الموظفين في جامعة صنعاء بدون عمل يعني وجود بطالة مقنعة في الجامعة؟ هذه الأسئلة تتمثل بإعداد اثنا عشر سؤال لجمع البيانات عن استخدامات التوصيف الوظيفي في الهيكل التنظيمي والإجراءات تم حذف خمسة منها أثناء إجراء المقابلات نظرا لتقارب الإجابات لأسئلة المقابلة لدى أفراد العينة. وتم إعداد ثلاثة أسئلة لجمع البيانات عن واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء والصعوبات التي تعرض عملية التوصيف الوظيفي، وتم تسجيل المقابلات في سجل خاص لغاية مراجعتها وتنقيحها وكتابة الملاحظات الأولية حولها ودراسة الوثائق التي وفرت المعلومات عن التوصيف الوظيفي وأداء العاملين في جامعة صنعاء.

ب) القرارات:

تم الاطلاع على قرارات رئيس الجامعة الخاصة بالبناء التنظيمي وبمشروع التوصيف الوظيفي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الصدق والموضوعية:

قامت الباحثة بإتباع استراتيجيات المنهج النوعي التالية لتحقيق مفهوم الصدق في عملية جمع البيانات:

* العمل الميداني المطول والمثابرة.

* لغة المشارك: الروايات الحرفية.

* البيانات المسجلة أليا.

* استخدام الأوصاف الدقيقة التي لا تحمل أكثر من المعنى الموجود في المقابلات، وتم تحديد أنماط البيانات بناء على استخدام المشاركين وفهمهم لها "حيث أن المبدأ الرئيس في تحديد أنماط البيانات والأوصاف الدقيقة تعني تلك المصطلحات التي يستخدمها ويفهمها المشاركون". (أبو زينة وآخرون، 2005 ،151)

وتم استخدام الصدق التفسيري من خلال تفاعل الباحثة بالمواقف التي جمعت فيه البيانات ويهتم البحث الحالي بالمعاني والتفسيرات كما يدركها الأفراد في مواقف معينة وتم استخدام الصدق النظري "بقيام الباحث بتطوير الأطر المفاهيمية قبل وأثناء إجراء البحث ويرتبط هذا الصدق بالتفسيرات النظرية المسبقة" (قنديلجي، 2009، 449) على سبيل المثال: التفسيرات النظرية لمراحل التوصيف الوظيفي وأداء العاملين وعناصره، ويتمثل الصدق الداخلي في البحث الحالي "بفحص مصداقية النتائج وتفسيراته من خلال محاكماتها مع المصادر المتعددة لجمع المعلومات ويحتاج الباحث النوعي إلى الصدق الداخلي، ولكنه لا يهتم بصورة أساسية بعلاقات السبب والنتيجة بين مكونات الظاهرة وإنما يهتم بتفسير المعنى كما يدركه المشاركين"(أبو زينة وآخرون، 2005 ،146)

وقامت الباحثة بإتباع الاستراتيجيات التالية لتحقيق مفهوم الموضوعية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الكلام القليل والاستماع الكثير بهدف مساعدة المشارك على الاسترسال في إجاباته وإعطاء الفرص للباحثة للتأمل في إجابة المشارك وتقييمها وتحديد الأجزاء التي لم تكن واضحة في الإجابة بهدف الاستيضاح عنها.
- الالتزام بالذاتية المنظمة من خلال التساؤلات الذاتية المستمرة لدى الباحثة وإعادة تقييمها لجميع مراحل البحث. "ويعمل الباحث النوعي على اعتماد الذاتية المنضبطة والبعد عن التحيز عند جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها" وهذا ما سارت عليها الباحثة في الدراسة الحالية "بينما يسعى الباحث الكمي للتخلص من الذاتية من خلال التصميم المخطط له مسبقاً"، (أبو زينة وآخرون، 2005، 33)
- السجل الميداني بالوقت والتاريخ والأماكن والأشخاص لكل حالة من الحالات التي تفاعلت معهم الباحثة.
- استخدام أسلوب المطابقة والاتصال مع الموظفين في جامعة صنعاء.

نتائج البحث ومناقشتها:

اشتمل البحث الميداني على وصف شامل للخطوات المنهجية التي تجيب عن التساؤلات التي طرحها البحث، والتي تدور حول: واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية، والصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء.

حيث استخدمت الباحثة العديد من أدوات جمع البيانات حسب طبيعة كل تساؤل من تساؤلات البحث، وفيما يأتي النتائج التي توصل إليها البحث الميداني، ومناقشتها، وتفسيرها في ضوء الإطار النظري الذي سبق عرضه.

أولاً: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول.

السؤال/ ما واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر قياداتها الإدارية؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة (التقارير، والمقابلة المعمقة) كأداة لجمع البيانات، واستخدمت أسلوبي المنهج النوعي (دراسة الحالة، وتحليل الوثائق)، وقد توصلت إلى الآتي:

صدرت العديد من القرارات الخاصة بإعادة الهيكل التنظيمي لجامعة صنعاء، ومنها قرار رئيس الجامعة رقم (9) لسنة 2004م بتشكيل لجنة لإعداد مشروع الهيكل التنظيمي الجديد، وبموجبه تم القيام بالمرحلة الأولى المتمثلة في الآتي: الاطلاع على جميع قرارات رئيس الجامعة المتعلقة بالإدارات العامة وتخصصاتها التي صدرت في الأعوام (1990 – 1996م) قبل صدور الهيكل المؤقت، وقرارات إنشاء بعض المراكز والاطلاع على الهيكل التنظيمي لبعض الجامعات العربية ومعرفة الاختلافات والخصوصيات، ومراجعة استمارات التوصيف المقترحة من قبل اللجنة والتي تم توزيعها مسبقاً على مديري العموم ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام، وفي ضوء ذلك قامت اللجنة بإعداد مشروع الهيكل التنظيمي الجديد للجامعة كوظائف فقط، على أن تستكمل اللجنة مهامها بتوصيف اختصاصات ومهام الوظائف في ضوء ما يتم اعتماده عند اعتماد المشروع المقدم ، الذي أقر بقرار رئيس الجامعة رقم (165) لسنة 2005م بإصدار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والفني بالجامعة، إلا أن اللجنة لم تستكمل ما بدأت به حتى الآن.

ونظراً لأهمية دراسة هذه التجربة من أجل أن تتمكن الباحثة من التفسير والتحليل واشتقاق المعاني وطرح الأسئلة التمهيدية فإن تحليل واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء يتضمن التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من خلال تحليل الوثائق والمقابلات المعمقة وسنبين ذلك في الآتي:

- **التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء (تحليل الوثائق).**

تمثل هذه الخطوة من الخطوات المهمة في البحث؛ إذ إنها تعكس مدى الجدية والاهتمام بنظام توصيف الوظائف، وكما هو ملاحظ فإن جامعة صنعاء سعت إلى استصدار تشريعات ذات علاقة بالتوصيف الوظيفي متمثلة بقرار رئيس الجامعة رقم (165) لسنة 2005م، وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث مستويات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستوى الأول: التنظيم:

أوجب قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م على كل وحدة إدارية أن تنشئ وحدة خاصة بالتنظيم والأساليب ضمن الإدارة العامة لشؤون الموظفين أو كنشاط متخصص في إطار أوسع وفقاً لحجم النشاط أو مقتضى الحاجة، تكون مهمة هذه الوحدة دراسة وتحسين أساليب العمل، وتبسيط الإجراءات بصورة مستمرة، وإعداد الخرائط والأدلة التنظيمية لعمل الوحدة، وبما أن جامعة صنعاء تتبع الخدمة المدنية إدارياً فقد تم إنشاء إدارة التنظيم والتدريب التي تحولت إلى الإدارة العامة للتدريب والتأهيل لقطاع رئاسة الجامعة، ويشرف عليه رئيس الجامعة ضمن البناء التنظيمي لجامعة صنعاء .

وفي المادة (13) من القرار الجمهوري رقم (122) لسنة 1992م بشان اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991 نصت الفقرة (أ) على أن "تضع كل وحدة إدارية هيكلاً يعكس بدقة وبصورة علمية بنيانها الإداري من الوحدات والتشكيلات التنظيمية اللازمة لتنفيذ أنشطتها ومهامها المختلفة، ويحدد فيه بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية وعلاقات الإشراف والتنسيق"، ونصت الفقرة (ب) على أن "ينعكس الهيكل التنظيمي في هيكل وظيفي يحدد بدقة أنواع ومستويات وأعداد الوظائف المطلوبة لتنفيذ مهام كل تقسيم تنظيمي، تعد على أساسه الموازنات الوظيفية، وتؤسس طلبات تشغيل القوى العاملة بمقتضاه"، تمثل هذا بقرار رئيس الجامعة رقم (165) لسنة 2005م بإصدار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والفني بالجامعة.

وما يمكن ملاحظته في التشريعات الخاصة بالتنظيم وكما هو واضح من خلال القرارات الصادرة من رئيس الجامعة أن جميعها تضمنت إعداد هيكل تنظيمي لكل وحدة إدارية يعكس بدقة علمية بنيانها الإداري من الوحدات، والتشكيلات، ووضوح خطوط السلطة، والمسؤولية وعلاقته الإشرافية، وبناء هيكل وظيفي يحدد بدقة أنواع ومستويات وأعداد الوظائف المطلوبة، وأن تُعِد الجامعة نظاماً معيارياً لتوصيف الوظائف تتخذ فيه وظائف الجامعة مسميات وأوصافاً قياسية ضمن مجموعات هيكلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستوى الثاني: الوظيفة:

الوظائف في جامعة صنعاء كونها مؤسسة تابعة للخدمة المدنية تقسم إلى مجموعات رئيسة حسب طبيعة الأعمال المؤداه فيها، ثم تقسم كل مجموعة رئيسة إلى مجموعات نوعية وفئات وظيفية حسب طبيعة الاختصاص وصعوبة وتعقيد الواجبات ومستوى المسؤوليات الإشرافية وغير الإشرافية، وتتضمن هذه المجموعات والفئات مسميات محددة وتعريفات نمطية طبقاً لنظام توصيف وترتيب الوظائف كما جاء في المادة (16) من قانون الخدمة المدنية أن تقسيمات الوظائف تكون على النحو الآتي:

- مجموعة وظائف الإدارة العليا، وتكون مسؤوليات وظائف هذه المجموعة اتخاذ الإجراءات والقرارات التي تحقق الأهداف العامة للوحدة الإدارية، والمشاركة في وضع الأهداف والسياسة العامة والخاصة بها، والتنسيق بين مهامها وفعاليتها بما يضمن تحقيق تلك الأهداف، وتنظيم الأعمال وتنسيقها أو متابعتها، وتوجيه الأفراد وتشجيع اتجاهات التعاون والمشاركة فيها وتنشيطها.
- مجموعة الوظائف الإشرافية (إدارية – تخصصية)، وتكون مهام وظائف هذه المجموعة: مساعدة وظائف الإدارة العليا، والقيام بأعمال تخصصية في المجالات الصحية والهندسية والاقتصادية والزراعية والإدارية والقانونية والتربوية والمحاسبية والمالية وفي العلوم الطبيعية أو ما يماثل أياً منها، والإشراف على هذه الأعمال، ولا يعين في الوظائف التخصصية إلا من كان يحمل الشهادة الجامعية الأولى أو ما يعادلها بالمؤهل أو الخبرة، كما لا يعين في الوظائف الإدارية إلا من كان مستوفياً للشروط الأساسية ووفقاً لشروط شغل الوظائف ونظام توصيف الوظائف وترتيبها.
- مجموعة الوظائف التنفيذية، وتكون مهام وظائف هذه المجموعة القيام بأعمال فنية أو كتابية في مجالات هندسية أو تعليمية أو صحية أو إدارية أو ما يماثل أياً منها، والإشراف على هذه الأعمال، وتشترط وظائف هذه المجموعة تأهيلاً علمياً مناسباً إلى جانب توافر الخبرة في مجال الوظيفة.
- مجموعة الوظائف الحرفية والمساعدة، وتكون مهام وظائف هذه المجموعة: القيام بأعمال محددة في المهن المختلفة، والإشراف على تنفيذها أو القيام بتأدية خدمات أو أعمال حرفية.
- مجموعة الوظائف الخدمية المعاونة، وتتضمن أعمال وظائف هذه المجموعات: الخدمات المعاونة التي يقوم شاغلوها –تحت الإشراف المباشر–بأعمال عادية معاونة في ميادين عمل مختلفة لا تتطلب خبرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سابقة أو إعداداً تعليمياً أو مهنياً خاصاً، وقد تتطلب استخدام بعض الأدوات أو المعدات البسيطة (تشريعات الخدمة المدنية، 2010م).

وفي المادة (9) تقسم وظائف الخدمة العامة من حيث طبيعة العمل والنشاط إلى مجموعات وفئات وظيفية متجانسة، وتقسم من حيث الأهمية النسبية العامة إلى مستويات ودرجات وفقاً لما تتضمنه من واجبات ومسؤوليات، أما بالنسبة لتحديد المجموعات الرئيسة فإنها لا تختلف عما ورد في القانون رقم (43) لسنة 2005م.

ويتكون جدول الوظائف والرواتب وفقاً للمادة (7) من القرار رقم (122) لسنة 1992م من العناصر الآتية:

- المجموعة الوظيفية: تقسيم رئيسي للوظائف التي تتفق في نوعيتها وطبيعة الأعمال المؤداة فيها وإن اختلفت في مستويات الصعوبة والمسؤولية.
- الفئة: مستوى وظيفي بمراتب مالية أفقية، تشمل وظائف ذات مستوى متساوٍ أو متقارب داخل مجموعة وظيفية، وتتطلب مواصفات وشروط ومؤهلات محددة لشغلها.
- الحد الأدنى لأجر الفئة هو: أدنى ربط لأول مرتبه مالية من مراتب الفئة.
- الحد الأعلى لأجر الفئة هو: نهاية ربط أعلى مرتبة مالية يتدرج فيها الموظف أفقياً بالعلاوات أو الترقيات.
- المرتبة: ربط مالي يمثل شريحة من الأجر ضمن مراتب الفئة، يتدرج فيها الموظف أفقياً بالعلاوات أو الترقيات.
- العلاوة هي: مبلغ مالي محدد قيمتها أمام كل فئة في جدول الوظائف والرواتب تضاف إلى راتب الموظف متى استوفى شروط استحقاقها.

وفي القانون رقم (43) لسنة 2005م، المادة (10) تقسم وظائف الخدمة العامة من حيث الأهمية النسبية العامة إلى مستويات ودرجات، وتكون المستويات العامة على النحو الآتي:

1- المستوى الأعلى: ويضم هذا المستوى وظائف السلطة العليا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- المستوى الأول: ويضم هذا المستوى وظائف الإدارة العليا، والوظائف التخصصية التي تتطلب قدراً عالياً من المهارات الفكرية والتطبيقية، ويؤدي شاغلوها المهام المعقدة ودراسة المشكلات الرئيسة.

3- المستوى الثاني: ويضم الوظائف الإدارية والإشرافية التي يتولى شاغلوها إدارة الأعمال التنفيذية.

4- المستوى الثالث: ويضم الوظائف التخصصية الدنيا العادية.

5- المستوى الرابع: ويضم هذا المستوى الوظائف الفنية والكتابية الدنيا التي تؤدَّى إلى شاغليها بعض الأعمال الروتينية البسيطة، مثل شاغلي الوظائف الفنية والكتابية.

6- المستوى الخامس: ويضم الوظائف الحرفية التي تتضمن إنجاز بعض الأعمال الحرفية.

7- المستوى السادس: وهو المستوى الأدنى من مستويات التقسيم لوظائف الخدمة العامة، وتضم المستوى الأدنى في الوظائف الحرفية.

المستوى الثالث: الموظف:

ما يخص التعيين في الوظيفة، فإن قرار مجلس الوزراء رقم (149) لسنة 2007م تناول التعيين في الوظيفة بشكل أوسع من القوانين السابقة، وما يمكن ملاحظته في التشريعات المتعلقة في هذا المستوى ما يأتي:

- كما هو واضح في القانون رقم (19) لسنة 1991م والقانون (43) لسنة 2005م، والقرار (99) لسنة 2006م، كذلك القرار (149) لسنة 2007م، جميعها أوجبت إعداد وتنفيذ نظام التوصيف الوظيفي المعياري، وهذا بحاجة إلى ترجمة وتفسير في الواقع العملي، وما يخص التعيين في الوظيفة العامة كما جاء في القرار رقم (149) لسنة 2007م، فإن المستويات الوظيفية (القيادية – الإشرافية – غير الإشرافية) –وكما هو ملاحظ – يغيب فيها الوصف والتحديد الدقيق للمؤهلات والمهارات والقدرات، فتناسب الشهادة العلمية مع الوظيفة هو الشرط الأساسي دون تحديد التخصص العلمي في الشهادة ما عدا الوظائف التخصصية بطبيعتها، وهذا يشير إلى أن التعيين في الوظائف العامة يتم وفقاً للمؤهل والخبرة مع غياب التخصص، وكما هو واضح في التعيين الجديد في الفقرة "ثالثاً" من المادة (1) للقانون رقم (149) لسنة 2007م، فالتعيين تضمن المؤهل وتقابله الدرجة الوظيفية دون الاهتمام بالمواصفات اللازمة لشاغل الوظيفة، وقد بلغ عدد الدرجات المرتبطة بالمؤهلات عشرين درجةً، وهذا ما يؤكد أن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مواصفات شاغل الوظيفة في التعيين الجديد لم يكن مشتقاً من وصفها، وهذا ما أدى إلى قلة وجود الموظفين المتخصصين في جامعة صنعاء، وخاصة وظائف المستويات العليا، ووجود موظفين يحملون مؤهل بكالوريوس تربية في الإدارات المالية أو في العلاقات العامة والإعلام وغيرها .

التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء (المقابلات المعمقة).

ومن خلال المقابلة المعمقة مع القيادات الإدارية نستخلص الآتي:

الواقع يشير إلى أنه لا يوجد توصيف وظيفي لجامعة صنعاء، أو تواجد أي أدلة منظمة للعمل الإداري كدليل تنظيمي أو دليل للعمل. وفي الإطار العملي وبالاستفسار عن واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء والتي سعت الباحثة إلى أن يكون من منظور إداري ومالي وقانوني، وعن طريق عدة أسئلة توصلت الباحثة إلى أنه: "**لا يوجد توصيف وظيفي لجامعة صنعاء بالرغم من وجود مشروع لذلك ولكنه لم يكتمل**"، للأسباب الآتية: " **أنا أعتقد ما لم تكن القيادات بالذات التي تأتي على قمة الهرم على درجة من الوعي والرغبة في التغيير لن يكون هناك توجه فعلي وجاد لوجود توصيف وظيفي لجامعة صنعاء، وقد يكون تغيير القيادات الإدارية في جامعة صنعاء بشكل مستمر واهتمامهم بالشئون الروتينية اليومية عن النظرة التنظيمية سبب في ذلك**" (عبدالله، مقابلة، 2023م). وبالاستيضاح عن هذا الموضوع كانت الإجابة: "**لا يوجد معايير للتوظيف أو الترقية، والأدهى من ذلك قد يتم تعيين موظف في وظائف إشرافيه أو إدارية وهو أقل تأهيلاً وخبرة، قد يرجع ذلك إلى عدم وجود رؤية للقيادات العليا، وعدم رغبتهم في تحسين الأداء التنظيمي، فعملية التوصيف الوظيفي ليست بالصعوبة التي تجعل القيادات العليا تستبعدها من تخطيطهم، وأيضاً عدم وجود تخطيط استراتيجي للجامعة بالشكل المطلوب**"(موظف بالإدارة العامة للشئون القانونية في جامعة صنعاء، مقابلة، 2023م).

ويبقى أن يُجاب عن التساؤل الآتي: ما مضمون المشروع الذي أعد في التوصيف الوظيفي؟ وهل تم تفعيله في الواقع؟ وبالاستفسار حول هذا الموضوع كانت الإجابة: "**بالنسبة للتوصيف الوظيفي: هذه مشكلة يعاني منها الجهاز الإداري في الدولة بشكل عام، من ضمنها جامعة صنعاء إلى الآن، وإن وجدت مشاريع فإنها لم تُفعِل ولم تخرج إلى حيز الوجود، هذا المشروع وإن كانت له بدايات فإنه في الأدراج لا أقل ولا أكثر، ولم يخرج إلى أرض الواقع، ولكن كَوني من ضمن اللجنة المكلفة بالمشروع أأكد لكِ أن**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المشروع سيكتمل في المرحلة القادمة وسيخرج إلى حيز الوجود إن شاء الله" (عبدالفتاح، مقابلة، 2024م). في حين يضيف آخرون أن: " **مشكلة التوصيف الوظيفي يعاني منها الجهاز الإداري في الدولة كلها، صحيح أنه قد توجد أجهزة نوعية لديها توصيف وظيفي ولكنها حالة متفردة. أما عن مشروع التوصيف الوظيفي لجامعة صنعاء فلم يتم بشكل كامل لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية؛ الأسباب الموضوعية أن هذه الأنشطة كانت من قبل وما تم هو تكرار لها وإعادة تنظيم، والمشكلة هو عدم استقرار الهيكل التنظيمي، أما الأسباب الذاتية: أنه لا يوجد إمكانيات تمويلية وفنية كافية لإعداد وتنفيذ التوصيف الوظيفي المعياري**" (المحبشي، مقابلة، 2024).

وتستخلص الباحثة مما سبق بأن جامعة صنعاء تمتلك هيكل تنظيمي واضح ومرن يعكس بدقة علمية بنيانها الإداري من الوحدات، والتشكيلات، ووضوح خطوط السلطة، والمسؤولية وعلاقته الإشرافية، أما الحديث عن الوظيفة والموظف فنجد أن الوظائف تغيب فيها الوصف والتحديد الدقيق للمؤهلات والمهارات والقدرات، فالتعيين في الوظائف العامة يتم وفقاً للمؤهل والخبرة مع غياب التخصص، دون الاهتمام بالمواصفات اللازمة لشاغل الوظيفة، مما أدى إلى قلة وجود الموظفين المتخصصين في جامعة صنعاء، وخاصة وظائف المستويات العليا، بالإضافة إلى أن الواقع يشير إلى أنه لا يوجد توصيف وظيفي لجامعة صنعاء، أو تواجد أي أدلة منظمة للعمل الإداري كدليل تنظيمي أو دليل للعمل.

ثانياً: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني.

السؤال/ ما الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة (المقابلة المعمقة) كأداة لجمع البيانات، واستخدمت أسلوب المنهج النوعي (دراسة الحالة)، وقد توصلت إلى الآتي:

إن اتباع المنهجية العلمية في توصيف الوظيفة لا يعني بالضرورة عدم وجود صعوبات ومشاكل في عملية التوصيف الوظيفي، فبعض الأمور قد تخضع للتقدير الشخصي والإدراك الحسي، وخاصةً عند القيام بجمع المعلومات لتحليل الوظيفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبغض النظر عن الأسلوب المستخدم في عملية توصيف الوظائف فإن هذا العمل قد لا يخلو من بعض المشكلات مهما كانت كفاءة هذه العملية، أو حجم المؤسسة ومستوى قدرات الموظفين فيها.

فجامعة صنعاء كغيرها من المؤسسات الحكومية واجهتها عدة صعوبات لإعداد التوصيف الوظيفي، ومن هذه الصعوبات:

- غياب النظرة المستقبلية للتنظيم الإداري، وتحسين الأداء الإداري، وخاصة من القيادات الإدارية.
- انشغال القيادات الإدارية بالأعمال الروتينية عن الأعمال القيادية الأساسية التي تسعى إلى تغيير حالة الجامعة إلى الأفضل.
- عدم الاستفادة من خبرات بعض الكوادر في الجامعة من الأكاديميين والإداريين ذوي الخبرات في مجال التوصيف الوظيفي لإعداد المشروع وتنفيذه.

وبالاستفسار أكثر عن هذه الصعوبات وبالسؤال عن الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء كانت الاجابة " **لا تزال كثير من أجهزة الدولة وكثير من مسؤولي إدارة الموارد البشرية لا يفقهون معنى التوصيف الوظيفي، وبالمثل القيادات العليا في جامعة صنعاء لم يهتموا بأهمية التوصيف الوظيفي ولم يتفاعلوا معه، لذا تجدين الأمر ظل مجرد فكرة لدى بعض الإداريين المدركين أهمية ذلك**" (عصام، مقابلة، 2024م)، وبالاستيضاح عن هذا الموضوع كانت الاجابة "**وإذا كنتِ تسألين عن الصعوبات التي واجهت المشروع فممكن أن نقول: إن أهم سبب لتوقف المشروع وعدم خروجه للواقع هو الاعتماد المالي للمشروع، فبعد أن خضنا مشواراً كبيراً في التوصيف بدأت الاختلافات على المستحقات المالية لأفراد اللجنة المكلفة ومستحقات النثريات ومستلزمات التوصيف من طباعة وأوراق وغيره، بالإضافة إلى تغيير الكادر، وخاصة القيادات العليا، والذي من خلاله تم تغيير الهيكل التنظيمي وتم صدور قرارات عدة بخصوص فصل ودمج الإدارات، وإن كثيراً من الوظائف تغيرت أثناء المشروع، هذه التغيرات أثرت في مستوى مهارة وخبرة شاغل الوظيفة أو في طرائق أداء الوظيفة أو التغير في المهارات وغيره، والذي جعلنا نستمر في مراجعة التوصيف الذي أعد من قبل اللجنة ومن الصعوبات التي واجهتنا أيضاً عدم تكوين لجنة للمراجعة والتدقيق بالرغم من الإصرار على طلب تشكيل هذه اللجنة من قبل لجنة إعداد التوصيف الوظيفي أكثر من مرة، والذي ينبغي أن تشكل أثناء وبعد**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيف، وتكون مكونة من أشخاص ذي خبرة في مجال التوصيف، وخاصة أن جامعة صنعاء تحتوي على كادر أكاديمي متميز وقيادات إدارية لديهم الخبرة في ذلك" (عبدالفتاح، مقابلة، 2024م).

الملخص العام لنتائج البحث.

أظهر البحث عدداً من النتائج، من أهمها:

- غياب التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء بشكل خاص وفي أجهزة الدولة بشكل عام.
- تعثر مشروع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء لعدة أسباب، من أهمها غياب الاعتماد المالي للمشروع قبل البدء به.
- اقتصار توزيع المهام والمسئوليات في اللائحة التنظيمية لجامعة صنعاء على الوظائف القيادية والإشرافية والمجالس.
- التركيز على تقسيم الوظائف إلى مجموعات رئيسة (القطاعات) من أعلى إلى أسفل بمشروع إعادة الهيكل التنظيمي لجامعة صنعاء.
- ضعف النظرة المستقبلية التطويرية لمشروع إعادة الهيكل التنظيمي، وتم الاكتفاء بالواقع الفعلي.
- غياب الاهتمام بمواصفات الموظف عند التعيين بجامعة صنعاء، فالأغلب ذو مؤهل أقل من بكالوريوس.
- غياب المعايير الموضوعية في قياس أداء العاملين.
- إن متطلبات التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء لم تكن دقيقة، حيث إنه لم يخطط له بالشكل السليم، فلا يتوافر اعتمادات مالية، كون عملية التوصيف الوظيفي عملية مكلفة، لما تتطلبه من نفقات كبيرة تتمثل في الصرف على المشاركين والأدوات والآلات والوسائل والنماذج وغير ذلك من النفقات، فتوافر الاعتمادات الوظيفية يضمن استمراريتها وعدم توقفها عند أي مرحلة من المراحل بسبب نقص الاعتمادات المالية، وغياب الخطة الإعلامية التي من المفترض أن تقوم بالتعريف بأهمية إجراء مثل هذه التقارير وتبعث الموظفين على الطمأنينة بأن إجراء مثل هذه التقارير لن تحد من مكانتهم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوظيفية، فهي ترشدهم إلى الإدلاء بالبيانات السليمة عن واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وتمكنهم من تحديد مستوياتهم الوظيفية وأهداف وظائفهم.

- لا يتوافر تحليل شامل ودقيق للوظائف، ولا يوجد وصف تفصيلي لكل وظيفة ومواصفات شاغلها، ولا يتوافر تصنيف لاحق لتصميمها وتحليلها، وقد يكون ذلك بسبب توقف مشروع التوصيف الوظيفي وعدم استكماله.
- غياب المنهجية والمهنية في أداء العاملين؛ حيث إنه لا يوجد دليل للتنظيم والتوصيف في الواقع، ولا يتوافر أدلة للعمل، ولا يتوافر بيانات عن نشاط العاملين وعن مختلف الواجبات والقدرات والمهارات المطلوبة للإنجاز في سجلات العاملين، وإن ما تم إعداده من مشاريع في التوصيف الوظيفي لم يتم استكمالها وتطبيقها في الواقع العملي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات والمقترحات:

أ) التوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

1- إعادة بناء الهيكل التنظيمي بصورة شمولية ذات نظرة مستقبلية متفتحة.

2- إعداد أدلة تنظيمية وأدلة عمل وسجلات العاملين وفقاً لمخرجات مراحل التوصيف الوظيفي.

3- أخذ جميع متطلبات التوصيف الوظيفي في الحسبان عند البدء بمشروع التوصيف الوظيفي.

4- اهتمام القيادات العليا بمشروع التوصيف، وتعيين متخصصين في مجال التوصيف الوظيفي، وإعادة الهيكلة من ذوي الكفاءات والخبرة في هذا المجال.

5- ضرورة تصميم الوظائف ابتداءً بأصغر الوظائف وترتيبها من أسفل الى أعلى.

6- إعداد تحليل شامل للوظائف، وعدم الاكتفاء بالوظائف القيادية أو الإشرافية، واعتماد منهجية تجزئة الوظيفة الى عواملها الأولية، وجمع المعلومات الدقيقة والتفصيلية عنها.

7- إعداد وصف تفصيلي لكل وظيفة ومواصفات شاغلها في جامعة صنعاء وتدوينها في بطاقات توصيف وظيفي.

8- تطبيق وصف الوظيفة ومواصفات شاغلها في عمليات إدارة العنصر البشري، وتحديد الوظيفة العامة وإخضاعها لمبدأ الجدارة.

9- تحديث نظام قياس الأداء، وتحديد معايير قياس الأداء من واقع بطاقات التوصيف الوظيفي.

ب) المقترحات:

من خلال النظر في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، والمناقشات التي تخللت مرحلة البحث الحالي، وفي ضوء الحقائق التي تم الوصول إليها بالبحث في الوثائق والتعاميم، تقترح الباحثة الآتي:

1- دراسة علاقة التوصيف الوظيفي بتحسين الأداء الإداري.

2- دراسة علاقة التوصيف الوظيفي بتحسين أداء العاملين.

3- دراسة حول جدوى استخدام نظام التوصيف الوظيفي في تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين.

4- إجراء دراسة لمعرفة اتجاهات القيادات الإدارية والأكاديمية نحو التوصيف الوظيفي، والتحسين التنظيمي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والرسائل العلمية.

- أبو زينة، وآخرون. (2005). **مناهج البحث العلمي وطرق البحث النوعي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.
- البشاري، نجيب محمد يحيى. (2010). التوصيف الوظيفي وأثره في تقييم أداء العاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.
- الجميعي، فؤاد محمد. (1982). **الأسس النظرية والتطبيقية لترتيب الوظائف**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، سوريا.
- حمزة، عاتقة علي حسين. (1998). توصيف واقع الهياكل والأنظمة والممارسات ومدى ملاءمتها لشفافية النظام المالي والإداري بالجمهورية اليمنية. **المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي** المنعقد خلال الفترة 25-27 أغسطس، اليمن، صنعاء.
- الدباغ، عصام عبد الوهاب. (2008). **إدارة الأفراد**، دار زهران، عمان.
- الزهراني، خديجة بنت مقبول. (1426هـ). أنموذج مقترح لبطاقة التوصيف الوظيفي لمديرة المدرسة من وجهة نظر مشرفات الإدارة المدرسية ومديرات التعليم العام، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- السلمي، علي. (2014). الإدارة في عصر العولمة والمعرفة، سما للنشر والتوزيع.
- الشهري، محمد بن على ظافر. (2000). **تصنيف الوظائف وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، معهد الإدارة العامة، الرياض.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- العبادي، هاشم فوزي دباس واخرون. (2008). **إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- عبودي، زيد (2006). **معجم مصطلحات الإدارة العامة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- عقيلي، عمرو وصفي (2005)، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة، "بعد إستراتيجي"**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان.
- غالب، نجيب ناجي عبده. (2013). التوصيف الوظيفي وأداء العاملين –دراسة حالة- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في الجمهورية اليمنية 1997 م-2011 م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء.
- القانص، غالب حميد حميد. (2011). تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، مصر.
- القحطاني، محمد بن دليم. (2008). **إدارة الموارد البشرية، "نحو منهج إستراتيجي متكامل"**، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض.
- قنديلجي، عامر، السامرائي إيمان. (2009). **البحث العلمي الكمي والنوعي**، اليازوري، عمان.
- الكبيسي، عامر خضير. (2005). **إدارة الموارد البشرية مدخل تطبيقي معاصر**، الدار الجامعية، ليبيا.
- كشواي، باري. (2008). **إدارة الموارد البشرية، ت: العامري**، الطبعة الثالثة، دار الفاروق، القاهرة.
- كوبرز، برايس داووترهاوس. (2006). إعادة الهيكلة التنظيمية الجزء الثاني التوصيف الوظيفي في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الجمهورية اليمنية، **مشروع تحديث**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخدمة المدنية، صنعاء.

- ماهر، أحمد. (2007). **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- المحاقري، يحيى محمد. (2011). سياسات وإجراءات التوظيف في الخدمة المدنية بالجمهورية اليمنية، الواقع وآفاق التطوير، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء.
- المرسي، جمال الدين محمد. (2006). **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية "المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين"**، الدار الجامعية الإبراهيمية.
- النجار، فريد. (2002). **وظائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- وزارة الشئون القانونية في الجمهورية اليمنية، تشريعات الخدمة المدنية 2010م، الطبعة الرابعة، مطابع التوجيه، صنعاء.
- الوليد، بشار يزيد. (2009). الإدارة الحديثة للموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً : الوثائق

1- وزارة الشـئون القانونية في الجمهورية اليمنية، تشـريعات الخدمة المدنية 2010م، الطبعة الرابعة، مطابع التوجيه، صنعاء.

2- جامعة صنعاء، الشئون القانونية، قرار رئيس الجامعة رقم (9) لسنة 2004م

3- جامعة صنعاء، الشئون القانونية، قرار رئيس الجامعة رقم (165) لسنة 2005م.

4- جامعة صنعاء، الشئون القانونية، قرار رئيس الجامعة رقم (40) لسنة 2013م.

ثالثاً: المقابلات.

1. مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور عبدالله الكِندة، الشئون القانونية بتاريخ 2023/12/7م.
2. مقابلة أجرتها الباحثة مع موظف، الشئون القانونية بتاريخ 2023/12/11م.
3. مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ عبدالرزاق المحبشـي، نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بتاريخ 2024/2/22م.
4. مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ عبدالفتاح الخطري، الشئون الإدارية بتاريخ 2024/8/7م.
5. مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ عصام الحراسي، الشئون المالية بتاريخ 2024/8/28م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عنوان البحث

" أثر دستور 2005 على نظام التوازن بين السلطات في العراق"

(مبدأ الفصل بين السلطات)

مقدم من المحامي بركات العيساوي

طالب دكتوراه / القسم العام / جامعة المنصورة

تاريخ استلام البحث: 6 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 4 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

تناول هذا البحث طبيعة النظام البرلماني في العراق بعد دستور 2005، مع التركيز على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات العامة في الدولة، ويخلص البحث إلى أن الدستور العراقي اعتمد نظامًا هجينًا يجمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي، مع بعض مظاهر النظام المجلسي، ما أدى إلى اختلال التوازن بين السلطات. فبينما نص الدستور على ثنائية السلطة التنفيذية، بتقسيم الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، توسعت صلاحيات الرئيس بشكل يفوق الدور التقليدي في النظام البرلماني، في حين أصبح مجلس النواب الجهة المهيمنة على المؤسسات الدستورية، ما أضعف دور مجلس الوزراء كمحور للسلطة التنفيذي، كما كشف البحث عن وجود نصوص دستورية غامضة أو متضاربة، وعجز عن تفعيل بعض آليات التوازن، مثل إنشاء مجلس الاتحاد ومراقبة تطبيق القوانين الاتحادية، إضافة إلى غموض اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، ما أثر على قدرة الرقابة المتبادلة بين السلطات وتحقيق مبدأ الفصل بينها، ويخلص البحث إلى أن هذا الوضع أدى إلى تراكم ممارسات تطبيقية تكرس الخلل بين السلطات، ويضعف استقرار النظام السياسي وفاعلية مؤسسات الدولة. ومن هنا جاءت التوصيات بضرورة إعادة النظر في النصوص الدستورية الغامضة أو المتضاربة، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بوضوح، وتعزيز دور مجلس الوزراء كمركز للسلطة التنفيذية، وتفعيل دور المحكمة الاتحادية العليا، وكذلك تفعيل آليات التوازن بين مجلس النواب ومجلس الاتحاد لضمان تمثيل الأقاليم وتحقيق العدالة الدستورية.

الكلمات المفتاحية: التوازن، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، مجلس النواب، الدستور.

Abstract

This study examines the nature of the parliamentary system in Iraq following the 2005 Constitution, with a focus on the principle of separation and balance of powers. The research finds that the Iraqi Constitution adopts a hybrid system combining features of both parliamentary and presidential systems, along with some elements of the council system, which has resulted in an imbalance of powers. Although the Constitution establishes a dual executive, dividing powers between the President and the Council of Ministers, the President's powers have been expanded beyond the traditional role in a parliamentary system, while the Council

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

of Representatives has become the dominant authority over constitutional institutions, weakening the Council of Ministers as the center of executive power.

The study also highlights the existence of ambiguous or conflicting constitutional provisions and the failure to implement certain mechanisms of balance, such as the establishment of the Federation Council and the oversight of federal laws, in addition to unclear competencies of the Supreme Federal Court, which affects the ability to maintain effective checks and balances between the branches.

Consequently, these factors have led to practices that reinforce the imbalance among the authorities, undermining political stability and the effectiveness of state institutions. Therefore, the study recommends reviewing ambiguous or conflicting constitutional texts, clearly defining the powers of the President and the Council of Ministers, strengthening the role of the Council of Ministers as the executive authority, activating the role of the Supreme Federal Court, and implementing mechanisms to balance power between the Council of Representatives and the Federation Council to ensure fair representation of the regions and uphold constitutional justice.

Keywords: Balance, Legislative Authority, Executive Authority, Council of Representatives, Constitution.

المقدمة

يعد مبدأ التوازن بين السلطات من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها النظم الدستورية الحديثة، لما له من دور أساسي في منع الاستبداد وضمان عدم تركز السلطة بيد جهة واحدة، وتحقيق الرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد جاء دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في مرحلة انتقالية دقيقة أعقبت تحولات سياسية ودستورية عميقة، سعى من خلالها المشرع الدستوري إلى إرساء نظام دستوري ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات مع التعاون والتوازن فيما بينها، غير أن التطبيق العملي لأحكام الدستور أفرز العديد من الإشكالات المتعلقة بمدى تحقق هذا التوازن، ولا سيما في ظل التجاذبات السياسية وتداخل الاختصاصات بين السلطات، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية معمقة لبيان أثر دستور 2005 على نظام التوازن بين السلطات في العراق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس حول مدى نجاح دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في إرساء نظام فعال للتوازن بين السلطات، ومدى كفاية النصوص الدستورية في منع تغول سلطة على أخرى، في مقابل ما أفرزه الواقع العملي من اختلالات في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو بين هاتين السلطتين والسلطة القضائية.، وعليه، تتجلى مشكلة البحث حول الفجوة بين النص الدستوري والتطبيق العملي لمبدأ التوازن بين السلطات في النظام الدستوري العراقي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان الإطار الدستوري لمبدأ التوازن بين السلطات في دستور 2005، وتحليل مدى إسهام النصوص الدستورية في تحقيق هذا التوازن، فضلًا عن تقييم التطبيق العملي لهذه النصوص، والكشف عن أوجه القصور والاختلال، وصولًا إلى اقتراح معالجات قانونية ودستورية من شأنها تعزيز مبدأ التوازن بين السلطات في العراق.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية النظرية والعملية لموضوع التوازن بين السلطات في النظام الدستوري العراقي، كونه يشكل ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، كما تبرز أهمية البحث العملية في كونه يسهم في تشخيص الإشكالات الدستورية القائمة، ويقدم رؤية قانونية يمكن أن تفيد المشرع الدستوري، والباحثين، والجهات القضائية، ولا سيما المحكمة الاتحادية العليا، في تفسير وتطبيق النصوص الدستورية ذات الصلة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية الواردة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والمتعلقة بتنظيم السلطات العامة واختصاصاتها، كما يستعين بالمنهج الوصفي لبيان الإطار النظري لمبدأ التوازن بين السلطات، وبالمنهج النقدي لتقييم التطبيق العملي للنصوص الدستورية في ضوء الواقع السياسي والدستوري العراقي، مع الاستئناس ببعض أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا ذات الصلة.

أسئلة البحث: يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بمبدأ التوازن بين السلطات؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. كيف نظم دستور جمهورية العراق لسنة 2005 العلاقة بين السلطات في العراق ؟
3. إلى أي مدى أسهم دستور 2005 في تحقيق التوازن بين السلطات في العراق؟
4. ما أبرز مظاهر الخلل في التطبيق العملي لمبدأ التوازن بين السلطات؟

المبحث الأول

الإطار الدستوري لمبدأ التوازن بين السلطات في دستور 2005

يعد مبدأ التوازن بين السلطات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الدستوري الديمقراطي، إذ يهدف إلى منع تركز السلطة وضمان خضوع كل سلطة لرقابة السلطة الأخرى بما يحقق حسن سير المرافق العامة ويحمي الحقوق والحريات، وقد أولى دستور جمهورية العراق لسنة 2005 اهتمامًا واضحًا بهذا المبدأ من خلال تنظيمه للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحديد اختصاصات كل منها على نحو يعكس فكرة الفصل المرن القائم على التعاون والتوازن، وعليه، يتناول هذا المبحث الإطار الدستوري لمبدأ التوازن بين السلطات، وذلك من خلال بيان مفهومه في الفكر الدستوري، ثم تحليل كيفية تنظيم السلطات العامة واختصاصاتها في دستور 2005، وذلك على النحو الآتي:.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التوازن بين السلطات في النظم الدستورية

تقوم أنظمة الحكم في مختلف دول العالم، على اختلاف صورها وأنماطها، على أداء ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في وظيفة التشريع، ووظيفة تنفيذ القوانين، ووظيفة الفصل في المنازعات والجرائم وفرض الجزاء المترتب عليها، ويعهد بمباشرة هذه الوظائف إلى هيئات مختلفة، بحيث تستقل كل هيئة بممارسة وظيفتها عن غيرها، الأمر الذي يشكل ضمانة أساسية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من التعسف والاستبداد، ويسهم في تحقيق حسن سير المرافق العامة وانتظام شؤون الدولة والأفراد.

ويتضح من ذلك أن مضمون مبدأ فصل السلطات يتمثل في عدم الجمع بين وظائف الدولة المختلفة في يد هيئة واحدة، وإنما توزيعها بين هيئات مستقلة ومتساوية، مع التأكيد على أن هذا الاستقلال ليس مطلقًا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أو تامًا، إذ يقتضي حسن سير الدولة وجود قدر من التعاون والتداخل الوظيفي المنظم بين هذه الهيئات[1]؛ فالفصل لا يعني العزل الكامل، بل عدم الجمع بين الوظائف الثلاث، مع توزيعها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويقصد بمبدأ فصل السلطات عدم تركيز وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد واحدة، وإنما توزيعها على هيئات متعددة وفق طبيعة اختصاص كل منها[2]، فالسلطة التشريعية تختص بسن القوانين، وتختص السلطة التنفيذية بتنفيذها، في حين تتولى السلطة القضائية تطبيق القانون والفصل في المنازعات المعروضة عليها، ويلاحظ أن الاستقلال بين هذه السلطات يتسم بالمرونة، ويقوم على التعاون المتبادل، لا على الانفصال الجامد.

ولا يمكن تصور فصلٍ مطلق بين اختصاصات الدولة، باعتبار أن هذه الاختصاصات تمارَس لتحقيق الصالح العام، وهو ما يفرض نوعًا من التداخل الوظيفي الذي لا يسمح بالفصل التام، وإنما يقتضي فصلًا مرنًا، شريطة ألا يؤدي هذا التداخل إلى إلغاء الحدود الفاصلة بين السلطات أو تركيز السلطة في يد إحداها[3] فالفصل المطلق يظل أمرًا غير قابل للتحقق عمليًا، إذ إن استكمال أعمال الدولة يستلزم تعاون السلطات فيما بينها.

ويعرف مبدأ فصل السلطات كذلك بأنه عدم تركيز وظائف الدولة الثلاث في يد هيئة واحدة، وإنما توزيعها على هيئات مختلفة تختص كل منها بإحدى هذه الوظائف، ويهدف هذا المبدأ بالأساس إلى منع تركز

---

[1] عمران، محمود سعيد، واحمد امين سليم، محمد علي القوزي(1999)، النظم السياسية عبر العصور، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 357.

[2] الخزرجي، ثامر كامل محمد،(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 251.

[3] ابو صوي، محمود،(2015)، الفصل بين السلطات واستقلال القضاء في فلسطين: تنازع الصلاحيات في قطاع العدالة، جامعة بير زيت، كلية الحقوق والإدارة العامة، فبسطين، ص 34.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السلطة في يد شخص أو مجموعة أو هيئة واحدة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، بما يحول دون إساءة استعمال السلطة، ويحقق الرقابة المتبادلة بين السلطات[1].

وتكمن الغاية الجوهرية من مبدأ فصل السلطات في توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة ومستقلة، تتولى كل منها ممارسة وظيفتها دون تدخل من الأخرى؛ فتسن السلطة التشريعية القوانين، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذها، وتقوم السلطة القضائية بالفصل في المنازعات وفقًا لها، بما يمنع الاستبداد والتحكم من قبل أي سلطة على حساب الأخرى[2].

واستنادًا إلى مبدأ فصل السلطات، اتجه الفقه الدستوري إلى تصنيف أنظمة الحكم الديمقراطية إلى ثلاثة أنماط رئيسية؛ إذ يتميز النظام البرلماني بمرونته وإتاحته التعاون المتبادل بين السلطات، في حين يتسم النظام الرئاسي بقدر أكبر من الجمود والمبالغة في الفصل بين السلطات، أما النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية فيتنكر لمبدأ الفصل بين السلطات، ويؤدي إلى إدماجها وتركيزها في يد الهيئة التشريعية[3].

وقد اعتمد الدستور العراقي لعام 2005 مبدأ فصل السلطات في فصله الثالث في محاولة للتخلص من مبدأ وحدة الوظائف الثلاث التي كرست الاستبداد السياسي، اذ نص في المادة(47) من الدستور العراقي على انه: "تتكون السلطة الاتحادية من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات"

ويتضح لنا من هذا المبدأ أن كل سلطة تتولى وظيفتها المحددة بشكل مستقل عن باقي السلطات الأخرى، ولكي تقوم الدولة بأداء المهام الملقاة على عاتقها على أكمل وجه أو ضمان حماية الحقوق

---

[1] الليمون، عوض رجب(2016)، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الأساسي ، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، ص 219.

[2] الخطيب، نعمان احمد (2020)، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 184.

[3] الزبيدي، خالد(2022) التوازن بين السلطة والحرية في النظام القانوني العراقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط الأردن ص 44.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والحريات من استبداد الحكام، فانه يجب ألا ترتكز السلطات بيد شخص واحد أو هيئة واحدة أو بمعنى آخر أن توزع هذه السلطات على ثلاث هيئات رئيسية لكي تقوم بأداء مهامها على أتم وجه، وذلك يضمن عدم التعسف أو الاستئثار باستعمال السلطة، إلا أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يتبلور إلى المفهوم الحالي إلا بعد قطع مراحل كبيرة من التطور[1].

وتعقيباً على ما سبق يتبن أنه يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات في المفهوم الدستوري الحديث تحقيق التوازن بين السلطات العامة في الدولة، وليس الفصل الجامد أو العزل التام فيما بينها[2]، إذ إن الغاية الحقيقية من هذا المبدأ تتمثل في منع تركز السلطة بيد جهة واحدة وما قد يترتب على ذلك من تعسف واستبداد، فالفصل بين السلطات يعد وسيلة تنظيمية تهدف إلى توزيع وظائف الدولة الأساسية، وهي التشريع والتنفيذ والقضاء، على هيئات مستقلة نسبيًا، بحيث تختص كل سلطة بمباشرة وظيفتها وفق حدود يقررها الدستور، مع إخضاعها في الوقت ذاته لرقابة السلطات الأخرى.

ويفضي هذا التوزيع المنظم للاختصاصات إلى تحقيق نوع من التعادل والتكافؤ في القوة بين السلطات، وهو ما يعرف بالتوازن بين السلطات، إذ تعني قاعدة التوازن بين السلطات أولا الفصل بين السلطات واستقلالها عن بعضها البعض في إشارة إلى تحديد صلاحيات كل سلطة، وكذا وجود رقابة متبادلة بي السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأخيراً استقلالية السلطة القضائية التي تمارس وظيفتها بصورة حرة[3] ولا يعني هذا التوازن انعدام التداخل بين الاختصاصات، بل يقتضي وجود تعاون متبادل ورقابة متبادلة تضمن عدم انحراف أي سلطة عن وظيفتها الدستورية. ومن ثم، فإن الفصل المطلق بين السلطات يعد أمرًا غير

---

[1] الزبيدي، هاشم إبراهيم(2012) مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق، ص 5.

[2] للمزيد فيما يتعلق بالفصل الجامد أو العزل التام أنظر الخطيب، نعمان احمد، مرجع سابق، ص 195 ، مهدي، علي عبود(2024) مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في ظل دستور العراق لسنة 2005، مجلة المعهد، العدد(18) ، ص 407.

[3] نابي، عبد القادر، وخنفوسي، عبد العزيز(2022)دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية ، المجلد(6) ، العدد(2)، ص 312.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قابل للتحقق عمليًا، إذ إن حسن سير الدولة وانتظام مرافقها العامة يستلزم تفاعل السلطات وتكامل أدوارها، شريطة ألا يؤدي هذا التفاعل إلى طغيان سلطة على أخرى أو إفراغ مبدأ الفصل من مضمونه، وبناءً عليه، يمكن القول إن مبدأ الفصل بين السلطات يعد الإطار الدستوري الذي تمارس من خلاله آليات التوازن بين السلطات، حيث يكون الفصل وسيلة لضبط الاختصاص، ويكون التوازن غاية لضمان احترام الدستور وصون الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون.

يرى الباحث أن مبدأ فصل السلطات لا يعد غايةً في ذاته، وإنما وسيلة دستورية لتحقيق التوازن ومنع الاستبداد، وأن نجاحه يتوقف على مدى التزام النظام الدستوري بتطبيق الفصل المرن القائم على التعاون والرقابة المتبادلة، لا الفصل الجامد، كما أن النصوص الدستورية وحدها لا تكفي لتحقيق هذا المبدأ ما لم تدعم بممارسة سياسية رشيدة وقضاء دستوري فعال يضمن عدم انحراف أي سلطة عن حدودها الدستورية.

المطلب الثاني :موقف المشرع العراقي من مبدأ الفصل بين السلطات

تضمن مبدأ الفصل بين السلطات تقسيم أجهزة الدولة إلى ثلاث سلطات رئيسية، هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، بحيث تختص كل سلطة بممارسة اختصاصاتها التي نص عليها الدستور، وتخضع الدولة القانونية للقانون في جميع أنشطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يضمن احترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون[1].

وبالنظر إلى وضع العراقي الدساتير العراقية في الأخير، وتحديداً قانون إدارة الدولة العراقية، يلاحظ أن عام 2003 شهد تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي، إذ أدى سقوط النظام السياسي السلطوي القائم آنذاك إلى فتح المجال أمام إقامة نظام سياسي جديد يعيد السلطة فعليًا إلى الشعب، بوصفه مصدر السلطات، ليختار من ينوب عنه في ممارستها، وفي تلك الفترة تحديداً، صدر قانون إدارة الدولة العراقية

[1] الشاوي، منذر (1982) القانون الدستوري، دار القادسية، بغداد، ص 45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للمرحلة الانتقالية لعام 2004، الذي جرى بموجبه توزيع السلطة بين ثلاث جهات أساسية، هي مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء، والجمعية الوطنية، وقد تم سن هذا القانون من قبل مجلس الحكم الانتقالي.

وقد نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (4) منه على أن "نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي، يتم فيه تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، والمحافظات، والبلديات، والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية، وعلى أساس الفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب"[1].

وتعقيبًا على النص المتقدم، يتضح أن هذا الدستور المؤقت قد تبنى صراحة مبدأ الفصل بين السلطات، وجعله أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الاتحادي العراقي، كما حدد السلطات العامة في الدولة خلال المرحلة الانتقالية، حيث مثلت الجمعية الوطنية السلطة التشريعية، في حين تولى مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، وبخاصة رئيس مجلس الوزراء، ممارسة مهام السلطة التنفيذية، إلى جانب السلطة القضائية بوصفها سلطة مستقلة[2].

إلا أن الفصل بين السلطات الذي أخذ به قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 لم يكن متوازنًا من عدة نواحٍ؛ فمن جهة، قرر مسؤولية الوزراء أمام الجمعية الوطنية، لكنه لم يمنح السلطة التنفيذية الحق في حل الجمعية الوطنية، إذ إن هذه الأخيرة لا تحل إلا في حالة رفض مسودة الدستور المعروضة للاستفتاء العام، وهو ما أدى إلى وضع الجمعية الوطنية في مركز متفوق على الوزارة، وأخل بمبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[3].

---

[1] المادة 4 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004.

[2] الزاملي، ساجدة محمد، (2014) مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، دار نيبور، بغداد، ص 67.

[3] الزنكة، عدنان قادر، (2021)، التوازن بين السلطات وتطبيقاته في الدستور العراقي 2005، مجلة الكتاب، المجلد (4)، العدد (5)، ص 10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما فيما يتعلق بدستور جمهورية العراق لسنة 2005، ومن خلال استقراء نصوصه، يلاحظ أنه قد أقر مبدأ الفصل بين السلطات صراحة، وذلك بموجب المادة (47) المشار إليها سابقًا[1]، حيث خصص لكل هيئة من هيئات الدولة وظيفة من وظائفها الأساسية، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يمنع اعتداء إحداها على الأخرى، ويحقق استقلال كل سلطة، وعدم حلول سلطة محل أخرى في ممارسة اختصاصاتها المحددة دستوريًا.

إلا أن هذا الفصل لم يكن فصلًا جامدًا، إذ أجاز الدستور قدرًا من التداخل والتعاون بين السلطات؛ فالسلطة التشريعية، المختصة بسن القوانين، تستقبل مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية، كما تتطلب هذه القوانين تصديق السلطة التنفيذية عليها، حيث خولت المادة (73/ثانيًا) من الدستور رئيس الجمهورية صلاحية التصديق على القوانين التي يسنها مجلس النواب، كما منح الدستور السلطة التشريعية حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الأخيرة[2].

وفي المقابل، منح الدستور السلطة التنفيذية بعض الصلاحيات إزاء السلطة التشريعية، من بينها دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد، بل وطلب حله، ووفقًا لنص المادة (64) من الدستور، فإن حل مجلس النواب يتم بقرار يصدر عنه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلب ثلث أعضائه، أو بطلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، كما خول الدستور مجلس النواب حق استجواب الوزراء والتحقيق معهم، وحجب الثقة عنهم، وتقرير المسؤولية الوزارية، بما يعكس مبدأ الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية[3]

---

[1] نصت المادة (47) من الدستور العراقي لعام 2005 على أنه :" تتكون السلطة الاتحادية من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات"

[2] نصت المادة (73/ ثانياً) من الدستور العراقي على أنه:" يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات التالية: ثانياً: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها"

[3] الجحامي، ميادة عبد القادر، (2007)، دراسة قانونية للنظام النيابي والدولة الاتحادية في الدستور العراقي لعام 2005، مجلة القانون المقارن، العدد (48)، ص 138.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والجدير بالذكر أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها دستور 2005 تتمثل في خلق نوع من التوازن والتعاون بين السلطات، على الرغم من إقراره مبدأ الفصل بينها، وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا هذا التوجه في عدد من قراراتها، إذ قضت بعدم اختصاصها في إزالة التعارض بين قانون وآخر، على اعتبار أن اختصاصها يقتصر على الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، إذا ما تبين مخالفتها لأحكام الدستور، وذلك استنادًا إلى المادة (93/أولًا) من الدستور[1]

كما قضت المحكمة الاتحادية العليا برد الطلب المقدم لإلزام السلطة التشريعية بتشريع قانون مجلس الاتحاد، مؤكدة أن تدخل السلطة القضائية في أعمال السلطة التشريعية يعد تجاوزًا لاختصاص سلطة على أخرى، ومخالفًا لمبدأ الفصل بين السلطات، وبينت المحكمة أن اختصاصاتها محددة حصريًا في المادة (93) من الدستور، ولا يدخل ضمنها إلزام مجلس النواب بالتشريع، باعتبار أن ذلك من الأمور التنظيمية التي تخص السلطة التشريعية وحدها، ويتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في المادة (47) من الدستور[2].

ومع ذلك، يلاحظ أن الدستور العراقي لسنة 2005 لم يحقق توازنًا حقيقيًا وفعالًا بين السلطات، إذ جعل حل مجلس النواب أمرًا بالغ الصعوبة، لما يتطلبه من موافقة رئيس الجمهورية، فضلًا عن صدور قرار الحل من مجلس النواب ذاته وبالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وهو ما يضعف من قدرة السلطة التنفيذية على ممارسة رقابة مقابلة على السلطة التشريعية، وبذلك، يكون الدستور العراقي قد أقر مبدأ الفصل بين السلطات من الناحية النصية، إلا أنه أخفق في إرساء توازن عملي وواقعي بينها.

ويرى الباحث أن دستور جمهورية العراق لسنة 2005 قد نجح في تكريس مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى الدستوري النظري، إلا أن هذا الفصل جاء غير متكافئ في التطبيق، حيث مال الميزان لصالح السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية، مما أخل بمبدأ التوازن الذي يعد جوهر الفصل

[1] قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 17 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/4/10.

[2] قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 116 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/11/27.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرن بين السلطات، كما أن غياب آليات فعالة للرقابة المتبادلة أسهم في إضعاف الأداء المؤسسي، وأثر سلبًا في استقرار النظام الدستوري.

ويوصي الباحث المشرع العراقي بإعادة النظر في بعض النصوص الدستورية، ولا سيما المتعلقة بحل مجلس النواب وآليات الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يحقق توازنًا فعليًا بين السلطات، ويمنع تغول إحداها على الأخرى، مع تعزيز دور القضاء الدستوري بوصفه الضامن الحقيقي لاحترام مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات.

المبحث الثاني

التطبيق العملي لمبدأ التوازن بين السلطات في ظل دستور 2005

يعد التطبيق العملي لمبدأ التوازن بين السلطات المحك الحقيقي لمدى فاعلية النصوص الدستورية وقدرتها على تنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، فمهما بلغت دقة الصياغة الدستورية، فإن قيمة مبدأ التوازن بين السلطات لا تتحقق إلا من خلال الممارسة الواقعية التي تكشف مدى التزام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحدود اختصاصاتها، وقدرتها على ممارسة الرقابة المتبادلة دون تغول أو تعطيل، وفي هذا الإطار، جاء دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ليؤسس نظامًا دستوريًا قائمًا على الفصل المرن بين السلطات، مقرونًا بآليات تعاون ورقابة تهدف إلى تحقيق التوازن بينها وضمان عدم تركز السلطة في يد جهة واحدة.

غير أن الواقع العملي أفرز جملة من الإشكالات التي أثرت في تحقيق هذا التوازن، سواء نتيجة طبيعة النظام السياسي، أو تأثير التوافقات والمحاصصة السياسية، أو ضعف تفعيل بعض الآليات الدستورية، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى اختلال العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو إلى تقييد الدور المفترض للسلطة القضائية في ضبط هذا التوازن، وانطلاقاً من ذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول: مظاهر التوازن والتعاون بين السلطات في النظام الدستوري العراقي

أسهم دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في إرساء إطار دستوري واضح لمبدأ التوازن بين السلطات، وذلك من خلال إقراره الصريح لمبدأ الفصل بينها، وتوزيعه الاختصاصات على نحو يمنع تركز السلطة، مع إقرار آليات للرقابة المتبادلة والتعاون المنظم، فقد نص الدستور في المادة (47) على أن "تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات"، وهو نص يؤسس دستوريًا للتوازن من خلال الفصل الوظيفي وعدم الجمع بين الاختصاصات.

وعلى مستوى العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، منح الدستور مجلس النواب صلاحيات رقابية واسعة تعد من أهم أدوات تحقيق التوازن، حيث خوله المادة (61) حق مراقبة أداء السلطة التنفيذية، واستجواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وسحب الثقة منهم، وهو ما يشكل قيدًا دستوريًا على السلطة التنفيذية ويحول دون انفرادها بالقرار، وفي المقابل، منح الدستور السلطة التنفيذية اختصاصات واضحة في المادة (80)، من بينها رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذ القوانين، بما يعكس توزيعًا متوازنًا للوظائف دون إخضاع سلطة لأخرى.

أما على صعيد السلطة القضائية، فقد عزز الدستور دورها كضامن للتوازن بين السلطات، من خلال إسناد اختصاص الرقابة الدستورية إلى المحكمة الاتحادية العليا، إذ نصت المادة (93) على اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في النزاعات التي تنشأ بين السلطات الاتحادية، وهو ما يجعلها حكمًا محايدًا يمنع تجاوز أي سلطة لحدودها الدستورية، كما أكدت المادة (94) أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة لجميع السلطات، بما يكرس سمو الدستور ويعزز مبدأ التوازن.

ومع ذلك، ورغم هذا البناء الدستوري المتقدم، فإن التطبيق العملي كشف عن وجود اختلالات في تحقيق التوازن الفعلي بين السلطات، ولا سيما نتيجة التداخل السياسي وتأثير المحاصصة وضعف الالتزام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالنصوص الدستورية، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تغول السلطة التنفيذية أو تعطل الدور الرقابي للسلطة التشريعية، وعليه، يمكن القول إن دستور 2005 قد أسهم من الناحية النصية في تحقيق التوازن بين السلطات، إلا أن هذا التوازن ظل في كثير من الأحيان توازنًا نظريًا أكثر منه عمليًا، مما يستلزم تفعيل النصوص الدستورية وتعزيز استقلال القضاء لضمان تحقيق التوازن المنشود.

المطلب الثاني :الإشكالات العملية التي أثرت في تحقيق التوازن بين السلطات

يتميز النظام البرلماني في صورته التقليدية بمجموعة من الخصائص الأساسية، أهمها ثنائية الجهاز التنفيذي، أي وجود رئيس دولة غير مسؤول سياسياً ووزارة مسؤولة من ناحيتها، وكذلك التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما الوضع في الدستور العراقي بعد عام 2005، فقد جاء بنظام جديد تمثل بالنظام البرلماني، وحرص المشرع الدستوري على توضيح ذلك صراحة عند وصف المادة الأولى من الدستور بأنها تحدد أن نظام الحكم برلماني[1]، فقد اعتمد المشرع الدستوري على الأسس العامة التي يقوم عليها النظام البرلماني التقليدي، حيث تبنى القاعدة الأولى التي ترتكز عليها النظم البرلمانية، والمتمثلة بثنائية السلطة التنفيذية، والتي تتجسد في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، من خلال الفصل بين شخصية رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وأصبح مجلس الوزراء الجهة المختصة بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارات، ورتب على ذلك تقرير المسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء أمام مجلس النواب، فضلاً عن المسؤولية الفردية للوزراء[2].

ورغم ذلك، فإن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة تتجاوز بكثير تلك المحدودة التي يقررها النظام البرلماني التقليدي لرئيس الدولة، كما اعتمد الدستور على قاعدة التعاون والتوازن بين السلطات، حيث نظم مجالات تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووضع آليات لتحقيق التوازن بينهما، إلا أن تحليل

[1] الشاوي، منذر، مرجع سابق، ص86.

[2] الزنكة، عدنان قادر، مرجع سابق، ص 15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النصوص الدستورية يقود إلى نتيجة محددة تتمثل في اختلال التوازن بين السلطات، وتركيز الصلاحيات لصالح مجلس النواب.

وهكذا، فقد أرسى النظام الهجين في العراق علاقة تدرج وتبعية بين المؤسسات الدستورية الاتحادية، ومن هذا المنطلق، نجد أن الدستور تضمن قواعد تجسد النظام المختلط الذي يجمع بين مظاهر النظامين البرلماني والرئاسي، وأخذ في الوقت ذاته ببعض مظاهر النظام المجلسي أو نظام الحكومة الجمعية النيابية.

وتواجه عملية تحقيق التوازن بين السلطات تحديات وصعوبات على المستوى النظري والعملي؛ فعلى المستوى النظري، تضمنت النصوص الدستورية أحكاماً وقواعد تهدد أسس التوازن بين السلطات، أما على المستوى العملي، فقد أدت الممارسات التطبيقية لتلك النصوص إلى ترسيخ الخلل الذي أقره الدستور في هذا المجال[1].

فالمشرع الدستوري لم يطبق آليات النظام البرلماني بالطريقة التي يفترض أن تعمل بها، بل صاغها بأسلوب خاص أدى إلى تقوية مركز رئيس الجمهورية والتوسع في تحديد اختصاصاته، فعلى الرغم من تبني الدستور لثنائية الجهاز التنفيذي كمبدأ عام، إلا أن العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء نظمت بشكل يميل لصالح الرئيس، حيث عزز الدستور دور رئيس الجمهورية بما يفوق ما هو مرسوم له في النظام البرلماني التقليدي، في حين نظر إلى مجلس الوزراء باعتباره الطرف الثاني للسلطة التنفيذية، وإن لم يعتبر المحور الرئيسي وفق المنهج الذي اتبعه الدستور في تنظيم قواعد النظام البرلماني.

ولم يكتفِ المشرع الدستوري بإعطاء رئيس الجمهورية دوراً شريكاً لمجلس الوزراء، بل منح مجلس النواب مركزاً دستورياً خاصاً، من خلال تفضيله ومنحه امتيازات سياسية تجعله أعلى مرتبة من السلطة التنفيذية

[1] العبيدي، بشرى، (2014)، مبدأ الفصل بين السلطات: مفهومه ومركزه في الدستور العراقي، مطبعة الأديب، بغداد، ص. 45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بجهازيها الرئيس ومجلس الوزراء، فقد منح الدستور مجلس النواب دوراً سياسياً واسع الصلاحيات يجعله مهيمناً على المؤسسات الدستورية الأخرى، ويظهر ذلك بوضوح من خلال النقاط التالية:

أولاً: اعتبار العراق دولة اتحادية، فقد قرر الدستور الثنائية البرلمانية على غرار الدستور الأمريكي ودساتير الدول الاتحادية، ومجلس النواب ومجلس الاتحاد حسب المادة (48) من الدستور[1]، ومن المفترض أن يحد أحد المجلسين من استبداد وتطرف المجلس الآخر بما يحقق التمثيل الحقيقي لإرادة الشعب، وصيانة حقوقه وحرياته، وضمان التوازن في النظام الاتحادي والأقاليم، وتأمين مشاركة فعالة للأقاليم في إدارة شؤون الدولة الاتحادية[2].

غير أن هذه المادة الدستورية بقيت حبرًا على ورق، ولم تطبق عملياً، إذ أوجب الدستور بموجب المادة(65) على مجلس النواب إنشاء مجلس الاتحاد بقانون يصدر بأغلبية ثلثي أعضائه، ولم ينفذ مجلس النواب هذا الأمر حتى الآن، على الرغم من الدعوات والمطالبات المستمرة بضرورة تطبيقه[3].

ثانياً: أورد دستور جمهورية العراق لعام 2005 اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بشكل أوسع مما جاء في قانون إدارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية لعام 2004، وفق ما حدده قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 30 لسنة 2005[4]، حيث أضاف الدستور صلاحيات جديدة للمحكمة الاتحادية العليا، مما جعل بعضهم يرى أن اختصاصاتها أصبحت واسعة وصعبة التنفيذ، خاصة إذا علمنا أن بعض قوانين الاتحادية تمنح

---

[1] نصت المادة (48) من الدستور العراقي لعام 2005 على أنه: "تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومن مجلس الاتحاد"

[2] متولي، ربيع،(2013)، النظم السياسية، سلطة الدولة، الحكومة، صورها وأساليبها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص352.

[3] نصت المادة (65) من الدستور العراقي على أنه:" يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين من الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به ، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب "

[4] أنظر نص المادة (40) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحكمة سلطة النظر في القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية، كما في قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2005.

ويؤكد بعض الفقهاء أن تعليق نفاذ إدانة المحكمة الاتحادية العليا لرئيس الجمهورية على موافقة مجلس النواب يشكل صياغة غير سليمة تستدعي التصحيح، إذ أن مجلس النواب بصفته الممثل للسلطة التشريعية قد يتجاهل قرارات المحكمة[1].

وأخيراً، قد تبدو بعض النصوص الدستورية غامضة، ما يستلزم تدخل المحكمة الاتحادية العليا بوصفها الجهة المختصة بتفسيرها، ومن ثم، فقد أسس دستور جمهورية العراق لعام 2005 لعلاقات غير متوازنة بين السلطات العامة في الدولة، كما يظهر أثر المحكمة في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بتشريع القوانين، بما يكشف عن عيوب في صياغة الدستور، إذ تتناقض تفاصيله مع مبادئه العامة، الأمر الذي يعني أنه يتوجب الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الدستورية المقترحة في العراق وإعادة النظر في النصوص المتعلقة بصلاحيات مجلس النواب، ولا سيما ما يتصل بآليات الرقابة وحل المجلس، بما يحد من تغوله على السلطة التنفيذية، إلى جانب إعادة تنظيم العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بما يعزز الدور التنفيذي الفعلي لمجلس الوزراء ويقصر صلاحيات رئيس الجمهورية على الإطار التحكيمي والرمزي المتوافق مع النظام البرلماني، فضلاً عن تفعيل النص الدستوري الخاص بإنشاء مجلس الاتحاد لتحقيق التوازن داخل السلطة التشريعية وضمان تمثيل الأقاليم، مع تعديل النصوص المنظمة لاختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بما يكفل استقلالها ويمنع أي تدخل سياسي في قراراتها، وإعادة صياغة النصوص الدستورية الغامضة أو المتعارضة؛ ومن شأن هذه التعديلات، في حال إقرارها، أن تسهم في إعادة تحقيق التوازن بين السلطات العامة، والحد من تركّز السلطة، وتعزيز الرقابة المتبادلة القائمة على التعاون لا الهيمنة، بما يدعم استقرار النظام السياسي وفعالية المؤسسات الدستورية في العراق

[1] الهنداوي، جواد، (2010)، القانون الدستوري والنظم السياسية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، القاهرة، ص 484.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويرى الباحث إن النظام البرلماني المعتمد في دستور جمهورية العراق لعام 2005 يمثل نموذجاً هجينيًا يجمع بين مظاهر النظام البرلماني والرئاسي، مع بعض خصائص النظام المجلسي، ورغم تبنيه لثنائية السلطة التنفيذية ومبدأ التعاون والتوازن بين السلطات، فقد أفرزت النصوص الدستورية والممارسات العملية اختلالاً في التوازن بين السلطات، إذ أصبح لمجلس النواب تفوق واضح على السلطة التنفيذية، بينما تم توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل يتجاوز المقاييس البرلمانية التقليدية، ويترتب على ذلك ضعف مركز مجلس الوزراء كمحور للسلطة التنفيذية، واختلال العلاقة بين السلطات، ما قد ينعكس سلباً على فاعلية النظام السياسي واستقرار مؤسسات الدولة.

ولابد من الإشارة بهذا الصدد إلى أن الخلل الدستوري يتجسد في مبدأ التوازن بين السلطات في العراق بصورة عملية بعد عام 2020 من خلال الأزمات السياسية التي أعقبت انتخابات مجلس النواب لعام 2021[1]، والتي انعكست مباشرة على الاستقرار المؤسسي وانتقلت آثارها إلى الشارع السياسي، فقد أسهمت بعض النصوص الدستورية، ولا سيما المادة (70) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 التي اشترطت أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية دون وضع آلية بديلة في حال تعذر تحقق هذه الأغلبية، في خلق حالة انسداد سياسي طويل الأمد عطّلت انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، كما زاد الغموض في تطبيق المادة (76) المتعلقة بتكليف الكتلة النيابية الأكثر عددًا بتشكيل مجلس الوزراء من تعقيد المشهد السياسي، في ظل غياب تعريف دستوري دقيق لمفهوم هذه الكتلة، الأمر الذي أتاح تفسيرات متباينة ومتناقضة. إلى جانب ذلك، قيّدت المادة (64) الخاصة بحل مجلس النواب إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار كوسيلة دستورية لمعالجة الأزمات السياسية، ما أدى إلى غياب حلول مؤسسية فعالة، وقد انعكس هذا الخلل في النصوص وتطبيقها عمليًا على الشارع السياسي من خلال موجات الاحتجاج والاعتصامات واقتحام مبنى مجلس النواب في المنطقة الخضراء خلال عامي 2021–2022، تعبيرًا عن فقدان الثقة الشعبية بقدرة المؤسسات الدستورية على إدارة الخلافات السياسية ضمن الأطر القانونية، ويكشف هذا المثال الواقعي أن اختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهيمنة مجلس النواب على مسار

[1] أنظر الموقع الإلكتروني ، https://www.dohainstitute.org ، تاريخ الرجوع 2026/2/7

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العملية السياسية دون وجود ضوابط دستورية مرنة، لا يبقى في الإطار النظري، بل يؤدي إلى شلل مؤسسي، ويقوض الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، ويضعف هيبة الدولة، بما يؤكد الحاجة الملحّة إلى مراجعة هذه النصوص الدستورية وإعادة صياغتها بما يحقق التوازن الحقيقي بين السلطات ويمنع انتقال الأزمات من داخل المؤسسات إلى الشارع.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الموسوم بـ "" أثر دستور 2005 على نظام التوازن بين السلطات في العراق" (مبدأ الفصل بين السلطات) توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج على النحو الآتي:

1. يتبين أن غياب الوضوح في النصوص الدستورية المتعلقة بحل مجلس النواب وآليات الرقابة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يؤدي إلى اختلال التوازن بين السلطات، ويزيد من فرص تغول السلطة التشريعية على التنفيذية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في هذه النصوص وتفعيل دور القضاء الدستوري لضمان فصل السلطات وتحقيق الرقابة المتبادلة الفعالة.
2. تبين من التحليل أن دستور جمهورية العراق لعام 2005 أرسى نظاماً هجيناً يجمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي، إلا أنه أفرز اختلالاً في التوازن بين السلطات، إذ أصبح لمجلس النواب تفوق واضح على السلطة التنفيذية، بينما توسعت صلاحيات رئيس الجمهورية بما يتجاوز دوره التقليدي في النظام البرلماني، ما يضعف مركز مجلس الوزراء كمحور للسلطة التنفيذية ويهدد فاعلية المؤسسات الدستورية.
3. خلص البحث إلى أن النصوص الدستورية غير الواضحة والمتضاربة، إضافة إلى ضعف تطبيقها عملياً، أسهمت في غموض العلاقة بين السلطات، وقللت من قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات، ما يتطلب مراجعة شاملة للنصوص وتوضيح الصلاحيات لضمان استقلالية كل سلطة، وتفعيل دور مجلس الوزراء والمحكمة الاتحادية العليا، وكذلك تفعيل آليات تمثيل الأقاليم، لتحقيق نظام سياسي متوازن وفعال يحافظ على استقرار الدولة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إعادة النظر في بعض النصوص الدستورية، ولا سيما المتعلقة بحل مجلس النواب وآليات الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يحقق توازنًا فعليًا بين السلطات، ويمنع تغول إحداها على الأخرى، مع تعزيز دور القضاء الدستوري بوصفه الضامن الحقيقي لاحترام مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات. وذلك من خلال إجراء تعديلات دستورية تتعلق بآليات تشكيل السلطة التنفيذية ومعالجة حالات الانسداد السياسي، وذلك من خلال تعديل المادة (70) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 باعتماد آلية تصويت تدريجية لانتخاب رئيس الجمهورية توازن بين مبدأ التوافق ومنع التعطيل، وإعادة صياغة المادة (76) بما يحدد بصورة واضحة مفهوم «الكتلة النيابية الأكثر عددًا» مع فرض مدد زمنية ملزمة لتكليف رئيس مجلس الوزراء، فضلًا عن تعديل المادة (64) الخاصة بحل مجلس النواب بتوسيع حالات الحل وإدخال آليات دستورية بديلة لمعالجة الأزمات السياسية، بما يضمن استمرارية عمل المؤسسات الدستورية ويحقق توازنًا فعليًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
2. يوصي الباحث المشرع العراقي بمراجعة نصوص الدستور المتعلقة بتنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية لتعزيز التوازن المنشود، وذلك عبر تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بدقة بما يتوافق مع المبادئ البرلمانية التقليدية ويمنع توسع صلاحيات الرئيس بشكل يفوق دوره الرمزي، مع تعزيز دور مجلس الوزراء كمحور للسلطة التنفيذية وتأكيد مسؤولية الوزراء أمام البرلمان، وتفعيل آليات التوازن الاتحادي بين مجلس النواب ومجلس الاتحاد لضمان تمثيل الأقاليم، وتعزيز استقلالية المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة اختصاصاتها وإزالة أي غموض نصي قد يسمح لمجلس النواب بتجاوز قراراتها، بما يحقق نظاماً برلمانياً متوازنًا وفعالاً يحافظ على خصوصية النظام الهجين العراقي ويعزز استقرار مؤسسات الدولة، وذلك من خلال إلزام مجلس النواب بتشريع قانون مجلس الاتحاد تنفيذًا للمادة (65) مع تحديد مدة زمنية دستورية ملزمة لإنشائه، باعتباره أداة أساسية لتحقيق التوازن داخل السلطة التشريعية وضمان تمثيل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. يوصي الباحث المشرع العراقي بالعمل على إعادة ضبط العلاقة بين السلطات العامة بما يضمن الفصل الواضح بين المهام والصلاحيات لكل سلطة، وذلك من خلال وضع آليات قانونية صارمة لتقويم موازين السلطة التنفيذية مقابل التشريعية، وتحديد دور رئيس الجمهورية بوضوح كرمز دستوري يوازن بين المؤسسات، مع منح مجلس الوزراء القدرة الفعلية على التخطيط وتنفيذ السياسات العامة ومحاسبة الوزراء بشكل فعال، إضافة إلى تعزيز دور المحكمة الاتحادية العليا في مراقبة دستورية التشريعات دون أي تدخل سياسي، والعمل على تفعيل نصوص الدستور الخاصة بمجلس الاتحاد لضمان مشاركة عادلة للأقاليم، مع مراجعة وصياغة نصوص دستورية واضحة وخالية من الغموض والتضارب لضمان استقرار النظام السياسي وفاعلية مؤسسات الدولة، إعادة تنظيم العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تشريعيًا، عبر حصر صلاحيات رئيس الجمهورية في الإطار الرمزي والتحكيمي المتوافق مع النظام البرلماني، وتعزيز موقع مجلس الوزراء بوصفه الجهة التنفيذية العليا المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

الخزرجي، ثامر كامل محمد،(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

الخطيب، نعمان احمد (2020)، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الزاملي، ساجدة محمد، (2014) مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، دار نيبور، بغداد.

الشاوي، منذر(1982) القانون الدستوري، دار القادسية، بغداد.

العبيدي، بشرى، (2014)، مبدأ الفصل بين السلطات: مفهومه ومركزه في الدستور العراقي، مطبعة الأديب، بغداد.

عمران، محمود سعيد، واحمد امين سليم، محمد علي القوزي(1999)، النظم السياسية عبر العصور، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الليمون، عوض رجب(2016)، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الأساسي ، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان.

متولي، ربيع،(2013)، النظم السياسية، سلطة الدولة، الحكومة، صورها وأساليبها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

الهنداوي، جواد، (2010)، القانون الدستوري والنظم السياسية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، القاهرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: الرسائل الجامعية

ابو صوي، محمود،(2015)، الفصل بين السلطات واستقلال القضاء في فلسطين: تنازع الصلاحيات في قطاع العدالة، جامعة بيرزيت، كلية الحقوق والإدارة العامة، فلسطين.

الزبيدي، خالد(2022) التوازن بين السلطة والحرية في النظام القانوني العراقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط الأردن.

الزبيدي، هاشم إبراهيم(2012) مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

ثالثاً: الدوريات

الجحامي، ميادة عبد القادر، (2007)، دراسة قانونية للنظام النيابي والدولة الاتحادية في الدستور العراقي لعام 2005، مجلة القانون المقارن، العدد (48).

الزنكة، عدنان قادر، (2021)، التوازن بين السلطات وتطبيقاته في الدستور العراقي 2005، مجلة الكتاب، المجلد (4)، العدد (5).

مهدي، علي عبود(2024) مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في ظل دستور العراق لسنة 2005، مجلة المعهد، العدد(18) .

نابي، عبد القادر، وخنفوسي، عبد العزيز(2022)دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية ، المجلد(6) ، العدد(2).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: القوانين والقرارات القضائية :

الدستور العراقي لعام 2005

قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004.

من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005.

قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 17 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/4/10.

قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 116 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/11/27.

خامساً : المواقع الإلكترونية:

https://www.dohainstitute.org

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني

ديار وجيه ياسين

The Impact of Cybersecurity on Adolescents' Use of E-Learning Platforms

Diyar Wajeeh Yaseen
Corresponding Author: Diyar W. Yaseen
Diar.yasin@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 5 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 8 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، كما هدفت الدراسة التعرف إلى مدى وعي المراهقين بالأمن السيبراني أثناء مسيرتهم التعليمية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته أغراض الدراسة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة من المراهقين في المؤسسات التربوية الحكومية والخاصة في الأردن، وقد تم الاعتماد على مقياس في جمع البيانات والذي تم التحقق من صدقه وثباته، وأظهرت نتائج الدراسة مستوى متوسط من الوعي بالأمن السيبراني، والأمن داخل المنصات التعليمية، وفعالية الأمن السيبراني وأثر ذلك سلباً على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية أثناء قيامهم بالتعليم الإلكتروني، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على عقد اللقاءات التربوية ما بين الطلبة والمعلمين في جميع المؤسسات التربوية لرفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني وما له من دور بارز في أمان استخدام المراهقين للمنصات التعليمية أثناء التعليم الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني، المراهقة، التعلم الإلكتروني.

Abstract

This study aimed to identify the impact of cybersecurity on adolescents' use of e-learning platforms. It also aimed to determine the extent of adolescents' awareness of cybersecurity during their educational journey. The descriptive approach was used as it was suitable for the study's objectives. The study sample was selected using simple random sampling from adolescents in public and private educational institutions in Jordan. A validated and reliable scale was used to collect data. The results showed a medium level of awareness of cybersecurity, security within educational platforms, and the effectiveness of cybersecurity, and its negative impact on adolescents' use of educational platforms during e-learning. The study recommended holding educational meetings between students and teachers in all educational institutions to raise awareness of cybersecurity and its prominent role in ensuring the safe use of educational platforms by adolescents during e-learning.

Keywords: Cybersecurity, Adolescence, E-learning

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

تعد مرحلة المراهقة من أكثر المراحل التي تحدث فيها تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية، وقد أولاها الباحثين في مجال العلوم النفسية والاجتماعية أهمية كبيرة ؛ لأنها المرحلة التي تتفتح فيها أمور كثيرة لدى كلا الجنسين، فمرحلة المراهقة هي مرحلة حرجة في حياة الفرد، وإن كانت مرحلة نمائية حالها كحال المراحل النمائية الأخرى إلا أنها الفترة التي يشوبها الغموض في حياة الفرد.

ويعد التعليم إحدى الركائز الأساسية التي تنعكس على تطور الأمم وتقدمها، ورقي أفرادها، فالتعليم هو السلاح الفعّال الذي يُسهم في تأسيس الحضارات العريقة وبقائها، ولعل التقدم الحقيقي في هذا القطاع يعود بشكل رئيسي إلى مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي والتقني، والذي أحدث تغييراً في الكثير من إمكانيات تقدم المؤسسات التعليمية والعملية التعليمية في العديد من دول العالم التكنولوجية المتقدمة، كما تمكنت هذه المؤسسات من استيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين ومع تحقيق أعلى مقاييس الجودة التعليمية، ومواجهة تحديات العملية التعليمية بشكل كبير، وأوجدت هذه التغيرات التكنولوجية العديد من الطرائق التعليمية التي تتفق مع الثورة التكنولوجية، مما جعل العالم قرية صغيرة، تمكن افرادها من اكتساب الخبرات التعليمية في كل مكان، وفي ظل الظروف الراهنة كان على المؤسسات التعليمية تدارك الموقف من خلال التواصل عن بعد مع طلابها (الهادي، 2006).

فالتحول إلى التواصل مع الطلبة بطريقة الكترونية كان استجابة للظروف الحالية، فالتعلم الالكتروني ما هو إلا إحدى أشكال التعلم التي تستعين بالوسائط المختلفة مثل المواد المطبوعة والمسموعة والمرئية وغير ذلك، من أجل إيصال المعارف إلى الطلبة، وتقريب المسافات الزمانية والمكانية بهدف تسيير العملية التعليمية وإتاحة الفرصة أمام المتعلم للحصول على حقه في التعليم (Willis, 2002).

والتعلم الإلكتروني هو إحدى الأساليب التعليمية التي تحفز التعلم الذاتي لدى المتعلم، مما من شأنه أن يعمل على تقديم كافة الخدمات التعليمية للمتعلمين في أي مكان، ووقت وفقاً لظروفهم وقدراتهم المختلفة (اسماعيل ونشمى، 2008).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالتعلم الإلكتروني يسهم في توفير المرونة في العملية التعليمية، ومراعاة أنماط وأساليب التعلم عن المتعلمين، وارتباط عملية التعلم بحاجات ومتطلبات العصر والأفراد، مما يُسهم بدوره في جعل عملية التعلم عملية مستمرة، كما أنه يسهم في توفير بيئة مناسبة للمتعلمين بما يتوافق مع مستوياتهم (الكيلاني، 2006).

ويرى الراشد (2007) أنّ التعلم الالكتروني يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: توفير أجواء تعليمية غنية متعددة المصادر لخدمة العملية التربوية، وإكساب المعلم والطالب المهارات الضرورية للتعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات، تقديم المعارف والمعلومات الملائمة لفئات عمرية متعددة مع أخذ الفروق الفردية بعين الاعتبار.

وبما أنّ التعليم الإلكتروني يعتمد بصورة كبيرة على الانترنت، فإنه يجب على المعلمين والإداريين التنبه لمخاطر استخدام شبكة الانترنت التي تتمثل في إصابة البيانات والمعلومات المخزنة على الحاسوب بالفيروسات المدمرة، أو اختراق ملفات المستخدم، أو استغلال حاسوبه في الإساءة إلى الآخرين، أو سرقة بطاقات الإئتمان، مع التأكيد أنه لا يمكن التخلص كلياً من هذه المخاطر، وإنما يمكن اتخاذ خطوات وقائية لحماية الطلبة منها (المغربي، 2009).

إنّ وجود الوعي بالأمن السيبراني لدى المعلم وماذا يعني وكيف يعمل، وما هي المخاطر التي يحمي الطلبة والأفراد والمجتمعات منها، يمكنه من حماية نفسه وطلابه من هذه المخاطر والتي تؤثر بشكل كبير على التركيبة الإنسانية المكونة من دين وعقيدة وقيم وأخلاق وانتماء وثقافة، وذلك من خلال استخدامه لأساليب ابتكارية تلقى قبولاً لدى الطلبة (الصانع، 2020).

ويُضيف العتيبي (2019) أنّ الأمن السيبراني أصبح حديث العالم بأسره، بل وأصبح جزءاً أساسياً من أي سياسات أمنية أو اقتصادية أو سياسية أخرى، حيث أصبح صُناع القرار في مختلف الدول يضعون مسائل الأمن السيبراني كأولوية في سياستهم.

وكلما أصبح الأمن السيبراني موضوعاً للاهتمام العام والجهود البحثية بشكل متزايد، كلما ازداد عدد الدراسات التي تبحث في أثر الأمن السيبراني على العملية التعليمية، وحيث أنّ الأمن السيبراني من المواضيع البحثية الحديثة في العالم العربي التي لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام على مستوى البحث العلمي، ولا يمكن إغفال بعض الجهود القليلة وخاصة في الجانب التعليمي لذا فقد سلطت الباحثة في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة الحالية الضوء حول التعرف على أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات في التعليم الإلكتروني.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما تناولته العديد من الدراسات والبحوث السابقة مثل دراسة الغدين (2018)، والتي حاولت الكشف عن صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين، ودراسة صلاح الدين (2010) والتي استهدفت تحديد طرق الحماية التكنولوجية بأنواعها وأشكالها المختلفة، وغيرها من الدراسات فقد لاحظت الباحثة اهتمام كافة الدراسات السابقة بأهمية الأمن السيبراني وضرورة توفيره والوعي به لدى المواطنين بصفة عامة والمعلمين بصفة خاصة.

ومن خلال عمل الباحثة في التعليم وخبرتها في الميدان، وجدت أنّ مستوى الوعي بالأمن السيبراني ضئيل جداً لدى العديد من المعلمات، بل قد يكون معدوماً في كثير من الأحيان، بالرغم من أهميته، وبسبب استخدام الطلبة للمنصات الإلكترونية في التعليم الإلكتروني بشكل كبير وغير مسبوق في زمننا هذا، فق أكدت الباحثة على أهمية التعرف على أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات في التعليم الإلكتروني.

أسئلة الدراسة:

من خلال المشكلة السابقة فقد تم صياغة الأسئلة التالية:

1. ما مدى وعي الطلبة المراهقين بالأمن السيبراني أثناء استخدامهم للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأمن السيبراني على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف الدراسة:

ستتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف إلى مدى وعي الطلبة المراهقين بالأمن السيبراني أثناء استخدامهم للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، إضافة إلى الكشف عن أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات في التعليم الإلكتروني من وجهة نظر المعلمين،

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من الجانبين التاليين:

أولاً: الجانب العلمي:

- من الممكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الإنتاج الفكري في هذا المجال، حيث أنها تعد من الدراسات العربية القليلة في مجال الأمن السيبراني.
- من الممكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الوطنية حول متغيرات الدراسة الحالية.
- من الممكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم مرجعاً غنياً للباحثين فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

- من الممكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير معرفة قد تفيد أصحاب القرار حول إجراءات تنفيذ المواضيع المختلفة المُشابهة لهذه الدراسة.
- من الممكن الاستفادة من الأداة التي سيتم إستخدامها في هذه الدراسة، والتي تضم الخصائص السيكومترية كالصدق والثبات، لتمكين الباحثين والتربويين من الاستفادة منها للتعامل مع مثل هذا النوع من الدراسات.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

- **الأمن السيبراني:** وهو النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه (جبور، 2012).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المراهقين:** وهم الطلبة في مختلف المدارس الحكومية والخاصة والتي تقع في العاصمة عمان في الأردن، ممن تتراوح أعمارهم (12–17) سنة.
- **التعليم الإلكتروني:** وهو "إحدى طرائق التعليم التي تُتيح للطلبة الحصول على المعرفة وفقاً للوقت والمكان الذي يختارونه، سواء أكان في النادي أو المنزل أو في مكان العمل، دون الحاجة إلى اللقاء المُباشر مع المعلم، فالتعلم عن بُعد هو " نظام تعليمي مُناسب للحاجات المرتبطة بالأفراد، ويتمحور حول الطلبة، ويترتب عليه انفصال المعلم عن المتعلم أثناء حدوث عملية التعلم" (الكيلاني، 2003: 12).
- **وتعرفه الباحثة إجرائياً:** بأنه التعلم الذي لا يحتاج إلى وجود لقاء حقيقي بين المعلم والطلبة خلال عملية التدريس، ولكن يحدث بينهم نوع من اللقاء من خلال الوسائيل التكنولوجية، في الوقت والزمان المناسب للمشاركين.

حدود الدراسة ومحدداتها:

سوف تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة في عدد من المدارس والجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2025 / 2026
- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على الطلبة المراهقين.

محددات الدراسة:

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات تمثلت في قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تعرضت الباحثة لصعوبات أثناء توزيع أداة الدراسة على فئة المراهقين في المدارس، والجامعات، كما لازم الباحثة ضيق الوقت، في ضوء تطبيقها للدراسة في نهاية الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي 2025 / 2026.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأدب النظري والدراسات السابقة

تناولت الدراسة الحالية مجموعة من الأدبيات والدوريات المرتبطة بموضوع الدراسة، ومن ثم تم تناول الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتعقيب عليها كما يلي:

أولاً: الأدب النظري:

للموسسات التعليميه دور مهم في تعزيز مفهوم الامن السيبراني والتي يساهم معرفتها في معرفة الطرق التربوية لتجنب المخاطر التي تتعرض لها الانظمة المعلوماتية، والاجهزة المتصلة بالشبكة العالمية للمعلومات، وتشعب طبيعة هذه الاجهزة، من هواتف خليوية، واجهزة حوسبة شخصية ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع اغضاء هيئة التدريس في الجامعت الحكومية اليمنية وكذلك جميع االمعلمين الحكوميين في وزارة التربية اليمنية وتكونت عينة من 45 من اعضاء هيئة التدريس والمعلمين وتم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية حيث تم تطبيق استبيان عليهم ، وأظهرت النتائج ان للموسسات التعليمية دور كبير في تعزيز مفهوم الامن السيبراني التعاون واظهرت انه ولا بد من ايجاد الاطار التشريعي والتنظيمي التربوي المؤيد لتوضيح مخاطر الامن السيبراني على المجتمع وأكدت النتائج ان أساتذة الجامعات يؤيدون استمرارية عمل تقنيات المعلومات والاتصالات، وفي مقدمها الانترنت، وان استقرار الفضاء السيبراني، يستدعي سياسات لمعالجة الثغرات الامنية (الزبيدي، 2015).

ومن المعلوم أن الامن السيبيري قد وصل الى جميع المسائل الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والانسانية، وذلك انطلاقا، من التعريف المعطى له، على انه قدرة الدولة على حماية مصالحها وشعبها، في مختلف مجالات حياته اليومية، ومسيرته نحو التقدم، بامان، من جهة اولى، ومن كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة مصادر الثروة في العصر الحالي، ونعني بها، البيانات، والمعلومات، والقدرة على الاتصال والتواصل، وهي المحور الذي يتكون حوله الانتاج، والابداع، والقدرة على المنافسة، من جهة ثانية (جريدة الوطن، 2017).

من هنا لا بد من التوقف عند ابعاد الامن السيبراني، على ان نستعرضها كما ذكرها كلاً من الدريبي (2017)، والسكران (2012):

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأبعاد العسكرية:

من المعلوم، ان بدايات الانترنت، قد طورت في بيئة عسكرية، بشكل أساسي، لتضاف اليها فيما بعد البيئة الاكاديمية، بما تمثل من أبحاث تخدم تطوير القدرات العسكرية، والانجازات العلمية، التي تحافظ على تفوق بلد على آخر، حيث كان التنافس على أشده، بين الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الاميركية، في مجال الوصول الى الفضاء الخارجي، وتطوير الاسلحة النووية. وتتراكم الامثلة التي يمكن سوقها، في هذا المجال، لتوضيح الابعاد العسكرية، للأمن السيبراني، وخطورة الهجمات السيبرانية، حيث يمكن ايراد ما حصل في جورجيا، واستونيا، وكوريا الجنوبية، وايران، كمثال على بعض الهجمات والاختراقات، التي ترجمت ماديا، سواء باندلاع صراع مسلح لاحق، كذلك الذي وقع، بين روسيا وجورجيا، أوبانقطاع الاتصال بالانترنت في استونيا، بين الدولة والمواطنين، والتشويش على الادارات الحكومية.

كذلك، ترد هنا، اختراقات أنظمة المنشآت النووية، في ايران، وتحقق امكانات التلاعب بها، مع ما يعنيه هذا من تعرض الامن القومي، للدولة المعنية، ومن تعريض السلام الدولي للاهتزاز. في هذا المجال ايضا، يمكن ايراد، الاختراق الذي حصل في البرازيل، والمملكة المتحدة، للبنية التحتية للطاقة، حيث انقطع التيار الكهربائي، ما طال بآثاره السلبية ملايين الاشخاص، والمؤسسات والمصالح، وما يمكن ان يعني من وصول، الى موارد الطاقة كافة.

في هذا السياق، وجه خبراء اميركيون، خطابا مفتوحا الى الرئيس الاميركي، جورج بوش" ، في ايلول 2007، محذرين اياه، من خطر الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الاميركية، التي تضم الى الدفاع، امدادات الطاقة الكهربائية، والمياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الصحية، والنقل، والانترنت.

الابعاد الاجتماعية:

تسمح طبيعة الانترنت المفتوحة، عبر المدونات والشبكات الاجتماعية بشكل خاص، لكل مواطن، بان يعبر عن تطلعاته السياسية، وطموحاته الاجتماعية، باشكالها كافة. كذلك، تشكل مشاركة جميع شرائح المجتمع ومكوناته، وسيلة لاغناء هذا المجتمع، وتطويره، بما تتيحه من فرص للاطلاع على الافكار، والمعلومات، المختلفة، وبما تكونه من حاجة لدى الجميع، في الحفاظ على استقرار الفضاء السيبراني،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والمجتمع الذي يرتكز اليه والمعلوم، ان انفتاح مجتمع ما، على مجتمع آخر، يؤسس لتبادل خبرات، وافكار، وتكون حاجات جديدة، وآفاق تعاون وتكامل.

يضاف الى هذا، ما تقدمه الانترنت، من امكانات وقدرات، للمجالات العلمية، والثقافية، والخدماتية، حيث تسمح بالوصول الى مناطق بعيدة، والى فئات محددة، ككبار السن، والمرضى، وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا عدا عن الدور، الذي يمكن ان تؤديه، في تبادل المعلومات، في اوقات الازمات الانسانية والكوارث، بحيث تتامن المساعدات وتوزع بالسرعة المطلوبة. ولا تقف الابعاد الاجتماعية، عند حدود توفير اطمئنان المواطن الى حياته اليومية، والافادة من طاقات تقنيات المعلومات والاتصالات، في تطوير نشاطاته المختلفة، بل تتعداها، الى صيانة القيم الجوهرية في المجتمع: كالانتماء، والمعتقدات، اضافة الى العادات والتقاليد.

في هذا السياق، يأتي التشديد من قبل المنظمات والهيئات الدولية، على نشر ثقافة الامن في الفضاء السيبراني، وضرورة تعاون المجتمع، بكل مكوناته، على تحقيق الامن السيبراني وضمانه. فمما لا شك فيه، ان المخاطر السيبرانية، تطاول المجتمع ككل، سواء، بسبب ارتكاز الخدمات الحيوية، كالطاقة، والنقل، والصحة، والاتصالات، وغيرها، على ما تقدمه تقنيات الاتصالات والمعلومات، من امكانات، او عبر ما يضخ من محتوى في الفضاء السيبراني. فالمحتويات غير المشروعة، وغير المرغوب بها، ذات تاثير سلبي أكيد، على اخلاقيات مجتمع معين، وعلى ارتفاع نسبة الممارسات الجرمية. اما الامثلة التي تساق هنا فكثيرة، ونذكر منها: الاباحية، والترويج للاتجار بالممنوعات، والدعارة، والارهاب، والتجنيد لقضايا تمس الامن والسلام الدوليين. وعليه، لا بد من بناء مجتمع مسؤول، ومدرك لمخاطر الفضاء السيبيراني، قادر على التعامل بحد ادنى من قواعد السلامة، مع ادراك للعواقب القانونية، التي يمكن ان تترتب على التصرفات، والتي تعرض سلامة الغير، وسلامة رؤوس الاموال وحركتها، للخطر.

الابعاد السياسية:

تتمثل الابعاد السياسية للامن السيبراني، بشكل أساسي، في حق الدولة في حماية نظامها السياسي، وكيانها، ومصالحها الاقتصادية، التي تعني، حقها وواجبها في السعي الى تحقيق رفاه شعبها، في وقت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تؤثر التقنيات، في موازين القوى داخل المجتمع نفسه، حيث اصبح بامكان المواطن، ان يتحول الى لاعب أساسي، في اللعبة السياسية. كما اصبح بامكانه الاطلاع، على خلفيات ومبررات القرارات السياسية، التي تتخذها حكومته، عبر الكم الهائل من المعلومات، التي يمكنه الوصول اليها، او النبي يمكن ان توزع وتنشر على الانترنت، وبقية الاجهزة التي توصل بها. بالمقابل، لا يتوانى العاملون في الشأن السياسي، عن الافادة مما تقدمه هذه التقنيات، للوصول الى اكبر شريحة ممكنة من المواطنين، والترويج لسياساتهم، في العالم. وغني عن البيان، مدى التأثير الذي يتركه هذا الامر، بغض النظر عن صحة ألسياسات والمبادئ والمواقف التي يروج لها. فقد استخدم اوباما، مثلا، الشبكات الاجتماعية بشكل كثيف، خلال حملته الانتخابية. كما تركت التسريبات، لآلاف الوثائق الديبلوماسية السرية، عبر الويكيليكس، أثرا سلبيا على العلاقات بين الدول، وعلى مصداقيتها.

الابعاد الاقتصادية:

يرتبط الامن السيبيراني، ارتباطا وثيقا بالاقتصاد. فالتلازم واضح، بين اقتصاد المعرفة وتوسع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، كما بالقيمة التي تمثلها البيانات والمعلومات المتداولة، والمخزنة، والمستخدمة، على كل المستويات. كذلك، تتيح تقنيات المعلومات والاتصالات، تعزيز التنمية الاقتصادية لبلدان كثيرة، عبر افادتها، من فرص الاستخدام، التي تقدمها الشركات الدولية، والشركات الكبرى، التي تبحث عن ادارة كلفة انتاجها، بافضل الشروط. الا ان هذا الواقع المشرق، يطرح مسائل مختلفة، سواء منها ما يتعلق بحماية مقدم الخدمة، والعمل، أو بحماية المستهلك على الانترنت.

التعلم الالكتروني

إنّ التعلم الالكتروني هو إحدى الوسائل الفعالة والتي تهدف إلى الحصول على المعارف والإكتشافات حين حدوثها، من أجل الكشف عن أية مستحدثات تحيط بنا، والعمل على مواكبة التغيرات المستمرة، فالتعلم عن بعد هو إحدى أنواع التعلم التي تتيح الفرص التدريبية والتثقيفية للطلبة مع غياب وجود المعلم بشكل مباشر، ودون التقيد بالمكان والزمان، فهو إحدى الطرق الممتازة لمن لديه الرغبة في إكمال مسيرته التعليمية ولكن لديه معيقات مثل انشغاله بإحدى الوظائف، أو وجود عوائق مادية (القحطاني، 2016).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتعلم الالكتروني هو أحد الطرق الإبتكارية والتي توفر البيئة التعليمية الملائمة التي تركز على المتعلم على اعتبار أنه محور العملية التعليمية، بحيث تتيح المعرفة إلى المتعلم بغض النظر عن المكان والزمان، عن طريق الاستعانة بالخصائص والمصادر المتاحة داخل التقنيات الرقمية مع الأنماط المتعددة من المواد الدراسية التي تتناسب وطبيعة التعلم عن بعد (العتيبي، 2019).

وذكر القحطاني (2016) بالحديث عن التعلم الإلكتروني هو التعلم الذي لا يحتاج إلى وجود لقاء حقيقي بين المعلم والطلبة خلال عملية التدريس، ولكن يحدث بينهم نوع من اللقاء من خلال الوسائيل التكنولوجية، في الوقت والزمان المناسب للمشاركين.

فالتعلم الإلكتروني هو إحدى طرائق التعليم التي تُتيح للطلبة الحصول على المعرفة وفقاً للوقت والمكان الذي يختارونه، سواء أكان في النادي أو المنزل أو في مكان العمل، دون الحاجة إلى اللقاء المُباشر مع المعلم، فالتعلم عن بُعد هو " نظام تعليمي مُناسب للحاجات المرتبطة بالأفراد، ويتمحور حول الطلبة، ويترتب عليه انفصال المعلم عن المتعلم أثناء حدوث عملية التعلم" (الكيلاني، 2003: 12).

وعرفت الجمعية الأمريكية عملية التعلم الإلكتروني كما وردت في ربيع والعوفي (2006) بأنها عملية يتم خلالها توصيل التدريب والتدريس بالاستعانة بعدد من الوسائط التكنولوجية مثل الحاسوب، والأقمار الصناعية، وأشرطة الفيديو وغيرها من الطرائق المُستخدمة في نقل المعلومات والمعارف. وعرّف اليونيسكو كما ورد في عبد الكريم (2006) أنّ عملية التعلم الإلكتروني هي عملية تربوية يحدُث فيها التدريس بعيداً عن المُعلم، بالاعتماد على وسيط إلكتروني.

وعرف القانون الفرنسي كما ذكر في القحطاني (2016) التعلم الإلكتروني على أنه إحدى طرائق التعليم المُخطط لها والذي يحدث بمكان مختلف عن المكان المُعتاد، ويحتاج التعلم عن بُعد إلى تصميم خاص للمناهج، وطريقة تعلم مختلفة عن التعلم وجهاً لوجه، ويتم التواصل في التعلم عن بُعد من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية والإدارية الخاصة.

فالتعلم الإلكتروني هو طريقة لاكتساب الاتجاهات والمهارات ونشر المعارف، وذلك عن طريق تكثيف العمل في تنظيم عملية التعلم عن بُعد فنياً وإدارياً من خلال الوسائط التقنية المتعددة في سبيل انتاج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المواد التعليمية ذات الجودة المرتفعة بصورة يمكن الاستفادة منها في عملية التدريس والتعليم، ومن هنا يمكن للطلبة الحصول على المعارف (Peters, 2002).

أهداف التعلم الالكتروني:

أشار عزمي (2015) إلى أنّ للتعلم الالكتروني عدداً من الأهداف التي تُسهم في رفع المستوى الثقافي والعلمي والفكري لدى المتعلمين داخل المجتمعات المختلفة وبالأخص المجتمعات النامية، وتعمل على القضاء على مشكلة شح الموظفين والمؤهلين داخل العملية التعليمية، وتعمل على تقديم مجموعة من المصادر التعليمية المتنوعة للمتعلمين بحيث تسهم في تقليل الفروق المختلفة بين المتعلمين.

ذكر المغربي (2009) أنّ عملية التعلم الالكتروني لها العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهي:

- تقديم التعليم والمعرفة إلى الأفراد الذين لم يحظوا بفرصة للتعليم بسبب العديد من الأسباب الشخصية أو الاقتصادية أو العائلية أو الزمانية أو المكانية أو الاجتماعية وغيرها.
- تقديم فرص التعليم الجامعية للأفراد الذين يرغبون بالإلتحاق بالجامعات وبالتعليم العالي، وبالتالي قدم التعليم عن بعد حلولاً للتعليم الجامعي.
- يُسهم التعليم عن بعد في تحقيق التنمية بطريقة غير تقليدية، بواسطة توفير تخصصات ومجالات علمية جديدة لم يتمكن التعليم التقليدي من توفيرها، وذلك كنوع من الاستجابة لخطط التنمية الوطنية من الكوادر المدربة والمؤهلة.
- يُقدم التعليم عن بعد مبدأ الديمقراطية في التعليم والتي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من دون التفريق فيما بينهم بسبب الأمور الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية أو الدين أو العرق أو الجنس.
- توفير التعليم المستمر أو التربية المستدامة أو التعليم مدى الحياة، ويُعد هذا من الأمور الضرورية في عصرنا الحالي، حيث أننا نجد معظم الأشخاص الموظفين والعاملين يرغبون بصقل وتحسين خبراتهم، وزيادة تأهيلهم وهي داخل عملهم من أجل مساعدتهم في أداء مسؤولياتهم وأدوارهم واجباتهم الوظيفية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إعطاء الفرص للكبار والشباب من كلا الجنسين وربات البيوت لتثقيف أنفسهم واستثمار أوقات فراغهم واكتساب المهارات والعادات النافعة.
- ربط العملية التعليمية بالبيئة بطريقة تُعالج العديد من الأمور البيئية، وذلك من خلال تزويد المتعلمين ببرامج خاصة بالبيئة وكيفية تنميتها والحفاظ عليها.
- تكوين شخصية فاعلة وإيجابية وتستطيع حل المشكلات والعطاء والتنمية الذاتية وبالتالي تحقيق التنمية المجتمعية.
- تقديم الفرصة التعليمية للأشخاص المعاقين الذين منعتهم ظروفهم من مواصلة التعليم بالطريقة التقليدية التي توجب على المتعلم الحضور والالتزام بالدراسة المنتظمة.

خصائص التعلم الالكتروني:

إنّ اتباع التعلم عن بعد يتيح للمتعلمين إمكانية الحصول على المواد المسموعة والمرئية وغيرها بطريقة سريعة ومضمونة، من خلال الوسائط التكنولوجية والوسائط المتعددة، كما وتعمل على حصول المتعلم على قواعد المعلومات والبيانات على شبكة الانترنت والتواصل مع الزملاء بطريقة مباشرة مع فتح باب الحوار والمناقشة للحصول على المساعدة اللازمة، وعدم تقيد المتعلمين بالحدود المكانية والزمانية، حيث توفر تباعد بين المتعلمين في العملية التعليمية (السنبل، 2004).

كما وأسهم التوجه إلى التعلم عن بعد في تقديم العديد من التحولات في أدوار المتعلم والمعلم، حيث ازداد مبدأ التعلم بصورة ذاتية ومستمرة، كما يتيح التعلم طيلة الحياة من أجل تطوير التعلم بغض النظر عن مستوياته، من حيث: نظمه، وآلياته، ومضمونه التقني والمعرفي، من أجل تطوير وتحسين النظم التعليمية ورفع كفاءتها، والسرعة في التواصل مع مصادر المعلومات والمعارف بفضل حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم، والديمقراطية والعولمة، حيث انتشر التعلم المفتوح والتعلم عن بعد في أغلبية دول العالم (العزام، 2015).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مبادئ التعلم الالكتروني:

ذكر السنبل (2004) مجموعة من المبادئ والأسس التي يعتمد عليها التعلم عن بعد على اعتبار أنه ممارسة وفكر إنساني حديث والتي تُعد بمثابة فلسفة وتوجهات عملية التعلم عن بُعد، ومن هذه الأسس والمبادئ ما يلي:

- الإمكانية: والمقصود بها أنّ الفرص التعليمية متاحة للجميع في كافة المستويات وبغض النظر عن وجود أية معيقات مكانية وزمانية وموضوعية.
- المرونة: والمقصود بها أنّ التعلم عن بعد يتخطى كافة الحواجز التي توجد بسبب النظام نفسه أو بسبب القائمين على هذا النظام.
- تحكم الطلبة: وهذا يعني أنّ المتعلمين يمكنهم تنظيم الموضوعات المتنوعة وفقاً لقدراتهم وظروفهم، كما يمكن للطالب اختيار الأسلوب الذي يريد لتقويمه.
- اختيار المتعلم لطريقة التواصل: إنّ الطلبة في نظام التعلم عن بعد لا يتبعون الطريقة ذاتها بالتعلم وبالتالي يمكنهم اختيار كيفية التواصل بشكل فردي (الهوائيات، الحاسوب، المراسلة، اللقاءات المباشرة وغيرها).
- إعتماد نظام التعلم عن بعد: والمقصود بهذا أن يتم الاعتراف بنظام التعلم عن بعد وكافة برامجه والآلية التي يتبعها وقابلة مضمونها للاحتساب والاعتماد داخل المؤسسات المختلفة.

ومن خلال التعريفات السابقة استخلصت الباحثة تعريفاً خاصاً بعملية التعلم عن بُعد وهو: أحد أنظمة التعليم الجماهيري التي لا تتقيد بمادة تعليمية معينة، ولا تتحد بزمان، ولا بفئة خاصة من الطلبة، ويتناسب هذا النوع من التعلم مع حاجات الفرد والمجتمع، وهو نوع من التعليم يُعزز الوسائط التقنية المختلفة، ويُقدم الفرص التعليمية بعيداً عن الطرق الاعتيادية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراهقة

المراهقة لغة: هي من رهق ومنه قولهم غلام مراهق. أي: مقارب للحلم، وراهق الحلم: قاربه. وفي حديث موسى والخضر، فلو أنه أدرك أبويه لأرهقهما طغياناً وكفراً. أي: أغشلهما وأعجلهما. وفي التنزيل: أن يرهقهما طغياناً وكفراً. ويقال: طلبت فلاناً حتى رهقته. أي: حتى دنوت منه، فربما أخذه وربما لم يأخذه. ورهق شخوص فلان أي: دنا وأزف وأفد. والرهق: العظمة، والرهق: العيب، والرهق: الظلم. وفي التنزيل: فلا يخاف بخساً ولا رهقاً، أي: ظلماً، وقال الأزهري: في هذه الآية الرهق اسم من الإرهاق، وهو أن يحمل عليه ما لا يطيقه. ورجل مرهق إذا كان يظن به السوء (ابن منظور، 2003).

ويعني هذا أنّ المراهقة كلمة مشتقة من فعل رهق، بمعنى قارب فترة الحلم والبلوغ. وقد تدل المراهقة على العظمة والقوة والظلم.

أما المراهقة اصطلاحاً: هي فترة مرور وعبور وانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد والرجولة. وبالتالي، فهي مرحلة الاهتمام بالذات والمرآة والجسد على حد سواء، ومرحلة اكتشاف الذات والغير والعالم، وتتخذ المراهقة أبعاداً ثلاثة: بيولوجية (البلوغ)، اجتماعية (الشباب) ونفسية (المراهقة). ومن ثم تبدأ المراهقة بمظاهر البلوغ وبداية المراهقة ليست دائماً واضحة، ونهاية المراهقة تأتي مع تمام النضج الاجتماعي، دون تحديد ما قد وصل إليه الفرد من هذا النضج الاجتماعي (معوض، 1971).

إنّ المراهقة هي الفترة التي ينتقل فيها الكائن الحي من الطفولة إلى الرشد، أي أنّ المراهقة هي الانتقال من الإتكالية إلى الاعتماد على الذات (سليم، 2002).

ويعرفها بلوش وآخرون على أنها فترة تطور يتم فيها الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، ويحدث فيها إعادة البناء الانفعالي للشخصية (Bloch, 2002).

في حين قاموس علم النفس، يعرفها على أنها مرحلة انتقالية تتسم باستثارة الغرائز الجنسية كحب الحركة والاستقلالية وغناء الحياة العاطفية، وهي مرحلة تتطور فيها القدرات العقلية خاصة الذكاء، ويظهر فيها التفكير المجرد، وهي مرحلة تكوين علاقات صداقة (Sillamy, 1999).

والمراهقة هي صيرورة الاندماج النفسي للبلوغ فحسب هذا العالم فإنّ المراهقة تظهر معالمها بالبلوغ الجنسي الذي يصاحبه تغير نفسي هام يميزها عن باقي المراحل العمرية الأخرى (عقل، 1997).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: الدراسات السابقة:

سيضم هذا القسم عرضاً للدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم وفقاً للتسلسل الزمني:

هدفت دراسة المنتشري (2020) إلى معرفة دور القياد المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني في المدارس الحكومية للبنات بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات، وتقديم تصور مقترح لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني في المدارس الحكومية للبنات بمدينة جدة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة مكونة من محورين وهما: دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني لدى المعلمات، ودور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني لدى طالبات المدرسة، وتم تطبيقها على عينة مكونة من 420 معلمة في عدد من المدارس الحكومية بمدينة جدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني لدى المعلمات ولدى طالبات المدرسة يتحقق بدرجة موافقة قليلة من وجهة نظر المعلمات. وفي ضوء تلك النتائج تقدمت الدراسة بتصور مقترح لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني لدى المعلمات والطالبات، وجاءت آليات تطبيقه عبر التنسيق مع الجهات المختصة المعنية بالأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، واشتمل على آليات خاصة بكل من: المعلمات، الطالبات، المعلمات والطالبات معا، بالإضافة إلى آليات حماية البيئة المادية لشبكة الانترنت.

وهدفت دراسة الصانع (2020) إلى معرفة درجة وعي المعلمين بالأمن السيبراني وعلاقته بتطبيق أساليب حديثة لحماية الطلبة من مخاطر الإنترنت، وأساليب تعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم، وتكونت العينة من (104) معلما ومعلمة في مدارس مدينة الطائف الحكومية والأهلية. استخدم المنهج الوصفي الارتباطي وتم بناء مقياس لتحديد درجة الوعي بالأمن السيبراني لدى المعلمين في مدارس الطائف، وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت، وأساليب لتعزيز القيم والهوية الوطنية لدى الطلبة. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع وعي المعلمين بالأمن السيبراني في مجال حماية الأجهزة الخاصة والمحمولة من مخاطر الاختراق الإلكتروني والهجمات السيبرانية، وفي درجة استخدامهم لأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت، وأساليب تعزيز القيم والهوية الوطنية بمدنية الطائف من وجهة نظرهم في مجالات الأهداف الدراسية، وطرق التدريس، والأنشطة والمشاريع، وأساليب التقويم، ووجدت علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة بين وعي المعلمين بالأمن السيبراني واستخدامهم لأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت، ولأساليب تعزيز القيم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والهوية الوطنية، فيما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين حول الوعي بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت تبعا لنوع المدرسة، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين حول أساليب تعزيز القيم والهوية الوطنية تبعا لنوع المدرسة لصالح المدارس الحكومية، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين حول الوعي بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت وأساليب تعزيز القيم والهوية الوطنية تبعا للجنس وللتخصص وللمؤهل العلمي ولسنوات الخبرة في التدريس.

وهدفت دراسة أبو عيشة وعسران والسواط ومنصور والصانع (2020) إلى تحديد مستوى تحقيق أهداف الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالأمن السيبراني والهوية الوطنية لدى طلبة المدارس في مدارس الطائف (الحكومية، الأهلية) من وجهة نظر المعلمين، وتكونت العينة من (١٦٧) معلما ومعلمة في هذه المدارس، وقام الباحثون ببناء مقياس مكون من (٤١) عبارة والتأكد من صدقه وثباته. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تعزيز الأهداف التربوية والمعرفية والمهارية والوجدانية للأنشطة اللامنهجية المتعلقة بتعزيز الأمن السيبراني والهوية الوطنية من وجهة نظر المعلمين، وعدم وجود فروق بين استجابات المعلمين حول مستوى تحقيق جميع أهداف الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالأمن السيبراني والهوية الوطنية باختلاف التخصص أو الجنس أو نوع المدرسة، وكذلك عدم وجود فروق بين استجابات المعلمين حول مستوى تحقيق أهداف الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالأمن السيبراني والهوية الوطنية باختلاف الخبرة في التدريس في الأهداف التربوية والمعرفية والوجدانية، فيما وجدت فروق بين استجابات المعلمين باختلاف الخبرة في التدريس في الأهداف المهارية للأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالأمن السيبراني والهوية الوطنية تبعا للخبرة في التدريس بين (أقل من ٥ سنوات) و (من ٥ إلى ١٥ سنة) لصالح (أقل من ٥ سنوات).

هدفت دراسة الصحفي (2019) إلى الكشف عن مستوى الوعي بالأمن السيبراني لدى معلمات الحاسب الآلي للمرحلة الثانوية بمدينة جدة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمات الحاسب للمرحلة الثانوية بمدينة جدة للعام الدراسي 1440 هـ – 2019م. وعددهن (352) معلمة حسب المعلومات الواردة من إدارة تعليم جدة. عينة الدراسة: تم استخدام المعادلات الإحصائية لحساب حجم العينة المناسبة للبحث تم توزيع الاستبانة على كل المجتمع، وقد تم استعادة (106) وتم استبعاد استبانتين غير قابلة للتحليل وتم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة. منهجية الدراسة وأدواتها: استخدمت الباحثة المنهج الكمي لمناسبته هذه الدراسة. أهم النتائج: • أكدت الدراسة على وجود ضعف وقصور لدى معلمات الحاسب الآلي– في الوعي بمفاهيم الأمن السيبراني. • أكدت الدراسة على وجود ضعف لدى معلمات الحاسب الآلي– في الوعي بمستوى الأمن السيبراني • عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (≤0.05) في درجة وعي معلمات الحاسب بالأمن السيبراني تعزى لمتغيرات الدراسة الحالية (سنوات الخبرة–المؤهل العلمي–الدورات التدريبية).

وقامت القحطاني (2019) بدراسة هدفت التعرف على مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي من وجهة نظرهم؛ من خلال التعرف على آرائهم حول المفهوم الأقرب له وأهم الجرائم التي يتعامل معها وطرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني والمعوقات المجتمعية لتحقيق الوقاية من هذه الجرائم، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، واعتمدت على استخدام الدراسة الوصفية بالتطبيق على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المستويات الدراسية المختلفة وبلغت عينة الدراسة (486) طالباً وطالبة، واعتمدت الدراسة على الاستمارة الإلكترونية لتجميع البيانات، وجاءت النتائج بأن أقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة هو "استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها"، في حين جاءت جريمة "الاحتيال الإلكتروني/النصب الإلكتروني" كأكثر جريمة يتعامل معها الأمن السيبراني؛ في حين تعتبر التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرقه هي أهم طرق الوقاية المجتمعية لمشكلات الفضاء السيبراني، كما جاءت النتائج بوجود معوقات اجتماعية له في تحقيق الوقاية للمجتمع السعودي، وأن أهم هذه المعوقات هو التطور الهائل في نظم المعلومات، ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها.

هدفت دراسة (العازمي، 2024) إلى استقصاء واقع الأمن السيبراني في مدارس دولة الكويت وعلاقته بالأمن النفسي لدى المعلمات، إضافة إلى التعرف على التحديات والآليات المقترحة لتفعيل الأمن السيبراني من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في محافظة الفروانية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الارتباطي، وطبّقت استبانة للأمن السيبراني ومقياسًا للأمن النفسي على عينة بلغت 353 معلمة. وقد كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى وعي المعلمات بأساسيات الأمن السيبراني، مقابل وجود تحديات تعيق تطبيقه، أبرزها :عدم توفر برمجيات حماية حديثة، وضعف وعي بعض المعلمين بالمخاطر الإلكترونية . كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالأمن السيبراني والأمن النفسي؛ ما يشير إلى أن المعرفة والممارسات الرقمية الآمنة تعزز شعور المعلمة بالاستقرار والطمأنينة في بيئة العمل. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية، وحماية الأنظمة الإلكترونية في المدارس والجامعات، وإدراج موضوعات الفضاء السيبراني في المناهج الدراسية، وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال، فضلًا عن تنفيذ برامج تدريبية وورش توعوية للمعلمات والطلبة، ودعم البنية التقنية وتعزيز الاستثمار في تطوير البرمجيات.

وجاءت دراسة (علي، 2025) للتعرف إلى الوعي بالأمن السيبراني وعلاقته بالأمن الفكري لدى المراهقين، حيث تكونت عينة الدراسة من (100) مراهق موزعين على (47) أناث، و (53) ذكور، وبمعدل أعمار (17.62)، وتم استخدام مقياس الوعي بالأمن السيبراني ومقياس الأمن الفكري ، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين درجات الوعي بالأمن السيبراني والأمن الفكري لدى المراهقين، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الذكور والإناث في بعد وسائل التخزين والتعامل لصالح الذكور، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في كل من التعامل مع الأجهزة والدرجة الكلية للوعي السيبراني، فضلاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الذكور والإناث في الجانب النفسي فقط، والفروق لصالح الذكور، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الأبعاد الأخرى للأمن الفكري والدرجة الكلية له، وتنبأت جميع أبعاد مقياس الوعي بالامن السيبراني بالأمن الفكري لدى المراهقين.

وأجرت المطيري (2021) للتعرف إلى واقع الأمن السيبراني وزيادة فاعليته في مدارس التعليم العام بمنطقة المدينة المنورة من وجهة نظر القيادة المدرسية، وتكونت عينة الدراسة من (418) من القيادة المدرسية بمدارس التعليم العام بالمدينة المنورة، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى ارتفاع واقع الأمن السيبراني في مدارس التعليم العام بمنطقة المدينة المنورة، وأن التحديات التي تواجه تفعيل الأمن السيبراني في مدارس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعليم العام بمنطقة المدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة، وأظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في التحديات التي تواجه تفعيل الأمن السيبراني في مدارس التعليم العام بمنطقة المدينة المنورة باختلاف متغير النوع، أو الوظيفة، أو المؤهل العلمي، أو عدد سنوات الخبرة، أو عدد الدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما أظهرت النتائج عدداً من الآليات امقترحة لزيادة فاعلية الأمن السيبراني في مدارس التعليم العام من أهمها، نشر الوعي بالأمن السيبراني لدى القيادات والمعلمين، وتعزيز وعي الطلاب بمخاطر الروابط الضارة، وتوفير دليل تفاعلي عن أخلاقيات الأمن السيبراني، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام منسوبي المدارس استخدام كلمة مرور معقدة لحسابات الدخل المهمة، وعدم استخدام البريد الإلكتروني الرسمي في التسجيل والاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي أو التطبيقات الإلكترونية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- من خلال استعراض الدراسات السابقة، تبين أنّ هناك أهمية كبيرة للأمن السيبراني في مجال التعليم، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث لتأكيد أهمية الأمن السيبراني.
- تنوعت الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة فمنها من تناولت طلبة المدرسة ومنها تناولت المعلمين بينما تناولت الدراسة الحالية المعلمين والمعلمات.
- ومن حيث المنهجية المتبعة فقد تنوعت الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي المسحي، والوصفي الارتباطي، وستقوم الباحثة بالدراسة الحالية باتباع المنهج الوصفي المسحي للوصول إلى نتائج الدراسة.
- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في زيادة فهم واستيعاب إعداد وبناء وتصميم وتطبيق أداة الدراسة التي ستستخدمها في الدراسة الحالية.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة –في حدود علم الباحثة– بجمعها للمتغيرات السابقة في دراسة واحدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهج الدراسة:

تعالج الدراسة الحالية أمراً مهماً في مجال تكنولوجيا التعليم، وهو "أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني"، حيث تصنف الدراسة الحالية على أنها ذات منهج وصفي تحليلي لملاءمتها أغراض الدراسة، إذ يعد المنهج الوصفي من أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً للدراسات التي تصف الظواهر والخصائص، والسير في أعماق المشكلات، كما تصف العلاقات ما بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة:

يُوصف مجتمع الدراسة بأنه فضاء الدراسة، ومجالها الواسع الذي يمكن تطبيق الدراسة عليه، ولأغراض الداسة الحالية يُعد مجتمع الدراسة كبير إلى حد ما في ضوء تمثيله لفئة الطلبة المراهقين في الأردن، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (12– 20) سنة، وهنا يعد مجتمع الدراسة كبير جداً نظراً للأعداد الكبيرة ضمن هذه الفئة العمرية في الأردن، وتتراوح صفوفهم الدراسية من الصف الثامن الأساسي إلى السنة الثانية الجامعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المشاركين:

تم إختيار المشاركين في الدراسة الحالية من الطلبة المراهقين من كل الجنسين في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالأقاليم الثلاثة الرئيسة وهي (إقليم الشمال، وإقليم الوسط، وإقليم الجنوب)، وبحسب معادلة ثومبسون (2012)، تم تحديد أفراد العينة بـ (384) مستطلع، وقد تم توزيع أداة الدراسة عليهم بواسطة الرابط الإلكتروني https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSdI48Xd8LG5SyGM9qMDNXe0KLirz5PqWOWD6nKqQmkSaldxnA/viewform?usp=publish-editor

وبعد فترة (60) يوماً تم الحصول على كامل العدد المشارك في الدراسة، وبنسبة (100%) من الاستبانات الموزعة، والجدول (1) يوضح الخصائص الديموغرافية للمشاركين

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	224	58.3
	أنثى	160	41.6
	المجموع	**384**	**100.0**
العمر	12–15 سنة	182	47.4
	16 سنة فأكثر	202	52.6
	المجموع	**384**	**100.0**
المستوى الدراسي	أساسي	84	21.9
	ثانوي	200	52.1
	دبلوم / جامعي	100	26.0
	المجموع	**384**	**100.0**

أداة جمع البيانات:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تطوير مقياساً لجمع البيانات المتخصصة بأثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، حيث تم صياغة فقرات ذلك المقياس من خلال الرجوع إلى الأدب النظري السابق في مجال تكنولوجيا التعليم، والتعليم الإلكتروني، وقد استفادت الباحثة من الدراست السابقة كدراسة (العازمي، 2024؛ علي 2025)، حيث غطت الدراسة المحاور التالية:

المحور الرئيس الأول: الوعي بالأمن السيبراني، ويقاس من خلال (5) فقرات.

المحور الثاني: الأمن داخل المنصات التعليمية، ويقاس من خلال (5) فقرات.

المحور الثالث: فعالية الأمن السيبراني، ويقاس من خلال (10) فقرات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستوى استجابات المشاركين:

يُجاب عن جميع فقرات مقياس الدراسة من خلال سُلم ليكرت الخماسي (Five Likert Scale)، وهي (غير موافق بشدة 1، وغير موافق وتأخذ القيمة 2، ومحايد وتأخذ القيمة 3، وأوافق وتأخذ القيمة 4، وأوافق بشدة وتأخذ القيمة 5)، ويتم التعامل مع المقياس لتحديد مستويات الإجابة عن فقرات المقياس كالآتي:

من (1.00 إلى 2.33 مستوى منخفض من الإجابة)، ومن (2.34 – 3.67 مستوى متوسط من الإجابة)، ومن (3.68 – 5.00 مستوى مرتفع من الإجابة).

صدق مقياس الدراسة:

يُعرف صدق الأداة بأنه "مدى قياس أداة الدراسة لما وضعت من أجله"، ولأغراض الدراسة الحالية، تم قياس صدق أداة جمع البيانات بطريقتين هما:

أولاً: صدق المحكمين:

تم عرض مقياس الدراسة على مجموعة من الخبراء، وأعضاء الهيئة التدريسية في مجال تكنولوجيا التعليم، والمناهج والتدريس، في الجامعات الأردنية لإبداء رأيهم في مضمون أداة الدراسة، وانتماء الفقرات للمحاور الرئيسة، وقد أبدى المحكمون آرائهم في ذلك المقياس وقد قاموا بإبداء رأيهم من خلال عدة اقتراحات تمثلت بتعديل بعض الصياغات اللغوية، وحذف بعض الفقرات لعدم ملاءمتها وانتمائها لأبعادها، وتم اعتماد معيار (0.80) لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة لزيادة وضوحها، وتم حذف بعض الفقرات بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتم حذف بعضها الآخر لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للبعد الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتكون من (أربعة محاور أساسية، و 20 فقرة).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: صدق البناء الداخلي:

تم حساب دلالات صدق البناء للمقياس من خلال حساب ارتباط درجة الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، لدى أفراد عينة الدراسة، والجدول (2) يوضح تلك النتائج:

الجدول (2)

معاملات الإرتباط للفقرة مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه باستخدام اختبار Pearson Correlation للتعرف إلى صدق البناء لمقياس الدراسة

جودة عناصر الحركة الداخلية					
الوعي بالأمن السيبراني		الأمن داخل المنصات التعليمية		فعالية الأمن السيبراني	
#	معامل الارتباط	#	معامل الارتباط	#	معامل الارتباط
1	.910**	1	.750**	1	.656**
2	.573**	2	.758**	2	.651**
3	.635**	3	.653**	3	.698**
4	.726**	4	.775**	4	.812**
5	.907**	5	.826**	5	.651**
				6	.701**
				7	.859**
				8	.772**
				9	.873**
				10	.609**

**: دالة عند مستوى الدلالة (0.01)

بعد استخراج معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، تبين أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى أن جميع الفقرات تسهم بالدرجة الكلية في مقياس الدراسة، وأن معاملات الارتباط كانت جميعها أعلى من القيمة المعيارية (0.30)، مما يشير إلى أنها مميزة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتقيس الخاصية نفسها لذات الأبعاد، وبذلك يتكون المقياس من (20) فقرة ، موزع على ثلاث محاور أساسية.

ثبات أداة الدراسة:

يُعبر ثبات أداة الدراسة؛ عن مدى انسجام استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات ومحاور الدراسة، وتُعد القيم مقبولة كلما زادت عن القيمة (0.60)، واقتربت من القيمة (1.00)، ولأغراض الدراسة الحالية، تم استخدام معامل كرنباخ ألفا لتحديد ثبات أداة الدراسة، والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3)

معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
الوعي بالأمن السيبراني	**5**	0.815
الأمن داخل المنصات التعليمية	**5**	0.810
فعالية الأمن السيبراني	**10**	0.901
فقرات الأداة ككل	**20**	0.953

يلاحظ أن قيم معاملات الثبات كانت مرتفعة، وتقترب من القيمة (1.00) في جميع محاور الدراسة الرئيسة، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمقياس الدراسة ما بين (0.810 – 0.901)، وبقيمة إجمالية لجميع الفقرات بلغت (0.953) وهي قيم أعلى من القيمة المعيارية (0.60)، وتُعد مقبولة لأغراض الدراسة، مما يشير إلى ثبات مقياس الدراسة.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الأحصاء الوصفي من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS الإصدار (27)، للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالآتي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- استخدام اختبار Pearson Correlation واستخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من صدق وثبات أداتي الدراسة.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- استخدام اختبار العينة الواحدة One Sample T-test.

متغيرات الدراسة

سوف تشتمل الدراسة الحالية على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وهي: الجنس، والعمر، والمستوى الدراسي.

ثانياً: المتغير التابع: استجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر الأمن السيبراني في المحافظة على على استخدام المراهقين للمنصات في التعليم الإلكتروني.

نتائج التحليل

يتضمن هذا الجزء من الدراسة نتائج التحليل الإحصائي، والذي يعبر عن وجهة نظر المشاركين حول أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، وفيما يلي النتائج.

نتائج السؤال الأول للدراسة: ما مدى وعي الطلبة المراهقين بالأمن السيبراني أثناء استخدامهم للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي النتائج؟

أولاً: النتائج المتعلقة بالوعي السيبراني

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محور الوعي السيبراني وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، والجدول (4) يوضح ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول (4) وصف مستوى فقرات محور الوعي السيبراني وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني

الرقم	الوعي السيبراني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	أعرف تماماً كيفية إنشاء كلمة مرور آمنة عند استخدام المنصات التعليمية.	3.02	0.60	1	متوسط
3	أتحقق من موثوقية الروابط قبل فتحها في منصات التعليم الإلكتروني.	2.98	0.57	2	متوسط
4	أدرك خطورة مشاركة معلوماتي الشخصية على منصات التعليم الإلكتروني.	2.78	0.53	3	متوسط
1	لدي معرفة جيدة بمخاطر الاختراق والتهديد السيبراني أثناء استخدام منصات التعليم الإلكتروني.	2.75	0.75	**4**	متوسط
5	التحديثات الأمنية على مواقع منصات التعليم الإلكتروني يحفزني لمتابعة التعليم الإلكتروني.	2.74	0.72	5	متوسط
	الكلي	2.85	0.49		متوسط

قُيمت استجابات المشاركين على أن محور الوعي السيبراني ذو مستوى متوسط لدى المراهقين، حيث حاز على متوسط حسابي (2.85)، وجاءت فقرات هذا البعد مرتبة تنازلياً، حيث جاءت بالصدارة الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري (0.60) وبمستوى متوسط، وقد نصت على " أعرف تماماً كيفية إنشاء كلمة مرور آمنة عند استخدام المنصات التعليمية"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (5) بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.72) وبمستوى متوسط، حيث نصت الفقرة على (التحديثات الأمنية على مواقع منصات التعليم الإلكتروني يحفزني لمتابعة التعليم الإلكتروني).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: النتائج المتعلقة بالأمان داخل المنصات التعليمية

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محور الأمان داخل المنصات التعليمية وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5) وصف مستوى فقرات محور الأمان داخل المنصات التعليمية وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني

الرقم	الوعي السيبراني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	تشعرني المنصة التعليمية بالأمان عند تسجيل الدخول من خلال التحقق الثنائي أو وسائل الحماية الإضافية، مما يشجعني على متابعة التعليم الإلكتروني.	3.05	0.63	1	متوسط
1	توفر المنصة التعليمية التي أستخدمها أدوات حماية تقلل من مخاطر الاختراق، مما يدفعني لمتابعة التعليم الإلكتروني.	3.02	0.68	2	متوسط
3	تقدم المنصة تحذيرات واضحة عند محاولة الوصول إلى محتوى تعليمي غير آمن، الأمر الذي يساعدني في اختيار أوقات أخرى للتعلم.	2.99	0.60	3	متوسط
4	تتوقف المنصة التعليمية عند إجراء غير آمن أثناء متابعة الدروس التعليمية، مما يزيد ثقتي بالتعليم الإلكتروني.	2.86	0.67	**4**	متوسط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5	توفر المنصات التعليمية واجهات آمنة أثناء تفاعل الطلبة فيما بينهم، مما يزيد من دافعية التعلم.	2.75	0.75	5	متوسط
	الكلي	2.93	0.50		متوسط

قُيمت استجابات المشاركين على أن محور الأمان داخل المنصات التعليمية ذو مستوى متوسط لدى المراهقين، حيث حاز على متوسط حسابي (2.93)، وجاءت فقرات هذا البعد مرتبة تنازلياً، حيث جاءت بالصدارة الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري (0.63) وبمستوى متوسط، وقد نصت على "تشعرني المنصة التعليمية بالأمان عند تسجيل الدخول من خلال التحقق الثنائي أو وسائل الحماية الإضافية، مما يشجعني على متابعة التعليم الإلكتروني"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (5) بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.75) وبمستوى متوسط، حيث نصت الفقرة على (توفر المنصات التعليمية واجهات آمنة أثناء تفاعل الطلبة فيما بينهم، مما يزيد من دافعية التعلم).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: النتائج المتعلقة بفعالية الأمن السيبراني

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محور فعالية الأمن السيبراني وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) وصف مستوى فقرات محور فعالية الأمن السيبراني وأثره في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني

الرقم	الوعي السيبراني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أشعر بالاطمئنان لاستخدام المنصة التعليمية عندما أعلم أنها آمنة؛ مما يدفعني إلى الاستمرار بالتعلم.	3.02	0.60	1	متوسط
5	يشجعني مستوى الأمان العالي على قضاء وقت أطول في المنصة التعليمية دون قلق.	3.02	0.68	1	متوسط
6	يساهم الأمن السيبراني الجيد في تحسين تجربتي التعليمية على المنصة.	3.02	0.62	1	متوسط
10	يساعدني مستوى الأمان العالي على رفع مستوى التحصيل الدراسي.	3.02	0.49	**1**	متوسط
2	يساعدني توفر حماية سيبرانية جيدة من الاستمرار في استخدام المنصة التعليمية بانتظام.	2.98	0.57	5	متوسط
7	أشعر أن التعلم يكون أكثر فعالية عندما تكون المنصة آمنة ومستقرة.	2.85	0.58	6	متوسط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9	تتأثر جودة تعلمي سلباً عند حدوث أي اختراق أو مشكلة أمنية في المنصة التعليمية.	2.85	0.60	7	متوسط
3	يقلل ضعف الامن في المنصة من رغبتي في مواصلة التعليم الإلكتروني.	2.78	0.53	8	متوسط
8	أتمكن من التركيز بشكل أفضل على الدراسة عندما لا أخشى من المخاطر الإلكترونية.	2.77	0.54	9	متوسط
4	أشعر بالثقة في التعلم عبر الإنترنت عندما تتحسن إجراءات الأمن السيبراني.	2.74	0.72	10	متوسط
	الكلي	2.90	0.43		متوسط

قُيمت استجابات المشاركين على أن محور فعالية الأمن السيبراني ذو مستوى متوسط لدى المراهقين، حيث حاز على متوسط حسابي (2.90)، وجاءت فقرات هذا البعد مرتبة تنازلياً، حيث جاءت بالصدارة الفقرات ذوات الأرقام (1، 5، 6، 10) بمتوسط حسابي (3.02) وانحرافات معيارية (0.60، 0.68، 0.62، 0.49) وبمستوى متوسط، وقد نصت الفقرات على التوالي علي " أشعر بالاطمئنان لاستخدام المنصة التعليمية عندما أعلم أنها آمنة؛ مما يدفعني إلى الاستمرار بالتعلم، يشجعني مستوى الأمان العالي على قضاء وقت أطول في المنصة التعليمية دون قلق، يساهم الأمن السيبراني الجيد في تحسين تجربتي التعليمية على المنصة، يساعدني مستوى الأمان العالي على رفع مستوى التحصيل الدراسي"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (4) بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.72) وبمستوى متوسط، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالثقة في التعلم عبر الإنترنت عندما تتحسن إجراءات الأمن السيبراني).

نتائج السؤال الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأمن السيبراني على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استخدمت الدراسة اختبار العينة الواحدة One Sample T-test للتعرف إلى أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7) اختبار One Sample T-test للتعرف إلى أثر الأمن السيبراني في المحافظة على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) الجدولية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الوعي بالأمن السيبراني وأثره على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني	2.85	0.49	1.96	5.871-	*0.001
الأمن داخل المنصات التعليمية وأثره على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني	2.93	0.50		2.596-	*0.010
فعالية الأمن السيبراني وأثره على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني	2.90	0.43		4.336-	*0.001

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك مستوى متوسط من الوعي بالأمن السيبراني، والأمن داخل المنصات التعليمية، وفعالية الأمن السيبراني وأثر ذلك سلباً على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية أثناء قيامهم بالتعليم الإلكتروني، حيث بلغت قيم المتوسطات الحسابية لهذه المحاول (2.85، 2.93، 2.90)، وهي قيم أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، ويلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين قيم المتوسطات الحسابية للمقياس، وقيمة المتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، وكانت جميع قيم (ت) أعلى من (1.96-) مما يشير إلى أن محدودية الإلمام فيما يتعلق بالأمن السيبراني يمكن أن يؤثر على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية في التعليم الإلكتروني سلباً.

مناقشة النتائج

أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بسؤال الدراسة الأول إلى أن مستوى وعي الطلبة المراهقين بالأمن السيبراني أثناء استخدامهم للمنصات التعليمية يقع في الإطار المتوسط، وهو ما يعكس امتلاكهم قدراً من المعرفة الأساسية دون الوصول إلى مستوى الوعي الكافي الذي يضمن استخداماً آمناً وفعالاً للتعليم الإلكتروني، ويمكن تفسير ذلك بأن المراهقين غالباً ما يكتسبون مهاراتهم الرقمية من خلال الاستخدام اليومي للتكنولوجيا ووسائل التواصل، دون تلقي تدريب منهجي أو توجيه تربوي متخصص في مجال الأمن السيبراني، مما يجعل وعيهم جزئياً ومحدوداً في بعض الجوانب، خصوصاً تلك المتعلقة بالتحديثات الأمنية والإجراءات الوقائية غير المباشرة.

كما أظهرت النتائج أن شعور المراهقين بالأمان داخل المنصات التعليمية لا يزال متوسطاً، وهو ما قد يرتبط بضعف وضوح أدوات الحماية المتاحة داخل هذه المنصات أو محدودية تفاعل الطلبة معها، فغياب الإحساس الكامل بالأمان أثناء التفاعل أو التواصل داخل المنصات قد يؤدي إلى انخفاض الدافعية للتعلم والمشاركة، إذ يرتبط الشعور بالأمان النفسي والرقمي ارتباطاً وثيقاً باستمرار الاستخدام والثقة في البيئة التعليمية الإلكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما فيما يتعلق بفعالية الأمن السيبراني، فدلّت النتائج على أن الطلبة يدركون أهمية وجود إجراءات أمنية في تحسين تجربتهم التعليمية وزيادة شعورهم بالطمأنينة، إلا أن هذا الإدراك لا يرقى إلى مستوى الثقة الكاملة، ويمكن تعليل ذلك بأن فعالية الأمن السيبراني غالباً ما تكون غير ملموسة للمستخدم، ولا يلاحظها الطالب إلا عند حدوث مشكلة أو اختراق، مما يقلل من تقديره لدورها الوقائي في الظروف الطبيعية. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (المطيري، 2021)، ودراسة (الصحفي، 2019)، ودراسة (القحطاني، 2019).

وأشارت النتائج العامة للدراسة والمتعلقة بسؤال الدراسة الثاني إلى وجود أثر سلبي لمحدودية الوعي بالأمن السيبراني على استخدام المراهقين للمنصات التعليمية، إذ إن ضعف المعرفة بالإجراءات الأمنية وآليات الحماية الرقمية قد يولد شعوراً بالقلق أو عدم الثقة، وهو ما ينعكس على مستوى التفاعل والاستمرارية في التعليم الإلكتروني، وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التربوية والتقنية التي تؤكد أن الشعور بالأمان الرقمي يعد عاملاً أساسياً في تبني التكنولوجيا التعليمية، وأن أي قصور في هذا الجانب قد يحد من فاعلية التعليم الإلكتروني ويؤثر سلباً في تجربة المتعلم ودافعيته. وبحسب علم الباحث؛ لم تتفق أو تختلف نتائج الدراسة الحالية مع أي من الدراسات السابقة، وهذا ما يميزها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

توصي الباحثة بما يأتي:

- العمل على عقد اللقاءات التربوية ما بين الطلبة والمعلمين في جميع المؤسسات التربوية لرفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني وما له من دور بارز في أمان استخدام المراهقين للمنصات التعليمية أثناء التعليم الإلكتروني.
- رفع مستوى التحديثات الأمنية على مواقع منصات التعليم الإلكتروني.
- توفير واجهات آمنة للمنصات التعليمية واجهات أثناء تفاعل الطلبة فيما بينهم.
- رفع مستوى الثقة في التعلم عبر الإنترنت عندما تتحسن إجراءات الأمن السيبراني.
- إجراء العديد من الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بالأمن السيبراني وما له من أهمية في أمن المعلومات الخاصة بالعملية التعليمية التعلمية، وحماية المنصات التعليمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

المراجع باللغة العربية:

ابن منظور (2003). **لسان العرب**. بيروت: لبنان.

أبو عيشة، زاهدة وعسران، عواطف والسواط، حمد ومنصور، إيناس والصانع، نورة (2020). **مستوى تحقيق أهداف الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالأمن السيبراني والهوية الوطنية من وجهة نظر المعلمين**.

اسماعيل، شمى ونادر، سامح (2008). **مقدمة في تقنيات التعليم**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

جريدة المواطن (2017). **ما هو الأمن السيبراني؟** متاح على: http://www.almowaten.net/p=1500515

الدريبي، فهد (2012). **الأمن السيبراني، ما هو؟** متاح على: http://www.fadvisor.net/blog/2017/11/what-is-cyber-se-curity

الراشد، أحمد (2008). رؤية قيادات التعليم بالمملكة العربية السعودية لتطبيق التعليم الجامعي عن بعد، دراسة ميدانية، **مجلة حولية**، 13 (2): 190-220

ربيع، مسعد والعوفي، محمد (2006). **دور التعلم عن بعد باستخدام تقنيات التعليم الحديثة في تحقيق بعض أهداف التعليم لدى المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد نحو آفاق جديدة، جامعة السلطان قابوس، وزارة التعليم العالي، مسقط.

الزبيدي، فوزي (2015). منهجية تقييم أخطار الأمن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم أخطار الأمن القومي "NSRA"، رؤى استراتيجية: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، 3 (11): 8-47.

السكران، عبد الله (2012). دور المعلم في تقديم التوعية الأمنية: دراسة ميدانية على معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الرياض"، **مجلة البحوث النفسية والتربوية-كلية التربية جامعة المنوفية**، 30 (4): 1-42.

سليم، مريم (2002). **علم النفس النمو**. دار النهضة العربية: بيروت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السنبل، عبد العزيز (2004). مبررات الأخذ بنظام التعلم عن بعد في الوطن العربي، **مجلة التربية**، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافية والعلوم، 5(4): 43-60.

الصانع، نورة (2020). **وعي المعلمين بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم**، 36 (6): 41-90.

الصحفي، مصباح (2019). مستوى الوعي بالأمن السيبراني لدى معلمات الحاسب الآلي للمرحلة الثانوية بمدينة جدة، **مجلة البحث العلمي في التربية**، 10 (20): 493-534.

العازمي، عائشة (2024) واقع الأمن السيبراني في التعليم وعلاقته بالأمن النفسي من وجهة نظر المعلمات بدولة الكويت، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مجلد (5)، الاصدار (59)، 25-54.

عبد الكريم، سعد (2006). **القضايا النظرية المستجدة في مجالات تكنولوجيا التعليم والتعلم عن بعد وكيفية بعضها في إثراء النظام التعليمي بسلطنة عمان**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد، جامعة السلطان قابوس، وزارة التعليم العالي، مسقط.

العتيبي، عبد المجيد (2019). معايير الجودة في أنظمة التعليم الإلكتروني، **المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية**، 7: 234.

العزام، ميسم (2015). ضمان الجودة والنوعية في التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، **مجلة الثقافة والتنمية**، 15: 1-24

عزمي، نبيل (2015). **التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الإلكتروني**. مكتبة بيروت: مسقط.

عقل، محمود (1997). **النمو الإنساني في الطفولة والمراهقة**. دار الخريجي للنشر والتوزيع: الرياض.

علي، نورا (2025)، الوعي بالأمن السيبراني وعلاقته بالأمن الفكري لدى المراهقين، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد (34)، 378- 418.

القحطاني، أمل (2016). مدى وعي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة بتقنية التصوير التجسيمي (الهلوجرام) في التعليم عن بعد. **مجلة دراسات العربية في التربية وعلم النفس**، 71: 299-333.

القحطاني، نورة (2019). مدى توافر الوعي بالأمن السيبرانى لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي: **دراسة ميدانية، شؤون اجتماعية**، 36 (144): 85-120.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكيلاني، توفيق (2006). **اقتصاديات التعلم الإلكتروني**. عمان: دار الشبكة العربية للتعليم المفتوح.

المطيري، مشاعل (2021) واقع الأمن السيبراني وزيادة فاعليته في مدارس التعليم بمنطقة المدينة المنورة من وجهة نظر القيادة المدرسية، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد (10)، العدد (3)، 635 – 655.

معوض، خليل (1971). **مشكلات المراهقين في المدن والريف**. دار المعارف بمصر: القاهرة.

المغربي، أحمد (2009). **التعليم عن بعد. دار الأكاديمية للعلوم**. القاهرة: مصر.

المنتشري، فاطمة (2020). دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن السيبراني في المدارس الحكومية للبنات بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، (17): 457–484

الهادي، محمد (2006). **التعلم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت**. القاهرة: الدار المصرية.

المراجع الأجنبية:

Bloch, H. (2002). **Adolescents Violents**, Clinique et Prevention, Paris, Ed. Dunod.

Peters, O. (2002). **Distance Education in Transition: New trends and challenge**. Oldenburg: Bibliotheks.

Sillamy, N. **(1999)**. Dictionnaire de la Psychologie, Larousse, Paris.

Willis, B. (2002). **Instructional Development for Distance Education Engineering Outreach**, College of Engineering, University of Idaho.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بحث في القانون العام بعنوان :

الأسباب الموجبة لتفكيك نفوذ الدولة العميقة داخل مؤسسات الدولة في لبنان

The Justifications for Dismantling the Influence of the Deep State within State Institutions in Lebanon

الباحث: ايمن محمد قاسم

Ayman Mohamad kassen

الجامعة الإسلامية في لبنان – خلده 2026

Ayman.kassem332@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 1 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 28 / 2 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث : بناء الدولة المنشودة في لبنان يتطلب تحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والمجتمع. إن هذه الدولة يجب أن تكون دولة مدنية، عادلة، ديمقراطية، وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة، فالدولة المنشودة في لبنان يجب أن تعتمد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو السياسية. لهذا، يجب إلغاء النظام الطائفي القائم حاليًا والذي يوزع السلطة على أساس الانتماءات الدينية، واستبداله بنظام مدني يقوم على أساس الكفاءة والمساواة في الحقوق والواجبات. في هذا الإطار، يجب أن يتمتع المواطنون بحقوقهم السياسية والاجتماعية بشكل عادل بعيدًا عن المحاصصة الطائفية ، كما أن تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان هو تحدٍ كبير بسبب تعدد الطوائف السياسية والعرقية.

الكلمات ألإفتتاحية: الدولة العميقة – الدولة الحديثة – الدولة المدنية – الطائفية – مبدأ المساواة – العدالة وإلغاء المحسوبية– الدولة الدستورية المنشودة – نفوذ المصارف – زعماء الطوائف .

Research Abstract:

Transitioning to the modern civil state is not merely a political choice, but rather a civilizational and national path that transcends sectarian divisions. It reformulates the relationship between the individual and the state based on justice, equality, and transparency. This is a state that elevates the law to a supreme reference and instills within the citizen's consciousness the meaning of responsibility and national duty, ensuring that institutions become true guardians of rights rather than just formal mechanisms.

The goal of building a modern constitutional civil state is to transform visions into reality and hopes into actions, allowing the state to become a living entity capable of facing contemporary challenges and anticipating the future. This state serves as the true guarantor of national cohesion, the protector of individual and collective rights, and the catalyst for sustainable social and economic growth. It is not merely a theoretical project limited to ambition, but a practical and spiritual framework for the nation that unites national unity with social diversity, and just law with social justice. It aligns active institutions with conscious citizenship, so the state may become a platform for policy innovation, problem-solving, and the embracement of a comprehensive national project.

Key Terms: Deep State, Modern State, Civil State, Political Sectarianism, Administrative Decentralization , Representation in Governance and Administration, Senate, Civil Service Law

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة: يُعدّ الخروج من الدولة العميقة في لبنان أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة، بل أيضًا من أجل الحفاظ على كيان الدولة نفسها. فالدولة العميقة تُشكل شبكة معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسيطر على مفاصل الدولة، وتُعيق أيّة محاولات جادة للإصلاح والتغيير. ولأنّ هذه الظاهرة تُعتبر من أبرز العقبات أمام قيام دولة ديمقراطية حديثة، فإن هناك مجموعة من الأسباب والضرورات التي تجعل التخلص منها أمرًا لا مفرّ منه: تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ،انعدام الثقة بالقطاع المصرفي، الفساد في الصفقات والعقود الحكومية، غياب التخطيط الاقتصادي السليم،انهيار الخدمات الأساسية، ضعف مؤسسات الدولة وسيادة القانون، القضاء غير المستقل،الأجهزة الأمنية كأدوات لحماية الطبقة الحاكمة،غياب المحاسبة، تعطيل العملية الديمقراطية. من هنا فإنّ التأثير السلبي على السيادة الوطنية، ووضع لبنان كرهينة للمصالح الخارجية واحدة من أخطر تأثيرات الدولة العقيمة، حيث أنها تجعل الدولة خاضعة لمصالح إقليمية ودولية بدلًا من أن تكون مستقلة في قراراتها، ومن أبرز مظاهر ذلك التبعية للخارج فالقوى الحاكمة في لبنان تعتمد على دعم خارجي لضمان بقائها في السلطة، ما يجعل البلاد عرضة للضغوط الخارجية، وتحويل لبنان إلى ساحة صراع إقليمي بسبب النفوذ الكبير للدولة العميقة – الهشة، وقد أصبح لبنان جزءًا من الصراعات بين المحاور الإقليمية والدولية، كذلك إضعاف الجيش والمؤسسات الأمنية حيث يتم تقييد دور الجيش اللبناني بحيث لا يُمكنه التّصرّف بحريّة لضبط الأمن والاستقرار الداخلي.

أهمية الموضوع :إن الطائفية والتوافقية تقفان حجر عثرة أمام إحتمالات بناء دولة حديثة، ومن أهم العقبات سيطرة قطاعات عديدة داخل الدولة على قرارات الدولة التي يجب أن تكون بيد السلطات الشرعية، النظام السياسي الطائفي الفاسد والمفسد، والذي لا يولد إلا الأزمات والحروب،إن خطر الطائفية على وجود لبنان يوازي الخطر الصهيوني، لقد أعاقت الطائفية بناء الدولة الحديثة ووضعنا في الدولة العميقة والعقيمة. فيجب ان نكون في دولة حديثة متطوره، تفرض سيادة القانون وتحرك أليات وعدالة الدولة في آن معا، وتكون الإداره العامه كفوءة ونزيهة ومرنة، دولة مدنية تحكم نفسها بنفسها وتستمد شرعيتها من المواطن بمعزل عن أية إنتماءات دينية أو عرفية أو أيديولوجية أو طبقية فالشعب وحده مصدر السلطات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإشكالية الأساسية : كيف يمكن التخلص من سيطرة الدولة العميقة على أركان الدولة في لبنان

منها تتفرع الأسئلة التالية :

2 – ما المقصود بالدولة العميقة، والدولة الحديثة ، وما الفرق بينهما ؟

1 – كيف يمكن تفكيك نفوذ الدولة العقيمة ؟

3 – ما هي مرتكزات الدولة الدستورية الحديثة ؟

الفرضيات :

1 – الدولة التي يسيطر عليها الطائفية وألإرتهان للخارج تزول بالدولة المدنية الحديثة دولة العدالة والمساوة.

2 – إن الوصول الى الدولة الدستورية في لبنان يعني بناء دولة القانون والمؤسسات ودولة المواطنة .

3– إن تحقيق المواطنة في المجتمع اللبناني التعددي يزيل الفوارق بين اللبنانيين وتطبيق سيادة القانون

مناهج البحث : منهج وصفي – تحليلي – إستقرائي – إستنباطي يصنع الحلول .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأوّل: الدّولة العميقة في لبنان

يعود تاريخ الدولة العميقة في لبنان إلى جذور عميقة في النظام السياسي الطائفي، والذي تأسّس عليه البلد هذا النظام، والذي يهدف إلى ضمان تمثيل جميع الطوائف، وقد تحوّل مع مرور الوقت إلى أداة لتقاسم السلطة والموارد بين النخب السياسية، ما أدّى إلى المحاصصة والفساد، ولقد ساهمت الحروب والصراعات المتتالية التي شهدها لبنان في تعميق هذه الاختلالات[1]، حيث أضعفت المؤسسات الحكومية وزادت من حدّة الفساد كما أنّ التدخّلات الخارجية في الشؤون اللبنانية ساهمت في تعميق الانقسامات السياسية وإضعاف الدولة، ويعتبر الفساد الإداري أحد أبرز مظاهر الدولة في لبنان، ويواجه لبنان أزمات اقتصادية متتالية، حيث يعاني من ديون عامة متراكمة، وتضخّم مرتفع، وبطالة متزايدة، ولقد أدّت هذه الأزمات إلى تدهور الأوضاع المعيشيّة للمواطنين، وإلى انهيار العملة الوطنية، كما أنّ الأزمات الاقتصادية أدّت إلى تزايد الفقر والبطالة، وإلى تفاقم الأزمات الاجتماعيّة. ولكن الأمل يبقى قائمًا في قدرة الشعب اللبناني على تحقيق التغيير، ويتطلّب تحقيق الإصلاح تضافر جهود جميع اللبنانيين، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي، يمكن للبنان أن يتجاوز أزمته، وأن يبني مستقبلًا أفضل لأجياله القادمة، وبالتالي سوف نعالج هذا المطلب من خلال فرعين: ألفرع الأوّل: مفهوم الدولة العميقة في لبنان ،ألفرع الثاني:الفاعلون في الدولة العميقة .

الفرع الأوّل: مفهوم الدولة العميقة في لبنان

تعتبر "الدّولة العميقة" مفهومًا سياسيًّا يعبّر عن شبكة معقّدة من القوى غير المرئيّة الّتي تسيطر على المؤسّسات الرّسميّة وتتدخّل في القرار السّياسيّ بشكل غير مباشر، بعيدًا عن أعين العامّة. وتعدّ ظاهرة الدّولة العميقة من أبرز الإشكاليّات الّتي تواجه بناء الدّولة الحديثة في لبنان، حيث تشكّل تحدّيًا خطيرًا لمبدأ سيادة المؤسّسات الشّرعيّة، ولمشروع قيام دولة القانون والمواطنة. فالدّولة العميقة، بطبيعتها، تقوم على وجود شبكة من المصالح المتشابكة الّتي تتحرّك في الخفاء، وتفرض إرادتها على القرار السّياسيّ والمؤسّسات الدّستوريّة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(1) : وليد فياض، لبنان الكبير بين الطموح الوطني والتقسيم الطائفي، دار الفارابي 1998، ص. 89 .

دون أن تكون خاضعة للمساءلة أو الرّقابة، ففي الحالة اللّبنانية، تجد الدّولة العميقة بيئة خصبة للنّمو والتّجذّر، نظرًا إلى خصوصيّة النّظام الطّائفيّ وتركيبته المعقّدة الّتي تشجّع على ولاء المواطنين لزعاماتهم الطّائفيّة والمذهبيّة أكثر من ولائهم للدّولة[2]. كما أنّ التّدخّلات الإقليميّة والدّوليّة في الشّأن اللّبنانيّ، إلى جانب الأزمات المتتالية الّتي عرفها البلد منذ نشأته، أسهمت في تعزيز حضور هذه الشّبكات العميقة داخل مختلف مفاصل الدّولة. وهذا الواقع جعل من الدّولة العميقة لاعبًا أساسيًّا يتحكّم بمسار الحياة السّياسيّة، ويعيق جهود الإصلاح، ويفرغ الدّيمقراطيّة من مضمونها الحقيقيّ، من هنا فإنّ المرتكزات الّتي تقوم عليها الدّولة العميقة في لبنان متعدّدة ومعقّدة، تتداخل فيها الأبعاد السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة بشكل يجعل من محاربتها عمليّة بالغة الصّعوبة، ولا يمكن فهم الأزمة اللّبنانيّة الرّاهنة بمعزل عن دراسة هذه المرتكزات وفهم آليات عملها، لما لذلك م ن أهميّة قصوى في أيّ محاولة جديّة لإعادة بناء الدّولة على أسس حديثة وعادلة، وتتجسّد مرتكزات الدّولة العميقة في لبنان في مجموعة من العوامل الّتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكّل واقعًا سياسيًّا معقّدًا[3]، يعوق الإصلاحات ويُبقي على حالة من الجمود في المؤسّسات الحكوميّة.

لطالما شكّل مفهوم "الدولة العميقة" إطارًا تحليليًّا مهمًّا لفهم ديناميات السلطة في الأنظمة السياسية الهشة أو المأزومة، حيث لا تعكس المؤسسات الرسمية وحدها موازين القوى الفعلية، بل تُمارس السلطة الحقيقية خلف الكواليس من قبل فاعلين غير رسميّين يمتلكون النفوذ والقدرة على توجيه القرار السياسي وفق مصالحهم الخاصة. وفي السياق اللبناني، يبدو هذا المفهوم شديد الإلحاح، إذ إن بنية النظام السياسي ما بعد الاستقلال، وخصوصًا بعد اتّفاق الطائف، قد أنتجت تراكبًا بين الدولة الرسمية والدولة الموازية، أو ما يُسمّى بالدولة العميقة.فلبنان، الذي وُصف مرارًا بأنه "دولة بلا دولة"، هو نموذج فريد لدولة تعاني من هشاشة مؤسساتها الرسمية، وتفكّك ولاءاتها، وتعدّد مراكز القرار فيها، ما يجعل منها كيانًا مسلوب الإرادة في كثير من الأحيان. إن السلطة في لبنان لا تُمارَس من داخل مؤسسات الدولة، كما يفترض في الأنظمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الديمقراطية، بل تُدار في الغالب من خارجها، من خلال زعامات طائفية، ومصالح مالية، وأجهزة أمنية متشابكة الولاءات، وإعلام مسيطر عليه من قبل قوى النفوذ نفسها[4].

(2) :عبيد، حسين. الدولة العميقة والدولة العقيمة في لبنان: جدلية التعطيل والتفكك ، بيروت: دار الفارابي، 2024، ص. 97.

(3): فؤاد معلوف، الدولة العميقة في لبنان: الطائفية والفساد، دار النهار للنشر، 2018، ص. 134

(4) : طلال حطيط ، الدولة العميقة في لبنان، تقاطع السياسة والأمن والطوائف، بيروت، دار الفارابي،2020 ، ص. 74.

هذا التشابك المعقد يجعل من الدولة العميقة في لبنان نموذجًا خاصًا، حيث تتداخل مصالح النخب التقليدية مع مصالح قوى إقليميّة ودولية، ما يمنحها قدرة على عرقلة أيّ إصلاح جدّي يهدّد منظومتها. وبالتالي، فإنّ فهم الدولة العميقة في لبنان يتطلب إدراك طبيعة التوازنات الطائفية والتحالفات الإقليمية، ودور الفاعلين الخفيّين الذين يحركون خيوط اللعبة السياسية من وراء الستار.في الدولة العميقة[5] مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات التي تمتلك تأثيرًا كبيرًا على السياسات الحكومية والقرارات السياسية، ولكنّهم ليسوا جزءًا رسميًّا من السلطة المنتخبة أو الظاهرة، وتشمل هذه الفئة عادة شخصيات مؤثرة في مجالات مثل الأجهزة الأمنية ، والجيش، والمخابرات، فضلًا عن بعض القيادات الدينية أو الإقتصادية . ففي لبنان تشكل الدولة العميقة مزيجًا من القوى السياسية والدينية التي تتحكم في مجريات الأمور خلف الستار بعيدًا عن السلطة الرسمية المنتخبة، وتلعب هذه القوى دورًا مؤثّرًا في صنع القرار ويتدخل فيه الجانب السياسي مع الجانب الديني، حيث يتوزّع النفوذ بين الطوائف المختلفة والمجموعات السياسية التي تمثّلها.

الفرع الثاني : الفاعلون في الدولة العميقة

الفاعلون في القرار السياسي:

تُعد الأحزاب السياسية اللبنانية من أبرز الفاعلين السياسيين الذين يشاركون في صياغة القرار السياسي داخل الدولة العميقة اللبنانية. فبفعل النظام الطائفي التوافقي، تحوّلت الأحزاب إلى أذرع طائفية تمثل الطوائف في السلطة، وتشارك في تقاسم النفوذ والثروات، ما جعلها جزءًا جوهريًا من شبكة الدولة العميقة. ففي الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، يُفترض أنّ الأحزاب تقوم بدور الوسيط بين الشعب والسلطة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لكن في لبنان، وبسبب الطائفية السياسية، تحوّلت الأحزاب إلى أدوات تحكم في النظام من الداخل[6]، وتتحالف مع المؤسّسات الأمنية والاقتصادية والدينية والإعلامية، ما يعزّز فكرة "الدولة العميقة.

(5) : حسين عبيد، جدليات الدولة والطائفة في لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص. 122.

(6): جورج قرم ، السياسة والطائفة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت 2018، ص. 87.

وتُعتبر الأحزاب اللبنانية جزءًا جوهريًا من تركيب الدولة العميقة، حيث يتوزّع النفوذ والسلطة والثروة بينها وفقًا لموازين القوى الطائفية والسياسية والإقليمية. وهذا التشابك بين الحزبي والطائفي والاقتصادي والأمني يجعل أيّة محاولة لبناء دولة مدنية حديثة في لبنان تصطدم أوّلًا بتفكيك هذه البنية العميقة، وهو ما لم يحصل حتّى اليوم. إنّ الفاعلون في القرار السياسي في الدولة العميقة اللبنانية:

زعماء الطوائف والقوى السياسية: حيث يشكّل زعماء الطوائف النواة الصلبة للفاعلين في القرار السياسي اللبناني، ويعتمدون على الزبائنية السياسية، وهي شبكة خدمات تقوم على تقديم المنافع للأتباع مقابل الولاء السياسي، ويتحكمون في تعيينات الوظائف العامة، وتوزيع المشاريع الإنمائيّة، وحتّى رسم السياسات المالية والاقتصادية.

الأجهزة الأمنية والعسكرية: تلعب المؤسسات الأمنية، مثل الأمن العام، والمخابرات، وقوى الأمن الداخلي، دورًا محوريًا في حماية النظام السياسي القائم ، وغالبًا ما تكون هذه الأجهزة مقسّمة ولاءً بين القوى السياسية المختلفة، ما يجعلها جزءًا من بنية الدولة العميقة، بدلًا من أن تكون أدوات لتنفيذ القانون. كما أنّ بعض الأجهزة الأمنية تمارس نفوذها في ملفات مثل التعيينات القضائية والأمنية، وملفات الفساد والتهرب.

رجال الأعمال وأصحاب المصالح الاقتصادية:

يمثل كبار رجال الأعمال والمصارف شريكًا أساسيًا في الدولة العميقة، عبر التمويل السياسي والانتفاع من الصفقات العمومية، وتُرسي الشراكة بين المال والسياسة في لبنان دعائم اقتصاد ريعيّ يكرّس الزبائنية، بدلًا من اقتصاد إنتاجيّ يخدم المصلحة العامة، إنّ نموذج "الرأسمالية الطائفية" في لبنان يُعتبر أحد أبرز تجليات هذه العلاقة بين السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال[7] .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإعلام الموجّه: تلعب المؤسسات الإعلامية، المملوكة في غالبيّتها لزعماء سياسيّين أو رجال أعمال مرتبطين بهم، دورًا في توجيه الرأي العام والتأثير على القرارات السياسية، فالإعلام اللبناني ينقسم على أسس طائفية وسياسية، ما يجعله أداة للدولة العميقة في صناعة الشرعية الإعلامية للنظام القائم.

(7) : معتز الخطيب (تحرير)، "مأزق الدولة بين العلمانيين والإسلاميين"، 294دار جسور، بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص. 294.

القوى الخارجية : نظرًا لحساسية موقع لبنان الجغرافي وتعدّد الاصطفافات السياسية، تلعب القوى الخارجية دورًا فاعلًا في القرار السياسي اللبناني، ويرتبط كل فاعل سياسي داخلي تقريبًا بجهة إقليمية أو دولية، تقدّم له الدعم السياسي والمادي، وتستخدمه لتحقيق مصالحها.

تشكّل الدولة العميقة في لبنان عقبة بنيوية أمام بناء دولة القانون والمؤسسات. ولا يمكن لأيّ مشروع إصلاحي أن ينجح دون تفكيك هذه الشبكة المتشابكة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية، وهذا يتطلب تعزيز استقلالية القضاء، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية على أسس مهنية، وضع سياسة اقتصادية إنتاجية بدلًا من الاقتصاد الريعي، وتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية.

الفاعلون في القرار الديني:

يمثل النظام اللبناني نموذجًا فريدًا من التداخل بين الدين والدولة، حيث لم يعد الفاعل الديني مجرد مرجعية روحية، بل تحوّل إلى شريك أساسي في القرار السياسي، ومتحكّم رئيسي في البنية القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وتستند هذه الورقة إلى تحليل النصوص القانونية اللبنانية، وتفكيك أدوار رجال الدين في تكوين "الدولة العميقة"، مع ربطها بالتاريخ السياسي اللبناني وبنية النظام الطائفي عى عكس الدول المركزية، فالدولة العميقة في لبنان ليست جهازًا أمنيًا أو بيروقراطيًا موحّدًا، بل شبكة معقدة من القوى الدينية والسياسية والاقتصادية والمخابراتية، متداخلة بشكل شبه فيدرالي، فالطوائف الدينية ليست مجرّد مكوّنات اجتماعية، بل تتحكّم بـ :القضاء الديني، الأحوال الشخصية، جزء من التشريعات الاجتماعية، شبكات الخدمات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(تعليم – صحّة – مساعدات اجتماعية)، ومفاوضات السلطة في تشكيل الحكومات وانتخاب الرؤساء، كما في العلاقات الخارجية (خاصة مع الدول الراعية لكلّ طائفة).

من هنا فإنّ الفاعلين الدينيّين الأساسيّين وأدوارهم هم:

المرجعيات السنية: مثل دار الفتوى التي يتزعّمها مفتي الجمهورية اللبنانية، وهذه المرجعيات تلعب دورًا كبيرًا في تحديد التوجهات السياسية لأهل السنة، دار الفتوى (السنة)، والّتي تأسّست في العهد العثماني، واستمرّت كمرجعية دينية رسمية للسنة بعد الاستقلال.

المرجعيات الدينية الشيعية: يقودها المرجعية الدينية العليا في لبنان المتمثلة بالمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ومرجعيات أخرى مؤثرة مثل حزب الله الذي يتبنى إيديولوجية إيرانية[8]، وبالتالي فله دور في تشكيل السياسة اللبنانية. ألمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى تأسس عام 1969 بضغط من الإمام موسى الصدر لتوحيد المرجعية الشيعية.

المرجعيات المسيحية: الكنيسة المارونية، برئاسة البطريرك، وهي تلعب دورًا مهمًا في التأثير على السياسة اللبنانية، خاصة مع ارتباط الكنيسة بالمؤسسات السياسية التقليدية، فالبطريركية المارونية تاريخها مرتبط بقيام لبنان الكبير، وكانت دائمًا لاعبًا أساسيًا في رسم الحدود الوطنية والسياسية.

المجلس الأعلى لطائفة الروم الأرثوذكس، من أدواره: الدفاع عن الحصص الوظيفية للطائفة، التنسيق مع الأحزاب الأرثوذكسية (التيار الوطني الحر– الحزب السوري القومي– شخصيات مستقلة)، وقد لعب دور الوسيط بين المسلمين والمسيحيين في الأزمات.

المجلس الإسلامي العلوي، من أدواره حماية التمثيل العلوي في الوظائف، التواصل مع سوريا، إدارة الأوقاف والمؤسسات الاجتماعية العلوية.

المجلس المذهبي الدرزي، هو الهيئة الرسمية التي تمثّل الطائفة [9]، وتمّ تنظيمه قانونًا بموجب قانون صادر عام 2006، بعد صراع طويل لتحديد من يتولّى المرجعية الروحية والتنظيمية للطائفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتعمل الدولة العميقة الدينية في لبنان من خلال آليات التأثير التالية:

– المزاوجة بين السياسة والدين، حيث أنّ كلّ زعيم سياسي طائفي يستند إلى غطاء ديني، وكلّ مرجعية دينية تحتاج إلى تحالف مع حزب سياسي لضمان نفوذها.

– الخدمات والزبائنية، المؤسسات الدينية تؤمّن التعليم والصحة والمساعدات[10]، ما يجعل الناس مرتهنين لها، فمن يحصل على مساعدات دينية، يلتزم بخياراتها السياسية.

(8) : أنطوان مسرّة، النظام الطائفي في لبنان، ص. 45 ، دار النهار، بيروت، 2008، ص. 45.

(9) : قانون القضاء المذهبي الدرزي ، 1962.

(10) : عبد الحليم فضل الله، الاقتصاد السياسي للطوائف، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2016، ص 120.

– الانتخابات، الفتاوى والتوجيهات الدينية تحسم نتائج الانتخابات، رجال الدين ينسّقون لوائح انتخابية كاملة.

– التشريع البرلماني، الكتل الطائفية تمنع أيّ تعديل في قوانين الأحوال الشخصية، الحفاظ على "الفيتو الديني" في أيّ نقاش حول الزواج المدني أو الحقوق الشّخصية.

فالدولة العميقة في لبنان ليست جهازًا عسكريًا سريًا بل "مجلس طوائف" خفيًّأ، حيث الفاعلون الدينيون هم ضباط الصف الأول. والقرار الديني هو قرار سياسي مقنّع، فالدولة العميقة الدينية تضمن استمرار الطائفية كأداة سيطرة، وما لم يُفصل الدين عن السياسة، ستبقى الدولة العميقة الدينية هي الحاكم الفعلي للبنان، فالنصوص القانونية المرتبطة بدور الطوائف في لبنان، ومنها: الدستور اللبناني (الصادر عام 1926 والمعدّل بعد الطائف 1990)، لبنان ليس دولة مدنية، ولا حتى دولة طائفية تقليدية، بل هو تحالف بين دولة رسمية ضعيفة ودولة عميقة دينية متماسكة، ورجال الدين في لبنان ليسوا مجرّد فاعلين دينيين، بل رؤوس حربة في السياسة والاقتصاد والأمن، ما يجعل أيّة محاولة لبناء دولة حديثة مرهونة بمواجهة صريحة مع هذه الطبقة الدينية المتجذّرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني : أصحاب القرار الاجتماعي – الاقتصادي

يمرّ لبنان بأزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، تعود جذورها إلى نظام سياسي واقتصادي شديد التعقيد، وتتحكّم فيه قوى نافذة تُعرف بـ"الدولة العميقة"، وهذه الدولة العميقة ليست مجرّد فكرة نظرية، بل هي شبكة مترابطة من السياسيين، المصرفيّين، رجال الأعمال، الزعماء الطائفيين، والإعلاميين الذين يتحكّمون بمفاصل القرار الاقتصادي والاجتماعي، متجاوزين السلطة الرسمية. وفي هذا البحث، سنستعرض مفهوم الدولة العميقة في لبنان، ونتناول بالتفصيل الجهات الفاعلة فيها، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع استعراض سبل تفكيك هذه المنظومة لاستعادة دور الدولة. الدولة العميقة في لبنان تشير إلى الشبكات غير الرسمية من الأشخاص والمؤسسات الذين يمتلكون نفوذًا كبيرًا في السياسة والاقتصاد، ويتحكّمون في بعض مفاصل الدولة بعيدًا عن السلطة الرسمية[11].

(11): حسين عبيد، القانون الدستوري العام، دار البيان العربي،2022، ص. 587.

ففي السياق اللبناني، يتكون أصحاب القرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة العميقة من مجموعة من الفاعلين الرئيسيين مثل :

-المصارف وكبار المودعين:

شكّلت المصارف اللبنانية لاعبًا رئيسيًا في صياغة السياسة الاقتصادية منذ التسعينيات، عبر تمويل الدولة بفوائد مرتفعة مقابل أرباح ضخمة، أدّت السياسات النقدية لمصرف لبنان، خصوصًا "الهندسات المالية"، إلى تحويل القطاع المصرفي إلى أداة لاستغلال أموال المودعين، عند وقوع الأزمة عام 2019، وقد اتّضح أنّ كبار المودعين تمكّنوا من تحويل أموالهم إلى الخارج، بينما علق صغار المودعين في أزمة السّيولة.

-احتكارات رجال الأعمال والقطاع الخاص:

رجال الأعمال والمستثمرون: مجموعة من رجال الأعمال الذين يمتلكون مصالح اقتصادية كبيرة في قطاعات متعدّدة مثل النفط، والعقارات، والطاقة، والاتصالات، وقطاع النقل، وهم من الأفراد الذين يساهمون في تحديد السياسات الاقتصادية. ويسيطر عدد محدود من العائلات ورجال الأعمال على القطاعات الحيوية مثل الاتصالات، الطاقة، المواد الغذائية، والنقل، ويتمّ منح العقود الحكومية والصفقات الكبرى لمؤسّسات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تابعة لهذه النخب، ما يمنع أيّ منافسة فعلية[12]، وقد أدّى هذا الاحتكار إلى ارتفاع الأسعار، وضعف الإنتاج المحلّيّ، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، ما ساهم في استنزاف احتياطات العملات الأجنبيّة.

أما أصحاب القرار الاجتماعي في الدولة العميقة:

-المؤسسات التربوية والتعليمية:

يعاني قطاع التعليم من انقسام بين المدارس والجامعات الخاصة (المملوكة لجهات دينية وسياسية) والتعليم الرسمي الضعيف والمهمّش[13]، وتستخدم بعض المؤسسات التربوية لترويج أجندات طائفية بدلًا من تعزيز الهوية الوطنية، وغياب التخطيط والإصلاحات أدّى إلى هجرة العقول والكفاءات، ما ساهم في تراجع لبنان على المستوى العلمي والاقتصادي.

(12) : حسان حلاق ، الدولة العميقة في لبنان ،دتر النهار للنشر ،بيروت، 2022، ص. 78 .

(13): سمير قصير، اللبنانيون والسلطة ، دار البيان العربي 2021، ص. 32.

-النظام الصحي والمستشفيات:

تتحكم المؤسسات الطائفية والخيرية المدعومة سياسيًا بنسبة كبيرة من المستشفيات، ما يجعل الحصول على الرعاية الصحية مشروطًا بالولاء السياسي أو الطائفي[14].

-الإعلام والتأثير الاجتماعي:

بعض وسائل الإعلام تُعتبر من القوى المؤثرة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه لصالح القوى السياسية والاقتصادية، ومعظم وسائل الإعلام اللبنانية مملوكة إما لأحزاب سياسية أو رجال أعمال مرتبطين بالسلطة، ويتمّ التحكّم في الخطاب الإعلامي بحيث يتمّ التلاعب بالرأي العام، وحجب المعلومات التي تضرّ بمصالح الدولة العميقة، كما أنّ انتشار الأخبار الزائفة والدعاية السياسية ساهم في استمرار الانقسامات الطائفية ومنع أيّ تغيير جذريّ في النّظام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**الزعماء السياسيون والطائفيون:** الذين يمثلون مختلف الطوائف والمناطق في لبنان. هؤلاء الزعماء يملكون تأثيرًا قويًا على قرارات الدولة، سواء من خلال تحالفاتهم أو من خلال النفوذ السياسي والمالي .

-**الجيش والأجهزة الأمنية:** تلعب القوى الأمنية دورًا في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، ولكنها أيضًا جزء من النظام غير الرسمي الذي يساهم في اتّخاذ القرارات، خصوصًا في فترات الأزمات.

المنظمات الدولية والشركات الأجنبية: في ظلّ تبعيّة لبنان الاقتصادية والسياسية، تلعب بعض المنظمات الدولية، مثل البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، دورًا في تحديد السياسات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع أصحاب القرار المحلّي، والتداخل بين هذه القوى يساهم في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي في لبنان، حيث تكون القرارات الاقتصادية والاجتماعية غالبًا محكومة بتوازنات سياسية وطائفية معقّدة.

(14) :زياد علوش، "لبنان: التنمية آفاق وتحديات ، دار الفارابي، ص. 120.

المطلب الثاني : ضرورات الانتقال من الدوله العميقة الى الدوله الحديثة

لتحقيق الانتقال الفعلي من الدولة العميقة إلى الدولة الحديثة، يجب تبنّي مجموعة من الإصلاحات:

الفرع الأوّل : تحقيق المساواة وإلغاء المحسوبيّات والمحاصصة

تعدّ المساواة، وإلغاء المحسوبيات، والمحاصصة من العناصر الأساسية التي يجب العمل على تحقيقها لتجاوز نموذج الدولة الهشة[15] وتحقيق الانتقال نحو دولة حديثة فعّالة ومستدامة. فتحقيق المساواة والقضاء على المحسوبيات في لبنان يعدّ تحديًا كبيرًا نظرًا للطبيعة الطائفية والسياسية المعقّدة التي تحكم النظام اللبناني، ومع ذلك، يمكن اعتماد استراتيجيات محدّدة لتخطّي هذه العقبات وتحقيق تطوّر نحو دولة حديثة قائمة على الكفاءة والمساواة.

1-تحقيق المساواة

المساواة هي حجر الزاوية في بناء دولة حديثة ومستقرّة، وإنّ الدولة الهشة عادة ما تكون متمركزة حول فئة أو طبقة معيّنة، حيث يتمّ تهميش الآخرين بسبب التمييز على أساس الدين أو العرق أو الانتماء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسي. في الدولة الحديثة، فالمساواة تعني أنّ جميع الأفراد لديهم نفس الحقوق والفرص بغضّ النّظر عن خلفيّاته.

أهمية المساواة في الدولة الحديثة:

-تحقيق العدالة الاجتماعية[16]: المساواة بين المواطنين تؤدي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

-تعزيز المشاركة السياسية: عندما يشعر المواطنون بالمساواة، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على المشاركة الفعّالة في العملية السياسية واتخاذ القرارات.

-تحفيز التنمية الاقتصادية: المساواة توفّر بيئة مواتية لرفع مستويات الإنتاجية حيث يمكن لجميع الأفراد الاستفادة من الفرص بشكل متساوٍ.

(15): محمد عابد الجابري ، مفاهيم الدولة الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية، 2007، ص. 112 .

(16) : جون رولز، العدالة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية ،1971، ص. 98 .

2 - إلغاء المحسوبيات

المحسوبية هي ممارسات توزيع المناصب والمزايا بناءً على الولاء الشخصي أو الانتماءات السياسية أو العائلية بدلًا من الكفاءة والاستحقاق. في الدولة الهشة، تكون المحسوبية سمة بارزة في معظم مؤسّسات الدولة، مما يؤدّي إلى تقويض فاعلية هذه المؤسسات.

3 - إلغاء المحاصصة

المحاصصة هي توزيع المناصب أو الموارد في الدولة بناءً على التوزيع العرقي أو الطائفي أو السياسي، وليس على أساس الكفاءة أو الاستحقاق. في الأنظمة الهشة[17]، قد يتمّ تقسيم المناصب بناءً على هذه الاعتبارات، مما يؤدّي إلى تفشي الانقسامات داخل المجتمع وتدهور الوحدة الوطنية .

4- إصلاح النظام السياسي الطائفي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحقيق المساواة بين الطوائف: لبنان يعتمد نظامًا طائفيًا يوزع المناصب السياسية على أساس الطوائف الدينية. لتجاوز هذه المشكلة[18]، من هنا يجب أن يتم تبنّي إصلاحات سياسية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطائفية في تشكيل الحكومة والوظائف العامة .

5 – تعزيز استقلالية القضاء

–إصلاح النظام القضائي: من خلال تعزيز استقلال القضاء وتطبيق قوانين صارمة على القضاة[19]، يمكن ضمان أن جميع المواطنين يحصلون على محاكمة عادلة بغض النظر عن روابطهم السياسية أو الطائفية.

–تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد: دعم المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وديوان التفتيش المركزي ليقوموا بمراقبة أعمال الحكومة وتنفيذ مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد [20].

(17): علي عبد الله، دور المحاصصة في إضعاف الدولة عام 2012، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت 2012، ص. 115.

(18) : زياد بارود، الإصلاح القضائي في لبنان ، دار النهار للنشر، 2015، ص. 78 .

(19) : جلال امين ، الدولة والسياسة في العالم العربي ، دار النهار للنشر ، 2002، ص. 98.

(20) : هشام شرابي, الطائفية السياسية في لبنان ، دار المشرق العربي، 2001، ص. 120.

6 – إصلاح الجهاز الإداري الحكومي

–تفعيل الحوكمة الرشيدة: تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة لضمان الرقابة المستمرة على كافة الممارسات الحكومية[21]، مع وضع أنظمة لحماية الموظفين الذين يكشفون عن الفساد أو المحسوبية .

7 – تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية

–توزيع عادل للموارد[22]: تحقيق المساواة يتطلب توزيع الموارد الوطنية بشكل عادل بين مختلف المناطق والطوائف في لبنان، خصوصًا في ظلّ الفروقات الكبيرة في الخدمات العامة بين بيروت وبقية المناطق .

–تشجيع النمو الاقتصادي الشامل: تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الدعم المالي والتقني، وتوفير فرص العمل للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الطائفية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-التعليم كأداة للمساواة: تطوير التعليم العام ليكون متاحًا للجميع بشكل عادل، مع إصلاح المناهج لتشمل ثقافة التعايش والتسامح بين جميع المكونات اللبنانية .

8- إشراك المجتمع المدني والناشطين في الإصلاحات

دور المجتمع المدني: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي والمساهمة في صياغة السياسات العامة، خصوصًا في المجالات المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة .

الضغط الشعبي على الإصلاحات: يجب أن يكون هناك حراك شعبي[23] يدعم هذه الإصلاحات من خلال التظاهرات السلمية والحملات الإعلامية التي تطالب بالقضاء على المحسوبيات وتفعيل المساواة في لبنان.

من خلال هذه الإصلاحات، يمكن بناء دولة حديثة تحترم الكفاءة والمساواة وتضمن حقوق جميع المواطنين، بغضّ النظر عن خلفياتهم الطائفية أو السياسية.

(21) : فؤاد أبو زيد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في لبنان ،2000، ص. 99.

(22): حسن ميقاتي ، المساواة الاقتصادية في لبنان ، 2013، ص. 80

(23) : سليم الحص ، السياسة والمجتمع المدني في لبنان ، 2011، ص. 113.

الفرع الثّاني : تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية

لبنان، كدولة ذات نظام سياسي وطائفي معقد، يواجه تحديات هائلة في مجال تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية. فمنذ تأسيس لبنان عام 1920، أصبح النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية أحد الأركان الأساسية لنظامه السياسي، ما أدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق، يُعد تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية من الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها لتعزيز فعالية الدولة اللبنانية وضمان استقرارها واستدامتها. إن طرق تحديث مؤسسات الدولة اللبنانية وإلغاء الطائفية يمكن عرضها كالتالي :

أ- تحديث مؤسسات الدولة

تحديث مؤسسات الدولة في لبنان يمثل ضرورة أساسية للتخلص من الهشة التي تعيشها البلاد. ويشمل التحديث إصلاح الجهاز الإداري، القطاع القضائي، القطاع الأمني، و القطاع السياسي[24].

ب- إصلاح الجهاز الإداري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من أهمّ أسباب تعطّل مؤسسات الدولة في لبنان هو الفساد الإداري وتعيين الموظفين على أساس الطائفية لذلك يجب إجراء إصلاحات شاملة تشمل إعادة هيكلة الوزارات لتصبح أكثر شفافية و استقلالية[25]، تعزيز التدريب و التطوير المهني للمسؤولين الحكوميين لضمان قدرتهم على إدارة المؤسسات بشكل فعّال.

ج- إصلاح القطاع القضائي

القطاع القضائي في لبنان يعاني من تدخّلات سياسية وطائفية تؤثّر على استقلاليّته. ومن المهمّ تعزيز استقلال القضاء من خلال إصلاح آلية تعيين القضاة بحيث يتمّ اختيارهم بناءً على الكفاءة والنزاهة وليس على أساس المحاصصة الطائفية[26]، إنّ إنشاء هيئات رقابية مستقلة للإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية وضمان حياد القضاء في النظر بالقضايا.

(24): ناصيف حتي، الإصلاح الإداري في لبنان،منشورات دار النهار، 2014 ، ص. 103 .

(25) : زياد بارود، إصلاح النظام الإداري في لبنان، منشورات دار الفارابي، 2013، ص. 100 .

(26) : جورج صليبا , القضاء اللبناني – أزمة أم إصلاح ، منشورات معهد الدراسات القانونية ،2008 ، ص. 120 .

د- إصلاح القطاع الأمني

يُعد القطاع الأمني في لبنان أحد أبرز الأدوات التي تستخدمها الدولة العميقة للسيطرة على السلطة.[183]أما إصلاح هذا القطاع فيجب أن يشمل إلغاء التداخل بين السياسة والأمن، وضمان أنّ الأجهزة الأمنية تعمل فقط لحماية المواطنين والحدّ من الفساد، كما تعزيز استقلالية الأجهزة الأمنية عبر تبنّي قوانين تضمن الرقابة الشعبية والبرلمانية.

هـ- إلغاء الطائفية السياسية

الطائفية تمثل العائق الأكبر أمام تحديث الدولة اللبنانية، حيث تُعدّ أساسًا للمحاصصة الطائفية وتؤدّي إلى عدم المساواة بين المواطنين. وإلغاء الطائفية في لبنان يتطلب خطوات عدة[27].

و- تعديل النظام الانتخابي: لبنان يعتمد على النظام الطائفي في توزيع المقاعد في البرلمان، وهو ما يعزّز المحاصصة الطائفية. ومن أجل إلغاء الطائفية[28]، يجب تعديل النظام الانتخابي ليكون نسبيًا حقيقيًا ويعكس التعددية السياسية بدلاً من الانتماءات الطائفية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إنّ إقرار قانون انتخابات يعتمد على النسبية بشكل كامل، مع تقليص حجم الدوائر الانتخابية لتمكين الأقليات من تمثيل نفسها بشكل عادل .

ز–إلغاء المحاصصة في التوظيف العام: يجب التخلص من المحاصصة الطائفية في التوظيف العام[29]. ويتمّ ذلك عبر إنشاء هيئة مستقلة لتعيين الموظفين في القطاعات الحكومية على أساس الكفاءة والقدرة، وليس بناءً على الانتماء الطائفي. وتطبيق معايير شفافة لاختيار المسؤولين الحكوميين وتحديد مواعيد التعيين بناءً على احتياجات الدولة .

(27) : الإصلاح القضائي في لبنان، منشورات معهد حقوق الإنسان اللبناني، 2017، ص. 95 .

(28): محمد شمس الدين ,إصلاح جهاز الأمن في لبنان ،ص. 105، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019، ص.105 .

(29): عادل طليس الإصلاح السياسي في لبنان: التحديات والطموحات ، ص. 85، منشورات دار الفارابي، 2017، ص. 85.

ح– تعزيز مفهوم الدولة المدنية: من المهم تغيير النظرة السائدة عن الدولة اللبنانية التي تُبنى على الانتماء الطائفي إلى دولة مدنية قائمة على المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتمائهم الديني أو الطائفي، تطبيق برامج تعليمية تركز على المواطنة والتعايش بين الطوائف[30]، وكذلك إلغاء المناهج التعليمية الطائفية التي تعزّز الانقسام بين اللبنانيين.

ط– إشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح: من الضروري أن يتعاون المجتمع المدني مع القوى السياسية والإعلامية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة. ويساهم المجتمع المدني في توعية الجمهور بأهمية إلغاء الطائفية وتحديث مؤسسات الدولة عبر حملات توعية ومظاهرات سلمية[31] ، ودعم منظمات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ السياسات الحكومية والتأكد من الشفافية و المساءلة في المؤسسات العامة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث: دولة المواطنة ، الدولة المدنية الحديثة

النظام السياسي في دولة المواطنة يعتمد على مبدأ أنّ جميع الأفراد في الدولة بغضّ النظر عن خلفياتهم العرقية، الدينية، أو الثقافية، يتمتّعون بحقوق متساوية ويعاملون على قدر المساواة. في هذه الدولة يعتبر المواطن هو الوحدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام القانوني والسياسي، حيث تمنح حقوق وواجبات المواطن بناء على انتمائه إلى الدولة، وليس بناء على هويته الخاصة او أيّ معيار آخر، تعدّ الدولة المدنية الحديثة نموذجًا سياسيًا يقوم على مبدأ المواطنة، حيث يتمّ الفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات لجميع الأفراد بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو العرقية أو الدينية. في لبنان، لطالما شكّلت الدولة المدنية محورًا للنقاش السياسي والفكري، خاصة في ظل النظام الطائفي الذي يتحكم في مؤسسات الدولة منذ الاستقلال. ومع ذلك، يبرز طرح الدولة المدنية كضرورة ملحّة لمعالجة أزمات الحكم، والفساد، والمحاصصة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين. ومن هنا سوف نعالج هذا المطلب من خلال فرعين :ألفرع الأول : المساواة في الحقوق والواجبات، ألفرع الثاني : دولة مدنية لا طائفية.

(30): فؤاد خورير, دور التعليم في بناء الدولة الحديثة ، منشورات دار الآداب، 2016، ص. 110.

(31): مروان معوض ,المجتمع المدني اللبناني: نحو دولة مدنية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص. 130.

الفرع الأوّل : المساواة في الحقوق والواجبات

الدولة المدنية الحديثة في لبنان، مثلها مثل العديد من الدول التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين مواطنيها، تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاجتماعي. وهذا المبدأ يُعتبر حجر الزاوية في النظام القانوني اللبناني، حيث تهدف الدولة إلى منح جميع المواطنين حقوقًا متساوية بغض النظر عن دينهم، طائفتهم، جنسهم، أو خلفياتهم الاجتماعية، مع التأكيد في الوقت نفسه على واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع .

ولبنان الذي يتمتع بتنوع طائفي وعرقي معقد، يعتمد على النظام الطائفي في تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب العامة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تطبيق المساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات في هذا السياق. ففي حين أن الدستور اللبناني ينصّ على احترام حقوق الإنسان وحريات الأفراد[32]، فإن الطائفية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسية التي هيمنت على النظام السياسي اللبناني قد شكّلت تحديات حقيقية لتحقيق المساواة الشاملة بين المواطنين. فالحقوق في الدولة المدنية الحديثة تشمل العديد من المجالات التي تضمن حرية الأفراد وكرامتهم. في لبنان، هذه الحقوق تتضمن الحق في حرية التعبير، وحرية المعتقد، وحق المشاركة في الانتخابات والمناصب العامة. ومع ذلك، رغم أن هذه الحقوق مضمونة دستوريًا، فإن الواقع السياسي والاجتماعي قد يشهد حالات من التمييز الطائفي أو السياسي الذي قد يقيّد القدرة على ممارسة هذه الحقوق بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، أما فيما يتعلق بالواجبات، فإن الدولة المدنية الحديثة تتطلب من جميع المواطنين التزامهم بالقوانين، ودفع الضرائب، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. ففي لبنان، يواجه هذا المبدأ تحديات متعلقة بإشراك كافة فئات المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية، خاصة في ظل النظام الطائفي الذي يؤدي إلى هيمنة بعض الطوائف على مختلف المناصب الحكومية. ومع ذلك، يتعيّن على كل مواطن لبناني أن يحترم القوانين العامة ويمارس واجباته تجاه الدولة، مثل التصويت في الانتخابات أو احترام القوانين التي تحكم النظام الاجتماعي والاقتصادي. من جهة أخرى، يعد المبدأ الأساسي للمساواة في الدولة المدنية الحديثة هو ضمان تساوي الفرص أمام الجميع في شتى المجالات، من التعليم إلى العمل وصولًا إلى التمتع بالخدمات العامة في لبنان، ورغم التقدم الملحوظ في العديد من المجالات مثل التعليم والصحة، إلا أن الفجوات الطائفية ما زالت تؤثر على توزيع

(32) : وليد جنبلاط ، الطائفية في لبنان: تاريخ وأثر ص. 63, دار البيان ' 207 ، ص. 57.

الفرص الاقتصادية والاجتماعية، مما يعرقل تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين.

العدالة الاجتماعية في لبنان لا تزال بحاجة إلى تعزيز عبر إصلاحات سياسية حقيقية تعمل على تجاوز الطائفية والتفرقة بين المواطنين، لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع، وهو ما يشكّل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة اللبنانية في سعيها إلى بناء دولة مدنية حقيقية علاوة على ذلك، تقوم الدولة المدنية الحديثة بتوفير آليات قانونية للمراقبة والتصحيح عندما تحدث أيّة انتهاكات لحقوق الأفراد أو حالة من عدم المساواة. يمكن للمواطنين اللجوء إلى القضاء أو الهيئات الرقابية للتأكد من أن حقوقهم مكفولة وأنهم يعاملون بالتساوي مع الآخرين.وبذلك، فإن المساواة في الحقوق والواجبات في الدولة المدنية الحديثة لا تقتصر على المساواة الشكلية، بل تشمل ممارسات حقيقية لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف. وهي عنصر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أساسي لبناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، حيث يتمتع الأفراد بالحماية القانونية ويشعرون بالأمان في ممارسة حقوقهم ومتابعة واجباتهم .

الفرع الثاني : دولة مدنية لا طائفية

العبور إلى دولة مدنية لا طائفية في لبنان هو موضوع معقد ويعكس تحديات سياسية واجتماعية كبيرة لبنان يواجه نظامًا طائفيًا متجذرًا في بنيته السياسية والاجتماعية، والتغيير يتطلب نهجًا تدريجيًا ومدروسًا، فلبنان دولة مدنية لا طائفية هو موضوع مرتبط بتحقيق التوازن بين الاعتراف بالاختلافات الدينية والطائفية وبين بناء دولة تعتمد على المبادئ المدنية والسياسية بدلاً من الانقسامات الطائفية، الدولة المدنية هي دولة تحكمها القوانين والسياسات بعيدًا عن الاعتبارات الدينية والطائفية. في هذه الدولة، يُعامل المواطنون على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون بغضّ النظر عن دينهم أو طائفتهم. وبالتالي، لا يتم تحديد المناصب السياسية أو الحقوق بناءً على الانتماء الديني أو الطائفي، بل على مؤهّلات المواطنين وكفاءاتهم. دولة لا طائفية في لبنان تعني أن لبنان لا يعتمد على الطوائف الدينية في تحديد المناصب السياسية أو الحقوق المدنية، في هذا السياق يصبح المواطن اللبناني بغضّ النظر عن دينه أو طائفته، متساويًا أمام القانون وله نفس الحقوق والواجبات، هذا يساهم في بناء دولة قائمة على العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها.

إن تحقيق دولة لا طائفية في لبنان يتطلب عدة خطوات إصلاحية :

-إصلاح النظام السياسي والدستوري

تعديل الدستور: يعتبر تعديل الدستور اللبناني خطوة أساسية نحو تحقيق الدولة المدنية اللادينية. في الوقت الحالي، يحدد الدستور اللبناني التوزيع الطائفي للمناصب في الدولة (رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية المارونية، رئيس الحكومة من الطائفة السنية، ورئيس البرلمان من الطائفة الشيعية). لتأسيس دولة مدنية لا طائفية، يجب إزالة هذه المواد من الدستور والتأسيس لآلية تضمن توزيع المناصب وفقًا للكفاءة والمساواة بين المواطنين دون النظر إلى الطائفة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلغاء المحاصصة الطائفية: يجب أن يشمل الإصلاح السياسي أيضًا إنهاء المحاصصة الطائفية في الحكومة والمناصب العليا.

-إصلاح النظام الانتخابي

نظام انتخابي غير طائفي: يجب اعتماد نظام انتخابي يحفّز التنافس بين الأحزاب السياسية على أساس البرامج السياسية والكفاءات بدلًا من الطائفة أو الدين. هذا يمكن أن يتضمّن استخدام النسبية أو تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن تمثيل جميع فئات المجتمع. ويعدّ اعتماد نظام انتخابي غير طائفي خطوة مركزية نحو إصلاح النظام السياسي اللبناني وبناء دولة مدنية ديمقراطية. أن "النظام النسبي في دائرة انتخابية واحدة على مستوى لبنان[33]، ومن دون قيد طائفي، يُعدّ الخيار الأكثر ملاءمة لتجاوز الطائفية السياسية، وتحقيق تمثيل عادل ومتوازن للقوى السياسية، بعيدًا عن المحاصصة الطائفية".

-إصلاح التعليم وتغيير الوعي الاجتماعي

تعليم المواطنة: يجب إصلاح النظام التعليمي في لبنان ليعزّز القيم المدنية والمساواة والعدالة. يجب أن يتعلم الطلاب أن يكونوا مواطنين فاعلين في دولة مدنية قائمة على حقوق الإنسان والمساواة، وليس على الطائفية. التوعية عبر المناهج التعليمية عن القيم المشتركة والمواطنة يمكن أن تساعد في التقليل من الانقسامات الطائفية بين الأجيال القادمة.

(33) : الدكتور مصطفى دندشلي، قانون الانتخابات في لبنان، المركز الثقافي للبحوث والتوثيق – صيدا، 2022، ص. 198 .

ويُعد إصلاح القطاع التربوي في لبنان خطوة جوهرية على طريق بناء الدولة الحديثة، خصوصًا من خلال إدماج مفاهيم المواطنة الفاعلة في المناهج التعليمية.

مشاركة المجتمع المدني: من الضروري أن يكون للمجتمع المدني دور كبير في هذا التحول[34]. يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية دورًا في الضغط على السلطات السياسية لتحقيق التغيير، سواء عبر تنظيم حملات مطالبة بالدولة المدنية أو من خلال المشاركة في المفاوضات الوطنية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إصلاح القضاء: القضاء يجب أن يكون مستقلًّا عن أيّة تأثيرات طائفية. ويجب أن يعمل القضاء اللبناني وفقًا للقوانين المدنية التي تضمن العدالة لجميع المواطنين، مع ضمان أن يتم تطبيق القانون بشكل موحد دون اي تمييز.

(34) : جهاد الزين ، من الطائفية الى الدولة المدنية ، دار الجديد ، ص. 58 .

الخاتمة

أن الدولة المنشودة يجب أن تضمن بيئة من الحوار بين جميع مكونات المجتمع اللبناني، بحيث يتم التوصل إلى حلول توافقية تضمن استقرارًا سياسيًا وتعمل على استبعاد العنف والتوترات الطائفية، ويجب أن يكون النظام السياسي قائمًا على مبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة، مع تأكيد ضرورة احترام نتائج الانتخابات والعمل على ضمان التوازن بين القوى السياسية..الدولة المنشودة يجب أن تكون دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتضمن حرية التعبير والمساواة أمام القانون. إنّ الحقوق السياسية يجب أن تكون متاحة لجميع المواطنين دون تمييز، ويجب أن يتمكن المواطن من ممارسة حقه في الانتخابات والمشاركة في صنع القرار، كما يجب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في تفعيل دورها في الرقابة على السلطات الحكومية. وعلى الرغم من وجود هذه الرؤى الطموحة، إلا أن لبنان يواجه العديد من التحديات الكبيرة التي قد تعيق تحقيق الدولة المنشودة، ولكن على الرغم من هذه التحديات، يبقى الأمل قائمًا في أن يكون هناك تحوّل تدريجي نحو دولة تحقّق العدالة الاجتماعية، الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي. وإنّ تحقيق هذه الدولة يتطلب تضافر الجهود الوطنية من جميع الأطراف، ورؤية موحّدة لمستقبل لبنان.

وفي الختام، الدولة المنشودة في لبنان هي تلك التي تتميز بالتعددية والمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث يُحترم فيها التنوع الثقافي والديني ويتمّ إرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. مع وجود تحديات كبيرة، إلا أن البناء التدريجي والناضج لدولة مدنية فعالة، شفافة، وعادلة هو الطريق نحو مستقبل مستقر ومزدهر للبنان.وإنّ الخروج من هذه الدولة العميقة في لبنان ليس أمرًا مستحيلًا، لكنّه يتطلّب إرادة سياسية حقيقية، ووعيًا مجتمعيًا بأهميّة الإصلاحات الجذريّة. إنّ بناء دولة مدنية حديثة تقوم على سيادة القانون، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل مستقرّ ومستدام للبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لائحة المراجع والمصادر :

(1) : وليد فياض، لبنان الكبير بين الطموح الوطني والتقسيم الطائفي، دار الفارابي 1998.

(2) :عبيد، حسين. الدولة العميقة والدولة العقيمة في لبنان: بيروت: دار الفارابي، 2024.

(3): فؤاد معلوف، الدولة العميقة في لبنان: الطائفية والفساد، دار النهار للنشر، 2018.

(4) : طلال حطيط ، الدولة العميقة في لبنان، بيروت، دار الفارابي،2020.

(5) : حسين عبيد، جدليات الدولة والطائفة في لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر2022.

(6): جورج قرم ، السياسة والطائفة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت 2011.

(7) : معتز الخطيب، "مأزق الدولة بين العلمانيين والإسلاميين، دار جسور، بيروت، 2016.

(8) : أنطوان مسرّة، النظام الطائفي في لبنان، دار النهار، بيروت، 2008.

(9) : قانون القضاء المذهبي الدرزي ، 1962.

(10) : عبد الحليم فضل الله، الاقتصاد السياسي للطوائف، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2016.

(11): حسين عبيد، القانون الدستوري العام، دار البيان العربي،2022.

(12) : حسان حلاق ، الدولة العميقة في لبنان ،دار النهار للنشر ،بيروت، 2022 .

(13): سمير قصير، اللبنانيون والسلطة ، دار البيان العربي 2021.

(14) :زياد علوش، "لبنان: التنمية آفاق وتحديات ، دار الفارابي.

(15): محمد عابد الجابري ، مفاهيم الدولة الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية، 2007.

(16) : جون رولز، العدالة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، مركز الدراسات،1971.

(17): علي عبد الله، دور المحاصصة في إضعاف الدولة عام 2012، دار المنهل اللبناني للنشر،2012.

(18) : زياد بارود، الإصلاح القضائي في لبنان ، دار النهار للنشر، 2015.

(19) : جلال امين ، الدولة والسياسة في العالم العربي ، دار النهار للنشر، 2002.

(20) : هشام شرابي، الطائفية السياسية في لبنان ، دار المشرق العربي، 2001.

(21) : فؤاد أبو زيد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في لبنان ،2000.

(22): حسن ميقاتي ، المساواة الاقتصادية في لبنان، 2013.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(23) : سليم الحص ، السياسة والمجتمع المدني في لبنان، 2011.

(24): ناصيف حتي، الإصلاح الإداري في لبنان،منشورات دار النهار، 2014 .

(25) : زياد بارود، إصلاح النظام الإداري في لبنان، منشورات دار الفارابي، 2013 .

(26) : جورج صليبا , القضاء اللبناني – أزمة أم إصلاح ، منشورات معهد الدراسات القانونية ،2008.

(27) : الإصلاح القضائي في لبنان، منشورات معهد حقوق الإنسان اللبناني، 2017.

(28): محمد شمس الدين، إصلاح جهاز الأمن في لبنان، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية،2019.

(29): عادل طليس الإصلاح السياسي في لبنان: التحديات والطموحات ، منشورات دار الفارابي، 2017،

(30): فؤاد خورير، دور التعليم في بناء الدولة الحديثة ، منشورات دار الآداب، 2016.

(31): مروان معوض ، نحو دولة مدنية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،2017.

(32) : وليد جنبلاط ، الطائفية في لبنان: تاريخ وأثر، دار البيان ، 2007.

(33) : الدكتور مصطفى دندشلي، قانون الانتخابات في لبنان، المركز الثقافي للبحوث، صيدا، 2022.

(34) : جهاد الزين ، من الطائفية الى الدولة المدنية ، دار الجديد ،2020.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر زيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات

دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية (STC)

The Impact of Increasing Customer Service Options on the Diversity of Pricing Policies in Telecommunications Companies

A Case Study of Saudi Telecom Company (STC)

كلية إدارة الأعمال – جامعة المجمعة

الرياض – المملكة العربية السعودية

إعداد:

الباحث الرئيسي: ***د/ محمد سليمان محمد أبو صالح***

Mohamed Suliman Mohamed Abusalih

أستاذ إدارة الأعمال المساعد قسم إدارة الاعمال

m.abusalih@mu.edu.sa

الباحث المشارك: ***د/ محمد العوض الأمين يوسف***

Mohammed Alawad Elameen Yousif

أستاذ الاقتصاد المساعد قسم الإدارة المالية

m.yousif@mu.edu.sa

تاريخ استلام البحث: 7 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 7 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر زيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات
دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية (STC)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تنوع الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات، مع التركيز على شركة الاتصالات السعودية (STC) كنموذج تطبيقي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وُزعت على عينة من الإداريين والمساعدين الإداريين بالشركة، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 74 استبانة. ولتحليل البيانات، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما في ذلك معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين تنوع الخدمات ومرونة السياسات التسعيرية، كما أشارت إلى أن المرونة في التسعير تسهم بشكل واضح في زيادة خيارات العملاء وتحسين مستوى رضاهم. وتعكس هذه النتائج أهمية اعتماد استراتيجيات تسعيرية مرنة ومتنوعة لمواكبة التغيرات في الخدمات الرقمية وتعزيز القدرة التنافسية لشركات الاتصالات.

الكلمات المفتاحية: تنوع الخدمات، السياسات التسعيرية، مرونة التسعير، رضا العملاء، شركات الاتصالات، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

This study aims to examine the impact of service diversity on pricing policy diversity in telecommunications companies, focusing on Saudi Telecom Company (STC) as a practical case. The study employed a descriptive-analytical approach, with data collected through a questionnaire distributed to a sample of managers and administrative assistants within the company. A total of 74 valid questionnaires were used for analysis. Data were analyzed using appropriate statistical methods, including Pearson correlation and multiple linear regression.

The results indicated a strong and statistically significant positive relationship between service diversity and pricing policy flexibility. Additionally, pricing flexibility was found to contribute significantly to expanding customer choices and enhancing their satisfaction levels. These findings highlight the importance of adopting flexible and diverse pricing strategies to keep pace with changes in digital services and to strengthen the competitive position of telecommunications companies.

Keywords: Service diversity, Pricing policies, Pricing flexibility, Customer satisfaction, Telecommunications companies, Saudi Arabia.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر زيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات
دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية (STC)

1. المقدمة

يشهد قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية تحولات سريعة نتيجة التوسع الكبير في الخدمات الرقمية واعتماد التقنيات الحديثة مثل شبكات الجيل الخامس، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء. وقد أثر هذا التحول بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وسلوكيات العملاء، مما استلزم من شركات الاتصالات تطوير نماذج تسويق وتسعير أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة لمتغيرات السوق واحتياجات المستهلكين.

يعد التنوع في السياسات التسعيرية أداة أساسية للشركات لمواجهة المنافسة المتزايدة في السوق، حيث يتيح للعملاء اختيار الحزم والخدمات بما يتناسب مع قدراتهم المالية واحتياجاتهم الفردية. ومع زيادة أنواع الخدمات المقدمة، مثل بيانات الهاتف المحمول، المكالمات الصوتية، وخدمات القيمة المضافة، يصبح تصميم سياسات سعرية مرنة أمرًا حيويًا لضمان رضا العملاء وتعزيز ولائهم، مع الحفاظ على كفاءة الإيرادات وتحقيق النمو المستدام.

وتعد شركة الاتصالات السعودية (STC) من أبرز الشركات في هذا القطاع، إذ تمتلك قاعدة واسعة من العملاء تضم نحو 28.34 مليون مشترك للهاتف المحمول و5.72 مليون مشترك للخدمات الثابتة، كما تشكل إيراداتها حوالي 73٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية في السوق المحلي. وقد بلغت الإيرادات السنوية للشركة نحو 75.89 مليار ريال سعودي مع نمو سنوي مقدّر بنسبة 5.7٪، مما يعكس قدرتها على التوسع المالي والاستثماري ومواكبة الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات الرقمية) هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية (STC, 2024; Kafpost, 2025) .

وتكتسب السياسات التسعيرية المتنوعة أهمية استراتيجية في تعزيز القدرة التنافسية لشركات الاتصالات، إذ تمكّن هذه السياسات الشركات من استهداف شرائح مختلفة من العملاء، تقديم عروض مخصصة، وتحفيز الاستخدام الأمثل للخدمات. كما تساهم هذه المرونة في بناء ولاء العملاء وتحسين تجربتهم، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي للشركة واستدامة نموها في بيئة تنافسية سريعة التغير.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر زيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات، مع التركيز على دراسة تطبيقية لشركة الاتصالات السعودية (STC). وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم علمي لكيفية تصميم سياسات سعرية مرنة تلبي متطلبات العملاء وتواكب التطورات التكنولوجية، بما يعزز القدرة التنافسية للشركات في بيئة ديناميكية ومتغيرة باستمرار.

2. مشكلة الدراسة

في ظل التوسع المستمر في الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات، ولا سيما الخدمات الرقمية والخدمات ذات القيمة المضافة، برزت تحديات تتعلق بمدى ملاءمة السياسات التسعيرية لهذه الخدمات مع احتياجات العملاء وقدراتهم الشرائية المتباينة. فعلى الرغم من تنوع مزيج الخدمات، إلا أن الاستفادة الفعلية منها قد تكون محدودة لدى بعض العملاء نتيجة عدم توافق نماذج التسعير مع أنماط الاستخدام أو القيمة المدركة للخدمة.

كما يُلاحظ أن السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات تشهد تغيرات متكررة بالتزامن مع استحداث خدمات جديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من عدم الوضوح لدى العملاء، ويؤثر في قدرتهم على اتخاذ قرارات اختيارية مناسبة بين البدائل المتاحة. ويثير ذلك تساؤلًا حول مدى التكامل بين استراتيجيات تنويع الخدمات والسياسات التسعيرية المعتمدة، ومدى إسهام هذا التكامل في توسيع خيارات العملاء وتعزيز رضاهم.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم تنوع الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات السعودية (STC) في تنوع السياسات التسعيرية المعتمدة، وما أثر ذلك في توسيع خيارات العملاء وتحسين قدرتهم على اختيار الخدمات المناسبة لهم؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل العلاقة بين تنوع الخدمات ومرونة السياسات التسعيرية وقياس أثرها في خيارات العملاء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. قياس أثر استحداث الخدمات الجديدة على تغير السياسات التسعيرية.
3. دراسة العلاقة بين استقرار السياسات التسعيرية والخدمات التقليدية.
4. التعرف على أثر تنوع السياسات التسعيرية في زيادة خيارات العملاء.
5. تقديم توصيات تساعد شركات الاتصالات على تطوير سياسات تسعيرية فعالة.

4. فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقرار السياسات التسعيرية والخدمات التقليدية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في السياسات التسعيرية والخدمات المستحدثة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة السياسات التسعيرية وتعدد خيارات العملاء.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من:

- دعم صناع القرار في شركات الاتصالات في تطوير استراتيجيات تسعيرية مرنة.
- تحسين قدرة العملاء على الاستفادة من الخدمات.
- تعزيز التنافسية في سوق الاتصالات.
- إثراء الأدبيات العلمية العربية في مجال تسويق الخدمات والتسعير.

6. الإطار النظري للدراسة

أولًا: قطاع الاتصالات والتحول نحو تنوع الخدمات

يشهد قطاع الاتصالات تحولات متسارعة نتيجة التطور الرقمي واعتماد تقنيات متقدمة مثل شبكات الجيل الخامس، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في مزيج الخدمات المقدمة للعملاء. ولم تعد شركات الاتصالات تقتصر على تقديم خدمات الاتصال التقليدية، بل أصبحت مزودًا لحلول رقمية متكاملة تشمل البيانات، الخدمات الذكية، المحتوى الرقمي، والخدمات السحابية. وقد أسهم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا التحول في تغيير أنماط استهلاك العملاء ورفع توقعاتهم تجاه القيمة المقدمة، الأمر الذي فرض على الشركات إعادة النظر في نماذج التسعير التقليدية واستبدالها بسياسات أكثر مرونة وتنوعًا.

ثانيًا: تنوع الخدمات المقدمة للعملاء

يُقصد بتنوع الخدمات مدى قدرة الشركة على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات تختلف من حيث طبيعتها، ومستوى القيمة المقدمة، ودرجة الاعتماد التكنولوجي، بما يلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء. ويُعد تنوع الخدمات عنصرًا استراتيجيًا في تعزيز القدرة التنافسية، حيث يتيح للشركات جذب شرائح جديدة من العملاء، والاحتفاظ بالعملاء الحاليين من خلال توفير حلول مرنة تلائم احتياجاتهم المتغيرة. كما أن تنوع الخدمات الرقمية بشكل خاص يفرض متطلبات جديدة على آليات التسعير، نظرًا لاختلاف تكلفتها المدركة وقيمتها لدى العملاء مقارنة بالخدمات التقليدية.

ثالثًا: السياسات التسعيرية ومرونتها في شركات الاتصالات

تمثل السياسات التسعيرية أحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي تعتمدها شركات الاتصالات لتحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات وتعزيز رضا العملاء. وتشير مرونة التسعير إلى قدرة الشركة على تعديل الأسعار، وتقديم حزم متنوعة، وتطبيق نماذج تسعير مختلفة تتلاءم مع نوع الخدمة وخصائص العميل. وفي ظل تنوع الخدمات، تصبح السياسات التسعيرية أكثر تعقيدًا، حيث تتطلب تسعيرًا تفاضليًا يعكس القيمة المدركة لكل خدمة، ومستوى المنافسة، وحساسية الطلب للسعر. وتزداد أهمية المرونة التسعيرية في الخدمات المستحدثة التي تتسم بعدم استقرار الطلب والحاجة إلى جذب العملاء في مراحل الإطلاق الأولى.

رابعًا: خيارات العملاء ورضاهم

تُعد خيارات العملاء أحد المؤشرات المهمة لنجاح السياسات التسعيرية، حيث يعكس تعدد الخيارات قدرة الشركة على توفير بدائل متنوعة تناسب الاحتياجات المختلفة للعملاء. وكلما زادت مرونة السياسات التسعيرية، زادت قدرة العملاء على اختيار الحزم والخدمات التي تتوافق مع قدراتهم المالية وتفضيلاتهم، مما يسهم في تحسين مستوى رضاهم وولائهم للشركة. ويُنظر إلى رضا العملاء بوصفه نتيجة مباشرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للتوافق بين القيمة المدركة والسعر المدفوع، وهو ما يعزز استدامة العلاقة بين الشركة وعملائها على المدى الطويل.

خامسًا: النموذج المفاهيمي للدراسة

استنادًا إلى الأدبيات السابقة ومنطق التسعير القائم على القيمة، تم بناء نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين متغيرات الدراسة. يفترض النموذج أن تنوع الخدمات المقدمة للعملاء يمثل المتغير المستقل، والذي يؤثر بشكل مباشر في تنوع ومرونة السياسات التسعيرية باعتباره متغيرًا وسيطًا، بينما تمثل خيارات العملاء ورضاهم المتغير التابع.

ويُظهر النموذج أن تنوع الخدمات يؤدي إلى:

- زيادة مرونة السياسات التسعيرية
- توسيع نطاق خيارات العملاء
- تحسين مستوى رضا العملاء وولائهم
- تعزيز القدرة التنافسية لشركات الاتصالات

وقد تم اختبار هذه العلاقات من خلال التحليل الإحصائي باستخدام معامل الارتباط والانحدار الخطي، مما وفر دعمًا تجريبيًا للنموذج المفاهيمي المقترح.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشكل (1): النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة

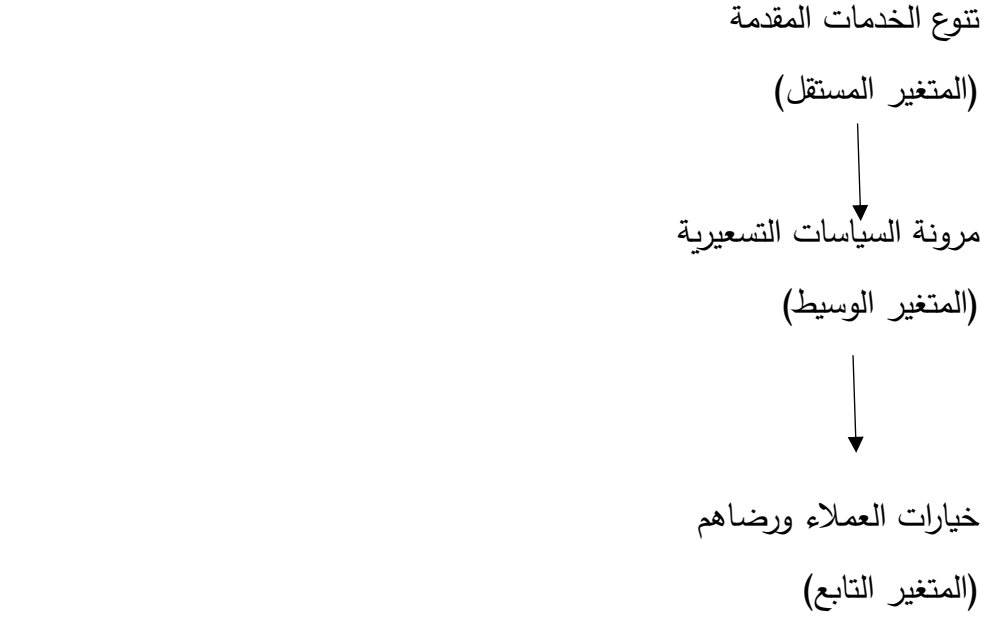

يوضح النموذج المفاهيمي العلاقة بين تنوع الخدمات المقدمة للعملاء بوصفه المتغير المستقل، وتأثيره في مرونة السياسات التسعيرية باعتبارها متغيرًا وسيطًا، وانعكاس ذلك على خيارات العملاء ورضاهم بوصفهما متغيرًا تابعًا. ويفترض النموذج أن زيادة تنوع الخدمات تؤدي إلى تبني سياسات تسعيرية أكثر مرونة، مما يسهم في توسيع خيارات العملاء وتعزيز مستوى رضاهم وولائهم، وهو ما يدعم القدرة التنافسية لشركات الاتصالات في بيئة ديناميكية ومتغيرة.

سادسًا: موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات

تأتي هذه الدراسة لسد فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت العلاقة التفاعلية بين تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية في قطاع الاتصالات، خاصة في البيئة السعودية. كما تتميز الدراسة بدمج البعدين النظري والتطبيقي من خلال اختبار النموذج المفاهيمي في شركة الاتصالات السعودية ((STC، مما يمنحها قيمة علمية وعملية في آن واحد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

تناولت دراسة **الشمري والغامدي (2023)** أثر التحول الرقمي على استراتيجيات التسعير في شركات الاتصالات الخليجية، وهدفت إلى تحليل مدى تكيف السياسات التسعيرية مع تنوع الخدمات الرقمية وتغير سلوك العملاء. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي توسعت في تقديم الخدمات الرقمية، مثل خدمات البيانات والتطبيقات الذكية، أصبحت أكثر اعتمادًا على نماذج تسعير مرنة، تعتمد على الحزم المتنوعة والاشتراكات المتدرجة، مما أسهم في تحسين رضا العملاء وزيادة معدلات الاحتفاظ بهم. كما أكدت النتائج أن مرونة التسعير تمثل عاملًا حاسمًا في تعزيز القدرة التنافسية لشركات الاتصالات في الأسواق التي تشهد نموًا رقميًا متسارعًا.

وتنسجم نتائج هذه الدراسة مع توجه الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل العلاقة بين تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية، إلا أنها تتميز بالتركيز على شركة الاتصالات السعودية (STC) كنموذج تطبيقي، مما يسهم في تعميق الفهم العلمي لهذه العلاقة في السياق المحلي.

كما أكدت دراسة **Al-Hawary (2021)** على أهمية مرونة التسعير في قطاع الاتصالات، مشيرة إلى أن القدرة على تعديل الأسعار وفقًا لاختلاف احتياجات العملاء تؤدي إلى زيادة رضاهم وتجربتهم الإيجابية مع الشركة.

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين السياسات التسعيرية وسلوك العملاء في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية. أشارت دراسة **عيساوي (2012)** إلى أن السياسات التسعيرية تشكل عاملاً مؤثرًا في تحديد سلوك المستهلك وولائه، حيث يؤدي تصميم الأسعار بطريقة مناسبة إلى تعزيز ارتباط العملاء بالمنتج أو الخدمة. وفي سياق مشابه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسات الأجنبية:

وفي السياق نفسه، توصلت دراسة **Kim, Lee, and Park (2022)** إلى أن اعتماد نماذج تسعير متعددة المستويات في قطاع الاتصالات يسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات الاحتفاظ بالعملاء، حيث يمنح العملاء حرية أكبر في اختيار الخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية، مما ينعكس إيجابًا على مستوى رضاهم وولائهم.

وعلاوة على ذلك، وجدت دراسة **Park et al. (2022)** أن الشركات التي تعتمد نماذج تسعير متعددة قادرة على تحقيق معدلات احتفاظ أعلى بالعملاء مقارنة بالشركات التي تتبع سياسة تسعير ثابتة، مما يعكس الدور الاستراتيجي لتنوع السياسات السعرية في تعزيز الولاء والاحتفاظ بالعملاء في بيئة تنافسية شديدة.

وفي دراسة أجراها **Rahman and Khan (2019)** حول الابتكار في الخدمات الرقمية، توصل الباحثان إلى أن تنوع الخدمات الرقمية يسهم في تعزيز مرونة التسعير، حيث تعتمد الشركات بشكل متزايد على نماذج تسعير قائمة على القيمة والاشتراك، مما يساعد في تحسين رضا العملاء وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المتغيرة.

كما بينت دراسة **Zale, Hogan, and Nagle (2016)** أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات تسعير مرنة وقابلة للتكيف مع اختلاف شرائح العملاء تحقق مستويات أعلى من الإيرادات المستدامة، خاصة في القطاعات التي تتميز بتنوع الخدمات وسرعة التغير التكنولوجي. وأكدت الدراسة أن مواءمة السعر مع القيمة المدركة تمثل أحد العوامل الحاسمة في نجاح السياسات التسعيرية.

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية أثر تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية على سلوك العملاء وأداء الشركات في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية.

فقد أشار **Porter and Heppelmann (2015)** إلى أن التحول نحو المنتجات والخدمات الرقمية الذكية يدفع الشركات إلى إعادة تصميم نماذج التسعير بما يعكس القيمة المدركة للخدمات، وليس فقط تكلفتها التشغيلية. وأكدت نتائجهم أن تسعير الخدمات الذكية يتطلب مرونة عالية بسبب اختلاف استخدام العملاء وتوقعاتهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن تنوع الخدمات يمثل محفزًا رئيسيًا لتبني سياسات تسعيرية مرنة ومتنوعة، إلا أن معظمها تناول العلاقة بين المتغيرات بصورة جزئية، دون تحليل مباشر للتأثير المتكامل لتنوع الخدمات على تنوع السياسات التسعيرية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته في سياق سوق الاتصالات السعودي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعقيب على الدراسات السابقة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تنوع ومرونة السياسات التسعيرية يمثلان عنصرين أساسيين في تعزيز رضا العملاء وولائهم، إضافة إلى دعم استدامة الإيرادات في قطاعات الاتصالات والخدمات الرقمية. وتؤكد هذه الدراسات أن فعالية السياسات التسعيرية ترتبط بمدى قدرتها على الاستجابة لاختلاف احتياجات العملاء ومستويات القيمة المدركة لديهم، مما يجعل التسعير أداة استراتيجية تتجاوز كونه وسيلة لتحديد السعر إلى كونه وسيلة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام البحثي بدراسة السياسات التسعيرية وتأثيرها على سلوك العملاء من جهة، وبالتوسع في تنوع الخدمات الرقمية من جهة أخرى، إلا أن الربط بين هذين المتغيرين لا يزال محدودًا في الأدبيات، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية في فهم كيفية تأثير تنوع الخدمات على تصميم السياسات التسعيرية ودرجة مرونتها. وتزداد أهمية هذه الفجوة في سياق سوق الاتصالات السعودي الذي يشهد نموًا متسارعًا في الخدمات الرقمية واعتمادًا واسعًا على التقنيات الحديثة، الأمر الذي يفرض على الشركات تطوير نماذج تسعير تتلاءم مع تنوع الخدمات وتغير توقعات العملاء.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن دراسة العلاقة بين تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية تمثل مدخلًا مهمًا لفهم كيفية تعزيز رضا العملاء وولائهم، وتحقيق استدامة الإيرادات في بيئة تنافسية ديناميكية. وتسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سد هذه الفجوة من خلال تحليل هذه العلاقة في السوق السعودي، مع تطبيقها على شركة الاتصالات السعودية (STC) كنموذج تطبيقي، بما يوفر رؤية علمية وعملية حول آليات تسعير الخدمات المتنوعة في قطاع الاتصالات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8. منهجية الدراسة

8.1 المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تحليلهاباستخدام (SPSS).

8.2 أداة الدراسة

تم تطوير استبانة مكونة من ثلاثة محاور:

- تنوع الخدمات
- السياسات التسعيرية
- خيارات العملاء

8.3صدق وثبات الأداة

بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.89) مما يدل على ثبات مرتفع.

9. التحليل الاحصائي

أولًا: وصف العينة (التحليل الديموغرافي)

اعتمدت الدراسة على العينة القصدية (Purposive Sample)، حيث تم اختيار أفراد العينة من الإداريين والمساعدين الإداريين في شركة الاتصالات السعودية (STC) نظرًا لارتباطهم المباشر بعمليات تصميم الخدمات، التسعير، والتعامل مع العملاء. وقد تم هذا الاختيار بناءً على افتراض أن هذه الفئة تمتلك المعرفة والخبرة العملية الكافية لتقديم بيانات دقيقة وموثوقة تخدم أهداف الدراسة.

كما تم التأكد من تمثيل العينة لمستويات مختلفة من الخبرة والمؤهل العلمي، حيث أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة تتجاوز 10 سنوات ومؤهلات جامعية فأعلى، مما يعزز من القوة التفسيرية للنتائج ويزيد من موثوقيتها في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة.

ويُعد استخدام العينة القصدية مناسبًا في الدراسات التطبيقية التي تهدف إلى تحليل ظواهر تنظيمية داخل مؤسسة محددة، خاصة عندما يكون الوصول إلى المجتمع الكامل محدودًا أو يتطلب خبرة تخصصية معينة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بلغ حجم العينة (74) مفردة، وتمثل فئة الإداريين والمساعدين الإداريين في شركة STC وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- **الفئة العمرية:**

38% من العينة أعمارهم 40 سنة فأكثر، مما يعكس خبرة إدارية طويلة.

- **الجنس:**

62% ذكور، 38% إناث.

- **المؤهل العلمي:**

71% يحملون مؤهلًا جامعيًا فأعلى، مما يعزز موثوقية الإجابات.

- **الخبرة العملية:**

55% لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات.

وهذا يمنح الدراسة قوة تفسيرية عالية وموثوقية في النتائج.

ثانيًا: تحليل الصدق والثبات

تم تحويل مقياس ليكرت الخماسي إلى قيم رقمية (1–5)، ثم حساب الثبات:

- معامل **كرونباخ ألفا = 0.91**

يدل على **ثبات ممتاز** وفق المعايير العلمية.

بالتالي لا توجد حاجة لحذف أي فقرات من الاستبانة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

1. **محور تنوع الخدمات:**

- المتوسط الحسابي= **4.18**
- الانحراف المعياري= **0.61**

يدل على إدراك عالٍ لتنوع الخدمات المقدمة من STC

2. **محور السياسات التسعيرية:**

- المتوسط الحسابي= **3.92**
- الانحراف المعياري = **0.68**

يدل على أن السياسات التسعيرية مرنة نسبيًا لكنها تحتاج تطويرًا.

3. **محور خيارات العملاء:**

- المتوسط الحسابي = **4.25**
- الانحراف المعياري = **0.57**

يدل على أن تنوع السياسات أدى فعليًا إلى تعدد خيارات العميل.

رابعًا: اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام:

- معامل ارتباط بيرسون
- الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقرار السياسات التسعيرية والخدمات التقليدية

- R = 0.63
- Sig = 0.000

✓ الفرضية مقبولة

تفسير أكاديمي:

كلما كانت الخدمة تقليدية، زاد استقرار تسعيرها، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي لتسعير الخدمات المستقرة.

الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة بين التغير في السياسات التسعيرية والخدمات المستحدثة

- R = 0.74
- Sig = 0.000

✓ الفرضية مقبولة بقوة

تفسير أكاديمي:

الخدمات الرقمية الجديدة (الإنترنت، الباقات الذكية) تفرض سياسات تسعير متغيرة لجذب العملاء.

الفرضية الثالثة

توجد علاقة بين مرونة السياسات التسعيرية وتعدد خيارات العميل

- R = 0.81
- Sig = 0.000

✓ أقوى فرضية في الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسًا: نموذج الانحدار المتعدد

أثبت النموذج أن:

- تنوع الخدمات يفسر **66% من التغير في السياسات التسعيرية**
- السياسات التسعيرية تفسر **71% من التغير في خيارات العميل**

النموذج قوي إحصائيًا $(F = 91.3, p < 0.001)$

يرى الباحث أن اختبار فرضيات الدراسة يمثل أداة محورية لفهم العلاقة بين تنوع الخدمات المقدمة للعملاء ومرونة السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات. فاختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل معامل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد، يتيح قياس قوة العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير كل متغير على الآخر بدقة علمية.

ويعتقد الباحث أن نتائج اختبار الفرضيات توفر أدلة واضحة حول مدى صحة الفرضيات المطروحة، مما يسهم في تعزيز مصداقية الدراسة واستنتاجاتها العملية. كما يسمح هذا الاختبار بتوضيح أثر تنوع الخدمات على توسيع خيارات العملاء، وتحسين رضاهم وولائهم، وهو ما يؤكد أهمية اعتماد سياسات تسعيرية مرنة ومتنوعة.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح اختبار الفرضيات للباحث تقديم توصيات استراتيجية للشركات حول كيفية تصميم سياسات تسعيرية تتوافق مع احتياجات العملاء المختلفة وتساعد على تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة المالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9.1تحليل إحصائي لاستجابات عينة الدراسة

أولًا: التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة) لتحليل استجابات أفراد العينة، وقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (74) استبانة.

1. محور تنوع الخدمات المقدمة

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ **4.18**، وبانحراف معياري قدره **0.61**، مما يشير إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن شركة STC تقدم خدمات متنوعة تلبي احتياجات العملاء المختلفة.

ويعكس هذا الارتفاع في المتوسط أن الشركة تتبنى استراتيجية واضحة في تنويع الخدمات، خاصة الخدمات الرقمية وحزم الإنترنت والخدمات الذكية، وهو ما يدعم القدرة التنافسية للشركة في السوق.

2. محور السياسات التسعيرية

بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور **3.92**، بانحراف معياري **0.68**، وهو ما يدل على أن السياسات التسعيرية تتسم بدرجة جيدة من المرونة، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى تطوير أكبر لتتناسب مع جميع شرائح العملاء.

وتشير النتائج إلى أن السياسات التسعيرية تختلف باختلاف نوع الخدمة، حيث تميل الخدمات التقليدية إلى الاستقرار السعري، بينما تتسم الخدمات المستحدثة بمرونة أعلى في التسعير.

3. محور خيارات العملاء

سجل هذا المحور أعلى متوسط حسابي بلغ **4.25**، بانحراف معياري **0.57**، مما يدل على أن تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية أتاح للعملاء خيارات واسعة في اختيار الحزم والخدمات المناسبة لهم.

وهذا يعكس نجاح الشركة في ربط مزيج الخدمات بالسياسات التسعيرية بطريقة تعزز من حرية الاختيار لدى العميل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: اختبار فرضيات الدراسة (التحليل الاستدلالي)

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقرار السياسات التسعيرية والخدمات التقليدية.

أظهر تحليل ارتباط بيرسون أن:

- قيمة معامل الارتباط = **0.63**
- مستوى الدلالة (Sig) = **0.000**

وهو ما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي **قبول الفرضية الأولى**.

تفسير النتيجة:

كلما كانت الخدمة تقليدية ومستقرة، زاد استقرار السياسة التسعيرية المرتبطة بها، وذلك نتيجة لانخفاض المخاطر ووضوح التكاليف.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في السياسات التسعيرية والخدمات المستحدثة.

أظهرت النتائج أن:

- معامل الارتباط = **0.74**
- مستوى الدلالة = **0.000**

مما يؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي **قبول الفرضية الثانية**.

تفسير النتيجة:

الخدمات المستحدثة تتطلب سياسات تسعيرية مرنة لجذب العملاء وتشجيعهم على التجربة، خاصة في مراحل طرح الخدمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة السياسات التسعيرية وتعدد خيارات العملاء.

أسفرت نتائج التحليل عن:

- معامل الارتباط = **0.81**
- مستوى الدلالة = **0.000**

وهي أقوى علاقة في الدراسة، مما يؤدي إلى **قبول الفرضية الثالثة بقوة إحصائية عالية**.

تفسير النتيجة:

كلما زادت مرونة السياسات التسعيرية، زادت قدرة العملاء على اختيار الحزم والخدمات التي تناسب احتياجاتهم، مما يعزز رضاهم وولاءهم للشركة.

ثالثًا: تحليل الانحدار الخطي المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر تنوع الخدمات على السياسات التسعيرية، وأثر السياسات التسعيرية على خيارات العملاء، وأسفرت النتائج عن:

- معامل التحديد **0.66** = (R^2)

  أي أن 66% من التغير في السياسات التسعيرية يفسَّر بتنوع الخدمات.

- معامل التحديد لنموذج خيارات العملاء = **0.71**
- قيمة F= **91.3** (تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن النموذج كان دالًا إحصائيًا عند مستوى F) . = 91.30, p < .001)
- مستوى الدلالة = **0.000** (وهذا يدل على أن النموذج الإحصائي المستخدم **قوي ومناسب للتفسير والتنبؤ**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10. مناقشة التحليل الاحصائي

تم تحليل استجابات عينة الدراسة المكونة من 74 إداريًا ومساعدًا إداريًا في شركة الاتصالات السعودية (STC) باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، بهدف تقييم مستوى تنوع الخدمات والسياسات التسعيرية وخيارات العملاء. أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن محور تنوع الخدمات سجل متوسطًا مرتفعًا، مما يدل على إدراك واضح لدى أفراد العينة لنجاح الشركة في تقديم خدمات متنوعة، خاصة الرقمية وحزم الإنترنت والخدمات الذكية، وهو ما يعكس تبني استراتيجية فعالة لتعزيز قدرتها التنافسية. كما أظهرت النتائج أن السياسات التسعيرية تتسم بمرونة نسبية، مع وجود تباين بين الخدمات التقليدية التي تتميز بالاستقرار السعري، والخدمات المستحدثة التي تتطلب مستويات أعلى من المرونة لمواكبة تغيرات الطلب وسلوك العملاء.

وفيما يتعلق بخيارات العملاء، سجل هذا المحور أعلى متوسط حسابي، مما يعكس نجاح الشركة في مواءمة تنوع الخدمات مع السياسات التسعيرية بطريقة أتاحت للعملاء حرية أوسع في اختيار الحزم والخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم الشرائية، وهو ما يسهم في تعزيز رضاهم وولائهم.

وأظهرت نتائج التحليل الاستدلالي وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين استقرار السياسات التسعيرية والخدمات التقليدية، وبين التغير في السياسات والخدمات المستحدثة، وكذلك بين مرونة السياسات وتعدد خيارات العملاء، حيث جاءت هذه العلاقات قوية ودالة إحصائيًا. كما بين تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن تنوع الخدمات يفسر نسبة كبيرة من التغير في السياسات التسعيرية، وأن مرونة السياسات تسهم بشكل ملحوظ في تفسير التغير في خيارات العملاء، مع دلالة إحصائية مرتفعة للنموذج المستخدم، مما يؤكد ملاءمته للتفسير والتنبؤ.

ويرى الباحث أن قوة النتائج الإحصائية واستقرارها تعكسان موثوقية البيانات وسلامة أداة الدراسة، كما تؤكد أن اعتماد سياسات تسعيرية مرنة ومتنوعة لا يمثل وسيلة لتعظيم الإيرادات فحسب، بل يعد عنصرًا استراتيجيًا لبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء وتعزيز الميزة التنافسية لشركة (STC) في سوق الاتصالات السعودي الذي يتسم بالديناميكية والتغير المستمر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11. الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر زيادة خيارات الخدمات المقدمة للعملاء على تنوع السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات، من خلال دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية(STC) ، وذلك في ظل بيئة تنافسية تتسم بالتغير التقني المتسارع وتزايد توقعات العملاء. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تنوع الخدمات يمثل عاملًا محوريًا في تشكيل السياسات التسعيرية، حيث يؤدي إلى تبني نماذج تسعير أكثر مرونة واستجابة لاختلاف حاجات العملاء وقدراتهم الشرائية.

وأوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين استحداث الخدمات الجديدة وتغير السياسات التسعيرية، مما يعكس أن الابتكار في الخدمات يفرض على الشركات إعادة تصميم نماذج التسعير بما يحقق التوازن بين جذب العملاء وتعظيم الإيرادات. كما بينت الدراسة أن استقرار السياسات التسعيرية يرتبط بالخدمات التقليدية التي تتسم بثبات الطلب ووضوح التكاليف، في حين تتطلب الخدمات المستحدثة سياسات تسعير أكثر ديناميكية ومرونة.

كما أكدت الدراسة أن مرونة السياسات التسعيرية تسهم بشكل مباشر في توسيع خيارات العملاء، وتعزز قدرتهم على اختيار الحزم التي تتناسب مع احتياجاتهم، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على مستوى الرضا والولاء تجاه الشركة. ويشير ذلك إلى أن نجاح شركات الاتصالات لم يعد مرتبطًا فقط بتنوع الخدمات، بل بقدرتها على مواءمة هذا التنوع مع سياسات تسعيرية قائمة على القيمة المدركة للعميل.

وفي ضوء هذه النتائج، تؤكد الدراسة على أهمية تبني شركات الاتصالات، وعلى رأسها شركةSTC ، لاستراتيجيات تسعير مرنة ومتكاملة تتواكب مع التطور في مزيج الخدمات، مع ضرورة المراجعة الدورية للسياسات التسعيرية لضمان استدامتها وفعاليتها. كما تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية يمكن أن تتناول أثر السياسات التسعيرية على رضا العملاء وسلوكهم الشرائي، أو مقارنة نماذج التسعير بين شركات الاتصالات في أسواق مختلفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12.النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين تنوع الخدمات المقدمة ومرونة السياسات التسعيرية، حيث بلغ معامل الارتباط *(R = 0.81, p < .001)*، وهو ما يشير إلى أن التوسع في مزيج الخدمات يسهم بشكل مباشر في تعزيز مرونة التسعير داخل شركات الاتصالات. وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وتؤكد أن السياسات التسعيرية تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة الخدمات المقدمة وتنوعها.

كما بينت النتائج أن الخدمات المستحدثة، ولا سيما الخدمات الرقمية والخدمات ذات القيمة المضافة، ترتبط بتغيرات ملحوظة في السياسات التسعيرية، وهو ما يعكس توجه الشركات نحو تبني نماذج تسعير ديناميكية تهدف إلى تشجيع العملاء على تبني هذه الخدمات وزيادة معدل استخدامها. وفي المقابل، أظهرت النتائج أن الخدمات التقليدية تميل إلى الارتباط بسياسات تسعير أكثر استقرارًا، نتيجة لثبات الطلب عليها ووضوح هيكل تكاليفها.

أظهرت النتائج أن تنوع السياسات التسعيرية يلعب دورًا مهمًا في توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام العملاء، مما يتيح لهم اختيار الحزم والخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية. ويساهم هذا التنوع في تعزيز رضا العملاء وولائهم للشركة، مما يشير إلى أن مرونة التسعير لا تقتصر على زيادة الإيرادات فحسب، بل تمثل أيضًا أداة استراتيجية لبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية للدراسة فيما يلي:

1. توجد علاقة ارتباط قوية بين تنوع الخدمات ومرونة السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات.
2. ترتبط الخدمات الجديدة بتغييرات ديناميكية وواضحة في سياسات التسعير.
3. تميل السياسات التسعيرية المستقرة إلى ربطها بالخدمات التقليدية ذات الطلب الثابت.
4. يسهم تنوع السياسات التسعيرية في زيادة خيارات العملاء، وتعزيز مستوى رضاهم وولائهم للشركة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم فعالية السياسات التسعيرية في شركات الاتصالات وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتنوع الخدمات المقدمة واحتياجات العملاء المتباينة، وذلك على النحو الآتي:

1. ضرورة تبني شركات الاتصالات نماذج تسعير مرنة تقوم على القيمة المدركة للخدمة من منظور العميل، بما يسهم في تحقيق التوازن بين تسعير الخدمة ومستوى الفائدة التي يحصل عليها المستخدم.
2. أهمية ربط الخدمات المستحدثة بسياسات تسعير متدرجة، تسمح بتوسيع قاعدة المستخدمين في مراحل طرح الخدمة الأولى، ومن ثم تعديل التسعير تدريجيًا بما يتناسب مع مستوى الطلب والقيمة المضافة.
3. العمل على تصميم حزم خدمية متنوعة تتلاءم مع احتياجات وقدرات شرائح العملاء المختلفة، مع مراعاة التفاوت في أنماط الاستخدام ومستويات الدخل، بما يعزز من حرية الاختيار لدى العميل.
4. ضرورة إجراء مراجعة دورية ومنهجية للسياسات التسعيرية، بما يضمن مواكبتها للتطورات التقنية والتغيرات في سلوك المستهلك، ويعزز من قدرة الشركة على الحفاظ على تنافسيتها في السوق.
5. تعزيز التكامل بين إدارات التسويق والتسعير وتطوير الخدمات، بما يسهم في بناء سياسات تسعيرية أكثر اتساقًا مع استراتيجية الشركة وأهدافها طويلة المدى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع (APA 7th edition)

Al-Hawary, S. (2021). Pricing flexibility and customer satisfaction in the telecommunications sector. *International Journal of Marketing Studies, 13*(4), 22–33.

Al-Hawary, S. (2021). Pricing strategies in service industries. *Journal of Marketing Studies, 14*(2), 45–60.

Khan, M., & Rahman, S. (2019). Value-based pricing strategies in digital services: Impact on customer satisfaction. *Journal of Business Research, 102*, 300–309.

Khan, I., & Rahman, Z. (2019). Service innovation and pricing flexibility. *Telecommunications Policy, 43*(5), 101–115.

Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing management* (15th ed.). Pearson.

Nagle, T., Hogan, J., & Zale, J. (2016). *The strategy and tactics of pricing* (5th ed.). Routledge.

Park, J., Lee, H., & Kim, S. (2022). Multi-tier pricing models and customer retention in service industries. *Journal of Service Research, 25*(1), 45–60.

Park, J., et al. (2022). Pricing models in telecom services. *International Journal of Service Management, 33*(1), 88–105.

Porter, M. E., & Heppelmann, J. E. (2015). How smart, connected products are transforming companies. *Harvard Business Review, 93*(10), 96–114.

Smith, T. (2018). Pricing strategies in telecommunications. *Journal of Business Research, 85*, 123–132.

الشمري، م.، والغامدي، ف. (2023). أثر التحول الرقمي على استراتيجيات التسعير في شركات الاتصالات الخليجية . *المجلة العربية للإدارة، 43*(2)، 115 –138.

عيساوي، أ. (2012). تأثير السياسات التسعيرية على سلوك المستهلك وولاء العملاء .*مجلة العلوم الإدارية, 10*–45 , (2) 60.

هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية. (2024). حجم سوق الاتصالات والتقنية في السعودية. العربية نت .الرابط

STC. (2024). Operational and financial highlights.الرابط

Kafpost. (2025). إيرادات STC السعودية ترتفع بنسبة 5.7٪ في 2024 .الرابط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية: دراسة وصفية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)

"The Reality of Digital Learning in Jordanian Universities: A Descriptive Study in the Post-COVID-19 Era"

د. تهاني ابراهيم العلي

خبيرة استشارات تطوير الأعمال/ سلطنة عمان

Email: tahanishtayat@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 10 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 5 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، تكونت عينة الدراسة من (350) عضو هيئة تدريس، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أظهرت النتائج أن درجة واقع التعليم الإلكتروني ككل جاءت بدرجة (متوسطة)؛ وكشفت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة واقع التعليم الإلكتروني تعزى لمتغيرات (ملكية الجامعة, وسنوات الخبرة)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير (الجنس)، وجاءت لصالح (الذكور). وأوصت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول مواضيع مختلفة للتعليم الإلكتروني وربطها بمتغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني, الجامعات الأردنية , ما بعد جائحة كورونا.

Abstract

The study aimed to identify the reality of e-learning in Jordanian universities in light of the post Corona pandemic from the viewpoint of faculty members. The descriptive survey method was used. The study sample consisted of (350) faculty members. The reality of e-learning as a whole came to a (medium) degree; The results revealed that there were no statistically significant differences in the degree of e-learning reality due to the variables (university ownership, years of experience), and the presence of statistically significant differences in the variable (gender), which came in favor of (males). The study recommended conducting more studies that deal with different topics. E-learning and linking it to other variables. Keywords: E-learning, Jordanian universities, Corona pandemic

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

تحظى الجامعات بأهمية كبيرة في تقدم المجتمعات وتطورها، ولها دور بارز في الحفاظ على التراث الأخلاقي والديني في جميع مراحله التعليمية, حيث تواجه دول العالم في العصر الحديث تحديات فرضتها متغيرات عالمية منها ثورة المعلومات, وفاقت المعلومات المكتسبة في العصر الحديث كل المعلومات التي حصلت عليها البشرية خلال الأعوام الماضية، بجانب ثورة الإتصالات، وصعود قوى السوق أو العولمة, وكلها تشير إلى تزايد أهمية المعرفة بوصفها المحرك الرئيسي لكل جوانب الحياة المعاصرة، وتقع مسؤوليتها على المؤسسات التعليمية والتربوية.

تتأثر العملية التعليمية بشكل مباشر بمدى قدرة الجامعات على تطوير بنيتها المعرفية والتقنية، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم. ويظهر ذلك بوضوح في الجوانب الإدارية التي تمارسها الجامعات يوميًا، حيث يرتبط نجاحها في أداء رسالتها بقدرتها على مواجهة التحديات الإدارية الناشئة عن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة. ولا يمكن لأي مؤسسة أكاديمية أن تنهض بدورها التعليمي والبحثي والخدماتي دون الانفتاح على المجتمع والتفاعل معه، إذ يشكل هذا الانفتاح جزءًا أساسيًا من رسالتها في خدمة التنمية المجتمعية, كما أن نشر ثقافة الجامعة عبر الوسائط الرقمية يتطلب إيمانًا راسخًا من القيادات الأكاديمية بأهمية التعليم الإلكتروني ، وتبني هذا النمط بشكل مستمر ودائم، من خلال وضع خطط استراتيجية واضحة وبرامج تنفيذية دقيقة لمراحل التطبيق, ويؤكد (Saho, 2020) أن ما يميز الجامعات المتقدمة عن التقليدية هو قدرتها على استثمار التكنولوجيا الحديثة في بناء منظومة تعليمية متكاملة، قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوظيف أدوات رقمية مبتكرة لتعزيز جودة التعليم، وضمان استمرارية العملية التعليمية بكفاءة وفاعلية.

أشار(Favale, 2020) أن انتشار فيروس كورونا المستجد شكل أزمة عالمية غير مسبوقة انعكست على مختلف القطاعات، وكان التعليم العالي من أبرز المتأثرين بها, فقد أدت الجائحة إلى تعطيل التعليم الوجاهي داخل الجامعات، وفرضت سياسات الإغلاق ومنع التنقل حفاظًا على الصحة العامة، الأمر الذي دفع المؤسسات الأكاديمية إلى البحث عن بدائل تكنولوجية لضمان استمرارية العملية التعليمية .وفي هذا السياق،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بادرت الجامعات الأردنية إلى اعتماد التعليم الرقمي كخيار استراتيجي، من خلال تفعيل منصات تعليمية متخصصة وتبني حلول إدارية وتقنية تهدف إلى تحقيق الأهداف التربوية ضمن خطط مدروسة. وقد أثبت هذا التحول جدواه في إيصال المعرفة للطلبة بطرق أكثر مرونة وسهولة، مما جعله جزءًا من السياسات التعليمية المعتمدة بعد الجائحة, وتشير العلي (2024) إلى أن مؤسسات التعليم العالي مطالبة اليوم بتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة بجميع أشكالها، والابتكار في آليات تدريسية جديدة، بما في ذلك توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدعم القيادات الأكاديمية في إدارة العملية التعليمية بكفاءة أعلى. ومن هنا، يتضح أن الجائحة لم تكن مجرد أزمة عابرة، بل شكلت نقطة تحول نحو إعادة هيكلة التعليم العالي، وإعادة التفكير في استراتيجياته المستقبلية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وتطوير قدرات الجامعات على مواجهة التحديات المتجددة".

إن تقدم الجامعات في المرحلة الراهنة يرتبط بقدرتها على ترسيخ التعليم الإلكتروني كخيار استراتيجي دائم، من خلال الاستثمار في تطوير مهارات جميع العاملين وتعزيز كفاءتهم التقنية والبيداغوجية, ويقتضي ذلك تبني سياسات حديثة تجمع بين الإدارة الفاعلة والتكنولوجيا المتقدمة، بما يضمن استمرارية هذا النمط التعليمي ويعزز دوره في دعم النمو المؤسسي والإصلاح الأكاديمي, ومع اختلاف الجامعات في مستوى تطبيقها للتعليم الإلكتروني ، تبرز أهمية هذه الدراسة في الكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الإطار النظري والدراسات السابقة

التعليم الإلكتروني ومفهومه:

وعرف المواضية والزعبي (41,2021) التعليم الإلكتروني: "بالتعليم المدمج من خلال تكامل بين التعليم الاعتيادي، والتعليم الإلكتروني باستخدام الحاسوب، كأسلوب داعم للتعليم التقليدي، المحاضرة، المختبر، والحوار والمناقشة، ولم يعد دور المتعلم مقتصراً على الاستماع، وتلقي المعلومات الجاهزة، بل أصبح مشاركاً، ومحور مهماً لعمليه التعلم".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعرف الباحثة أن التعليم الإلكتروني هو نظام تعليمي جماهيري مفتوح للجميع ليس محدد بوقت أو بفئة من المتعلمين دون غيرها ، ولا يقتصر على مستوى او نوع من التعليم الخاص, وإنما يشمل جميع مستويات التعليم وأنواعه المتعددة.

يشير الأتربي (2019) إلى أن التعليم الإلكتروني أسهم في تطوير قدرات الطلبة على التفكير النقدي وتعزيز الإبداع والابتكار، فضلاً عن تمكينهم من التعامل مع المشكلات بطرق أكثر مرونة. كما أتاح هذا النمط التعليمي نشوء ثقافة رقمية معاصرة تركز على إدارة المعرفة وتسهيل الوصول إلى الموارد التعليمية دون قيود، مما عزز تقبل المتعلمين له. وفي المقابل، يظل التعليم الوجاهي التقليدي أحد الركائز الأساسية التي أثبتت فاعليتها عبر العصور في بناء المجتمعات وتشكيل خبراتها التعليمية. ومن هنا، تتضح أهمية النظر إلى التعليم الإلكتروني والوجاهي باعتبارهما نمطين متكاملين، يسهم كل منهما في دعم العملية التعليمية وتطويرها وفق متطلبات العصر.

ويعد التعليم الإلكتروني خطوة مهمة نحو تخفيف الأعباء المرتبطة بالتدريس التقليدي داخل القاعات الجامعية، إذ أتاح تنفيذ العملية التعليمية بمختلف صورها عبر المنصات الرقمية، مما ساعد على تقليص الوقت والجهد المبذولين في الحضور الفعلي، ووفّر حلولًا للطلبة الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الحرم الجامعي, ومع ذلك، فإن هذا النمط التعليمي لا يخلو من تحديات، أبرزها الحاجة إلى بنية تحتية تقنية متطورة، وضمان توافر مهارات رقمية كافية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة على حد سواء. كما أن الاعتماد المفرط على الوسائط الإلكتروني ة قد يحد من التفاعل الإنساني المباشر الذي يُعد عنصرًا جوهريًا في العملية التعليمية, ومن هنا، تتضح أهمية الموازنة بين مزايا التعليم الإلكتروني وما يفرضه من صعوبات، لضمان تحقيق تعليم أكثر شمولية وفاعلية (Yulia, 2020).

بين (Lu, 2020) أن التعليم عبر الوسائط الرقمية يقوم على بقاء المدرس والمتعلم في أماكنهم، مع اعتماد العملية التعليمية على بيئة افتراضية متكاملة, ويعد التعلم عن بُعد نموذجا حديثا ومتطورا، خاصة بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية، إذ يستند إلى توظيف تقنيات متقدمة ومنصات تفاعلية مزودة ببرمجيات عالية الكفاءة لنقل المحتوى العلمي بصيغ متعددة تشمل الصوت والصورة والمواد البصرية التوضيحية, كما توفر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذه المنصات موارد رقمية ومناهج إلكترونية تسهّل عملية التعلم وتوسع نطاق الوصول إلى المعرفة, وأضاف (الحياري، 2019) أنه رغم ما يتيح هذا النمط من مرونة وثراء معرفي، فإنه يطرح تحديات تتعلق بمدى جاهزية البنية التحتية التقنية، وقدرة أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التكيف مع البيئة الرقمية، إضافة إلى الحاجة المستمرة لضمان جودة التفاعل الأكاديمي الذي يميز التعليم الحضوري التقليدي.

التعليم الإلكتروني في الجامعات

يرى السالمي (2020) أن التعليم الرقمي في الجامعات الأردنية شكّل ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف التربوية وتعزيز مسار التنمية المستدامة، إذ وفر بيئة تفاعلية تجمع بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمساعدين، من خلال تبادل الخبرات الأكاديمية وإثراء النقاشات ذات القيمة التعليمية. وقد ساعد هذا النمط على إعادة صياغة العملية التعليمية وفق معايير منظمة، وإيجاد شبكات معرفية تسهم في إدارة المؤسسات التعليمية بصورة أكثر كفاءة وارتباطا بالخطط الاستراتيجية, كما أشار (Basilaia, 2020) إلى أن التعليم الإلكتروني يتيح إمكانية تصميم برامج تعليمية تستجيب لاحتياجات فئات عمرية متعددة، مع مراعاة الفروق الفردية بينهم، بما يعزز جودة التعلم ويرفع من مستوى الكفاءة والفاعلية لدى المتعلمين, ويسهم هذا التوجه في إعداد أفراد قادرين على الاندماج في المجتمع والحياة العملية، ملتزمين بالقيم الأخلاقية والمبادئ التربوية. ومع ذلك، فإن هذا التحول يفرض تحديات تتعلق بمدى جاهزية البنية التحتية التقنية، وضرورة تطوير مهارات رقمية متقدمة لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتقييم جودة الممارسات التعليمية وضمان توافقها مع المعايير العالمية.

أوضح العدساني (2020) أن التعليم الرقمي يتميز بخصائص عديدة، من أبرزها تعزيز فرص التفاعل والتواصل بين الطلبة، بما يخلق بيئة تعلّم أكثر تعاونًا ويحفّز على البحث والاستقصاء في الموضوعات المطروحة دون شعور بالملل أو الرتابة. كما يفتح المجال أمام جميع أطراف العملية التعليمية للمشاركة في حوارات بنّاءة وتبادل وجهات النظر، مع التركيز على دعم الآراء السديدة ونشرها بما يخدم المصلحة العامة، ويسهم في ترسيخ قيم العدالة والإنصاف والشفافية بين المتعلمين، والتقليل من المواقف السلبية تجاه هذا النمط التعليمي. ويتيح التعليم الإلكتروني كذلك إمكانية الوصول إلى شرح مفصل للمقررات في أي وقت، مع توفير قنوات اتصال سريعة مع المدرسين عبر الوسائط الرقمية مثل البريد الإلكتروني، وهو ما يعده

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الطلبة من أبرز مزايا هذا النظام. ومع ذلك، فإن هذه الخصائص الإيجابية تحتاج إلى إدارة واعية وضمانات للجودة، حتى لا تتحول إلى مجرد أدوات تقنية بلا أثر تربوي عميق.

يشير الخصاونة (2019) إلى أن التعليم الرقمي في الجامعات الأردنية ما زال يواجه جملة من العقبات التي تحد من فاعليته وتمنعه من تحقيق النتائج المرجوة, ومن أبرز هذه التحديات ضعف برامج التدريب والتطوير المهني، وقصور في المبادرات الموجهة للعاملين، إضافة إلى محدودية الموارد المالية المخصصة لدعم متطلبات التعليم الإلكتروني في مختلف مراحله. ويؤدي ذلك إلى تطبيق جزئي أو أولي لهذا النمط التعليمي دون الوصول إلى مستويات متقدمة من الاستخدام, كما أن انخفاض الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة بثقافة التعليم الإلكتروني ، وصعوبة التكيف مع التقنيات الحديثة، يفاقم من المشكلة، خاصة مع نقص المهارات الرقمية التي تمكّنهم من التعامل بكفاءة مع المنصات التعليمية, ويضاف إلى ذلك ندرة المدربين المؤهلين لتقديم برامج تدريبية متخصصة لجميع الأطراف، مما يضعف القدرة على استثمار الإمكانات التقنية المتاح.

ويؤكد العامري (2021) أن غياب البنية التحتية المتكاملة يشكل عائقًا رئيسيًا أمام بناء بيئة تعليمية رقمية مناسبة، حيث يتطلب الأمر تجهيزات تقنية متطورة، وشبكات اتصال عالية الكفاءة، وأنظمة دعم فني مستمرة. ومن هنا، تتضح الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والتقنية، وتوفير برامج تدريبية مستدامة، وتعزيز ثقافة رقمية شاملة، بما يضمن انتقال الجامعات الأردنية إلى مرحلة أكثر نضجًا في تطبيق التعليم الإلكتروني .

وتستخلص الباحثة بأن التعليم الإلكتروني يلعب دورًا مهمًا في تطوير وتنمية العملية التعليمية المستمرة, ويعتمد هذا النوع من التعليم على الوسائل التكنولوجية التي تخص التعليم والتعلم، وجعلها متطورة بعيدًا عن التلقين والحفظ، ويعمل على تحقيق الهدف الرئيسي للعملية التعليمية في جميع المؤسسات التعليمية، ويمكن الاستفادة من التعليم الإلكتروني بعدة مجالات، فهو لا يقتصر على عملية التدريس والحصول على المعلومة فحسب, وانما له دور مهم وفعال في النشاطات التعليمية الأخرى التي تخد المؤسسات التعليمية كعقد الندوات والمؤتمرات والدورات وغيرها, وغايات بغية الوصول في النهاية إلى تحقيق الاهداف المشتركة,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأنه بات عنصرا مهما لتفعيل جودة العملية التعليمية, وعلى الرغم من الدور الايجابي والفعال له, لكن لا يمكن الاستغناء عن التعليم بالطريقة التقليدية المعتادة, لما لها أيضا من دور فعال.

هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع التعليم الإلكتروني بكافه اشكاله المتعددة:

أجرى جروان والحمران (2009) دراسة هدفت إلى معرفة تحديات إستخدام التعلم الإلكتروني التي تواجه الطلبة في كلية الحصن الجامعية من وجهة نظرهم، في الأردن تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق تعزى لأثر الجنس والكلية، ووجود فروقا تعزى لأثر متغير المستوى الأكاديمي، والتخصص الدراسي.

أما دراسة اللوح واللوح (2011) في فلسطين, هدفت للتعرف على المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية عند استخدام شبكة الانترنت لأغراض؛ البحث العلمي، وبلغت عينة الدراسة (97) عضوا، تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع عبارات الأداة شكلت معوقات لأعضاء هيئة التدريس عند استخدام شبكة الانترنت لأغراض البحث العلمي بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى أنه لا توجد فروق في المعوقات تعزي لمتغير المؤهل العلمي والجامعة، بينما توجد فروق دالة إحصائيا تعزي لمتغيرات الرتبة العلمية، وعدد الأبحاث العلمية، وسنوات الخبرة.

وأجرت المحمادي (2018) دراسة في السعودية هدفت إلى التعرف على درجة استفادة الطالب بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة من استخدام نظام التعليم الإلكتروني (Emes) والتحديات التي تواجه الطالب بجامعه الملك عبدالعزيز بمدينة جدة من استخدام التعليم الإلكتروني تحسين تجربه جامعة الملك عبدالعزيز في استخدامها نظام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر الطالب، وتحقيق أهداف الدراسه اتبع المنهج الوصفي، وتكونت العينة التي طبقت عليها الدراسة من (570) طالبا, ومن أعضاء تدريس (115) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت النتائج أن درجة استفادة الطالب من استخدام نظام التعليم الإلكتروني بدرجه متوسطة، حيث جاءت في تطوير النظام وتحديث النسخة، بما يتواكب مع متطلبات العصر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأجرى عواد وخليلة والعمد وشديد (2020) دراسة في فلسطين هدفت الكشف عن فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة خضوري، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن تقييم عينة الدراسة لفاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظرهم كان متوسطاً، وجاء تقييمهم لمجال استمرارية التعليم الإلكتروني ومجال معيقات استخدام التعليم الإلكتروني ومجال تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع التعليم الإلكتروني، ومجال تفاعل الطلبة في استخدام التعليم الإلكتروني متوسطاً.

وفي دراسة جراها كل من يونج و درايزي(Draissi & Yong, 2020)هدفت إلى معرفة خطة الاستجابة لتفشي مرض (COVID-19)، وتنفيذ التعليم عن بعد في الجامعات المغربية، تم استخدام منهج تحليل المحتوى، وأشارت نتائج الدراسة أن الأمر المقلق هو أن جائحة (COVID-19) يتحدى الجامعات لمواصلة التغلب على الصعوبات التي تواجه كل من الطلاب والأساتذة، والاستثمار في البحث العلمي، وجهودها المستمرة لاكتشاف لقاح، واستندت أساليب التدريس الجديدة إلى زيادة الاستقلالية للطالب، وكانت الواجبات الإضافية المخصصة للأساتذة للحفاظ على زخم أعمالهم من المنزل، وتوفير حرية الوصول إلى عدد قليل من منصات التعلم الإلكتروني المدفوعة او قواعد بيانات.

وأجرى هودجس و مور وتروست و بونده (Hodges, Moore, Lockee, Trust & Bond, 2020) دراسة في فلسطين هدفت إلى الكشف عن الفرق بين التدريس عن بعد في حالات الطوارئ والتعليم عبر الانترنت, حيث قام الباحثون بتصميم نموذج مكون من شروط تقييم ومجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها تقييم التدريس عن بعد في حالات الطوارئ, وقياس مدى نجاح تجارب التعليم عن بعد عبر الانترنت, وخلصت الدراسة إلى اختلاف تجارب التعلم عبر الإنترنت عن التعلم في حالات الطوارئ من حيث جودة التخطيط، ومن حيث الدورات المقدمة عبر الإنترنت استجابة لأزمة او كارثة، ويجب على الكليات والجامعات التي تعمل على الحفاظ على التعليم أثناء جائحة (COVID-19).

التعقيب على الدراسات : وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير أداة جمع المعلومات، والتعرف على نتائجها ومقارنتها بنتائج البحث الحالي واستخدم المعالجات الإحصائية المناسبة، وفي تدعيم بعض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الآراء المتعلقة بالإطار النظري، لذلك تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في محاولة التعرف على واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا، للعام الجامعي(2025/2024).

مشكلة الدراسة

تواجه الجامعات الأردنية في المرحلة الراهنة تحديات متزايدة تتعلق بقدرتها على دمج التعليم الإلكتروني ضمن منظومتها الأكاديمية بصورة فاعلة ومستدامة, فمع التحولات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، أصبح من الضروري إعادة النظر في البنية التحتية التقنية، والأنظمة الإدارية، والمهارات التربوية لأعضاء هيئة التدريس، لضمان جودة الممارسات التعليمية وتكافؤ الفرص بين مختلف الجامعات, كما أن التباين الواضح في مستوى تطبيق التعليم الإلكتروني بين المؤسسات الأكاديمية يعكس وجود فجوات في السياسات والموارد، ويثير تساؤلات حول مدى استعداد الجامعات لمواكبة التطورات العالمية في التعليم العالي, ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة المسحية الوصفية، التي تهدف إلى الكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية بعد الجائحة، واستجلاء أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى منه، وذلك من منظور أعضاء هيئة التدريس, كما وأجمعت العديد من الدراسات على تباين التعليم الإلكتروني ومنها، دراسة جروان والحمران(2009), ودراسة خليلة والعمد وشديد (2020), لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن الاسئلة الاتية:

السؤال الاول: ما واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند درجة الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع التعليم الإلكتروني تُعزى لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة, نوع الجامعة؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي:

- التعرف على واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس, للكشف عن مدى تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة, وأهميتها في العملية التعليمية.
- الوصول إلى فهم أعمق لأثر بعض المتغيرات كالجنس وسنوات الخبرة ونوع الجامعة، حول واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، من أجل الكشف عن مدى تأثير هذه المتغيرات، والى أي مدى يمكن ضبطها .
- **أهمية الدراسة**

يتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من:

- إدارات الجامعات الأردنية وذلك من خلال تحديد وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن واقع التعليم الإلكتروني في هذه الجامعات وما يشكله ذلك من تغذية راجعة لهذه الإدارات.
- رؤساء الجامعات حيث ستزودهم بتغذية راجعة عن واقع التعليم الإلكتروني مما يساعدهم على تحسين إجراءات التصدي لها وانعكاسها داخل جامعاتهم.
- أعضاء الهيئة التدريسية والأكاديمية حيث ستزودهم بمخزون معرفي عن واقع التعليم الإلكتروني لدى العاملين، واعتبار ذلك مؤشرا على قدرتها في التصدي للعوائق والصعوبات.
- الباحثين التربويين حيث سيتوفر لديهم مرجعا قيما للقيام بدراسات مشابهة في نفس الموضوع يمكن الرجوع اليه وقت الحاجة بكل يسر وسهولة لإثراء دراساتهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

تتحدد الدراسة في المصطلحات الآتية:

التعليم الإلكتروني: هو " منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية التعلمية، وتقوم هذه المنظومة بالاعتماد على وجود بيئة إلكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والأنشطة بواسطة الشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية"(Berg & Simonso ,2018,10) .

- ويعرف التعليم الإلكتروني إجرائيا في هذه الدراسة بالدرجة التي يسجلها المستجيبون على أداة الدراسة التي ستعدها الباحثة لقياس درجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة في ضوء الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- **الحد البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في مدينة إربد(جامعة العلوم والتكنولوجيا, جامعة البلقاء التطبيقية, جامعة إربد الأهلية, جامعة جدارا).
- **الحد المكاني:** طبقت الدراسة في الجامعات الواقعة ضمن حدود محافظة إربد.
- **الحد الزماني:** تم اجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2024-2025.

محددات الدراسة : تتحدد إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة بالخصائص السيكومترية لأدواتها (خصائص الصدق، والثبات).

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداة الدراسة المستخدمة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهج الدراسة

استخدام المنهج الوصفي المسحي، للكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في محافظة إربد للعام الدراسي 2024/ 2025 والبالغ عددهم (2988) عضو هيئة تدريس، كما تبين إحصائيات التعليم العالي.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، تكونت من (350) عضو هيئة تدريس بنسبة (12%) من مجتمع الدراسة موزعين على الجامعات في المحافظة، ويبين جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول(1) : توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	187	53.4
	انثى	163	46.6
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	128	36.6
	من 5 سنوات- أقل من 10 سنوات	158	45.1
	عشر سنوات فأكثر	64	18.3
ملكية الجامعة	خاصة	182	52.0
	حكومية	168	48.0
	المجموع	350	100.0

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أداة الدراسة : تكونت أداة الدراسة من (20) فقرة بحيث تغطي واقع التعليم الإلكتروني، وقد تم بناء الفقرات بعد الرجوع الى هذه المعايير والاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة المحامدي(2018).

صدق أداة الدراسة : للتحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة، تم عرضها على مجموعة مكونة من (10) مُحكِّمِين في مجالات (الإدارة وأصول التربية، وعلم الاجتماع، واللغة العربية)، حيث طُلب منهم إبداء آرائهم حول المقياس من حيث الصياغة اللغوية ومدى وضوحها، وانتماء كل فقرة للمقياس، وأي تعديلات يرونها مناسبةً. وقد اعتمدت الباحثة الفقرة التي أجمع عليها (8) محكمين فأكثر أيْ ما نسبته (80%) من المُحكِّمين. وبهذا بقيت الأداة في صورتها النهائية مكوَّنًا من (20) فقرةٍ.

صدق البناء لأداة الدراسة : للتأكد من صدق بناء أداة الدراسة فقد تم توزيعها على عينة استطلاعية قوامها 30 عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها وتم حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة ومع الأداة ككل وكانت النتائج كما في جدول(2):

جدول (2): معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الأداة
1	.29*	11	.84**
2	.31*	12	.81**
3	.78**	13	.76**
4	.83**	14	.86**
5	.84**	15	.69**
6	.79**	16	.78**
7	.28*	17	.85**
8	.71**	18	.78**
9	.42**	19	.76**
10	.32*	20	.88**

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

ثبات أداة الدراسة : للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقتين الأولى طريقة الاختبار-إعادة الاختبار حيث تم تطبيق الأداة لمرتين على العينة الاستطلاعية بفارق زمني مدته أسبوعين، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين، كما تم في الطريقة الثانية حساب معامل كرونباخ الفا (معامل الاتساق الداخلي وكانت النتائج كما في الجدول(3).

جدول(3): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
واقع التعليم الإلكتروني	0.82	0.84

معيار تصحيح أداة الدراسة : تم استخدام مقياس لكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم إعطاء موافق بدرجة كبيرة جداً (5)، وموافق بدرجة كبيرة (4)، وموافق بدرجة متوسطة (3)، وموافق بدرجة قليلة (2)، وموافق بدرجة قليلة جدا (1)، وتم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية:

طول الفترة = (أعلى قيمة – أدنى قيمة) / 5 = (5-1) /5 = 0.8

وعليه يكون معيار الحكم على الدرجة على النحو الاتي:

من 1- اقل من 1.8 درجة قليلة جدا

من 1.8- اقل من 2.6 درجة قليلة

من 2.6- اقل من 3.4 درجة متوسطة

من3.4- اقل من 4.2 درجة كبيرة

4.2 فاكثر درجة كبيرة جدا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

متغيرات الدراسة :

اشتملت الدراسة على المتغيرات الاتية:

أولاً: المتغيرات الوسيطة:

- الجنس: وله فئتان (ذكر، وأنثى).
- سنوات الخبرة: ولها ثلاث مستويات(أقل من 5 سنوات, من 5 سنوات- أقل من 10 سنوات ,عشر سنوات فأكثر).
- ملكية الجامعة:ولها مستويان (حكومية، وخاصة).

ثانيا: المتغيرات التابعة: التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المُتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها، والذي نصّ على: "ما واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "؟

فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة ترتيب الفقرات تنازلياً، والمتوسط العام للمقياس الكلي، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	توافر الدعم الفني والتقني للتصدي لأي خلل او ظرف طارئ نتيجة جائحة كورونا	4.02	.889	كبيرة
2	9	توفير دليل لاستخدام الموقع الخاص بالمواد التعليمية لأعضاء هيئة التدريس	3.79	.878	كبيرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3	13	وجود المهارات التقنية للتعامل مع التعليم الإلكتروني	3.73	1.029	كبيرة
4	2	صعوبة استخدام المنصات التعليمية الخاصة بالتعليم الإلكتروني	3.67	.918	كبيرة
5	18	ضعف في تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام أدوات التعليم الإلكتروني	3.57	1.035	كبيرة
6	17	توافر في النشرات التوعوية والتعليمات المحددة بعملية التعليم الإلكتروني	3.39	.779	متوسطة
7	20	ظهور خلل في خطط التدريب المستخدم في التعليم الإلكتروني	3.39	.790	متوسطة
8	16	سوء استخدام المنصة الإلكتروني ة الحديثة لضمان جودة عملية التعليم الإلكتروني	3.36	.731	متوسطة
9	11	ضعف في خدمة الانترنت والكهرباء والمكتبة الافتراضية للمصادر التعليمية	3.34	.871	متوسطة
10	8	ضعف الكفاءات المدربة لاستخدام التعليم الإلكتروني	3.25	.996	متوسطة
11	10	عدم توفر الميزانية الكافية للتعليم الإلكتروني	3.15	.843	متوسطة
12	19	توافر المواد التعليمية الخاصة بالتعليم الإلكتروني	3.14	.845	متوسطة
13	12	الاعتماد على الاخرين في حل الإختبارات	3.11	.835	متوسطة
14	3	عدم كفاية الوقت المخصص للاختبارات	3.09	.990	متوسطة
15	7	خلل في عمليات الرقابة والتقييم لآلية التعليم الإلكتروني باستمرار	3.07	1.020	متوسطة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

16	4	القدرة على تقييم الطلبة الكترونيا	3.02	.989	متوسطة
17	14	استخدام الوسائل التقنية للتواصل والتفاعل مع جميع الأطراف	2.58	.888	قليلة
18	5	ضعف في إرسال واستقبال المحتوى التعليمي عن طريق التعليم الإلكتروني	2.49	.942	قليلة
19	15	وجود المحتوى التعليمي المقدم بشكل الكتروني	2.39	.855	قليلة
20	1	صعوبة تطبيق الإختبارات الكترونيا	2.29	.893	قليلة
		المقياس العام ككل	**3.19**	**.606**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول (4) بأن المتوسط الحسابي لواقع التعليم الإلكتروني ككل بلغ (3.19) بدرجة متوسطة. وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين(2.29-4.02) ، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على" توافر الدعم الفني والتقني للتصدي لأي خلل او ظرف طارئ نتيجة جائحة كورونا " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ (4.02) بدرجة كبيرة، وجاءت الفقرة رقم(9) والتي تنص على" توفير دليل لاستخدام الموقع الخاص بالمواد التعليمية لأعضاء هيئة التدريس " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.79) بدرجة كبيرة، وجاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص " وجود المهارات التقنية للتعامل مع التعليم الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي(3.73) بدرجة كبيرة, وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص " عدم توفر الميزانية الكافية للتعليم الإلكتروني " في المرتبة الحادية عشر وبمتوسط حسابي (3.15) بدرجة متوسطة, وجاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص" توافر المواد التعليمية الخاصة بالتعليم الإلكتروني" في المرتبة الثانية عشر وبمتوسط حسابي (3.14) بدرجة متوسطة , وجاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على" وجود المحتوى التعليمي المقدم بشكل الكتروني " في المرتبة قبل الاخيرة وبمتوسط حسابي (2.39) بدرجة قليلة, وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص" صعوبة تطبيق الإختبارات الكترونيا " في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.29) بدرجة قليلة. وتعزى هذه الدرجة المتوسطة الى كون العاملين يرتبطون ارتباطا وثيقا بأعمالهم, وتقديم افضل ما يمتلكونه من مهارات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وخبرات للشعور بالرضا, فقد تنجح بعض المؤسسات في تطبيق التعليم الإلكتروني بينما يفشل البعض الآخر، وفي الواقع فإن الصفات الأساسية التي تميز الجامعات بسيطة وواضحة، ويرجع السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات في عملية التطبيق نفسها، وقد لا يكون السر في نجاح هذه المؤسسات في اختيار تطبيقات التعليم الإلكتروني بل في درجة الممارسة والاستخدام الأمثل الذي يتناسب وثقافة المؤسسة وأفرادها، وفي مشاركة والتزام كل فرد في المؤسسة بتحقيق الأهداف, إلا أن هناك معوقات وصعوبات تحد من التعليم الإلكتروني لديهم, كاتباع القوانين والأنظمة بكل تزمت وغياب المرونة, وكثرة الضغوط في العمل, وقلة الحوافز المادية والمعنوية, وغياب روح الفريق, بالإضافة إلى ضعف الصفات القيادية في اتخاذ القرارات الحاسمة, وعدم المشاركة في صنع القرارات وحل المشكلات, وانحراف الأهداف عن رضا وارتياح العاملين, وقصور التخطيط والضبط والتنظيم في المؤسسة ونقص وعي العاملين, والضغط الاجتماعي، وسلوك العاملين وتوقعاتهم التي تتعارض مع المتطلبات التربوية الحديثة, وعدم تدريبهم على أحدث وسائل التكنولوجيا والبرامج الخاصة التي من شأنها أن تسهل العمل. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل المحامدي(2018)، ودراسة عواد وخليل والعمد وشديد (2020) والتي وجدت جميعها درجة متوسطة من الممارسة والتطبيق للتعليم الإلكتروني .

وعلى العكس من ذلك فقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة اللوح واللوح (2011), حيث جاء تطبيق التعليم الإلكتروني بدرجة كبيرة.

عرض نتائج السؤال الثاني ومناقشتها والتي تنص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند درجة الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع التعليم الإلكتروني تُعزى لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة, نوع الجامعة؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التعليم الإلكتروني (ككل) وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، سنوات الخبرة, نوع الجامعة) وذلك كما هو مبين في الجدول(5).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككل حسب متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة, وملكية الجامعة.

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
الجنس	ذكر	3.44	187	.554
	أنثى	2.91	163	.533
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3.27	128	.562
	من 5 سنوات- اقل من 10 سنوات	3.13	158	.606
	عشر سنوات فأكثر	3.18	64	.673
ملكية الجامعة	خاصة	3.12	182	.587
	حكومية	3.26	168	.618

يلاحظ من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس, ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة، وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الثلاثي (3-ways ANOVA)) وذلك كما في الجدول (6).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(6): التحليل التباين الثلاثي لأثرالجنس وسنوات الخبرة وملكية الجامعة على درجة التعليم الإلكتروني ككل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	23.939	1	23.939	81.856	.000
سنوات الخبرة	1.319	2	.659	2.255	.106
ملكية الجامعة	.864	1	.864	2.956	.086
الخطأ	100.895	345	.292		
الكلي المصحح	127.974	349			

يتضح من الجدول (6) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند درجة الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ونوع الجامعة, بينما تبين وجود فروق دالة إحصائيًا عند درجة الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجة واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية في ضوء ما بعد جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للجنس، ولصالح الذكور. وقد تعزو الباحثة عدم وجود فروق تعزى لمتغير ملكية الجامعة إلى تشابه ظروف البيئة التعليمية داخل المؤسسات وتوافر المناخ التعليمي المرن لكل من العاملين فيها بغض النظر عن مالكي الجامعات وبالتالي لم تختلف الاستجابات باختلاف ملكية الجامعة, أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد يرجع السبب لعدم وجود فروق الى الحرص الشديد من قبل العاملين على نتائج أدائهم للعمل بغض النظر عن سنوات الخبرة التي مروا بها أثناء عملهم مما يشكل دافعا للمزيد من الجودة في العطاء والإبداع والتميز واستخدام المنصات التعليمية بكل تقبل ومهارة، ويعود وجود فروق تعزى إلى متغير الجنس ولصالح الذكور أمر منطقي لعدم تركيزهم على التكنولوجيا الحديثة, ونقص خبراتهم وكفاءتهم في هذا المجال, وقلة خضوعهم للدورات التدريبية المهنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة اللوح واللوح (2011) والتي جاءت بعدم وجود فروق تعزى لمتغير ملكية الجامعة.

اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة جروان والحمران(2009) والتي جاءت بعدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. العمل على تعزيز إدارة الجامعة للاستمرار باتخاذ استراتيجيات حديثة لمواجهة مشكلات التعلم الإلكتروني في ظل الأزمات.
2. العمل على تعزيز ونشر ثقافة التعليم الإلكتروني لدى المجتمع الجامعي.
3. عمل ورش تدريبية للعاملين في الجامعات ضمن التحولات الرقمية الذكية.
4. إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول مواضيع مختلفة للتعليم الإلكتروني وربطها بمتغيرات أخرى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع العربية

الأتربي، شريف. (2019).**التعلم بالتخيل. استراتيجية التعليم الإلكتروني وادوات التعلم**، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

جروان، أحمد، والحمران، محمد.(2009). تحديات استخدام التعلم الإلكتروني التي تواجه الطلبة في كلية الحصن الجامعية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الاول للتعليم والتعلم الإلكتروني عن بعد**، الرياض: الموافق 16-18 مارس.

الحياري، إيمان.(2019). **إيجابيات ومميزات التعليم الإلكتروني** ، موقع الكتروني (محطات)https://www.mah6at.net, retrived (25/9/2020) .

الخصاونة، شوقي.(2019). **درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك لنظام التعلم الإلكتروني والمعيقات التي تواجهها**. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة اليرموك.

السالمي، جمال.(2020). التعليم الإلكتروني في دراسات المعلومات: تقييم تجربة قسم دراسات المعلومات بجامعة السلطان قابوس. **مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا**، جامعه السلطان قابوس سلطنة عمان،2(9)، 2-14

العامر، حنان سالم.(2021). متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني . مصر، **مجلة القراءة والمعرفة**،(1)،1-25.

العدساني، ناصر.(2020).**تجربتي مع التعليم عن بعد في ظل زمن جائحة كورونا**. الكويت، المعهد الايطالي للخدمات الادارية.

العلي, تهاني (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لدى القيادات التربوية في ظل التحولات الرقمية الذكية, **مجلة إيجهار الدولية للعلوم الإنسانية والعلوم التربوية**, 6(1), 163-177.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عواد، وخليلة، والعمد، شديد.(2020).**فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية**. رساله ماجستير غير منشوره. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

اللوح، أحمد، واللوح، يحيى.(2011).المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية عند استخدام شبكة الإنترنت لأغراض البحث العلمي»، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي البحث العلمي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه الذي تعقده الجامعة الإسلامية بغزة** في الفترة من11-10مايو 2011 م.

المحمادي, غدير. (2018). دراسة في السعودية هدفت تقويم واقع استخدام نظام التعليم الإلكتروني (EMES)في برنامج التعليم عن بعد بجامعة الملك عبد العزيز من وجهة نظر الطالب, **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية ولإنسانية**, جامعة بابل،39،.

من المصدر بتاريخ 2/12/ 2020https://www.npa7sry.com

مواضبة ، رضا، والزعبي، محمد.(2021). درجة ممارسة مديرات رياض الأطفال بالأردن لاستراتيجية إدارة الأزمة في عملهن الإداري في ظل جائحة كورونا واتجاهاته نحو التعلم عن بعد .**مجلة الدراسات التربوية النفسية**. جامعه السلطان قابوس، عمان ، 15(1).82-97.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الأجنبية

Berg, G., & Simonson, M. (2018). **Distance learning. Britannica.** https://www.britannica.com/topic/distance-learning.

Basilaia , G. & Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS-CoV-2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. **Pedagogical Research**, 5(4), em0060.

Draissi, Z. & Yong, Z. (2020). COVID-19 Outbreak Response Plan: Implementing Distance Education in Moroccan Universities**.** School of Education, Shaanxi Normal University. **hnology** ,1 (5),11.https://papers.ssrn.com

Favale, T., Soro, F., Trevisan, M., Drago, I., Mellia, M. (2020). **Campus traffic and e-Learning during COVID-19 pandemic**. Computer Networks. 176.

Hodges, C, Moore, S. Lockee, B., Trust, T., Bond, A. (2020**). The Difference Between Emergency Remote Teaching and Online Learning.**

In pursuit of smart learning environments for the 21st century –

UNESCO2017.

Lu, W., Wang, H., Lin, Y., & Li, L. (2020). Psychological status **ofmedical workforce during the COVID-19 pandemic:** A crosssectional study. Psychiatry research, 288, 112936.

Sahu, P. (2020). **Closure of Universities Due to Coronavirus Disease (COVID- 19): Impact on Education and Mental Health of Students and Academic Staff. Medical Education and Simulation**, Centre for Medical Sciences Education, The University of the West Indies, St. Augustine, TTO.

Teacher education guidelines: using open and distance learning; technology, curriculum, cost, evaluation(ara) – UNESCO2015.

Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia**. ETERNAL (English Teaching Journal**). 11(1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملاءمة الجيومورفولوجية لطية أزمر ضمن محافظة السليمانية لأغراض السياحة باستخدام معامل الأمان للسفوح ومدى استقرارها

Geomorphological Suitability of Azmer Fold within Sulaymaniyah Governorate for Tourism Purposes Using the Slope Factor of Safety and Stability Assessment

مدرس مساعد مروة علي طاهر*،الجامعة العراقية ،كلية الآداب، العراق
marwah.joori@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 18 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 12 / 3 / 2026

*المؤلف المرسل:م.م مروة علي طاهر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

يقدّم هذا البحث نموذجاً كمياً متكاملاً لتقييم الملاءمة السياحية في البيئات الجبلية الالتوائية عبر دمج التحليل الجيومورفولوجي البنيوي مع نموذج المنحدر اللانهائي ومعيار موهر–كولومب ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS 10.8) اعتمدت الدراسة على نموذج ارتفاع رقمي بدقة 30م (SRTM) وبيانات مناخية للفترة (1990–2025) بمتوسط مطري سنوي بلغ 712 ملم يتركز أكثر من 78% منه شتاءً، مما يعزز تأثير التشبع الموسمي على استقرار السفوح.

أظهرت النتائج أن السفوح غير المستقرة (FS < 1) تمثل 16.2% من مساحة الطية، تتركز عند الانحدارات الشديدة(30°<) ، في حين تشكل السفوح المستقرة نسبياً (FS > 1.3) نحو 56.7% ضمن الانحدارات اللطيفة (15°<)وبيّن تحليل (AHP) أن الانحدار (0.30) والليثولوجيا (0.25) يشكلان معاً 55% من الوزن النسبي لقرار الاستقرار، مع نسبة التوافق مقبولة (CR = 0.028 < 0.10) وفق معيار Saaty ، وتؤكد الدراسة أن دمج FS مع التحليل متعدد المعايير يوفر أداة تخطيطية دقيقة لتحديد مناطق الاستثمار السياحي الآمن وتحقيق تنمية جبلية مستدامة وفق معايير النشر الدولي القائمة على القياس الكمي، التحقق الإحصائي، وقابلية إعادة التطبيق المكاني.

الكلمات المفتاحية: **الملاءمة الجيومورفولوجية، معامل الأمان، استقرار السفوح، السليمانية، السياحة الجبلية.**

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

الملاءمة الجيومورفولوجية لطية أزمر ضمن محافظة السليمانية لأغراض السياحة باستخدام معامل الأمان للسفوح ومدى استقرارها

Abstract:

This study evaluates the geomorphological suitability of Azmer Fold, Sulaymaniyah Governorate, for sustainable tourism using a quantitative slope stability framework. An Infinite Slope Model based on the Mohr–Coulomb failure criterion was implemented within a GIS environment (ArcGIS 10.8) using a 30 m SRTM DEM and climatic records (1990–2025). The mean annual rainfall is 712 mm, with over 78% concentrated in winter, intensifying seasonal pore-water pressures. Results indicate that unstable slopes (FS < 1) comprise 16.2% of the area, predominantly where gradients exceed 30°. Moderately stable slopes (16–29.9°) account for 27%, whilst relatively stable zones (FS > 1.3; <15°) represent 56.7%, mainly along piedmont sectors. Analytical Hierarchy Process weighting assigns greatest influence to slope (0.30) and lithology (0.25), with acceptable consistency (CR = 0.028 < 0.10). The integrated FS–MCDA approach provides a replicable, evidence-based framework for risk-informed mountain tourism planning.

Key words : ***Geomorphological suitability, Factor of Safety, Slope stability, AL-sulimania, Mountain tourism***

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولا: المقدمة.

تُعد الجيومورفولوجيا أحد الفروع الأساسية في الجغرافية الطبيعية، إذ تعنى بدراسة أشكال سطح الأرض، وأصولها البنيوية، والعمليات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيلها، فضلاً عن تحليل ديناميكيتها وتطورها الزمني. ولم يعد الاهتمام بالجيومورفولوجيا مقتصراً على التفسير الوصفي للأشكال الأرضية، بل اتجهت الدراسات الحديثة نحو توظيفها في مجالات التخطيط الإقليمي وإدارة الموارد والسياحة البيئية، ضمن إطار ما يُعرف بـ الجيومورفولوجيا التطبيقية والجيومورفولوجيا السياحية، وتتمثل الجيومورفولوجيا السياحية في دراسة العلاقة بين الأشكال الأرضية والأنشطة السياحية، من حيث الجاذبية الجمالية، والقابلية الوظيفية، ومستوى المخاطر الجيوديناميكية المرتبطة بها، بما يحقق الاستخدام الأمثل والمستدام للبيئة الطبيعية.

وتُعد المناطق الجبلية والطيات الالتوائية من أكثر البيئات جذباً للنشاط السياحي لما تتسم به من تنوع تضاريسي وتباين في الانحدارات وإطلالات بانورامية وتنوع نباتي ومناخي غير أن هذه المقومات ذاتها قد تتحول إلى مصادر خطر إذا لم تُقيّم وفق معايير هندسية وجيوميكانيكية دقيقة ولا سيما في السفوح الشديدة الانحدار المعرضة للانزلاقات أو تساقط الصخور أو الانهيارات الطينية. ومن هنا برزت أهمية إدخال مفهوم "معامل الأمان للسفوح (Factor of Safety) "في الدراسات الجيومورفولوجيا السياحية بوصفه مؤشراً كمياً يعكس درجة استقرار المنحدرات تحت تأثير العوامل الطبيعية والبشرية.

تمثل طية أزمر إحدى أبرز التراكيب البنيوية في شمال شرق مدينة السليمانية وتقع ضمن نطاق الطيات العالية في منطقة الرصيف غير المستقر المتأثرة بالحركات الألبية وتتميز بانتشار التكوينات الكلسية المتشققة والفوالق والانكسارات البنيوية التي أسهمت في تشكيل منظومة معقدة من السفوح والقمم والوديان الجبلية إن هذا الإطار البنيوي بما يحمله من طيات محدبة ومقعرة وانحدارات متفاوتة وتباين في الصلابة الصخرية ينعكس مباشرة على خصائص الاستقرار الجيوميكانيكي للسفوح ومن ثم على مدى ملاءمتها للاستخدام السياحي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتتفاعل هذه الخصائص البنيوية مع العناصر المناخية السائدة في محافظة السليمانية ولاسيما درجة الحرارة والتساقط المطري التي تؤثر في عمليات التجوية الميكانيكية والكيميائية وتتحكم في رطوبة التربة ونفاذيتها وتزيد من احتمالية حدوث الانزلاقات في المواسم الرطبة كما أن التذبذب المطري السنوي والتوازن المائي للتربة يسهمان في إعادة توزيع الرطوبة داخل الطبقات السطحية وهو ما يؤثر في تماسك المواد الفتاتية على السفوح وعليه فإن تقييم الملاءمة السياحية لطية أزمر لا يمكن أن يقتصر على البعد الجمالي أو الطبوغرافي بل يجب أن يستند إلى تحليل تكاملي يجمع بين البنية الجيولوجية والانحدار واتجاه السفوح والغطاء النباتي والعوامل المناخية ومعامل الأمان.

وقد شهدت العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في استخدام نظم المعلومات الجغرافية ونماذج التحليل متعدد المعايير في تقييم الملاءمة المكانية للأنشطة السياحية، كما في دراسة الملاءمة المكانية للسياحة الشتوية في محافظة السليمانية باستخدام نموذج التحليل الهرمي(AHP) التي أظهرت إمكانية تصنيف المناطق وفق أوزان العوامل المؤثرة إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على الجوانب المناخية والخدمية والجمالية ولم تتعمق بما يكفي في تقييم الاستقرار الجيوميكانيكي للسفوح كشرط أساسي للتنمية السياحية الآمنة خاصة في البيئات الجبلية ذات التراكيب الالتوائية المعقدة.

وعلى الصعيد العراقي تناولت دراسات عدة العلاقة بين العناصر المناخية والتنوع النباتي وأثر العوامل الطبيعية في توزيع الغطاء الأرضي، كما ركزت أبحاث أخرى على المقومات الجيولوجية والمظاهر الجيومورفولوجيه وأثرها في توزيع المياه الجوفية غير أن الدراسات التي دمجت بين التحليل الجيومورفولوجي البنيوي ومعامل الأمان في إطار تقييم سياحي ما تزال محدودة ولا سيما على مستوى التراكيب الالتوائية المفردة مثل طية أزمر.

عربياً تناولت دراسات في جبال الأطلس بالمغرب (El Wartiti et al., 2018) والجبال الشمالية في الأردن (Al-Halbouni et al., 2017) تقييم مخاطر الانزلاقات الأرضية وربطها بالتخطيط العمراني والسياحي، فيما ركزت أبحاث في سلطنة عُمان (Youssef et al., 2016) على نمذجة استقرار المنحدرات باستخدام GIS عالمياً وأسهمت دراسات Carrara et al. (1999) و Aleotti & Chowdhury (1999) في تطوير

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهجيات التحليل المكاني لمخاطر الانهيارات الأرضية بينما تناولت دراسات حديثة (Guzzetti et al., 2005; Figueiredo et al., 2020) دمج المؤشرات الجيومورفولوجيا مع معايير التخطيط المستدام للمناطق الجبلية السياحية وتؤكد هذه الدراسات أن إدماج معامل الأمان ضمن إطار التحليل المكاني يوفر أداة موضوعية لتحديد المناطق الملائمة وغير الملائمة للتطوير السياحي.

وانطلاقاً من ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الملاءمة الجيومورفولوجيا لطية أزمر لأغراض السياحة بالاعتماد على معامل الأمان للسفوح كمؤشر كمي لاستقرار المنحدرات ودمجه ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خريطة تصنيفية تُميز بين مناطق آمنة ومتوسطة الخطورة وعالية الخطورة وتمثل هذه المقاربة خطوة نحو الانتقال من التقييم الوصفي للأشكال الأرضية إلى نموذج تطبيقي يستند إلى معايير فيزيائية قابلة للقياس بما يسهم في دعم صناع القرار في التخطيط السياحي المستدام وتقليل المخاطر الجيومورفولوجيا المحتملة وتحقيق التوازن بين استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

1- مشكلة البحث(Research Problem)

تتمحور مشكلة البحث حول تحديد الملاءمة الجيومورفولوجيا لطية أزمر لأغراض السياحة من خلال تحليل خصائصها الطوبوغرافية والبنيوية وتقدير معامل أمان السفوح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ونموذج الارتفاعات الرقمية للكشف عن العلاقة بين الانحدار والبنية والمناخ والغطاء النباتي من جهة ومستويات الأمان الجيومورفولوجي من جهة أخرى.

2- فرضية البحث(Research Hypothesis)

تتمحور فرضية البحث في أن السفوح المعتدلة الانحدار والمكوَّنة من صخور صلبة ذات رطوبة منخفضة تُظهر أعلى قيم للأمان وتُعد أكثر ملاءمة للأنشطة السياحية في حين تنخفض قيم الأمان في السفوح الحادة أو المشبعة بالمياه كما يُفترض أن تطبيق النمذجة المكانية ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتيح وسيلة علمية دقيقة لتحديد مناطق الأمان السياحي وأولويات الاستثمار الجبلي المستدام في طية أزمر.

3- أهداف البحث(Research Objectives)

يهدف البحث إلى تقييم الملاءمة الجيومورفولوجيا لطية أزمر لأغراض السياحة عبر تحليل خصائصها الجيولوجية والطوبوغرافية واشتقاق خرائط الانحدار والاتجاه من نموذج التضرس الرقمي ثم حساب معامل الأمان للسفوح وتحديد مستويات الاستقرار ودمجها مع العوامل المناخية والنباتية لإنتاج خريطة رقمية للملاءمة السياحية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وصولاً إلى توصيات تخطيطية تضمن الاستثمار السياحي الآمن والمستدام في المنطقة.

4- أهمية البحث(Research Significance)

1. أهمية علمية يقدّم إطارًا تطبيقيًا لدمج التحليل الجيومورفولوجي الكمي مع التخطيط السياحي ويسهم في تطوير دراسات السياحة الجبلية في العراق.
2. أهمية تطبيقية يوفر أساسًا مكانياً لاتخاذ القرار حول المواقع المناسبة للتنمية السياحية في السليمانية مع مراعاة السلامة والاستدامة البيئية.
3. أهمية تنموية يدعم رؤية إقليم كوردستان في تعزيز السياحة البيئية عبر استثمار المناطق الجبلية الآمنة دون تعريضها للانهيارات أو التعرية المفرطة.

5- منهج البحث(Research Methodology)

اعتمد البحث المنهج التحليلي التطبيقي الكمي الذي يجمع بين المنهج الجيومورفولوجي البنيوي لتحليل أشكال الطية وتكويناتها الصخرية والاساليب الإحصائية لحساب معامل الأمان للسفوح (Factor of Safety) وتحديد مستويات الاستقرار والأدوات والوسائل في GIS لدمج العوامل الجيومورفولوجيا والمناخية والنباتية في نموذج مكاني واحد يحدد درجات الملاءمة السياحية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الأدوات والوسائل :**

يوضح الجدول (1) الأدوات والبيانات التي اعتمد عليها البحث ومصادرها العلمية والغاية من استخدامها ضمن إطار التحليل الجيومورفولوجي لطية أزمر

جدول (1) الأدوات والبيانات المستخدمة في البحث ومصادرها والغاية من استخدامها

نوع الأداة / البيانات	تفاصيل الأداة أو المصدر العلمي أو الجهة المعتمدة	الغاية من الاستخدام
نموذج التضرس الرقمي(DEM)	بدقة 30 متر، سنة 2015 هيئة المساحة الأمريكية (USGS – SRTM) ومعالجته ببرنامج ArcMap 10.8	اشتقاق خرائط الارتفاع، الانحدار، الاتجاه، وشبكة التصريف لتحديد السفوح وتحليل معامل الأمان.
الخرائط الجيولوجية	خريطة جيولوجية للعراق بمقياس 1:250,000 الهيئة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني – وزارة الصناعة والمعادن(2000)	تحديد أنواع الصخور والتكوينات البنيوية لطية أزمر وتقييم مقاومتها للتعرية والانزلاقات.
الخرائط الطوبوغرافية والإدارية	خريطة العراق الإدارية بمقياس 1:1,000,000 وزارة الموارد المائية – الهيئة العامة للمساحة (2022)	تحديد حدود منطقة الدراسة والموقع الجغرافي الدقيق للطية وربطها بشبكة الطرق والمستوطنات.
البيانات المناخية	درجات الحرارة والأمطار والرطوبة والإشعاع الشمسي (1980–2022) محطة السليمانية المناخية، ودراسة الجبوري (2022) "أثر عنصري درجة الحرارة	تحليل العلاقة بين المناخ واستقرار السفوح والنبات الطبيعي لتقدير الملاءمة البيئية للسياحة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

			والتساقط المطري في التنوع النباتي"
مرئيات فضائية (Satellite Imagery)	مرئية Landsat-8 لسنة 2024 بدقة 30م	منصة USGS Earth Explorer – معالجة الباحث باستخدام ArcMap 10.8	حساب مؤشر الغطاء النباتي (NDVI)وتحديد المناطق الكثيفة والخالية من النبات كعامل مؤثر في الأمان الجيومورفولوجي.
خرائط الغطاء النباتي	تصنيف كثافة الغطاء النباتي (عديم – قليل – متوسط – كثيف)	من معالجة الباحث بالاعتماد على مرئيات Landsat 8	تقييم تأثير الغطاء النباتي في حماية التربة وتقليل احتمالية الانزلاقات الأرضية.

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المكانية والمناخية والجيولوجية الواردة في الدراسات والخرائط الرسمية.

6- موقع منطقة البحث:

تقع منطقة الدراسة ضمن النطاق الشمالي الشرقي من جمهورية العراق في محافظة السليمانية وتحديداً في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة السليمانية ضمن الامتداد الغربي لسلسلة جبال زاكروس. فلكياً تمتد بين دائرتي عرض (10 ′35 °35–′40°35 شمالاً) وخطي طول (′10 °45–′40 °45 شرقاً) كما موضح في الشكل(1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشكل (1) موقع منطقة الدراسة من العراق

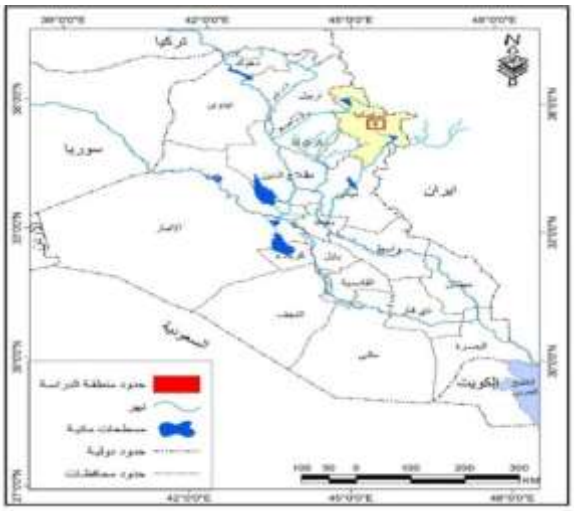

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

ما يجعلها ضمن نطاق العروض الوسطى من النصف الشمالي للكرة الأرضية وهو نطاق يتسم بخصائص مناخية انتقالية بين المناخ المتوسطي والمناخ شبه الجاف الجبلي أما جغرافياً فتقع شرق إقليم كوردستان العراق يحدها من الشرق الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن الشمال الغربي محافظة أربيل ومن الجنوب الغربي محافظة كركوك ومن الجنوب محافظة ديالى مما يمنحها موقعاً حدودياً استراتيجياً.

ثانيا: بناء قاعدة البيانات الطبيعية لمنطقة البحث.

1 -الجيولوجيه:

تقع طية أزمر ضمن نطاق الطيات العالية للحزام غير المستقر من الصفيحة العربية ضمن الامتداد الغربي لسلسلة زاكروس وتعود نشأتها إلى الحركات التكتونية الألبية خلال الزمن الثالث اذ أدت القوى الانضغاطية إلى تكوين طيات محدبة ومقعرة واضحة المعالم (Jassim & Goff, 2006) وتُظهر خريطة التركيب الجيولوجي لطية ازمر أن تكوين بلامبو يهيمن على معظم مساحة الطية متألفاً من الحجر الجيري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والدولومايت (إيوسين–أوليغوسين) ويتميّز بصلابته النسبية وقابليته للتشقق والكارستية مما يجعله خزاناً جيداً للمياه الجوفية لكنه أكثر عرضة لعدم الاستقرار عند التشبع المائي في المقابل تظهر تكوينات تانجيرو ذات الطبيعة المارلية والكلسية (الطباشيري الأعلى) بمقاومة أقل للتعرية كما موضح في خريطة(1).

ويُظهر التحليل البنيوي أن التباين الليثولوجي مع نظام الفواصل والصدوع الانزلاقية يؤثر مباشرة في استقرار السفوح وديناميكيتها الجيومورفولوجيا وهو ما ينعكس لاحقاً على حساب معامل الأمان وتقييم الملاءمة السياحية.

خريطة (1) جيولوجيه منطقة الدراسة

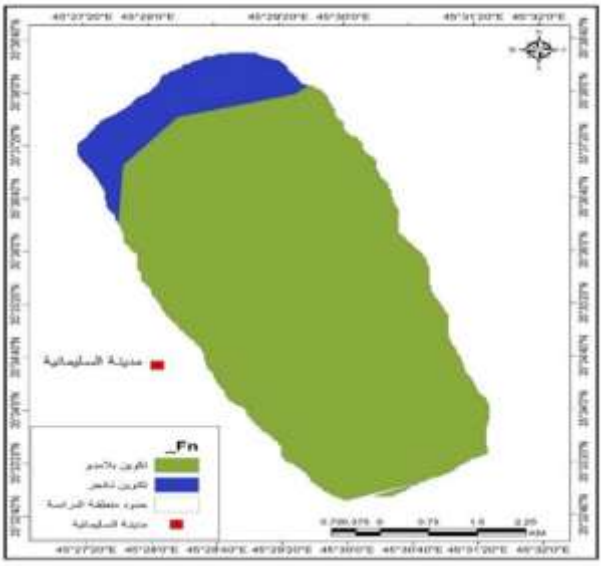

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الهيئة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني، خريطة العراق الجيولوجية، مقياس 1:250000 لسنة 2000.

2- التحليل الطوبوغرافي:

يُظهر التحليل الطوبوغرافي لجبل أزمر بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي (DEM 30m) والمعالجة المكانية في بيئةArcGIS 10.8 تبايناً مورفومترياً واضحاً يرتبط بالبنية الالتوائية للطية واتجاهها العام شمال

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

غرب–جنوب شرق يتراوح الارتفاع بين (1070–1700 م) فوق مستوى سطح البحر اذ تسجل الفئة (1220–1310 م) أعلى نسبة انتشار تبلغ (24.3%) من مساحة المنطقة في حين تنخفض المساحات فوق (1530 م) إلى نحو (13.5%) ما يعكس تمركز القمم على خط المحور البنيوي وانحدار السفوح تدريجياً نحو الأقدام ينظر الشكل (2) خريطة الارتفاعات المتساوية وتُظهر خرائط الكنتور تقارباً شديداً للخطوط فوق القمم والسفوح العليا وهذا دلالةً على الانحدارات المرتفعة مقابل تباعدها عند الأقدام والهوامش الانتقالية.

أما من حيث الانحدار فتبيّن طبقة الـ Slope أن السفوح الشديدة (>30°) تمثل نحو (16.2%) من المساحة تتركز على الجوانب المواجهة لمحور الطية بينما تشكل السفوح المتوسطة (16–29.9°) النسبة الأكبر بواقع (27%) في حين تسود الانحدارات اللطيفة (<15°) عند الأقدام بنسبة تقارب (37%) مجتمعة وهو تدرج يعكس تأثير البنية الالتوائية والتباين الليثولوجي ينظر الشكل (2) خريطة الانحدار، ويُظهر تحليل اتجاه الانحدار (Aspect) سيادة الاتجاه الشمالي بنسبة (24.3%) يليه الجنوب الغربي بنسبة (16.2%) ما يؤثر في تباين الإشعاع الشمسي والرطوبة والغطاء النباتي ومن ثم في استقرار السفوح وقابليتها للاستثمار السياحي كما في خريطة اتجاه الانحدار في الشكل(2) .

بوجه عام تؤكد المؤشرات المورفومترية أن جبل أزمر يتمتع بتباين تضاريسي واضح تحكمه البنية البنيوية والليثولوجيا الجيرية المتشققة وهو ما ينعكس مباشرةً على ديناميكية التعرية واستقرار السفوح وتحديد الملاءمة المكانية للأنشطة السياحية.

الشكل (2) الخرائط الطوبوغرافية في منطقة الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

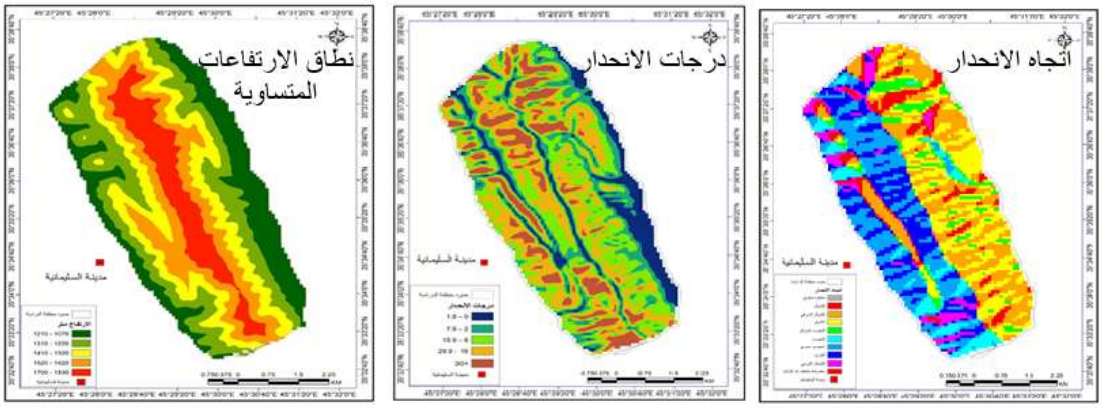

المصدر: نموذج التضرس الرقمي (DEM) بدقة 30 متر مربع لسنة 2015 ومعالجتها باستخدام Arc Map 10.8 (GIS)

3- المناخ:

تشير البيانات المناخية للفترة (1990–2025) إلى أن منطقة الدراسة تخضع لنظام مناخي متوسطي جبلي يتسم بتباين حراري واضح بين الفصول وتذبذب مطري سنوي ملحوظ اذ بلغ المعدل العام لدرجة الحرارة السنوية (19.3°م) وسجل شهر تموز أعلى متوسط حراري بلغ (35.8°م) في حين انخفض المتوسط في كانون الثاني إلى (5.4°م) مما يعكس مدى حراري سنوي يقارب (30°م).

جدول(2) معدل المحطات المناخية(1990–2025)

العنصر المناخي	المعدل السنوي العام (معدل المحطات)
درجة الحرارة (°م)	19.3
أعلى متوسط شهري (تموز)	35.8
أدنى متوسط شهري (كانون الثاني)	5.4
التساقط المطري (ملم/سنة)	712
أعلى معدل مطري شهري	142ملم
الرطوبة النسبية(%)	54
التبخر (ملم/سنة)	1960

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سرعة الرياح (م/ثا)	2.6
الضغط الجوي (مليبار)	893

أما التساقط المطري فقد بلغ معدله السنوي (712 ملم) يتركز أكثر من (78%) منه خلال المدة من تشرين الثاني حتى نيسان بينما تكاد الأمطار تنعدم خلال أشهر الصيف (حزيران–أيلول) بمعدل يقل عن (5 ملم/شهر) وسجل شهر كانون الثاني أعلى معدل مطري شهري بحدود (142 ملم).

وبلغ متوسط الرطوبة النسبية السنوي (54%) إذ ترتفع شتاءً إلى (68%) وتنخفض صيفاً إلى (32%) وهو ما يرتبط بارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر.

والتبخر السنوي سجل معدل (1960 ملم) أعلى قيمه في تموز بمتوسط (365 ملم) مقابل أدنى قيمة في كانون الثاني بحدود (42 ملم) مما يعكس سيادة العجز المائي خلال أشهر الصيف.

اما سرعة الرياح فقد بلغ معدلها السنوي (2.6 م/ثا) مع ذروة نسبية في الربيع (3.1 م/ثا) في حين ينخفض المعدل شتاءً إلى (2.1 م/ثا).

وبلغ متوسط الضغط الفعلي (893 مليبار) وهو متسق مع متوسط ارتفاع المنطقة الذي يتراوح بين (1000–1200 م) فوق مستوى سطح البحر.

جدول (3) تصنيف مناخ منطقة جبل أزمر وفق الأنظمة المناخية المختلفة

نظام التصنيف	النتيجة	التوصيف المناخي
كوبن	Csa	متوسطي حار صيفاً
ديمارتون	23.7	شبه رطب متوسطي
القارية	45°م	قاري واضح
بلتير	شبه رطب دافئ	شبه رطب دافئ جيومورفولوجياً
بالمر	موسمي (رطب شتاءً – جاف صيفاً)	تذبذب رطوبي موسمي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعكس تصنيف كوبن (Csa) سيادة المناخ المتوسطي الحار صيفاً حيث يتميز بصيف جاف مرتفع الحرارة وشتاء معتدل ممطر وهو نمط يتحكم بوضوح في الدورة المائية السنوية للمنطقة ويؤكد مؤشر ديمارتون (23.7)أن الإقليم يقع ضمن نطاق شبه رطب متوسطي ما يعني توازناً نسبياً بين التساقط والتبخر مع ميلٍ إلى العجز المائي الصيفي، أما قيمة القارية (45°م) فتشير إلى تباين حراري سنوي مرتفع يعكس تأثير الموقع الداخلي والارتفاع الجبلي وهو عامل يعزز عمليات التجوية الحرارية وفي المقابل يُظهر تصنيف بلتير وبالمر أن المنطقة ذات طابع شبه رطب دافئ جيومورفولوجيا مع تذبذب رطوبي موسمي واضح (رطب شتاءً–جاف صيفاً) الأمر الذي يفسر دور التشبع الشتوي في زيادة عدم استقرار السفوح مقابل استقرار نسبي خلال الموسم الجاف.

ثالثا: بناء نموذج حساب معامل الأمان(Factor of Safety Model)

اعتمدت الدراسة في تقييم استقرار سفوح طية أزمر على نموذج المنحدر اللانهائي المبني على معيار مقاومة القص وفق نظرية موهر–كولومب(Mohr–Coulomb Failure Criterion) لما يتميز به من ملاءمة للتحليل الإقليمي للانزلاقات الضحلة في البيئات الجبلية وإمكانية تطبيقه على مستوى الخلية الشبكية داخل بيئة نظم المعلومات الجغرافية (Das & Sobhan, 2014; Selby, 1993) ويُعد هذا النموذج مناسباً للسفوح التي يفترض فيها وجود سطح انزلاق موازٍ لسطح الأرض وهو الافتراض الأكثر شيوعاً في الانزلاقات السطحية المرتبطة بالتشبع المائي.

تم احتساب معامل الأمان (FS) وفق الصيغة الشائعة للمنحدر الضحل مع تأثير ضغط الماء المسامي:

$$FS = \frac{c'}{\gamma z \sin\beta \cos\beta} + \frac{\left(1 - \frac{m\gamma_w}{\gamma}\right)\tan\varphi'}{\tan\beta}$$

ولتحديد لحساب معامل الأمان للسفوح (Factor of Safety, FS) رياضياً ضمن منهج الاتزان الحدي تُحدَّد أولاً سطح/مستوى الانزلاق المحتمل مثل نموذج المنحدر اللانهائي عندما تكون طبقات التربة متوازية تقريباً مع سطح المنحدر ثم تُحسب القوى المُسبِّبة للانزلاق (إجهاد القص على سطح الانزلاق والقوى المُقاوِمة (مقاومة القص وفق معيار موهر–كولومب) عملياً:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(1) تُستخرج زاوية الميل β وعمق الانزلاق h ووزن/وحدة وزن المادة γ لتقدير وزن الشريحة W ومنه مركبة القص الدافعة Tومركبة الضغط العمودي N.

(2) تُقدَّر ضغوط المياه المسامية على سطح الانزلاق U(لأنها تُنقِص الإجهاد العمودي الفعّال).

(3) تُحسب مقاومة القص المتاحة على السطح $S = c' + (N - U)\tan \varphi'$:(حيث c' التماسك الفعّال و φ' زاوية الاحتكاك الداخلي الفعّالة).

(4) وأخيراً يُحسب معامل الأمان كنسبة $FS = \frac{S}{T}$ وفي صيغة المنحدر اللانهائي تُعطى علاقات N, T بدلالة γ, h, β لتصبح المعادلة قابلة للتطبيق مكانيّاً داخل GIS تُفسَّر النتائج عادةً بأن $FS < 1$عدم استقرار و$FS \approx 1.0–1.3$ استقرار حرج و $FS > 1.3$ أمان نسبي.

-تجهيز طبقات الإدخال داخلArcGIS

تم تنفيذ النموذج داخل برنامج ArcGIS (Spatial Analyst) من خلال تجهيز الطبقات الآتية:

أولاً – طبقة الانحدار (β) :استُخرجت زاوية الانحدار من DEM بدقة 30 م باستخدام المسار:

Spatial Analyst → Surface → Slope

وبالوحدات الزاوية وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن السفوح الشديدة (>30°) تشكل نحو 16.2% من المساحة بينما تمثل السفوح المتوسطة نسبة ملحوظة الأمر الذي يستدعي إدخالها في تقييم الاستقرار.

ثانياً – طبقة التكوينات الجيولوجية: شملت التكوينات الرئيسة في منطقة الدراسة:

- تكوين بلامبو :(Pila Spi) صخور جيرية/دولومايتية أكثر صلابة نسبياً لكنها قابلة للتشقق والتأثر بالتشبع.
- تكوين تانجيرو :(Tanjero) صخور مارلية/كلسية أقل مقاومة ميكانيكياً.

حُوّلت طبقة التكوينات من صيغة مضلعات (Polygon) إلى Raster بنفس دقة خلية الـ DEM عبر Polygon → Raster: مع اعتماد حقل ترميز (FormationCode) بحيث Pila Spi = 1 :، 2 = Tanjero.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً – طبقة الرطوبة/التشبع (m) : نظراً لكون المناخ متوسطي جبلي بمعدل أمطار سنوي يقارب 712 ملم ورطوبة نسبية 54% فإن تأثير الماء المسامي يعد عاملاً حاسماً في استقرار السفوح لذلك تم تمثيل معامل التشبع (m) بطريقتين:

1. اشتقاقه مكانياً باستخدام مؤشر الرطوبة الطبوغرافي (TWI) من خلال: Flow Accumulation + Slope وثم تطبيق (Normalize) إلى مدى 0–1 ليعبر عن نسبة التشبع.
2. أو اعتماد سيناريوهات موسمية ثابتة لتقييم الحساسية:

صيف/جاف(0.2)، ربيع/متوسط(0.5)، شتاء/مشبع(0.8–1)، وتم اعتماد قيم معيارية للخصائص الميكانيكية استناداً إلى نطاقات المواد الجيرية والمارلية الواردة في المعايير الجيوتكنيكية(Das & Sobhan, 2014) ، وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4) المعايير الجيوتكنيكيه ضمن تكوينات منطقة البحث

التكوين	γ (kN/m³)	φ′ (°)	c′ (kPa)	z (m)
بيلاسبي	22	30	20	2
تانجيرو	19	18	10	2

وقد اعتُمد عمق انزلاق موحد (z = 2 m) بوصفه نطاقاً تمثيلياً للانزلاقات السطحية الضحلة.

جرى إدخال جميع الطبقات (التكوينات الجيولوجية والانحدار والارتفاع واتجاه الانحدار وعوامل المناخ والغطاء النباتي) في أداة Raster Calculator داخلArcGIS مع تحويل الزوايا إلى راديان قبل تطبيق الدوال المثلثية ثم احتُسبت قيمة FS لكل خلية شبكية بدقة 30 م مما أتاح إنتاج خريطة كمية مستمرة لاستقرار السفوح.

رابعا: نموذج خريطة استقرار السفوح .

تُظهر مؤشرات الانحدار أن السفوح الشديدة (>30°) تمثل نحو 16.2%من المساحة وتتركز على الجوانب المواجهة لمحور الطية بينما تسود السفوح المتوسطة (16–29.9°) بنسبة 27% في حين تنتشر الانحدارات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اللطيفة (°15>) عند الأقدام بنسبة تقارب 37% وهو تدرج يعكس أثر البنية الالتوائية والتباين الليثولوجي كما في الجدول (5)

جدول(5) قيم العامل الليثولوجي نوع الصخور/التكوين

التكوين/الصخر	الوصف الجيوميكانيكي	دلالة الاستقرار	5–1
تكوين بلامبو Limestone/Dolomite	صلابة نسبية + تشقق/كارستية؛ قد يكون خزاناً للمياه ويصبح أكثر عرضة لعدم الاستقرار عند التشبع	مستقر نسبياً جافاً، وقد يضعف مع التشبع/الفواصل	3–4
تكوين تانجيرو (Marly + Calcareous)	مقاومة أقل للتعرية (مارل/طفل غالباً)	قابلية أعلى للانزلاق خصوصاً مع المطر	2

ويُظهر اتجاه السفوح سيادة الاتجاه الشمالي بنسبة 24.3% يليه الجنوب الغربي بنسبة 16.2% بما يؤثر على الإشعاع الشمسي والرطوبة والغطاء النباتي ومن ثم على الاستقرار كما في الجدول (6).

جدول (6) قيم عامل اتجاه السفوحAspect

اتجاه السفح	الأثر المتوقع على الاستقرار(ضمن مناخ متوسطي جبلي)	النسبة	5–1
شمالي (N)	عادةً رطوبة أعلى/تبخر أقل ← قد يزيد التشبع شتاءً، لكن قد يدعم غطاء نباتي أعلى يرفع التماسك	24.3%	3–4
جنوب غربي (SW)	إشعاع أعلى/تجوية حرارية أكبر، ومع بنية الطية قد ترتفع مخاطر عدم الاستقرار	16.2%	2–3

جدول(7) قيم عامل الانحدارSlope

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فئة الانحدار (درجة)	دلالة الاستقرار	ما ورد بالملف (نسبة من المساحة)	5–1
< 15°	أكثر استقراراً عادةً (أقدام وسهول انتقالية)	~37%	5
16 – 29.9°	استقرار متوسط	27%	3
> 30°	قابلية أعلى للانزلاق/تساقط الصخور	16.2%	1

ومن الناحية المناخية يبلغ المطر السنوي 712ملم/سنة مع تركّز يزيد عن 78%خلال (تشرين الثاني–نيسان) وهو ما يعزز التشبع الموسمي ويُفسّر انخفاض قيم معامل الأمان خلال الموسم الرطب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(8) قيم عامل المناخ/الرطوبة

عنصر مناخي	قيمة/وصف للفترة 1990–2025	ماذا يعني للاستقرار	1–5
المطر السنوي	712ملم/سنة	يزيد التغذية المائية ورفع ضغط المسام والتشبع الشتوي ⇒ يُخفض FS	2
تركّز المطر	>78% بين تشرين الثاني–نيسان	تركّز مطري موسمي = "نبضات" تشبع قوية متزامنة مع الانحدارات ⇒ موسم انزلاقات	1
الرطوبة النسبية	54% (شتاءً 68%، صيفاً 32%)	شتاءً RH مرتفعة ⇒ تبخر أقل + بقاء رطوبة أطول ⇒ زيادة احتمال عدم الاستقرار	2

جدول(9) قيم الغطاء النباتي(Vegetation (NDVI classes

فئة الغطاء النباتي	NDVI	الأثر الجيومورفولوجي على الاستقرار	(1–5)
عديم / ماء / صخور عارية	≤ 0.10	تماسك جذري شبه معدوم، تعرية سطحية مرتفعة، جريان سطحي أعلى، قابلية أكبر للانزلاق	1
قليل الكثافة	0.10 – 0.30	حماية محدودة للتربة، تقليل جزئي للجريان السطحي، استقرار متوسط إلى ضعيف	2
متوسط الكثافة	0.30 – 0.60	تحسين واضح في التماسك الجذري، تقليل الانجراف، دعم استقرار السفوح المتوسطة الانحدار	4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كثيف	≥ 0.60	أعلى مستوى حماية للتربة، زيادة التماسك، تقليل كبير لاحتمالية الانزلاقات السطحية (خاصة في المواد الفتاتية)	5

تُظهر خريطة استقرارية السفوح في طية أزمر تبايناً مكانياً واضحاً يعكس العلاقة المباشرة بين درجة الانحدار ومعامل الأمان(FS) إذ تمثل السفوح غير المستقرة والمتطابقة مكانياً مع فئة الانحدارات الشديدة التي تتجاوز (30°) ما نسبته **16.2%** من إجمالي مساحة منطقة الدراسة وهي تتركز على طول المحور البنيوي للطية وفي القطاعات الجنوبية والغربية حيث تزداد مركبة قوى الانزلاق مقارنة بقوى المقاومة مما يجعل قيمة معامل الأمان أقل من (1) وفق التصنيف القياسي المعتمد في أدبيات استقرار المنحدرات (Selby, 1993, Crozier, 2010)أما فئة الاستقرار الحرج والمتوافقة مع الانحدارات المتوسطة (16–29.9°) فتشكل نحو **27%** من المساحة وتظهر كأحزمة انتقالية تحيط بالمناطق الأشد انحداراً وهي سفوح قابلة للتأثر بعوامل التشبع المائي أو إزالة الغطاء النباتي في المقابل تمثل السفوح المستقرة نسبياً التي تقل انحداراتها عن (15°) وتشمل الفئات (0–1.9°، 2–7.9°، 8–15.9°) اما مجموعه 56.7% من مساحة الطية تتوزع بصورة أوضح في الأقدام الجبلية والهوامش الطرفية حيث تقل الإجهادات القصّية وتتحسن ظروف التماسك السطحي ويعكس هذا التدرج البنيوي والمورفومتري الطبيعة الالتوائية للطية إذ تتجمع أعلى درجات عدم الاستقرار على خط القمة والانحدارات الحادة بينما يزداد معامل الأمان تدريجياً باتجاه السفوح اللطيفة وأراضي الأقدام الأمر الذي يكتسب أهمية تخطيطية مباشرة عند تحديد المناطق الآمنة للاستثمار السياحي مقابل المناطق التي تتطلب إجراءات تثبيت هندسي أو حماية بيئية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خريطة (2) استقرارية السفوح في طية أزمر

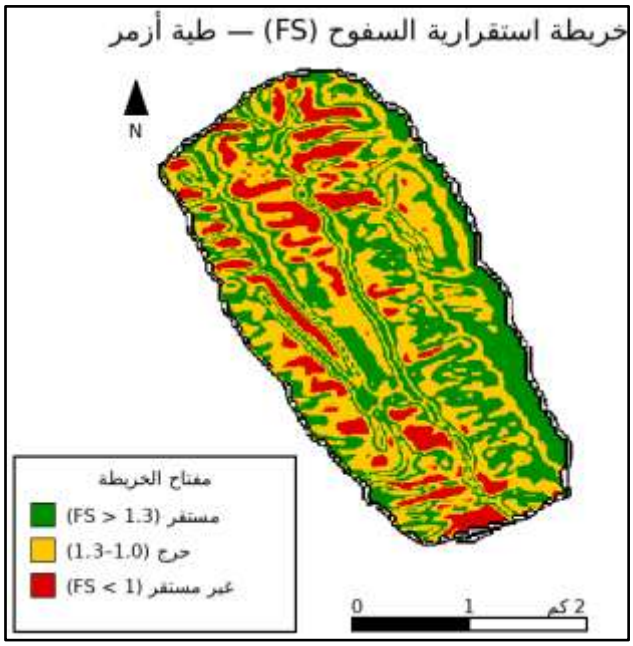

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

خامسا: مصفوفة المقارنة الزوجية لعوامل استقرار السفوح

اعتمدت مصفوفة المقارنة الزوجية لعوامل استقرار السفوح على مبدأ أن زاوية الانحدار هي المتغير الأكثر حسماً في التحكم بالقوة الدافعة للانزلاق ضمن نماذج الاستقرار لذلك أُعطيت أولوية أعلى مقارنةً ببقية العوامل بينما يأتي التركيب الصخري (الليثولوجيا) بالمرتبة الثانية لأنه يحدد مقاومة المواد (تماسك/ احتكاك/ قابلية التشقق) وقد أشار ملف البحث إلى سيادة تكوينات بلامبو وتانجيرو واختلاف سلوكهما تحت التشبع والتشققات ثم جرى رفع أهمية الرطوبة/التشبع (المطر) بوصفه محفزاً مباشراً للفشل عبر زيادة ضغوط المسام وتراجع المقاومة الفعّالة وهو ما تدعمه الأدبيات الهيدرولوجية للانزلاقات التي تبيّن دور تسرب المطر في توليد ضغوط مسامية عابرة تؤدي إلى الانهيار (Iverson, 2000) ، كما أُدرج الغطاء النباتي (NDVI) كعامل داعم للاستقرار عبر التماسك الجذري وتقليل الانجراف السطحي واستخدمت حدود

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

NDVIالشائعة في تفسير كثافة الغطاء (قيم ≥0.1 للسطوح العارية، و0.6–0.9 للغطاء الكثيف) وفق NASAو USGS وأخيراً أُدخل اتجاه السفوح (Aspect) كعامل مُعدِّل للاستقرار لأنه يؤثر على الإشعاع/ الرطوبة/ الغطاء لكنه غالباً أقل حسماً من الانحدار والليثولوجيا والتشبع عند بناء خريطة استقرار عامة مع الإبقاء على تفسيرك المكاني بأن بعض الاتجاهات (جنوب/غرب) قد ترتبط بمخاطر أعلى مقارنةً بالشمالية الشرقية ضمن بيئة طية أزمر.

جدول(10) مصفوفة المقارنة الزوجية الكاملة لعوامل AHP لاستقرار السفوح (Saaty 1–9)

العامل \ العامل	الانحدار	الليثولوجيا	الرطوبة/التشبع	الغطاء النباتي	اتجاه السفوح
الانحدار	1	3	4	5	7
الليثولوجيا	1/3	1	2	3	5
الرطوبة/التشبع	1/4	1/2	1	2	4
الغطاء النباتي	1/5	1/3	1/2	1	3
اتجاه السفوح	1/7	1/5	1/4	1/3	1

التحليل الكمي للنمذجة

يعتمد التحليل الكمي للنمذجة في هذه الدراسة على توظيف نموذج الارتفاع الرقمي DEM بدقة 30 م كمصدر أساس لاشتقاق المتغيرات الطبوغرافية (الانحدار، الاتجاه، الارتفاع) ومعالجتها ضمن بيئة ArcMap 10.8باستخدام أدوات التحليل الراستر (Spatial Analyst) تم تطبيق أداة Raster Calculator لإجراء العمليات الرياضية وبناء المعادلات المكانية بينما استُخدمت أداة Reclassification لتحويل القيم المستمرة (مثل درجات الانحدار، كثافة التعرية، الغطاء النباتي) إلى فئات معيارية (1–5) تمهيداً لدمجها بعد ذلك جرى تطبيق معادلة Weighted Overlay وفق منهجية التحليل الهرمي (AHP) لتحديد الأوزان النسبية لكل طبقة(Slope + Lithology + Vegetation + Erosion + FS) حيث تم توحيد جميع الطبقات إلى مقياس معياري موحد قبل دمجها خطياً وفق المعادلة:

$$SI = (W_s \times S) + (W_l \times L) + (W_v \times V) + (W_e \times E) + (W_{fs} \times FS)$$

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث:

- SI = مؤشر الملاءمة/الاستقرار
- W = الوزن النسبي
- S, L, V, E, FS = طبقات الانحدار، الليثولوجيا، الغطاء النباتي، التعرية، ومعامل الأمان للسفوح

تنسجم هذه المنهجية مع تطبيقات التحليل المكاني متعددة المعايير (MCDA) كما ورد في (Saaty, 1980, Malczewski, 1999, Eastman, 2012)، وتُعد من أكثر الأساليب اعتماداً في نمذجة الملاءمة الجيومورفولوجيه والسياحية.

جدول(11) الأوزان بطريقةAHP

العامل	الوزن النسبي	الأهمية النسبية
الانحدار(Slope)	0.30	تأثير مباشر على الاستقرار
الليثولوجيا(Lithology)	0.25	مقاومة الصخور للتعرية
التعرية(Erosion)	0.20	شدة التفكك والانجراف
معامل الأمان(FS)	0.15	مؤشر الاستقرار الجيوميكانيكي
الغطاء النباتي(Vegetation)	0.10	تعزيز التماسك وتقليل الجريان

$\lambda max = 5.13$ ، $CI = 0.032$ ، $CR = 0.028 < 0.10 \rightarrow$ المصفوفة متوافقة علمياً وفق معيار Saaty

هذا جدول أوزان AHP يعطي أولوية واضحة للمتغيرات الصلبة والانحدار (0.30) ثم الليثولوجيا (0.25) ثم التعرية (0.20) أي أن 75% من قرار الملاءمة/الاستقرار تحكمه هندسة المنحدر ومقاومة الصخور وديناميكية التفكك وشكل معامل الأمان FS بوزن 0.15 وهو محسوباً أصلاً من الانحدار الخصائص الميكانيكية الرطوبة والغطاء النباتي (0.10) جاء كعامل مُحسِّن وليس مُسيطر وهو ترتيب واقعي في البيئات الجبلية لأن النبات يقلل الجريان ويزيد التماسك لكنه لا يعالج جذور المشكلة إذا كان المنحدر حاداً والصخر ضعيفاً ويمكن الإشارة هنا الى ان الجدول متوازن للتخطيط السياحي الآمن لأنه يضع الخطر الجيوميكانيكي أولاً.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مما سبق يتضح ان نتائج الدراسة تتفق مع ما أشار إليه **Carrara et al (1999)** حول العلاقة الخطية–اللاخطية بين زاوية الانحدار والبنية الصخرية واحتمالية الفشل إذ تركزت قيم (FS < 1) في طية أزمر ضمن نطاق الانحدارات الشديدة (>30°) الممتدة على محور الطية حيث تتكاثف الفواصل البنيوية وتزداد مركبة القص الدافعة مقارنة بقوى المقاومة وهو ما يفسر تموضع 16.2% من المساحة ضمن فئة عدم الاستقرار كما ينسجم انخفاض معامل الأمان خلال الموسم الرطب مع ما أوضحه **Iverson (2000)** بأن تسرب الأمطار يرفع ضغط الماء المسامي ويخفض الإجهاد الفعّال مما يؤدي إلى تراجع المقاومة القصّية وفق معيار موهر–كولومب خاصة في التكوينات المارلية الأقل تماسكاً وتدعم هذه النتيجة ما أكده **Guzzetti et al (2005)** من أن البيئات الجبلية ذات التركيب البنيوي المعقد تشهد تزايداً في احتمالية الانزلاقات تحت تأثير التشبع الموسمي وعليه فإن تمركز عدم الاستقرار على محور الطية والسفوح الجنوبية–الغربية يعني ضرورة استبعاد هذه القطاعات من الاستثمار السياحي الكثيف أو إخضاعها لإجراءات تثبيت هندسي بينما تمثل السفوح اللطيفة ذات (FS > 1.3) مناطق أكثر أماناً للتنمية السياحية المستدامة.

–الاستنتاجات

أظهرت نتائج نموذج معامل الأمان أن السفوح غير المستقرة (FS < 1) تمثل 16.2% من مساحة الطية مقابل 56.7% سفوح مستقرة نسبياً(>1.3)

1. يتحكم عاملا الانحدار والليثولوجيا بما يقارب 72% من وزن قرار الاستقرار المكاني وفق تحليلAHP
2. يتركز عدم الاستقرار على محور الطية والسفوح الجنوبية–الغربية ذات الانحدارات >30°
3. يؤدي التركّز المطري الشتوي (>78% من الأمطار السنوية) إلى خفض قيم FS في التكوينات المارلية.
4. أثبت الدمج بين نموذج المنحدر اللانهائي و GISو AHP كفاءة عالية في إنتاج خريطة استقرار كمية قابلة للتوظيف التخطيطي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- التوصيات

1. توجيه الاستثمار السياحي نحو السفوح ذات الانحدار °15> وقيم FS المرتفعة لضمان الأمان طويل الأمد.
2. اشتراط دراسات جيوتكنيكية تفصيلية للسفوح المتوسطة الانحدار (16–29.9°) قبل أي تطوير عمراني.
3. تنفيذ أنظمة تصريف سطحية فعالة للحد من تأثير التشبع الشتوي على استقرار المنحدرات.
4. منع الأنشطة الإنشائية في السفوح الشديدة (30°<) أو ذات FS منخفض لحماية السلامة العامة.
5. تحديث نموذج الاستقرار دورياً بإدخال بيانات مناخية ومكانية حديثة لدعم التخطيط السياحي المستدام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع العلمية:

Reference:

- Abbas, A. M., Taher, M. A., Abbood, N. H., & Amin, R. M. (2024). Qualitative Assessment of Water Erosion in Zawita Town in Dohuk Governorate within Kurdistan Region in Iraq, Using the (PAP/CAR) Model. *Kurdish Studies*, *12*(2), 5159-5171.
- Aleotti, P., & Chowdhury, R. (1999). Landslide hazard assessment: Summary review and new perspectives. *Bulletin of Engineering Geology and the Environment, 58*(1), 21–44. https://doi.org/10.1007/s100640050066
- Al-Ani, R. A. M. A. (2013). Analysis of the southern Hamrin Fold slopes and their impact on environmental development using remote sensing and geographic information systems. *Uruk for Humanities*, *6*(1), 8.
- Carrara, A., Guzzetti, F., Cardinali, M., & Reichenbach, P. (1999). Use of GIS technology in the prediction and monitoring of landslide hazard. *Natural Hazards, 20*(2–3), 117–135.
- Crozier, M. J. (2010). Deciphering the effect of climate change on landslide activity: A review. *Geomorphology, 124*(3–4), 260–267.
- Das, Braja M., & Sobhan, Khaled. (2014). *Principles of Geotechnical Engineering* (8th ed.). Cengage Learning.
- Eastman, J. Ronald. (2012). *IDRISI Selva Manual*. Clark Labs, Clark University.
- Figueiredo, E., Figueiredo, J., & others. (2020). Integrating geomorphological indicators in sustainable mountain tourism planning. *Sustainability, 12*, Article 1234.
- Guzzetti, Fausto, Reichenbach, Paola, Cardinali, Mauro, Galli, Mirco, & Ardizzone, Francesca. (2005). Probabilistic landslide hazard assessment at the basin scale. *Geomorphology, 72*(1–4), 272–299.
- Iverson, Richard M. (2000). Landslide triggering by rain infiltration. *Water Resources Research, 36*(7), 1897–1910.
- Jassim, Saad Z., & Goff, Jeremy C. (2006). *Geology of Iraq*. Dolin, Prague and Moravian Museum, Brno.
- Malczewski, Jacek. (1999). *GIS and Multicriteria Decision Analysis*. John Wiley & Sons.
- Saaty, Thomas Lorie. (1980). *The Analytic Hierarchy Process*. McGraw-Hill.
- Selby, Michael J. (1993). *Hillslope Materials and Processes* (2nd ed.). Oxford University Press.
- Youssef, Ahmed M., Pradhan, Biswajeet, & others. (2016). Landslide susceptibility mapping using GIS-based models in mountainous regions of Oman. *Environmental Earth Sciences, 75*, Article 781.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المصادر العربية .

- حارث عباس علي، أ. د رقية احمد محمد امين،م. م احمد ماجد عباس (2024). تقييم وإدارة المخاطر على بحيرة دربندخان واثرها في الاستدامة البيئية باستخدام نموذج pap- car. *مداد الآداب 14* (العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية)، 2232–2244.
- م.م. بفرين جاسم محمد،م. د. ايمان شهاب حسون (2023)، التساقط المطري واثره في الغطاء النباتي ضمن محافظة السليمانية : (دراسة مقارنة للفترة بين (1992- 1999)) *Journal of Educational and Human Sciences*, (24), 125-144. https://doi.org/10.33193/JEAHS.24.2023.365 .
- وزارة الصناعة والمعادن، الهيئة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني،(2000) *خريطة العراق الجيولوجية بمقياس 1:250,000* بغداد، العراق.
- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة .(2022) *خريطة العراق الإدارية بمقياس 1:1,000,000* . بغداد، العراق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العتبات النصية في رواية (ليطمئن قلبي) للكاتب أدهم شرقاوي

Textual Thresholds in the Novel (So My Heart May Be Reassured) by Author Adham Sharqawi

من إعداد :

م.د. سارة احسان رميض

جامعة كركوك/كلية التربية للبنات

sarahihsan@uokirkuk.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 14 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 12 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص :-

لطالما كانت الدراسات الروائية تتمحور حول فتح مغاليق النصوص ، والبحث عن ماورائياته من خلال الاستدلال بالسيميائيات الصورية والكتابية ، فانبثقت بذلك جملة من البحوث تنوعت في اتجاهات عدة لاستكشاف النص ، من بينها دراسة العتبة النصية ، التي تعد أولى مداخل الرواية ، والغوص في عالمها . وقد اشتهر العديد من الروائيين باهتمامهم بالعتبات حتى جعلها بعضهم شيفرة سرية تكشف سر روايته ، وهذا ما نلحظه في روايات الكاتب والروائي الألمعي أدهم شرقاوي ، إذ لا يخفى عليه فضول المتلقي في التقفي وراء رمزياته في الكتب ، فنجده يُشبع هذا الفضول بإضفاء طابع التشويق السياقي من خلال العنوان ، ومداخل كتاباته النثرية .

كلمات مفتاحية : (العتبة – النص – رواية – اطمئنان ، قلب ، أدهم شرقاوي)

Summary :-

Narrative studies have always focused on unlocking the secrets of texts and exploring their metaphysical aspects through reasoning based on formal and written semiotics. This gave rise to a series of studies varying in several directions to explore the text, including the study of the textual threshold, which is considered the first entry point into the narrative and an immersion into its world. Many novelists have become known for their interest in thresholds, to the extent that some of them treated them as a secret code revealing the mystery of their novels. This can be observed in the works of the prominent writer and novelist Adham Sharqawi, as the curiosity of the reader in tracing the symbols in his books is not hidden from him. He satisfies this curiosity by infusing a sense of contextual suspense through the title and the openings of his prose writings.

Keywords: (threshold - text - novel - reassurance, heart, Adham Sharqawi)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التمهيد : مفهوم العتبات النصية :-

جاءت الدراسات الحديثة حاملة نبراس التحليل الموسّع بتسليط الضوء على زوايا النص ضمن رؤية نقدية جديدة ؛ ساعية في ذلك إلى كسر أفق التوقع في التحليل الكلاسيكي للنصوص الروائية . وكانت العتبات النصية أولى هذه القضايا ؛ لأهميتها في اضاءة وسبر أغوار النصوص الأدبية ، حتى اضحت ميدناً قائماً بذاته في الدراسات الحديثة [1] ، ورغم قد تناولتها اقلام النقاد القدامى ؛ إلا أنها في العصر الحديث _وتحديداً نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي_ أصبحت تشكّل أنساقاً عدة تدرس كُلاً على حدا ، لتجتمع وتعطي فهماً جديداً للنص الذي تحيط به . وبحسب هذا جاء انقسمي دراستنا إلى تمهيد تناولنا فيه تعريف العتبات لغة واصطلاحا ، و دراسته في النقد القديم والحديث ، وعلاقته بالمنهج السيميائي . ثم تكلمنا عن حياة الكاتب أدهم شرقاوي وأبرز مؤلفاته ، مع قراءة وتقديم لرواية (ليطمئن قلبي) ، أما في المطلب الأول فبيّنا أنواع العتبات النصية ، والمطلب الثاني تحدثنا عن أقسامه ، والمطلب الثالث فكان الجانب التطبيقي للدراسة . ثم خاتمة وقائمة بأبرز المصادر والمراجع .

العتبات لغة :-

العتبة هي بقعة مرتفعة قليلاً تساعد على غلق الباب ، سواء كانت خشبة أو طين أو أي مادة ؛ تحجب رؤية ما أسفل الباب ، وجمعها : عتب وعتبات [2] ، وأيضاً كل مِرقاة من الدرجة تعني عتبة [3] . وجاء ذكر العتبة كناية في قوله (صلّى الله عليه وسلم) ، وهو يتحدث عن نبي الله ابراهيم (عليه السلام) مع زوجات ابنه اسماعيل (عليه السلام) .حين زار النبي ابراهيم بيت ابنه اسماعيل في المرة الأولى أوصاه بأن يبدل عتبة داره ، وفي المرة الثانية (الزوجة الثانية) قال موصياً اياه ؛ ثبّت عتبة دارك في حديث ذكره البخاري [4] ، فشبّه الزوجة بعتبة الدار ؛ لأنها تمثّل بيت الرجل وسكنه . إذاً فالعتبة هي المدخل إلى البيت و الموطأ للدخول إليه .

العتبات اصطلاحاً :-

إن مفهوم العتبات في الاصطلاح لا يختلف عن مفهومه في اللغة ، فكما أن للدار عتبات لا تُدخل إلا من خلالها ، فإن لعالم المتن عتبات لا يُفهم إلا بعد اجتيازها . وقد جاءت بتعريفات عدة ، منها أنها : مجموع النصوص والعناصر التي تُحيط بالمتن وتُمهد له ، مثل : العناوين ، وأسماء المؤلفين ، والإهداءات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

، والمقدمات ، والخواتيم ، والفهارس ، والحواشي ، فضلًا عن بيانات النشر المثبتة على الغلاف وظهره [5] . وقد ذهب بعض الدارسين إلى عدها بنيات لغوية وأيقونية تسبق المتن أو تلحق به ، فتنتج خطابات واصفة له من حيث مضامينه ، وأشكاله ، وأجناسه ، وتسهم في استمالة القارئ ، و إقناعه باقتناء العمل . ومن أبرز مكوّناتها : اسم الكاتب ، والعنوان ، والأيقونة ، ودار النشر ، والإهداء ، والمقتبسات ، والمقدمة . وبحكم موقعها الاستهلالي الموازي للنص ، والملازم له ، تخضع العتبات لبنيات ، ووظائف تختلف عن المتن تركيبياً ، وأسلوبياً ، مع تفاعلها معه دلالياً وإيحائياً ؛ إذ تومئ إلى معناه من غير أن تفصح عنه صراحة ، وتظل مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً رغم ما قد يبدو أحياناً من تباعد ظاهري بينهما [6] . ويرى آخر أن العتبات تمثل النص المصاحب أو النص الموازي المجاور للنص الأصلي ، وتشكل في الوقت نفسه نظاماً إشاريّاً ومعرفيّاً لا يقل أهمية عن المتن الذي يحرسه أو يحيط به ؛ بل تؤدي دوراً أساسياً في توجيه القراءة وتحديد مساراتها [7] ، فهي كل ما يحيط بجسد الرواية العربية ، كدلالة العنوان ، والإهداء ، والتذييلات ، والخواتيم وغيرها ، كما أنها تمثل مجموعة من النوافذ ، والتنبيهات ، والمنطلقات ، والإضاءات ، والمقدمات التي تفضي إلى نتائج دلالية حتمية ناتجة عن تفاعلها مع النص . فهي كرسائل تدور باستمرار حول جسد النص، مُحدثةً فيه تحولات يحكمها أفق المقاربات التفسيرية لتلك العتبات ، وما يقوم به المتلقي من تفكيك لشفراتها[8]. بالتالي يتبين لنا من كل ما سبق أن العتبات النصية هي الوسيلة لتهيئة ذهن المتلقي إلى المقصود من النص وما يحمله من أفكار ، فهي إذن الدلالة الموضّحة لِما بعدها من المضمون .

العتبات النصية في النقد العربي القديم :-

تحدث النقاد والأدباء العرب القدامى عن النصوص الموازية للنص الرئيسي ، بمصطلحات تختلف عن المصطلحات الحديثة ، وبشكل سطحي دون التعمق والولوج في كونها علماً خاصاً ؛ إنما نوهوا عليها ضمن كتبهم الأدبية والنقدية ، وكان اهتمامهم بها أنهم لا يرضون بالكتاب إذا لم يكن معنوناً . وفي ذلك قال الجاحظ : " وقد يكتب بعض مَن له مرتبة في سلطان أو ديانة إلى بعض مَن يشاركه أو يجري مجراه ، فلا يبعث بالكتاب حتى يخزمه ويختمه ، وربما لم يرضَ بذلك حتى يعنونه ويعظمه ... إن لابتداء الكتاب فتنة عجباً"[9]. كما قال المقريزي : "بأن عادة القدماء من المعلمين أن يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كتابٍ ما، وهي : الغرض ، والعنوان ، والمنفعة ، والمرتبة ، وصحة الكتاب ، ومن أي صنف هو ، وكم فيه من الأجزاء ، وأي أنحاء التعاليم المستعملة فيه" [10] .

وهناك الكثير من الأدباء والنقاد العرب الذين تكلموا عن تلك النصوص المحيطة وعن أهميتها ؛ إلا أنهم كانوا منشغلين بالبحث والتنقيب عن النصوص الرئيسية ، كما هو واضح في غالبية مؤلفاتهم النقدية والأدبية عامة .

العتبات النصية في النقد الحديث :-

إن التطور النقدي الحاصل في العالم الغربي والشرقي في العصر الحديث ، ما هو إلا نتاجات غربية بامتياز ، الأمر الذي دفع بالكثير من النقاد والباحثين العرب إلى تقليد تلك النتاجات ، دون الإتيان بشيء جديد على الساحة النقدية ، مع غض الطفر عن التراث الأدبي والنقدي ؛ ولعل ذلك راجع إلى التأثير السياسي والحربي في مطلع العصر الحديث ، فاليد الغالبة حتى التي تفرض ثقافتها ، والدول المهزومة تنصاع لها (على رأي ابن خلدون المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره ، وزيه ، ونحلته ، وسائر أحواله ، وعوائده ، والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها ، وانقادت إليه إما لنظره بالكمال) [11] .

والغريب أن النتاجات الغربية اصبحت من المسلّمات التي يسير عليها النقاد العرب ؛ بل الأغرب من ذلك أنهم قدموها على الثوابت العربية التي لو طُوِّرت لأصبحت في قمت الإبداع الأدبي العالمي ، وكأن القضية (غالب ومغلوب) .

فالعتبات النصية ظاهرة أدبية وجدت في التراث العربي القديم ؛ لكن اصبحت علم تور وتفرّد بالدراسة ، له مناهجه واتجاهاته و"يعد (جيرار جنيت) رائد لتلك الدراسات ، الناقد والمنظّر الفرنسي صاحب الفضل الأول في دراسة مكوناتها دراسة دقيقة ، فقد اعتنى بتحليل العناصر الموازية المحيطة بالنص ، وكشف دلالاتها ، وتحديد وظائفها ، وإظهار علاقاتها بالنص الأصلي ، فالمناص عنده إحدى المكونات الخمسة للمتعاليات النصية ، وهي المناص ، والميتا نص ، والنص اللاحق ، والنص الجامع" [12] . وقام النقاد الباحثين العرب بترجمة مؤلفاته ، إذ جاءت الترجمات حسب كل كاتب وما يمتلك من ثقافة في ترتيب وتعديل الترجمة ، فنجد عبد الحق بلعابد يقول : أن كثرة المصطلحات التي وجدت في المناص جعلتنا لا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نلم بكل اشتغالاتها وانشغالاتها ؛ لكثرة مجالاتها من (سينما ، ومسرح ، وفنون تشكيلية ، وتلفزيون ، وإشهار ، وانترنيت ...وغيرها) . التي ختم جينيت كتابه ، ويعترف بوجود تلك العتبات في التراث العربي القديم في تطور الكتابة والانشاء والرسائل كما في كتاب (صبح الأعشى في صناعة الانشا) للقلقشندي وغيره [13] .

العتبات النصية والمنهج السيميائي :-

عرفت الدراسات النقدية المعاصرة مجموعة من المناهج العلمية والأدبية التي لا يسير أي بحث إلا على إحدى مثل : (المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج السيميائي ، والمنهج الأسلوبي ...) ، ونظراً للعتبات النصية التي تُعد دلالات نصية لتوضيح النص الرئيسي ، نجد أن المنهج السيميائي مقارب لهذه الدراسة ؛ لأنها أيضاً من علم العلامات والدلالات .

فالسيمياء هي عبارة عن لعبة تفكيك ، وترتيب ، وتحديد البنيات العميقة الثانوية وراء البنيات السطحية المضرة (فونولوجياً) ودلالياً ، وهي بأسلوب آخر دراسة شكلانية للمضمون تمر عبر الشكل لمساءلة الدوال من أجل تحقيق معرفة دقيقة المعنى [14] . أي أنه تفسير وتحليل ما بين السطور من خلال دلالات لفظية ومعنوية تفتح مغاليق النص وتكشف الغموض ؛ وهذا ما نجده في تعريف العتبات عند جمهور النقاد والباحثين ؛ من ذلك فإن المنهج السيميائي هو أكثر المناهج موائمة مع موضوع العتبات النصية .

انشغلت السيميائية الحديثة بدراسة المحيط النصي الذي يكتنف المتن، مثل العنوان ، والإهداء، والرسوم التوضيحية، ومقدمات الفصول، وغيرها من المكوّنات التي اصطلح على تسميتها بـ«النصوص الموازية»، والتي تنهض عليها البنيات الدلالية للنص. وتتمثل الوظيفة المباشرة لدراسة العتبات في تحويل مركز التلقي من المتن إلى النص الموازي، وهو ما عدّته الدراسات النقدية الحديثة مدخلاً أساسياً لفهم النصوص المغلقة؛ إذ تسهم هذه العتبات في إنتاج خطاب تمهيدي صادق يضيء للمتلقي معالم النص، ويمنحه ومضات تعريفية بما قد تخفيه أعماقه الدلالية [15] . إذاً فالعتبات النصية هي جزء من مفهوم المنهج السيميائي أو علم العلامات والدلالة ، فهي تفسير وتوضيح ، كما في عالم العلامات فهو تفسير وتوضيح ، والاثنان يصبان في توجيه المتلقي للوصول إلى مضمون النص الرئيسي والفكرة التي يشير إليها الكاتب .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكاتب أدهم شرقاوي :-

أدهم خليل علي شرقاوي ، كاتب فلسطيني ، ولد في لبنان يوم 26 حزيران سنة 1980م. بعد انتقال جدّه وجدّته من فلسطين سنة 1948 م ؛ بسبب التهجير القسري الذي حلّ بهم من قبل الاحتلال الصهيوني ، فسكنوا في مدينة "صور" اللبنانية . تزوج والد شرقاوي سنة 1978 م ، وانجب خمسة أبناء وخمس بناتٍ ، أكبرهم أدهم . درس في روضة "النجدة" الابتدائية لمدة ثلاث سنوات ، ثم في مدرسة "دار ياسين" الابتدائية من الأول إلى السادس الابتدائي ، ومن ثَمَّ المرحلة المتوسطة أربع سنوات في مدرسة "الشجرة" ، ثم المرحلة الثانوية في مدرسة "الأقصى" ، وحصل على دبلوم دار المعلمين فدرس سنتين في مدرسة اسمها "سبلين" ، وسنتين في التربية الرياضية في الأونيسكو . ثم حصل على الإجازة في الأدب العربي ، أكمل الماجستير من الجامعة اللبنانية في بيروت ، ثم شهادة الدكتوراه في الأدب العربي من جامعة بيروت العربية بعنوان "العلاقات الإنسانية في أدب الحكاية الشعبية الفلسطينية" . في سنة 2005 م تزوج من "خديجة السيد" . وانجب ولدين (مالك و زين العابدين) ، وثلاث فتيات (فاطمة و ملك و ليان) [16] .

مؤلفاته :-

الروايات : (نبض ، نطفة ، عندما التقيت عمر بن الخطاب ، ليطمئن قلبي ، ثاني اثنين) .

القصص : (يحكى أن "مجموعة قصص قصيرة" ، طرائف العرب (تجميعية من كتب التراث) .

النصوص النثرية : (حديث الصباح ، حديث المساء ، خربشات خارجة عن القانون ، تأملات قصيرة جداً ، أضغاث أقلام ، كش ملك ، وتلك الأيام ، عن شيء اسمه الحب ، للرجل فقط (مبادئ للتعامل مع النساء) ، الأم في أدب غسان كنفاني ، عن وطن في لحم ودم .، نبأ يقين ، مع النبي ، وإذا الصحف نشرت ، رسائل من القرآن ، على منهاج النبوة ، السلام عليك يا صاحبي ، على خُطى الرسول (صلى الله عليه و سلّم) ، أنتِ أيضاً صحابية ، إلى المنكسرة قلبوهم ، نحن نقص عليك) .

قراءة وتقديم رواية (ليطمئن قلبي) :-

رواية من ثلاث مئة و ثمانٍ وعشرين صفحة ، وهي من أشهر كتابات أدهم شرقاوي ، وقد لاقت رواجاً وإقبالاً كبيراً في الوسط الأدبي ، حقّق فيها الكاتب عنوانها من خلال النص الذي تجد كل جزئية فيه توحي بلسان الحال (قد اطمئن قلبي) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اعتمد فيها الكاتب على لغة سهلة يتمكن من فهمها عامة القرّاء ، وبأسلوب يتصف بالخفة والمرونة . لغتها عربية فصيحة . وهي تتمحور حول رسالة يكتبها البطل إلى حبيبته الخائنة منذ بداية تعارفهم كأصدقاء وهم في الحافلة التي تجمعهم يوميا ، وانتهاءً بحبه المجنون ، وصدمته بخيانته ، فتحول كل هذا العشق إلى كرهٍ شديد ، فقال في رسالته: "أحببتك كأنه ليس لي أحد أحبه بعدك .. وها أنا أكرهك كأنه ليس لي أحدٌ أكرهه بعدك" [17] .

تدور أحداث الرواية على متن حافلة لها رحلة يومية من الريف إلى المدينة ، ولكل راكب على متنها قصة مستقلة تحكي واقعاً مشاهداً في الحياة ، الشاب كريم (هو بطل الرواية والسارد لأحداثها) طالب في المرحلة الأخيرة بكلية الهندسة ، تجلس بالقرب منه فتاة اسمها وعد تعمل في مصرف (وهي بطلة الرواية) ، تدور بينهما حوارات ثقافية وأدبية وعلمية تنم عن ثقافة الكاتب وسعة اطلاعه ، تناول فيها جانب الحب والصداقة ، وكيف يمكن أن تتحول الصداقة إلى حب ، ثم يستطرد في ذكرياته لتلك الحافلة والركاب ، فيحدثنا عن رحلة الإيمان والإلحاد ، التي كانت عبارة عن نقاشات تدور بين شابين ماهر (التقي الورع) ، وهشام (الصفحي الملحد) ، التي تنتهي برفع جميع الشكوك من رأس هشام بأسلوب رائع ومعلومات حقيقية ، ثم نجد في شبه الملحدين والرد عليها ما يطمئن له القلب ، ومن ثم يسرد موضوعات مستنبطة من الواقع عن الفقد والمرض والحرمان من خلال الشخصيات التي تحملها تلك الحافلة ، ويعود ليكمل قصة الحب التي كانت نهايتها مأساوية ، حين يكتشف أن "وعد" التي أحبها بجنون كانت متزوجة ولها أطفال ، كانت فقط تتسلى بتمثيل دور الحبيبة ، ما قد أثار جنون "كريم" فقال في بداية كتابته : "أعدك أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي أكتب فيها عنك" [18] .

شكلت العلاقة بين السرد والواقع المعاش أو ما يسمى (الميتا نص) [19] في الرواية الجزء الأكبر من خلال المحاورات التي دارت بين الشخصيات الرئيسية والثانوية ، ما جعل منها رواية ذات أبعاد دينية وسياسية واجتماعية وثقافية تشد القارئ للاسترسال في قراءتها من خلال أسلوب أدهم السلس والمتناغم بإسطراداته البديعة مع جو الأحداث والنقاشات المتبادلة بين الشخوص وخاصة بين "كريم و وعد" اللذين كانا على نقيض إلى صداقة والصداقة تتحول إلى حب مع كونها كانت تمثل إلا أنه يرى في عينيها الحب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحقيقي، قال : "**لا شيء يرمم خسارتي لكِ ، كما أني على يقين أنه لا شيء يرمم خسارتكِ لي ، فبرغم ما حدث لا أنكر أنكِ أحببتني ، وهذا ما يزيد الأمر مرارة !**" [20] .

فكان هذا الوصف قد شكّل هالة تثير انفعالات وعواطف المتلقي لاسيما في ارتباطها بالواقع اليومي ، وإذا ما رجعنا إلى الإهداء نجد فيه قدرة الكاتب الإبداعية التي استطاع من خلاله ربط العنوان بالمضمون وتوجيه ذهن المتلقي إلى فكرة الكاتب من الرواية بشكل عام ، فقد ألحق الإهداء بقصة الرازي الذي يزور نيسابور فيتجمع حوله الناس ، وهناك امرأة عجوز جالسة وتنظر متسائلة عن هويته ، فقيل لها هذا الرازي الذي يحفظ ألف دليل على وجود الله ! ، فأجابت : لو لم يكن في قلبه ألف شك ما احتاج إلى ألف دليل، فلما بلغه قولها ، قال : اللهم إيماناً كإيمان العجائز ، ثم يستطرد مهدياً الكتاب إلى المؤمنين بالله إيمان العجائز بلا فلسفة أو تعقيد ، أولئك الذين كل خلية في اجسامهم تؤمن بأن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله [21] .

فكان الإهداء قد شكّل عتبة مهمة تتحدث عن طمأنة القلب والإيمان بالله تعالى ، وينتقل إلى الرواية مبتدأً بعبارة (أما قبل) بداعة فائقة الجمال . يتحدث عن النهايات أو ما بعد النهايات ، يقول : "**هذه الكلمات جنازتك ، وأنا الآن أحملك إلى مثواك الأخير**" [22] . ثم تأتي عبارة (أما بعد) أي بعد أن أعلمنا عن خيبة أمله في هذا الحب الذي أنتهى بعكس المألوف من غدر الرجل بالمرأة ؛ لكن كان يوصل رسالة بأن الحياة لا تقتصر على الروتين المشاع دائماً .

المطلب الأول : أنواع العتبات النصية :-

تنقسم العتبات النصية إلى :

1-العتبات النشرية الافتتاحية : وهي كل النتاجات المناحية التي تعود مسؤوليتها للناشر المنخرط في صناعة الكتاب وطباعته ، وهي أقل تحديداً عند جيرار جينيت ، إذ تتمثل في (الغلاف ، الجلاد ، كلمة الناشر ، الإشهار، الحجم ، السلسلة) ، ويندرج تحت هذا النوع عنصران :

أ_النص المحيط النشري : يشمل (الغلاف ، الجلاد ، الإشهار ، كلمة الناشر ، السلسلة ...) ، وقد عرف تطوراً مع تقدم الطباعة الرقمية ، أو هي تلك العناصر المحيطة بالكتاب .

ب_النص الفوقي النشري : ويشمل (قائمة المنشورات والملحق الصحفي لدار النشر) [23] .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2_العتبات التأليفية : وتمثل النصوص المصاحبة ، أو ما يتعلق بالكاتب من : اسمه ، والعنوان ، والإهداء ، الاستهلال ، العناوين الفرعية ... وينقسم :

أ_النص المحيط التأليفي : ويشمل (اسم الكاتب ، العنوان ، العناوين الفرعية ، العناوين الداخلية ، الاستهلال ، التصدير ، التمهيد)

ب_النص الفوقي التأليفي : ويشمل كل الخطابات الخارجة عن النص ، إلا أنها تعمل على اضاءته وشرحه .. وتكون إما عامة ، مثل : اللقاءات الصحفية ، الاذاعة ، التلفزيون ، الحوارات ، المناقشات، الندوات ، المؤتمرات ، القراءات النقدية ... وهذا ينطوي تحت النص الفوقي العام ، أما المراسلات ، المذكرات الحميمية ، التعليقات الذاتية .. فإنها تندرج تحت النص الفوقي الخاص .[24]

المطلب الثاني : أقسام العتبات النصية :-

يميز جيرار جينيت بين نمطين في نطاق النص الموازي [25] :

أولاً_النص المحيط : يتناول جيرار جينيت مفهوم النصّ المحيط بوصفه منظومة من التقنيات الطباعية التي تحيل القارئ إلى علاقة تعاقدية قائمة بين الكاتب والناشر، بحيث يصبح هذا النص خاضعًا لمسؤولية مباشرة ومقصودة في إحداث الأثر. ويشمل ذلك كل ما يرافق إخراج الكتاب من عناصر مادية ودلالية، كنوع الخطوط المستخدمة، والصور المرافقة للغلاف، والعناوين، بل وحتى نوع الورق الذي طُبع عليه الكتاب. كما يندرج ضمن النص المحيط كل ما يُنشر مع المتن في هوامشه وزواياه، مثل عناوين الفصول، والعناوين الداخلية والخارجية المثبتة على الغلاف وظهره، إضافة إلى المقدمات، والإهداءات، والتصديرات، والفهارس، والهوامش. وعليه، فإن النص المحيط يضم تحت مظلته مختلف التسميات والعناصر، من اسم الكتاب والعنوان، إلى الاستهلال والإهداء، والتجنيس أو أفق التوقع، وغيرها من المكونات المصاحبة للنص[30] .

1_اسم الكاتب : يُعَدّ اسمُ الكاتب العتبةَ الأولى التي تسبق العنوان على الغلاف ؛ إذ إنّ الإنسان يُعرَف باسمه ويتميّز به داخل المجتمع ؛ بل وحتى بين المجتمعات الأخرى . فالتسمية تمثّل ميثاقاً اجتماعياً يُدخِل المسمّى في حيّز التعريف ، ويمنحه الأهلية لاستثمار اسمه في مختلف التعاملات مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين . ولكلّ اسم دلالةٌ اجتماعية خاصة ؛ ولذلك لا يكاد يخلو أيُّ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عملٍ من اسم صاحبه ، بوصفه يتمتّع بسلطةٍ عليا على النص ، ولا يبقى أمام القارئ سوى تقصّي تلك الدلالات الكامنة وراءه . وبناءً على ذلك يُعَدّ الكاتب المالك الحقيقي للنص ، كما أنّ اختيار موضع الاسم وترتيبه على الغلاف يُشكّل بُعداً دلالياً إضافياً ؛ إذ يُوضَع الاسم غالباً في أعلى الصفحة لما يحمله هذا الموقع من إيحاءات رمزية لا تتحقّق عند وضعه في الأسفل [31] . ويمكن أن يأخذ الاسم ثلاث اشكال كما ذكر جينيت [32] :

أ_ إذا دل اسم الكاتب على الحالة المدنية له ، فيكون في الإمام (الاسم الحقيقي) ، وهو أكثراً انتشاراً.

ب_ أما إذا دل اسم الكاتب كاسم فني أو شهرة ، فنكون أمام ما يعرف بالاسم المستعار .

ج_ أو ما يدل على اسم مجهول .

2_العنوان : ويمثل العتبة الرئيسة الثانية بعد اسم الكاتب ، التي تحدد وتوضح فحوى الرواية ومشتملاً عليها بكل تفاصيلها ، وهو ملخص رسالة الكاتب التي يريد ارسالها للقارئ في مقطع لغوي قد يقلّ عن الجملة ، وقد يكون نصًا مستقلًا أو عملًا فنيًا قائمًا بذاته . ويرى ليهوك أن العنوان يشكّل شبكة من العلاقات اللسانية التي تنتظم في إطار ما يُسمّى بـ «رأس النص» ؛ بما يجعله محدِّدًا له ، ودالًّا على مضمونه [33]، كما يُعدّ من العتبات النصية الجوهرية التي لا غنى عنها ، إذ يؤدي دورًا أساسًا في تعيين هوية الأثر الأدبي والكشف عن مرتكزاته الدلالية العميقة . ومن خلاله تتجلّى السمات الجوهرية للنص ؛ ليغدو العنوان محورًا تتوالد منه الدلالات وتتنامى ، ويُعيد إنتاج نفسه ضمن تمثيلات وسياقات نصية متعددة ، مؤكِّدًا طبيعة التفاعل المتبادل الذي يربط العنوان بالنص ، والنص بعنوانه [34] وهناك أنواع عديدة من العناوين الرئيسة منها : الحقيقي ، المزيف ، التجاري . وله وظائف عدة منها : الوظيفة التعيينية ، والإحائية ، والوصفية ، والإغرائية ، والدلالية، الضمنية المصاحبة (وتأتي مصاحبة للوصفية) [35] .

3_الإهداء : عتبة مهمة جداً من العتبات النصية أو النص المحيط ، وتعد من المداخل الرئيسة التي تفتح ذهن، ومن المثيرات المقدماتية المهمة في جذب وإثارة انفعالات وعواطف القارئ بحسب ابداعية الكاتب والأديب ، ثم أنها في بعض الأحيان _وخاصة في الروايات_ تفصح عن فكرة المضمون

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومقصده ، كما في رواية (ليطمئن قلبي) ؛ لما تحوي في داخلها من إشارات دلالية توضيحية [36] . وتُعَدّ بنية الإهداء إحدى البنيات الأسلوبية التي يلجأ إليها الروائي، في مسعى جاد للاعتراف — ولو بقدرٍ يسير — بفضل الآخرين عليه، أو لتضمينها رؤية ذاتية عاطفية تعكس النص في مرآة خاصة بالذات الكاتبة [37] .

4_الاستهلال : من العتبات التي تضفي على النص الرئيسي جاذبية تجعل المتلقي يقبل على ذلك الكاتب ؛ لما تحمل من معنى ، قد تكون حكمة ، أو قول مأثور ، أو غير ذلك ؛ لكن قليل من الكتّاب والمؤلفين يضمنون كتاباتهم الاستهلال ، فهو يختلف عن سائر العتبات (كاسم المؤلف أو العنوان مثلًا)، إذ لا يثير إشكالية الحضور والغياب ؛ لأنه غالبًا ما يكون قابلاً للتغييب [38] ، إلا أنه يُعدّ ركنًا ذا سمةٍ كلامية واضحة ، ويضطلع بوظيفتين أساسيتين ؛ تتمثل الأولى في جذب انتباه المتلقي إلى موضوع النص ، فيما تتمثل الثانية في تقديم إشارة مكثفة وبليغة ، بأوجز العبارات إلى مضمونه. وتُعدّ هذه الوظيفة متعددة الأبعاد ، ويأتي في مقدمة مظاهرها حسن الاستهلال وحسن اختيار موضعه المناسب ، وهو أكثر هذه المظاهر شيوعًا وتداولًا[39] .

5_العناوين الداخلية : هي عناوين تُدرج داخل النص وترافقه على نحوٍ محدد ، مثل عناوين الفصول والمباحث والأقسام ، وكذلك الأجزاء في القصص ، والروايات ، والدواوين الشعرية. وهي تشترك مع العنوان الرئيس في وظيفتها الدلالية ، غير أن العنوان الرئيس موجَّه إلى الجمهور العام ، في حين تقلّ مقروئية العناوين الداخلية تبعًا لمدى اطّلاع القارئ فعليًا على متن الكتاب أو تصفّحه لفهرس موضوعاته، بوصفهم الفئة المتلقية المنخرطة في قراءة النص . وعلى خلاف العنوان الأصلي الذي يندرج في إطار الضرورة ، لا يُعدّ حضور العناوين الداخلية أمرًا إلزاميًا في كل كتاب ، وإنما يَرِد حين تقتضي الحاجة إلى توضيح أجزائه ، وفصوله ، ومباحثه ، أو يُدرج أحيانًا بقصد زيادة الإمتاع والتنظيم[40] .

6_الحواشي والهوامش : هو ملفوظ يتباين في طوله ، ويرتبط بجزء محدد شبه مكتمل من النص ؛ إذ قد يَرِدُ في مواجهته أو يُدرج ضمن المرجع . ويُعدّ إضافة مرافقة للمتن ، تهدف إلى شرحه أو ايضاحه أو التعليق عليه ، وقد يمدّه أيضًا بإحالة مرجعية يُرجَع إليها . ويتخذ هذا الملفوظ صورًا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

متعددة ، من أبرزها حواشي الكتب ، أو العناوين البارزة في الصحافة المصحوبة بتنبيهات أو ملاحظات موجزة ، سواء أُدرجت في أسفل الصفحة أم في نهاية الكتاب ؛ بغية توضيح ما ورد في النص للقارئ [41] .

7_التجنيس أو أفق التوقع : يُعَدّ التجنيس عتبة أساسية للولوج إلى النص ، إذ يزوّد المتلقي بدلالات ارشادية تُسهم في تشكيل أفق توقّعه ، فيُحدِّد له الجنس الأدبي للعمل الذي يُقبِل على قراءته ، ويوجّهه إلى استبعاد أجناس أدبية أخرى . كما يتيح له بناء القواعد والأسس التي يستند إليها في عملية القراءة، بما يجنّبه قدرًا كبيرًا من الاضطراب والالتباس الذي قد ينشأ عند غياب التجنيس . وبهذا تتيسّر عملية التلقّي ، ويتعزّز فهم النص ، وفكّ شفراته ، واستنباط دلالاته ، إذ يمثّل التجنيس شرطًا تمهيديًا لعقد القراءة بين النص والمتلقي ؛ وعليه فإنّ التجنيس يقوم على ترابط ذهني بين العمل الأدبي ووعي القارئ، وهو ما يجعله مهمّة تقع بالدرجة الأولى على عاتق المتلقي ، الذي يستحضر أفق توقّعه استنادًا إلى خبراته القرائية السابقة وما راكمه من اطّلاع ومعرفة ، فتتكوّن بذلك تجربته الشخصية مع أجناس أدبية معيّنة ، كالقصة القصيرة ومن اشتغلوا عليها [42] . وهي تجربة لا تبدأ عند لحظة مواجهة النص فحسب ؛ بل تُعدّ امتدادًا لسلسلة طويلة من التجارب القرائية السابقة التي أسهمت في تشكيل خبرة القارئ . مما يجعله ذلك يطوّر أنساقًا محدّدة للتلقّي تزداد رسوخًا كلما تعمّق في القراءة ، منها ما هو اجتماعي تتوافق عليه جماعة القرّاء ، ومنها ما هو فردي يميّز تجربة كل قارئ على نحو خاص [43] .

8_التصدير : يُعَدّ التصدير إحدى العتبات القرائية التفاعلية المهمّة، إذ يتفاعل مع النص تفاعلًا فاعلًا ومؤثرًا، سواء من خلال إضاءته للمتن الرئيس أو إسهامه في توضيح دلالة العنوان، تبعًا لطريقة توظيفه من قِبل الكاتب بوصفه علامة تواصلية أو توجيهية. ويقوم التصدير في جوهره على اقتباس عام قد يكون بيتًا شعريًا، أو حكمة، أو قولًا مأثورًا، أو رأيًا خاصًا، أو مقتطفًا من نصوص معروفة. ويأتي موضعه عادة في صدر الكتاب أو في مستهل الفصول، أو بعد الإهداء، ليشكّل فكرة أو حكمة تُوضع في مقدّمة الكتاب أو فصوله تمهيدًا للدخول إلى النص.. وللتصدير نوعان : المبدئي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأولي ، والختامي النهائي ، في بداية النص أو في النهاية . وله وظائف : وظيفة التعليق على العنوان ، والكفالة النصية ، والحضور والغياب بدليل الثقافة [44] .

ثانياً_النص الفوقي : وتندرج ضمنه جميع الخطابات الواقعة خارج إطار الكتاب ، التي تدور في فلكه وتتصل به اتصالًا غير مباشر ، مثل الاستجوابات ، والمراسلات الخاصة ، والتعليقات ، والمؤتمرات ، والندوات ، وقد خُصِصت لها الفصول المتبقية من كتاب «عتبات» [45] .

المطلب الثالث : تجليات العتبات النصية في راوية ليطمئن قلبي :-

تجلت العتبات النصية في الرواية محدثةً تغييراً واضحاً مشكّلةً ظاهرة فنية وابداعية اسهمت في توجيه القارئ وتهيئة ذهنه لاستقبال النص الرئيسي وفهمه ، واستيعاب جزئياته ، ما ساهم ذلك بإخفاء جمالية أدبية تفاعلية بين النص والمتلقي ، ومن تلك العتبات : عتبة الغلاف الخارجي ، وعتبة العنوان ، وعتبة الصورة (صورة الغلاف) ، وعتبة التجنيس (أفق التوقع) ، وعتبة اسم الكاتب ، وعتبة الإهداء ، وعتبة التصدير ... إلخ . ومن هنا تبدأ رحلة تجلي العتبات .

_عتبة الغلاف الخارجي :

الغلاف الخارجي وما يحتوي من علامات يؤول بأنه من أهم العتبات النصية والأكثر تأثيراً في المتلقي ، فهو أول ما تقع عليه العين ، ويجذب الانتباه ، ثم إما أن يثير انفعال القبول والانجذاب أو العكس ، وذلك حسب ابداع الكاتب وثقافته الموسوعية ؛ لأنه لا يستطيع تحديد فئة القرّاء ، فيعمد إلى إثراء صفحة الغلاف بالدلالات اللفظية والرسومات التي تعمل بنسق تكاملي يجعل منه صورة أدبية ابداعية تستحوذ على اذهان المتلقين ؛ لذلك أوله النقاد صفحة الغلاف أهمية بحسب ما يحويه من العنوان ، والصورة ، واسم المؤلف وغيرها من العتبات التي تدرس كلٌ على حِدا . فالغلاف الخارجي لرواية (ليطمئن قلبي) بلونه الأصفر المائل إلى البرتقالي اعطى هذا اللون الذي يدل على القوة الحيوية ايحاءً يتجاوب مع العنوان واسم الكاتب الذي عُرف بالوسط الفني بأنه باعث رسائل الاطمئنان ، وهذا ما لا يخفى على أي قارئ قد قرأ في مؤلفاته ، فكل مكون من مكونات الغلاف توحي بقراءة النص . ويقول عبد الرزاق تحوّل الغلاف : من أداة معقّدة لحفظ الحوامل الطباعية إلى فضاء رحب من المحفّزات الخارجية والاختيارات الجمالية التي تُسهم في تيسير تلقّي المتون [46] .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

_عتبة العنوان :

العنوان له من الأهمية مكان واسع جداً ، فقد اشتغل معظم النقاد في تعريف تلك الأهمية ؛ لما له من تأثير على المتلقين بشكل عام ، حتى أنه ظهر علم خاص به تحت عنوان (علم العنونة) ، ويحدد العنوان بأنه : هي مجموعة من العلامات اللسانية ، تتكوّن من كلمات وجمل ، وقد تمتد إلى نصوص كاملة ، تظهر في صدر النص بقصد الدلالة عليه وتعريفه ، والإشارة إلى مضمونه العام ، فضلًا عن دورها في استقطاب جمهوره المستهدف [47] .

(ليطمئن قلبي) : عبارة قد اختيرت بعناية ؛ لتحمل من الدلالات اللفظية والمعنوية المعنى العميق الذي يقع من القلب موقعاً حسناً . ومِن هذا فمَن يقرأ نص الرواية _بعد أن يطلع على مفهوم العنوان_ يجد أن النص من بدايته إلى النهاية مرتبط باطمئنان القلوب (كما وضحنا ذلك في تقديم الرواية) ، ومن خلال احداث الرواية والمناقشات التي دارت بين شخوصها ؛ نجد أن العنوان قد هيمن على جميع تفاصيلها ، فمثلاً الحوار الذي دار بين ماهر الشاب التقي وبين هشام الصحفي الملحد ، كان فيه ردّاً على شبه الملحدين بالقصص القرآنية والأمثال والأسلوب الهادف . يقول ماهر : "**إن الخير هو القاعدة والشر هو الاستثناء ! وأن الصحة هي القاعدة والمرض هو الاستثناء ! ... لو نظرت إلى الأمور بعمق وتفرّس لاكتشفت أن وراءه خيراً كثيراً**"[48] . وغيرها عشرات الجمل والعبارات ، بل وفقرات كاملة تتحدث بهذا المعنى (ليطمئن قلبي) ، وإذا ما انتقلنا إلى مستوى التركيب ، نجد بأن العنوان يبدأ بلام التعليل بعدها الفعل المضارع الذي نُصب بأن المضمرة ، التي شكّلت اسماً مؤولاً بتقدير (اطمئنان) ، فيصبح المصدر مجرور بحرف الجر اللام متعلقان بفعل محذوف تقديره (أسأل) ، ثم الفاعل الذي عرّفه ضمير المتكلم المتصل ؛ ليصبح تقدير العبارة (أسأل لاطمئنان قلبي) . وفي العنوان من الدلالة الرمزية والإيحاءات المعنوية المتوارية تحته مع اللون الأبيض الذي كتب به بالحجم الكبير الذي توسط الغلاف من الجهة العليا بالخط الديواني الموحي كأنه لوحة فنية ، يعطي ذلك تصوراً عاماً عن فحوى النص أو الرواية ، مؤكداً بوجود تداخل شديد بين العنوان والنص الرئيسي . يقول الزيواني : إنّ الدلالات اللسانية ، والإيحاءات ، والملامح البصرية للصور والألوان ، وما يربطها من انسجام مع متن النص ، تُقدَّم للقارئ بوصفها عتبات تمهيدية ، قد تثير

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فضوله وتفتح شهيته للإقبال على «وجبة» الكتاب [49] . ومن خلال كل ما سبق نجد بأن عتبة العنوان قد تفاعلت بشكل كبير مع النص وجزئياته في الرواية ، فالكاتب قد وفّق في اختيار العنوان بجميع تفاصيله .

_عتبة صورة الغلاف :

تُعد صورة الغلاف من المثيرات البصرية التي تبث تصوراً إيحائياً يلامس الروح الأدبية والنفسية في المتلقي من خلال تأمل الرواية أو غلاف الرواية ؛ مما يجعلها عتبة تحمل دلالات معنوية لما تخفيه سطور الرواية في فضائها السردي .

وصورة الغلاف في كتاب (ليطمئن قلبي) تحتوي على منظر طبيعي ، قمم جبال بينها مجموعة طيور، ويوجد رجل مجهول الملامح يقف على رأس أحد القمم على اليسار كأنه ينظر إلى الجبال المجاورة ، ويومئ بيده ، وكأن هذا المشهد مأخوذ من قصة خليل الله ابراهيم (عليه السلام) عندما طلب من الله (سبحانه وتعالى) بأنه يريه كيف يُحيي الموتى ، قال تعالى : **(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)** [سورة البقرة : 260] ، فاطمئنان القلوب لا يكون إلا بالتوكل والأخذ بالأسباب ، والأسباب كما علمنا الله تعالى ونبيه محمد (صلّى الله عليه وسلّم) تكون بالحجة والدليل والبرهان ، والصورة كأنها توحي من خلال القصة ليطمئن قلبي ! .

_عتبة اسم الكاتب :

عتبة من العتبات اللفظية المهمة جداً ، التي اعتنى بدراستها النقاد ، إذ أنها تعتبر مرجع رئيسي للنص، وفيها من الدلالات لما يحمله النص من أفكار ، فالكاتب هو صاحب النص ، ومخرجه ، وهو المسؤول عما يحويه من توجهات فكرية وفنية ، ومن هذا المنطلق قد حدد جينيت أماكن ظهور اسم الكاتب قائلاً : غالبًا ما يُثبَّت اسم الكاتب في صفحة الغلاف وصفحة العنوان ، ويأتي في أعلى الغلاف بخطّ بارز وسميك ، في اشارة إلى ملكية العمل ، ووسيلة لإشهار الكتاب ، والتعريف بصاحبه [50] . إذاً فعتبة اسم الكاتب من العتبات الرئيسية للدخول إلى النص ، وفهم مضمونه ، وتوضيح مقاصده ، وهذا من جانب . أما من جانب آخر فالقارئ والمطلع على عناوين المؤلفات _خاصة الروايات_ يعلم بأنه هناك عناوين مكررة كما هو الحال في عنوان رواية الموضوع الحالي ، إذ أن هناك مؤلفات تحمل العنوان نفسه تقريباً

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للكاتب التونسي (محمد الطالبي) ، وللمؤلف أحمد أيمن وغيرهم الكثير ؛ لكنها ليست شرطاً تحمل مضمون عنوانه أو جنسه .

أدهم شرقاوي الكاتب الشاب الذي احتل اسمه مكاناً مهماً في الوسط الأدبي في الكتب الورقية ، والالكترونية ، والبرامج التلفزيونية ، والمؤتمرات الأدبية على مستوى الوطن العربي من خلال مؤلفاته وأسلوبه الواضح السهل ؛ أصبح له جمهوره الخاص الذي بدأ يتلهف لصدور نتاجاته الأدبية ، لاسيما بعدما اصدر رواية (ليطمئن قلبي) ، فأصبح لاسمه تأثير انفعالي عند المتلقين ؛ لذلك _ومن خلال كل ما سبق_ نجد بأن عتبة اسم الكاتب اصبح لها دور مهم ، وواضح في دلالتها على فهم ، وتفسير نص الرواية ، وتوجيه المتلقي إلى نص الكتاب الذي يكون اسمه مدوناً عليه ، وكذلك نجد الاسم المستعار (قس بن ساعدة) الذي كان ينشر الكاتب أدهم الشرقاوي مؤلفاته تحته في بداية مسيرته الأدبية _ولايزال تحت اسمه الحقيقي_ ، وأيضاً هذا الاسم له ثقله الأدبي ، وبصمته التي تحمل توجهاته الفكرية والثقافية ، وقد وضّح سبب اختياره لهذا الاسم في لقاء معه : "أعجبت بشخصية (قس بن ساعدة) لأنه كان حنيفياً على دين ابراهيم (عليه السلام) في أيام جاهلية العرب ، وهو من الحكماء الكبار في العرب ، والذي جاء مع وفد بني إياد على النبي محمد (صلّى الله عليه وسلّم) عام الفتح وأسلموا على يده" [51] . فالاسم المستعار ايضاً له مداخله إلى النص الرئيسي للرواية ، فهو عتبة تأتي بعد الاسم الحقيقي للكاتب ، وله دلالة لفظية ومعنوية كبيرة من خلال شهرته التاريخية ، وتوظيف الكاتب له يعني أن هناك تأُثير وتأثر ، وهذا ما نجده في مؤلفاته من الحكمة ، والوعظ ، والتوجيه السليم إلى حياة مطمئنة ! . إذاً فعتبة اسم الكاتب والاسم المستعار فيها من الدلالة الواضحة والفهم الجلي عند المتلقي ، بما عهد عن هذا الاسم من متعةٍ ، وتأُثير ، وفائدة قد وجدناها في مؤلفاته السابقة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

_عتبة التجنيس (أفق التوقع) :

من العتبات المهمة ، والمؤثرات التي تشتمل على عدة عتبات من اسم الكاتب والعنوان اضافة إلى المتلقي المميز الذي يحمل ثقافة عالية في مجال النوع الأدبي الذي اعتاد عليه للكاتب ما ، فالمتلقي الدأوب لمؤلفات أدهم شرقاوي ، بمجرد رؤيته للكتاب يستطيع تحديد ماهية النص المتضمن لتلك الرواية من خلال أفق توقعه المتأني من قراءته للمؤلفات السابقة للكاتب ، من أسلوب كتابته ، وطرحه للأفكار ، والتوجهات الأدبية ، والثقافية المتنوعة . فلفظة (رواية) التي كتبت على صفحة الغلاف اسفل الجهة اليسرى بالحافة لها دور في تحديد جنس المؤلف للكاتب أدهم شرقاوي من خلاله يهيئ المتلقي ذهنه مستحضراً أفق توقعه مما اعتاد عليه في طرحه للروايات السابقة . إذاً عتبة التجنيس وأفق التوقع من العتبات التي تعتمد بشكل أساسي على أفق توقع المتلقي .

_عتبة التصدير :

عتبة التصدير من العتبات التي تتميز بعبارة بلاغية مؤثرة ، تفتح ذهن المتلقي بكلمات جزلة ، فهي من العتبات القرائية التي يضعها الكاتب في اعلن الكتاب قبل النص ؛ لذلك هي مهمة إذ توحي إلى مضمون النص الرئيسي . ويقول عبد الحق بلعابد : أنها فكرة أو حكمة تتصدّر الكتاب ، أو تأتي في رأسه ، وقد تُدرج أحيانًا في مستهلّ الفصول [52] . إذاً فعتبة التصدير هي عبارة عن نص مقتبس قد يكون حكمة ، أو شعر ، أو قول مأثور ، أو فكرة خاصة ، أو رأي خاص ، وقد يكون مقتطفات من نص مشهور . وهذا ما نجده في رواية (ليطمئن قلبي) التي ضمنها الكاتب قصة الرازي في حكمة وايحاء اشتمل على معنى العنوان ومضمون الرواية . فكانت بهذا من أقوى الدلالات اللفظية والعتبات النصية التي وُفق الكاتب في اختيارها ، والأكثر ابداعاً أنه ضمنها الإهداء ، فأصبحت عتبة متضمنة لعتبة أخرى تعمل على تفسير وتوضيح الرواية . ثم نجد عبارة (أما قبل) التي يبتدأ بها الكاتب روايته ، هي أيضاً من العتبات التصديرية التي ابدع فيها ، وأوجز مضمون الرواية الرئيسي في تلك العبارة ، وكسرت أفق توقع المتلقي بعبارته المغايرة عن عبارة (أما بعد) التي تستهل النصوص الافتتاحية عادة . وبذلك نجد تجلي عتبة التصدير في الرواية بأسلوب بديع ودلالات موحية ومعبرة للنص الرئيسي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

_عتبة الإهداء :

من العتبات التي نادراً ما يخلو مؤلف أدبي أو فني منها ، وهي من الأمور الابداعية التي تعتمد على ثقافة الكاتب وسعة أفقه ، وهو أيضاً من الأمور الأخلاقية التي تُجسِّد تعبيرًا عن تقدير الكاتب واحترامه للآخرين، سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات ، ويأتي إمّا مطبوعًا ضمن النص ، أو مكتوبًا بخط يد الكاتب وموقَّعًا منه في النسخة المُهداة [53] . ومن خلال اطلاعنا على عتبة الإهداء في رواية (ليطمئن قلبي) ، نجد بأن الكاتب قد أجاد وأبدع في رسم فكرة الإهداء ، فكانت عباراته التي استنبطها من قصة الرازي ، فكانت عتبة قد توفرت فيها دلالات دقيقة ولمسات فنية اعطت ايحاء واضحاً ومفسراً للنص الرئيسي بمعنى الكلمة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة :

إن تجليات العتبات النصية في رواية (ليطمئن قلبي) للكاتب أدهم شرقاوي كانت ذات دلالات عالية في الاشارة على مضمون النص الرئيسي ، وفيها من الإيحاءات والرموز والتفسيرات ما جعل منها مداخل لفضاء السرد الروائي . وقد عملت على تهيئة وتوجيه القارئ عن فحوى الرواية ، وتحديد مقاصدها ، وقد استطاع الكاتب _بكل براعة_ أن يربط بين العتبات والنص الرئيسي ربطاً بديعاً ، إذ أن العنوان جاء متناسقاً مع الإهداء ، والغلاف ، والتصديرات ، وبالأخص صورة الغلاف التي جاءت لتمثّل العنوان عن طريق التشبيه بقصة النبي ابراهيم (عليه السلام) ! .

_الغلاف : عتبة فنية ، دلالية ، منتظمة ، ذات نسق بديع شملت عتبة اسم الكاتب ، والاسم المستعار ، والعنوان ، وإحدى التصديرات ، والصورة ؛ ما جعل هذه العتبة من أبدع العتبات التي أدت دورها في توجيه القارئ والمتلقي نحو مفهوم النص ، وتحديد جزئياته .

_العنوان في الرواية جاء بشكل متناسق في الخط ، واللون ، والتركيب ، والمعنى الدلالي الذي يحمله ؛ ليصبح عتبة موحية لمضمون النص .

_اسم الكاتب : دلالة أدبية بامتياز ؛ كون الكاتب معروف بطرحه الأدبي المميز الممزوج مع شخصيته الحقيقية الموضّحة من خلال لقاءاته وظهوره في جميع المرئيات ، فضلاً عن توجهاته الفنية والدينية والسياسية كذلك .

_التصدير : عتبة جاءت في أكثر من موضع دلت دلالة جلية في رسم النص في ذهن القارئ ، وتوضيح مقاصده ، وخاصة قصة الرازي والمرأة العجوز .

_الإهداء : عتبة نصية تفاعلية ، اختصر فيها الكاتب النص الرئيسي بأكمله .

_التجنيس : عتبة قد هيأ لها الكاتب جمهوره في أول مؤلف له ، الذي طبع في أذهانهم جنس كتاباته وأسلوبه في طرح أفكاره التي تتطابق مع شريحة كبيرة من المتلقين ؛ لما يحمله من واقعية حياتية للإنسان الطبيعي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهوامش :-

[1] يُنظر : معجم السيميائيات ، فيصل الأحمر ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الجزائر العاصمة ، الطبعة الأولى ، 2010 م : 223 .

[2] يُنظر : لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1414 هـ : ج1 / 576 .

[3] يُنظر : مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1986 م : ج1 / 646 .

[4] يُنظر : صحيح البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير و دار اليمامة، دمشق ، الطبعة الخامسة ، 1993 م : 3 / 1229 .

[5] يُنظر : مدخل إلى عتبات النص _دراسة في مقدمات النقد العربي القديم_ ، عبد الرزاق بلال ، افريقيا الشرق ، بيروت _لبنان ، (د،ط) ، (د،ت) : 21 .

[6] يُنظر : عتبات النص ، يوسف الإدريسي ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2015 م : 21 .

[7] يُنظر : المصدر نفسه : 21 .

[8] ينظر : عتبات النص في الرواية العربية _دراسة سيميولوجية سردية_ ، د.عزوز علي اسماعيل ،الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، (د،ط) ، (د،ت) : 18 .

[9] كتاب الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، (د،ط) ، 1971 م : 88 .

[10] المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروف بـ (خطط المقريزي) ، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، تحقيق : د.محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ، دار الأمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 م : 8 .

[11] يُنظر : مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن محمد بن خلدون ، (د.ط) ، (د،ت) : 61 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(12) عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص ، عبد الحق بلعابد ، تقديم : د.سعيد يقطين ، الطبعة الأولى ، 2008 م : 6 .

(13) المصدر نفسه : 141 .

(14) يُنظر : معجم السيميائيات : 227 .

(15) يُنظر : تشكيل المكان وظلال العتبات ، معجب العدواني ، نادي جدة الأدبي ، المملكة العربية السعودية ، (د،ط) ، 2003م: 7 .

(18) حوار مباشر على برنامج google meet في يوم 2021/5/1 ، الساعة (1:00 _ 1:38) ظهراً ، و لمدة (37:57) دقيقة، https://meet.google.com/xyc-kbgk-yir .

(19) يُنظر : السيميوطيقية والعنونة ، جميل حمداوي ، دار الريف للنشر الالكتروني ، المملكة المغربية ، الطبعة الثانية ، 2020م : 11 .

(20) ليطمئن قلبي (رواية) ، أدهم شرقاوي ، دار كلمات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 2019 م : 9 .

(21) المصدر نفسه : 5 .

(22) المصدر نفسه : 7 .

(23) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 45 _ 47 .

(24) يُنظر : المصدر نفسه : 49 _ 50 .

(30) يُنظر : "قصد رفع قلق المصطلح النقدي" ، بلعابد عبد الحق ، علامات في النقد ، ج58 ، ذو القعدة 1426 هـ ، ديسمبر 2005 م ، النادي الثقافي بجدة السعودية : 183 .

(31) يُنظر : السمة والنص السردي ، حسين فيلالي ، موفم للنشر ، الجزائر ، (د،ط) ، 2008 م : 76 .

(32) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 64 .

(33) يُنظر : العنوان والاستهلال في مواقف النفري ، عامر جميل شامي الراشدي ، دار مكتبة حامد ، عمان _ الأردن ، ط1 ، 2012 م : 30 .

(34) يُنظر : عتبات النص (البنية والدلالة) ، عبد الفتاح الحجمري ، منشورات شركة الرابطة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1996 م : 19 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(35) يُنظر : علم العنونة ، عبد القادر رحيم ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2010 م : 50_52 .

(36) يُنظر : "عتبات النص ودلالاتها في الرواية العربية المعاصرة _تحت سماء كوبنهاغن_ أنموذجاً ، د.أبو المعاطي خيري الرمادي ، كلية الآداب / جامعة الملك سعود ، مجلة مقاليد ، العدد السابع / ديسمبر 2014 م : 298 .

(37) يُنظر : جماليات التشكيل الروائي ، د.محمد صابر عبيد و د.سوسن البياتي ، عالم الكتب الحديث ، إربد_الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 م : 38 .

(38) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 113 .

(39) يُنظر : المصدر نفسه : 112 _ 120 .

(40) يُنظر : المصدر نفسه : 124 _ 126 .

(41) يُنظر : المصدر نفسه : 127 _ 134 .

(42) ينظر : في نظرية العنوان _مغامرة تأويلية في شؤون العتبات النصية_ ، خالد حسين حسن ، دار التكوين ، دمشق_سوريا، (د،ط) ، 2007 م : 81 .

(43) يُنظر : "الأدب الرقمي وأفق التلقي" ، للأستاذ : ثائر العذاري ، جريدة الزمان الدولية ، العدد 4113 ،2/4/ 2012 م .

(44) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 107 _ 112 .

(45) يُنظر : المصدر نفسه : 49 _ 50 .

(46) يُنظر : مدخل إلى عتبات النص : 21 .

(47) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 67 .

(48) ليطمئن قلبي : 213 .

(49) يُنظر : "فقه العتبات النصية" ، د.الصديق حاج أحمد الزيواني ، مجلة مسارب الالكترونية ، 2013/2/6 ، مصنف في الحفريات (حفر الكاتب ونبش القارئ) .

(50) يُنظر : عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 64 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(51) صحيفة صوت المقاومة ، القدس المحتلة : 2013/4/10 https://qaweim.com .

(52) عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص : 107 .

(53) المصدر نفسه : 93 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **القرآن الكريم .**

قائمة المصادر والمراجع :-

أولاً : الكتب :

1- تشكيل المكان وظلال العتبات ، معجب العدواني ، نادي جدة الأدبي ، المملكة العربية السعودية ، (د،ط) ، 2003 م .

2- السمة والنص السردي ، حسين فيلالي ، موفم للنشر ، الجزائر ، (د،ط) ، 2008 م .

3- جماليات التشكيل الروائي ، د.محمد صابر عبيد و د.سوسن البياتي ، عالم الكتب الحديث ، إربد_الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012م .

4- السيميوطيقية والعنونة ، جميل حمداوي ، دار الريف للنشر الالكتروني ، المملكة المغربية ، الطبعة الثانية ، 2020 م .

5- صحيح البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير و دار اليمامة، دمشق ، الطبعة الخامسة ، 1993 م .

6- عتبات جيرار جينيت من النص إلى المناص ، عبد الحق بلعابد ، تقديم : د.سعيد يقطين ، الطبعة الأولى ، 2008 م .

7- عتبات النص ، يوسف الإدريسي ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2015 م .

8- عتبات النص (البنية والدلالة) ، عبد الفتاح الحجمري ، منشورات شركة الرابطة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1996م.

9- عتبات النص في الرواية العربية _دراسة سيميولوجية سردية_ ، د.عزوز علي اسماعيل ،الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، (د،ط) ، (د،ت) .

10- علم العنونة ، عبد القادر رحيم ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2010 م .

11- العنوان والاستهلال في مواقف النفري ، عامر جميل شامي الراشدي ، دار مكتبة حامد ، عمان _ الأردن ، ط1 ، 2012م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12- في نظرية العنوان _مغامرة تأويلية في شؤون العتبات النصية_ ، خالد حسين حسن ، دار التكوين ، دمشق_سوريا، (د،ط)، 2007 م .

13- كتاب الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، (د،ط) ، 1971 م .

14- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1414 هـ .

15- ليطمئن قلبي (رواية) ، أدهم شرقاوي ، دار كلمات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 2019 م

16- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1986 م .

17- مدخل إلى عتبات النص _دراسة في مقدمات النقد العربي القديم_ ، عبد الرزاق بلال ، افريقيا الشرق ، بيروت _لبنان ، (د،ط) ، (د،ت) .

18- معجم السيميائيات ، فيصل الأحمر ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الجزائر العاصمة ، الطبعة الأولى ، 2010 م .

مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن محمد بن خلدون ، (د.ط) ، (د،ت) .

19- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروف بـ (خطط المقريزي) ، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، تحقيق : د.محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ، دار الأمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 م .

ثانياً : الدوريات :

1- "الأدب الرقمي وأفق التلقي" ، للأستاذ : ثائر العذاري ، جريدة الزمان الدولية ، العدد 4113 ،2/4/ 2012 م .

2- "قصد رفع قلق المصطلح النقدي" ، بلعابد عبد الحق ، علامات في النقد ، ج58 ، ذو القعدة 1426 هـ ، ديسمبر 2005 م ، النادي الثقافي بجدة السعودية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- "عتبات النص ودلالاتها في الرواية العربية المعاصرة _تحت سماء كوبنهاغن_ أنموذجاً ، د.أبو المعاطي خيري الرمادي ، كلية الآداب / جامعة الملك سعود ، مجلة مقاليد ، العدد السابع / ديسمبر 2014 م .

4-"فقه العتبات النصية" ، د.الصديق حاج أحمد الزيواني ، مجلة مسارب الالكترونية ، 2013/2/6 ، مصنف في الحفريات (حفر الكاتب ونبش القارئ) .

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

1- https://meet.google.com/xyc-kbgk-yir .

2- صحيفة صوت المقاومة ، القدس المحتلة : 2013/4/10 https://qaweim.com .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مراجعـــة مقـــال

(ازمة النموذج الديمقراطي في العراق)

The crisis of the democratic model in Iraq

أ.د اياد خلف حسين العنبر

منشور في مجلة قضايا سياسية

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية / العدد82 /2026

متاح على الرابط الالكتروني

https://share.google/1e1lRKfo2TVtu43IF

إعداد:

م.م نور مشتاق حسن*

noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 1 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 29 / 3 / 2026

(*) جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يُعدّ عنوان "أزمة النموذج الديمقراطي في العراق" من العناوين ذات الأهمية العلمية في حقل الدراسات السياسية، لما يحمله من دلالات تحليلية ترتبط بتقييم تجربة التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003. إذ يعكس العنوان توجهاً نقدياً يسعى إلى تفكيك واقع النظام السياسي العراقي، والوقوف على مواطن الخلل التي تعيق ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتحول دون استقرارها. أما من حيث التصنيف العلمي، فإن هذا الموضوع يندرج ضمن حقل العلوم السياسية، وبشكل أكثر تحديداً ضمن تخصصات النظم السياسية المقارنة ودراسات التحول الديمقراطي، مع إمكانية تقاطعه مع حقول فرعية أخرى مثل علم الاجتماع السياسي والسياسات العامة، تبعاً لزاوية المعالجة المعتمدة في البحث.

تناول الباحث في مقدمة الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في العراق من خلال مقاربة نقدية تركز على التباين بين الإطار النظري للديمقراطية وتطبيقاتها العملية، وتنطلق من فرضية عامة مفادها أن العراق يُصنّف ضمن الدول التي تشهد انتقالاً نحو النظام الديمقراطي، إلا أن هذا الانتقال ما يزال يعاني من اختلالات بنيوية تعيق استقراره وتبلور نموذجه.

مشيراً أن اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية بعد عام 2003 لم يُفضِ إلى ترسيخ ممارسات ديمقراطية حقيقية، بل اقتصر تطبيقه على تقاسم السلطة بين النخب السياسية ذات الطابع الطائفي والقومي، دون تحقيق متطلبات التوافق المؤسسي أو المشاركة الفاعلة, كما يؤكد أن الممارسة السياسية اختزلت الديمقراطية في بعدها الإجرائي المتمثل بالانتخابات الدورية، في ظل هيمنة طبقة سياسية تقليدية تقوم على الزعامات الشخصية والدينية، وتتبنى أنماطاً غير ديمقراطية في إدارة الشأن العام.

وتكمن الإشكالية الرئيسة في استمرار ضعف ترسيخ قواعد المنافسة السياسية السلمية، وعدم نضج الفاعلين السياسيين في تقبل نتائج العملية الانتخابية، فضلاً عن هشاشة المؤسسات الرسمية وخضوعها لتأثير الشخصيات السياسية النافذة، الأمر الذي يقوض مبدأ المؤسسية ويضعف فاعلية النظام السياسي.

وتم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الأول: التحول الديمقراطي في العراق وإشكالية النموذج

المحور الثاني: العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

المحور الثالث: العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

المحور الأول التحول الديمقراطي في العراق واشكالية النموذج

يُقدّم الباحث في هذا المحور معالجة تحليلية نقدية لإشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مستنداً إلى مراجعة الأدبيات النظرية في حقل التحول الديمقراطي، مع محاولة إسقاطها بحذر على الحالة العراقية. إذ ينطلق من فرضية مفادها أن النماذج التفسيرية التقليدية، التي تركز على العوامل البنيوية الداخلية، لا تكفي لفهم خصوصية التجربة العراقية التي تشكّلت في ظل تدخل عسكري خارجي عام 2003، الأمر الذي يجعلها حالة مركّبة ومختلفة عن أنماط التحول الكلاسيكية, ويرى الباحث أن التحول في العراق يُصنّف ضمن التحولات المفروضة من الخارج، وهي تحولات غالباً ما تواجه صعوبات بنيوية في تحقيق الاستقرار الديمقراطي، مستشهداً بمحدودية نجاح هذا النمط تاريخياً. وعلى الرغم من وجود مؤشرات على رغبة شعبية في تبني النظام الديمقراطي، إلا أن الباحث يؤكد أن هذه الرغبة لم تُترجم إلى بناء مؤسساتي راسخ، ما أفضى إلى فجوة واضحة بين الطموح الديمقراطي والتطبيق العملي, ويُبرز الباحث أن الإشكالية الجوهرية تكمن في اختزال الديمقراطية في بعدها الإجرائي، ولا سيما الانتخابات، مقابل إهمال أبعادها المؤسسية والوظيفية، مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلال المؤسسات. ويؤكد أن هذا الاختزال أسهم في إعادة إنتاج النخب السياسية ذاتها ضمن إطار شكلي، دون تحقيق تداول حقيقي للسلطة, كما يلفت الباحث إلى أن تبني نموذج الديمقراطية التوافقية في العراق لم يؤدِ إلى إدارة فعالة للتعددية، بل تحوّل إلى آلية لتكريس المحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين القوى الطائفية والقومية. ويرى أن هذا المسار، إلى جانب ضعف الدولة بعد 2003 وصعود الفاعلين غير الرسميين، أسهم في تقويض سلطة المؤسسات الرسمية وإضعاف قدرتها على أداء وظائفها الأساسية, وفي سياق تحليله، يُعطي الباحث أهمية كبيرة للعوامل التاريخية المتراكمة، مثل إرث الاستبداد وعسكرة الدولة وغياب التقاليد المؤسسية، فضلاً عن دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد مسار التحول. كما ينتقد غياب رؤية واضحة لدى النخب السياسية المعارضة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سابقاً حول شكل النظام الديمقراطي البديل، وهو ما انعكس لاحقاً في تبني خطاب قائم على تمثيل "المكونات" بدلاً من ترسيخ مفهوم المواطنة, وعليه يخلص الباحث إلى أن تجربة التحول الديمقراطي في العراق قد أفرزت نموذجاً مضطرباً وهشاً، يتسم بسمات الأنظمة الهجينة، نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وغياب الشروط المؤسسية اللازمة لترسيخ ديمقراطية مستقرة. ومن خلال مراجعتنا نرى أن تجربة التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 لم تكن نتاجًا لممارسة ديمقراطية حقيقية، وإنما جاءت في سياق تاريخي طويل من الهيمنة السلطوية، مما يولّد عقبات بنيوية أمام ترسيخ الديمقراطية ويضعف المؤسسات السياسية في المجتمع العراقي وقد واجهت الديمقراطية التوافقية تحديات كبيرة في التطبيق، بالرغم من كونها إطارًا نظريًا مناسبًا للمجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا. وتشير الدراسة إلى أن الأطراف السياسية في العراق لم تنجح في تحويل هذا النموذج إلى آليات فعّالة لصنع القرار وإنما ظلّت نتائجه جزئية وغير مستقرة في الممارسة السياسية كما نرى انها واجهت تحديات كبيرة في التطبيق، بالرغم من كونها إطارًا نظريًا مناسبًا للمجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا. وتشير الدراسة إلى أن الأطراف السياسية في العراق لم تنجح في تحويل هذا النموذج إلى آليات فعّالة لصنع القرار وإنما ظلّت نتائجه جزئية وغير مستقرة في الممارسة السياسية[1].

المحور الثاني العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

يقدّم الباحث في هذا المحور معالجة تحليلية مقارنة لطبيعة النظام السياسي في العراق، من خلال موازنته بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية، في إطار الأدبيات النظرية ضمن حقل العلوم السياسية، ولا سيما دراسات النظم السياسية المقارنة, ينطلق الباحث من تأكيد أن الهدف الجوهري للأنظمة الديمقراطية هو تحقيق الاستقرار السياسي وتقليل مستويات العنف، مشيراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تمثل إحدى الآليات النظرية لإدارة المجتمعات المنقسمة، عبر إشراك مختلف المكونات في عملية صنع القرار، والحد من هيمنة الأغلبية. ويعرض الباحث الأسس النظرية لهذا النموذج كما طرحها أرنت ليبهارت، من

[1]) صلاح محمد حسن، الديمقراطية التوافقية والإستقرار السياسي في العراق ، دار الأيام للنشر ، 2023، ص264 وينظر ايضا حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله ،التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص ،مركز الخليج للأبحاث – سلسلة دراسات عراقية، 2005، ص116.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث تشكيل حكومات ائتلافية واسعة، واعتماد التمثيل النسبي، وتكريس حق الفيتو المتبادل، ومنح قدر من الحكم الذاتي للجماعات, إلا أن الباحث يرى أن تطبيق هذا النموذج في العراق قد انحرف عن غاياته الأصلية، إذ تحوّل من أداة لإدارة التعددية إلى آلية لتكريس المحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين النخب الحاكمة، الأمر الذي أسهم في إضعاف بناء الدولة وتعطيل فاعلية المؤسسات. كما يشير إلى أن هذا الانحراف يرتبط بطبيعة تفكير الطبقة السياسية، التي تعاملت مع التوافق بوصفه وسيلة لتوزيع السلطة والثروة، وليس إطاراً لتحقيق الشراكة الوطنية, وفي هذا السياق، يعرض الباحث جدلاً قائماً حول جدوى الديمقراطية التوافقية في العراق؛ فبينما يرى اتجاه أنها تعيق بناء حكومة فعالة وتكرّس الانقسام، يذهب اتجاه آخر إلى أنها ضرورة مرحلية لضمان عدم تهميش المكونات في مجتمع منقسم. غير أن الباحث يميل إلى أن استمرار هذا النموذج بصيغته الحالية بات عاملاً معيقاً للاستقرار السياسي, وانطلاقاً من محدودية تفسير النموذج التوافقي للحالة العراقية، ينتقل الباحث إلى مناقشة نموذج الديمقراطية التفويضية كما طرحه غييرمو أودونيل، بوصفه إطاراً تفسيرياً أكثر اقتراباً من الواقع العراقي. ويبيّن أن هذا النموذج يتسم بضعف المؤسسات، وهيمنة القيادات السياسية، وغياب المساءلة الفاعلة، مع اختزال العملية الديمقراطية في الانتخابات التي تمنح الفائز تفويضاً واسعاً للحكم, ويرى الباحث أن ثمة تقاطعات واضحة بين هذا النموذج والواقع العراقي، من حيث هيمنة الزعامات السياسية، وتعدد مراكز القوة خارج إطار الدولة، وضعف المؤسسية، فضلاً عن غياب المساءلة بنوعيها العمودية والأفقية. كما يشير إلى أن النظام السياسي في العراق، رغم طابعه البرلماني شكلياً، يعمل فعلياً وفق منطق الزعامة والتفويض غير المقيد، ما يقربه من خصائص الديمقراطية التفويضية, ويخلص الباحث إلى أن النموذج العراقي لا يمكن تفسيره بشكل كافٍ من خلال الديمقراطية التوافقية وحدها، بل هو أقرب إلى نمط هجين تتداخل فيه التوافقية المشوهة مع سمات الديمقراطية التفويضية، الأمر الذي يفسر استمرار ضعف المؤسسات، وهيمنة النخب، وتعثر مسار بناء ديمقراطية مستقرة قائمة على التمثيل والمساءلة. ونرى ان معظم الأبحاث تظهر أن النموذج الديمقراطي التوافقي غالبًا ما يُستخدم في المجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا كآلية لتقاسم السلطة وتخفيف الصراعات بين المكونات، إلا أن التطبيق العملي لهذا النموذج في العراق بعد عام 2003 اتسم بتحويله إلى أداة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للمحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين النخب، دون أن يتحقق له دوره النظري في دمج المكونات وبناء مؤسسات قوية وفعالة.

ونرى ايضا أن العراق، رغم تبنيه نموذجًا تُوصف آلياته بالتوافقية، إلا أن هيمنة الزعامات السياسية والطائفية وتعدد مراكز القوة خارج إطار الدولة الرسمية، جعلا هذا النموذج بعيدًا عن أهدافه الأساسية في تحقيق الاستقرار والاندماج الوطني. في الواقع أن هذه التوافقية المشوهة أنتجت نمط حكم لا يعتمد على آليات رقابية ومساءلة حقيقية، وإنما على منصات نفوذ وتصريف مصالح الزعماء السياسيين.

وقد سعى بعض الباحثين العرب إلى الإحاطة بهذه الظاهرة من خلال ربطها بمفهوم الديمقراطية التفويضية، التي تتجسد فيها قوة الانتخابات وآلياتها الشكلية، ولكن مع ضعف المساءلة المؤسساتية وتركز القرار في يد طبقة سياسية واسعة الصلاحيات، تُمكّن نفسها من ممارسة السلطة بعيدًا عن معايير رقابية فعّالة [1].

المحور الثالث العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

يقدم الباحث عرضًا تحليليًا للنظام الديمقراطي في العراق بعد 2003، من منظور مقارنة بين نموذج الديمقراطية الانتخابية ونموذج الديمقراطية الهشة، مستندًا إلى الأدبيات النظرية في حقل العلوم السياسية حول النظم السياسية وهشاشتها, يبدأ الباحث بالإشارة إلى أن الديمقراطية ليست نمطًا واحدًا من الأنظمة القانونية، بل تتعدد نماذجها وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبنى السياسية للدولة، مستندًا في ذلك إلى شميتر وكارل (2016) الذين يؤكدون على أهمية وجود حكام ذوي مسؤوليات محددة وآليات مساءلة، وما يميز الديمقراطيات هو الطريقة التي تصل بها السلطة والممارسات التي تجعل المسؤولين مسؤولين عن

---

[1]) خالد عبد الله الكبيسي ،الديمقراطية التوافقية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد 2003، بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2019، ص55. وينظر ايضا احمد فاضل، النظم السياسية المقارنة: بين النظرية والتطبيق في دول التحول الديمقراطي. بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 ص 115. و ينظر محمد عبد الله المنصوري "ديمقراطية الانتخابات والهشاشة المؤسساتية في العراق." مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، عدد 39 (2021) ص 34–46.

.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أفعالهم, يعرض الباحث نموذج الديمقراطية الانتخابية كما حدده جوزيف شومبيتر، بوصف الانتخابات الوسيلة الأساسية لتحقيق إرادة الشعب وصنع القرارات السياسية، مع الإشارة إلى حدود هذا النموذج في دول التحول الديمقراطي، حيث قد تتحول الانتخابات إلى أداة شرعية لطبقات سياسية محددة دون تأثير حقيقي على السلطة .(Diamond, 2002) كما يستند الباحث إلى ملاحظات ألان تورين حول أزمة التمثيل السياسي الناتجة عن محدودية الخيارات الانتخابية وغياب التعددية الفاعلة، ما يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية وفقدان الشرعية الاجتماعية للحكام, ويستعرض الباحث تطبيق هذه الأفكار على الحالة العراقية، حيث يصف العملية الانتخابية بعد 2003 بأنها محصورة في طبقة سياسية محددة، تتميز بالهيمنة الطائفية والعائلية والسياسية، وتعتمد نمطًا شموليًا في التفكير والممارسة، ما أدى إلى تكريس نظام "الديمقراطية من دون ديمقراطيين" كما وصفها غسان سلامة. يشير الباحث إلى أن التحالفات السياسية هي التي تحدد تشكيل الحكومة، وليس نتائج الانتخابات وحدها، ما يحد من فعالية التمثيل الشعبي ويكرس هيمنة النخب, في ضوء ذلك، يقارن الباحث نموذج الديمقراطية الانتخابية بنموذج الديمقراطية الهشة، مستندًا إلى صومائيل هنتنغتون الذي يرى أن الديمقراطية تقوم على بعدين: التنافس والمشاركة، وأن هشاشتها تظهر حين تعجز الحكومة عن ممارسة السلطة بشكل فعال أو عند غياب المؤسسات القادرة على مساءلة القادة. ويحدد الباحث ثلاث توترات مركزية تهدد الديمقراطية في العراق:

التوتر بين الصراع والإجماع: حيث يغلب الصراع على المنافسة المؤسسية ويُستخدم السيطرة على السلطة وسيلة لتقليص نفوذ الخصوم، مما يهدد السلم الأهلي والاستقرار السياسي.

التوتر بين التمثيل والقدرة على الحكم: إذ تتسم المؤسسات الحكومية بالعجز عن تمثيل مصالح المجتمع أو إدارة الموارد بشكل فعال، وتصبح السلطة أداة لتوزيع المكاسب بين النخب الاقتصادية والسياسية.

التوتر بين الموافقة والأغلبية: حيث تتطلب الشرعية الشعبية الأداء الفاعل للحكومة، لكن فسادها وضعف أدائها يقوض التمثيل والمشاركة، ما يجعل الديمقراطية هشة وغير مستقرة.

ويخلص الباحث إلى أن التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003 تمثل نموذجًا هجينًا بين الديمقراطية الانتخابية الرسمية والديمقراطية الهشة، حيث تتوفر الانتخابات وتعددية الزعامات، لكنها تفتقر إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المؤسساتية الحقيقية، والتمثيل الفعال، والمساءلة العمودية والأفقية. ويشير إلى أن غياب أسس الدولة الحديثة، وتمدّد السلطة عبر الزعامات والطوائف، وغياب مجتمع صناعي حديث، كل ذلك يقود إلى ما يصفه الباحث بالديمقراطية "المستحيلة"، والتي يمكن تخفيفها عبر مفهوم الديمقراطية الهشة الذي يعكس الواقع العراقي: وجود نظام انتخابي مع ضعف في المؤسسات والشرعية والأداء الحكومي.

ومن خلال المراجعة نرى أن التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 تجسد في نظام سياسي قائم على الانتخابات، لكنه يعاني من ضعف المؤسساتية، ومحدودية التمثيل الشعبي، وهي سمات تصنفه ضمن نموذج الديمقراطية الهشة، حيث تفتقر العملية السياسية إلى المساءلة الفاعلة والقدرة على الحكم الفعّال. ونرى أن الانتخابات في العراق تحولت إلى آلية لتقاسم المناصب بين القوى السياسية والطائفية، ما يجعل الديمقراطية شكلاً بدون مضمون، ويكرّس هيمنة النخب على السلطة والاقتصاد، ويعكس هشاشة النظام السياسي وغياب أسس الدولة الحديثة كما أن النظام التوافقي الذي تبنته الطبقة السياسية بعد 2003 لم يؤدِ إلى تمثيل فعلي لجميع المكونات، وإنما أصبح وسيلة لتقاسم النفوذ، ما يعكس ازدواجية بين الشكل الديمقراطي النظري والواقع السياسي، ويقود إلى تعزيز الممارسات الأوليغارشية واستمرار هشاشة المؤسسات. (1).

وتخلص الدراسة الى خاتمة مفادها أن الديمقراطية في العراق بعد 2003 بقيت هشّة، إذ جمعت بين آليات شكلية مثل الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وواقع مؤسساتي تحكمه طبقة أوليغارشية تسعى لترسيخ نفوذها. النموذج الديمقراطي العراقي لم يحقق التوازن بين الصراع والتوافق السياسي، وغابت المساءلة الحقيقية عن الأداء الحكومي، ما أدى إلى ضعف المؤسسات وتهميش التمثيل الشعبي, باختصار، التجربة تؤكد أن الديمقراطية في العراق قائمة شكلياً، لكنها بحاجة إلى تعزيز المؤسسات والمساءلة والمشاركة السياسية الفاعلة لضمان استقرار النظام وشرعيته على المدى الطويل.لا يمكن الركون إلى نموذج ديمقراطي

[1]) عبد الجبار، خالد. الديمقراطية الهشة والتحول السياسي في العراق بعد 2003. بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص. 72–89.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

محدد في العراق بعد أكثر من عشرين عاماً على التحول نحو الديمقراطية. فقد تحولت الديمقراطية التوافقية إلى وسيلة لتقاسم المناصب بين زعماء الكتل والطوائف دون أن تنعكس على رسم السياسات العامة، في حين تتقارب الديمقراطية التفويضية مع ممارسة السلطة في العراق من حيث تركيز القرار، لكنها تختلف بغياب رئيس منتخب ووضع نظام برلماني مشوه. الديمقراطية الانتخابية موجودة شكلياً عبر الانتخابات الدورية، لكنها تقتصر على تعديل موازين القوة بين الأحزاب السلطوية دون تعزيز التمثيل الحقيقي أو المساءلة, من هنا، يمثل نموذج الديمقراطية الهشة أكثر توصيف دقيق لتجربة العراق، إذ يجمع كل مظاهر الهشاشة: ضعف المؤسسات، أزمة الشرعية، فقدان الثقة بين المواطن والحكومة، وخلل في وظائف الدولة. ويعود ذلك إلى إرث الأنظمة الاستبدادية، وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية، وطغيان الأعراف السياسية التي تهمش مؤسسات الدولة وتكرس سلطة الطبقة الحاكمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1- صلاح محمد حسن، الديمقراطية التوافقية والإستقرار السياسي في العراق ، دار الأيام للنشر ، 2023.

2- حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله ،التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص ،مركز الخليج للأبحاث – سلسلة دراسات عراقية، 2005.

3- احمد فاضل، النظم السياسية المقارنة: بين النظرية والتطبيق في دول التحول الديمقراطي. بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 .

4- محمد عبد الله المنصوري "ديمقراطية الانتخابات والهشاشة المؤسساتية في العراق." مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، عدد 39 (2021) .

5- خالد عبد الله الكبيسي ،الديمقراطية التوافقية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد 2003، بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2019.

6- عبد الجبار، خالد. الديمقراطية الهشة والتحول السياسي في العراق بعد 2003. بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإحالة في رسالة الحُجَّاب للجاحظ

محمد أحمد موسى العجارمة، جامعة الإسراء ، عمان، الأردن

إيميل

mohammadalajarmeh555@gmail.com

أ.د فؤاد فياض شتيات ، جامعة الإسراء ، عمان ، الأردن

إيميل

fuad.shtiat@iu.edu.jo

تاريخ استلام البحث: 3 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 1 / 4 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص

يدرس البحث التماسك النصي في رسالة الحجاب للجاحظ ، ويتخذ الإحالة نموذجا للدراسة ، ويعرج على أدب الحُجّاب من حيث أخبارهم وشروط الحاجب وطبيعة ذلك الأدب، و يعدّ الجاحظ من أقدم من كتب رسالة خاصة في ذلك الأدب، ويناقش البحث أنماط الإحالة ودورها في التماسك النصي في رسالة الجاحظ ، ليصل إلى أن للإحالة دورا محوريا في تماسك الرسالة الأدبية مع تعدد نقولاتها وأجناس نثرها وشعرها.

كلمات مفتاحية: الجاحظ ، الحجاب ، الإحالة ، نحو نص.

Abstract

The research studies the textual cohesion in Al-Jahiz's Treatise on the Hijab, and takes r Keywords: Al-Jahiz, the veil, referral, towards a texteferral as a model for the study. It examines the literature of the Hijab in terms of their news, the terms of the Hijab, and the nature of that literature. Al-Jahiz is considered one of the oldest to write a special treatise on that literature. The research discusses patterns of referral and their role in textual cohesion in a treatise. Al-Jahiz concluded that referral has a pivotal role in the cohesion of the literary message with its multiple

quotes and genres of prose and poetry.

Keywords: Al-Jahiz, the veil, referral, towards a text

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

يناقش البحث الإحالة في رسالة الجاحظ الحجاب ، ويمهد بالحديث عن الحجابة وتطورها عبر العصور العربية ، ويشير إلى اتخاذ بعض زعماء العرب قبل الإسلام لشكل من أشكال الحجابة لتنظيم دخول الناس على ملك القوم ، كما اتخذت قريش مهنه السدانة لتنظيم دخول الناس إلى الكعبة تحت مسمى السدانة ، ودعا القرآن المسلمين للتحوط حين الدخول إلى حجرات النبي صلى الله عليه وسلم والاستئذان، ثم تابع الخلفاء استقبال من يأتيهم دون وضع حاجب إلى أن جاءت خلافة الأمويين ، فاضطر الخلفاء لاتخاذ الحجاب درءا لخطر الخوارج ومعارضي الدولة . واستقر أمر الخلفاء على اتخاذ الحجاب ، فتعاظم أمرهم وأضحوا كتابا ووزراء ، وأحيانا لجو في منع العامة من الدخول على الخلفاء والأمراء والقادة ، وكتب الجاحظ رسالة يلخص فيها ما قيل في الحجاب من أدب نثري وشعري .

واختار الباحث رسالة الحجاب ليدرس التماسك النصي فيها لقيمتها الأدبية ، ولتعدد نصوصها وبيان دور الإحالة في تماسك نصوصها. ويود البحث الإجابة عن السؤال التالي : ما دور الإحالة في تماسك النص الأدبي في رسالة الحجاب للجاحظ؟ ويستفيد البحث من مجموعة من الدراسات التي تناولت الإحالة ودورها في التماسك النصي ، وهي كثيرة . لكن التي تناولت أدب الحجاب قليلة ومنها : دراسة عبد الكريم العبد الكريم ، "أدب الحجّاب استجلاء الرؤية والفن" مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ، عدد 9، 1437هـ، وحاول التأصيل لجنس أدبي خاص بالحجاب ، لكنه خلص إلى تعدد الأجناس الأدبية داخل أدب الحجّاب مع وجود خصائص عامة تميزه عن غيره كما أشار محمد مشبال إلى بعضها مثل: هيمنة بلاغة الأمر والنهي [1]

وقد قسم البحث إلى فصلين فصل تمهيدي تناول أدب الحجاب وتطوره ، وفصل درس الإحالة في رسالة الحجاب للجاحظ

الحجابة عند العرب

الحِجابُ: السِّتْرُ، وحَجَبَ الشيءَ: سَتَرَه. وَقَدِ احْتَجَبَ وتَحَجَّبَ إِذَا اكْتَنَّ مِنْ وراءِ حِجابٍ، وامرأَة مَحْجُوبةٌ: سُتِرَتْ بِسِترٍ.[2] والحَاجِب: البَوَّابُ) صِفَةٌ غَالبةٌ (وحَجَبَهُ أَي مَنَعَهُ من الدخُولِ، وفُلانٌ يَحْجُبُ لِلأَمِيرِ أَي حاجِبُهُ.[3] والحاجب: هو من يحجب الخليفة عن عامّة الناس، ويفتحه لهم في أوقات محدّدة.[4] وهو اسم يُقَال للذي يَحْفظ باب الملك، أو نَحْوه، لكي يمنع الدخول عليه إلا بإذن، " وهو الذي يتولى الإذن في الدخول على الملك أو السلطان أو الأمير ، ولا بد منه في الدولة، حفظا لهيبة الملك" [5]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد عرف العرب الحجابة منذ الجاهلية، فقد كان لبني قصي حجابة الكعبة، وهي سدانتها وملك مفاتيحها.[6] وكانت السّدانة لبني عبد الدار في الجاهليّة، فأقرّها النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَهُمْ فِي الإسلام، فالسادن خَادِمُ الْكَعْبَةِ، الذي يقوم بخدْمَتُها وتَوَلّي أَمرها، وَفَتْحُ بَابِهَا، وإغلاقُه.[7] و" الفرق بين السادن والحاجب أن الحاجب يحجب وأذنه لغيره، والسادن يحجب وإذنه لنفسه "[8]

تطور الحجابة عبر العصور:

بدأت الحجابة بِشكلها البسيط بوجود شخص يقوم بالوقوف أمام باب الملك، ففي العصر الجاهلي: قامت بعض القبائل على سِدانة بيوتهم المقدّسة، وسموها الحجابة، وكانت في مكة لبني عبد دار[9]، ولقريش ست مآثر كلّها لبنى قصي دون سائر قريش منها: الحجابة، والسقاية، والرفادة، والندوة، واللواء، والرياسة.[10]

وفي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ،لم يكن الصحابة يتركونه يستريح في حجرته؛ أو يتحدَّث، أو يأكل، وكان يستحي منهم أن يمنعهم حتى أنزل[11] قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ، ... وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ".[12] الحجرات

وقد خاطب الله سبحانه وتعالى قوم النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وإذا سألتم إحدى زوجات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم حاجة فاسألوهن من وراء حجاب، ذلك أطهر لقلوبكم وقلوبهن ، وما صحَ لكم أن تؤذوا رسول الله.[13]

وسار خلفاؤه على طريقه، فلم يختبئوا وراء الأبواب، ولم يحتموا بالحجاب، ولم يمنعوا ذا الحاجة، وإذا قرأتم أن يَرفأ مثلاً كان حاجبا لعمر بن الخطّاب، وأن عثمان بن عفّان –رضي الله عنهما– حجب أبا سفيان مرة، فالحجاب كان على المساكن الخاصَّة، في غير أوقات العمل. و" كان الخلفاء الراشدون يفتحون أبواب مجالسهم لأي من كان ، ويخاطبون الفقير والغني والقوي بلا حجاب ولا كلفة"[14]

واشتدَّ الحجاب بعد ذلك، ولكن بقيت في الأمراء السليقة العربية، فنهى زياد حاجبه عن منع صاحب الحاجة، ورسول الثغر، وحاجب الطعام، وداعي الصلاة. قال خالد القسْري لحاجب: إذا أخذت مجلسي فلا تحجبنَّ عني أحداً، فإن الوالي لا يحتجب إلا لثلاث: عيب يكره أن يطَّلع عليه أحد، أو عيٌّ يخاف أن يظهر، أو بخل يكره معه أن يسأل شيئاً، أمّا مدافعة ذوي الحاجات عن أبوابهم، فكان محظورا بالشّريعة، فلم يفعلوه.[15]

وفي العصر الأموي عندما انقلبت الخلافة إلى الملك، وجاءت رسوم السّلطان، وألقابه وكان أوّل شيء بَدأ به معاوية بن أبي سفيان في الدّولة شأن الباب، وسدّه دون الجمهور قيل : " وأول من انتبه لذلك معاوية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بن أبي سفيان نبهه إليه زياد بن أبيه ، فكانوا يفضلون في الدخول أهل البيوتات ، أي أهل النسب، فإن تساوت الأنساب فضلوا أهل السن ، فإذا تساوت فضلوا أهل الأدب والعلم"[16] فعلوا ذلك خشية اغتيال الخوارج وغيرهم لهم كما وقع لعمر. ولتنظيم دخول النّاس عليهم، وشغلهم بهم عن المهمّات، فاتّخذوا من يقوم لهم بذلك، وسمّوه الحاجب. وقد كانت الحجابة من أهمّ القواعد التي بنى عليها معاوية – رضي الله عنه – سياسته الداخلية في توطيد الأمن في ربوع دولة الخلافة ، فهو أول من اتخذ الحرس في الدولة ؛ خوفًا من الخوارج الذين كانوا يريدون قتله، فقد أمر بالمقصورات في الجوامع وكان لا يدخلها إلا الثقات وحراسه، و يبدو أن معاوية لم يكتف باتّخاذ الحرس، بل اتخذ المقاصير زيادة في التشدد؛ وذلك لحماية نفسه من أيّ اعتداء قد يقع عليه.[17]

وقد جاء أنّ زياد بن أبيه قال لحاجبه "قد ولّيتك بابي وعزلتك عن أربعة: طارق ليل، فشر جاء به أو خير، ورسول صاحب ثغر... وهذا المنادي بالصّلاة ، وصاحب الطّعام فإن الطعام إذا ترك برد وإذا أعيد عليه التسخين فسد"[18]،ثمّ استفحل الملك بعد ذلك فظهر المشاور والمعين في أمور القبائل والعصائب، واستئلافهم، وأطلق عليه اسم الوزير.[19]

ونهج العباسيّون نهج السّاسانيين في وَعْيِ الناس بأنّهم أصحاب حق إلهيّ في الحكم، وأحاطوا أنفسهم بنظام تشريفات مختفيين عن أعين الناس، ومُتَّخِذين كثيرا من الحُجّاب، أو رؤساء التّشريفات، وأدى ذلك إلى تغير طريقة دخول العرب على الخلفاء كلّما أرادو، وكان أكثر الحجاب من الأعاجم الذين احتكروا لأنفسهم أكثر شؤون الحكم، وكان الخليفة يستقبل الضيوف، وبجانبه الحاجب، وبذلك أصبح الحكم استبداديّ ليس فيه حساب للرعّية، ففي يديهم كل الأمر والسّلطان، إذ كان الحاجب يولي الولاة، والقضاة، والوزراء، ومن يراقب الأسواق...، ويعزلهم جميعا حسب هواه.[20]

وطبعت النظم السياسية، والإدارية في الدّولة العباسيّة بطوابع فارسيّة قامت على الاستبداد، والقهر والبعد عن الرفق واللين.[21] و كانت العباسيون يحجبون السّلطان عن العامّة، ويغلقون الباب دونهم، أو يُفتح لهم على قدره في مواقيته، وكانت هذه منزّلة يوما عن الخطط مرؤوسة لها؛ إذ الوزير متصرّف فيها بما يراه[22]

أمّا الأندلس فلم تعرف تنظيماً إداريا واضح المعالم، إلا بعد وصول الأمير عبد الرحمن الداخل إلى سُدَّة الحُكْمِ، فقد وضع الركائز الأساسية للنظام السياسي والإداري، وأنشأ عدّة مناصب سياسية منها: خطة الحجابة واتخذ عددا من المشاورين والأعوان اختصهم بمجالسته، واختار من بينهم شخصا لقبه بالحاجب.

وقد وضّح ابن خلدون الفرق بين منصب الحاجب لدى الأمويين بالأندلس، والعباسيين في بغداد، فهو لدى العباسيين خاص بمن يحجب السلطان عن العامّة، ويغلق بابه دونهم، أو يفتحه لهم على قدره في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مواقيته، وكانت هذه مُنَزَّلة عن الخطط مرؤوسة لها؛ إذ الوزير متصرف بما يراه ...، وأما في الدولة الأموية بالأندلس فكانت لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة، ويكون واسطة بينه، ومن الوزراء ومن دونهم، وطِيْلَة عهد الإمارة، والخلافة الأموية بالأندلس تولى منصب الحجابة عدّة شخصيات نالت ثناء المؤرخين، مثل: سالم بن عبد الله الخلف، وقُسِمت الوزارة أصنافا فتعدد الوزراء لديهم، وأفردوا للتردد بينهم وبين السلطان واحدا خصوه بلقب الحاجب، فكان بمثابة رئيس الوزراء، وظل الأمر كذلك حتى نهاية الخلافة الأموية.[23]

ثم استمر الأمر في عصر ملوك الطوائف إذ حَمَل معظم أمرائهم لقب الحاجب، ثم انقطعت بعد ذلك خطة الحجابة في المغرب، والأندلس منذ بداية دولة المرابطين في القرن السادس الهجري. غير أن اللّقب عادَ إلى الظّهور في دولة الحفصيين بإفريقية (تونس)، ولكن باختصاص آخر إذ كان يحمله كبير موظفي قصر الخلافة النّاظر في ترتيب أحواله، ونفقات المطابخ، والاصطبلات، ثمّ استمرّت الخطة بالارتفاع حتّى أصبح الحاجب مستبدًّا بأمور الدولة، وقد ألغى أبو العباس أحمد بن أبى بكر خُطّة الحجابة، وباشر الأمور بنفسه. وفى مصر المملوكيّة أصبحت الحجابة إحدى الخطط التابعة لنائب السلطان، وكانت النيابة نظير الوزارة في الخلافة العباسية. [24]

وعندما أصبحت الأندلس ولاية مرابطيه، لم نر في نَظم المرابطين من حَمَل اسم الحاجب، وكذلك الحال عند دولة الموحدين. إلا أن الوزير أحياناً في دولة الموحدين يقوم مقام الحاجب، أي أنّ اختصاصه رئيس تشريفات، فهو الذي يحجب الخليفة عن الخاصة، والعامة، ويأذن للوفود بالدخول عليه مع تقديم كل فرد بذكر اسمه. لقد وُجِدَ نظام الوزارة في الأندلس مُنْذُ قِيام الإمارة الأموية، وكانت وزارة متعددة المناصب، لها رئيس وزارة يُسَمَّى الحاجب، وهو حلقة اتصال بين الوزراء والأمير، وهذا التعدد في عدد الوزراء لا نجده في المشرق، حيث كانت السلطة مركزةً في يد وزير واحد، وقلّما وُجِد وزيران. أما في الأندلس فلكل ناحية من نواحي الإدارة العامة لها وزير يختص بها، وهناك بيت خاص لانعقاد مجلس الوزراء في قصر الإمارة.[25]

ومن الألقاب التي أطلقت على الحاجب في الأندلس: الوزير ، والحاجب، وسيف الدولة، و شيخ الدولة، ومدبر المملكة. أمّا في المفهوم الحديث فالحاجب بمثابة رئيس الوزراء. [26] وقد ردت مجموعة من الألفاظ استعملت لتدل على الحاجب منها: البوّاب: وهو من يقعد بالباب للاحتراز، ولأنه يَرُدّ الناس ويمنعهم. والأسدال: وهو الحاجب الذي يسدل الستائر ليخفي ما خلفها. والثقيب: ويقوم بترتيب الخصوم والإعلام بمنازل الناس، وهو العريف، و قهرمة الدار عند البربر: الحاجب. 27

وقد أفْرَزَ هذا المنصب الإداري حِرَاكَاً أدبيّاً ثريّاً عبر العصور الإسلامية، وكوَّنت مادةً جيدة، ومنها: أدب طرفاه: الخليفة والحاجب.[28] ونصوص عامةٌ قيلت في الحُجَّاب من دون أن تكون بين أطراف محددة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإنما شُكِّلت نصوص عامة دارت حول الوصايا، وشروط الحاجب. وأدب آخر طرفاه: الجمهور والحاجب ، وقد وضع الجاحظ رسالة خاصة في الحاجب .ضمنها مجموعة من النصوص الأدبية من أخبار وأقوال مأثورة وشعر قيل في الحجابة .

أسباب ظهور الحجابة:

هناك العديد من الأسباب المختلفة التي أدت إلى ظهور وظيفة الحجابة في التاريخ الإسلامي منها ما هو :أمني ، ومنها ما هو إداري خاص بأمور الرئاسة بسبب توسّع الرقعة الجغرافية للدولة، وازدياد عدد السكان والأعراق فيها، فصارت الحجابة مؤسسة منضبطة عنيت بحراسة الخليفة وترتيب الناس في الدخول عليه[29]

، ثم تطورت إلى أن أصبحت مركزا إداريا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لها تكوينات إدارية مستقرة، كما كان للتطور الاقتصادي وتبني الخلفاء العباسيين مظاهر الأبهة التي تميز بها القياصرة الروم، وأكاسرة الفرس دور في اتخاذ الحجاب.

وقد وضعوا شروطا للحاجب منها ما يتصل بالصفات الجسدية ، ومنها ما يتصل بالمهارات والصفات المعنوية ، إذ لا بد لمن يتقلد وظيفة الحجابة أن يَتَّصِفَ بصفات قيادية، منها: العدالة، والعفّة، والأمانة، وهناك صفات أخرى منها: أن يكون :عاقلا ، وحسن المنظر، وجميل الطلعة، وعارفا بمكانة الناس، ولا يعادي الخصوم، ولا يفضل بعضهم على بعض، ويميز الخصم عن الزائر، فصيحا، عالما بمستوى الخصوم ومدى تعصبهم؛ لأن اتِّصاف الحاجب بذلك يمنعه من الوقوع في المحذور، قال أردشير: حقيق على الملك أن يكون طالبة الأربعة إذا وجدهم احتفظ بهم: الوزير الأمين، والكاتب العالم، والحاجب المشفق، والنديم الصالح ، فمن الضروري أن يكون الحاجب مُعَمِّرًا ذو تجربة، له عقل، وحزم يُرْشِدانَه الصواب. 30

كما بينوا للحاجب شروطا ضرورية أخرى منها: أن يكون عارفا بأوقات المحجوب ومدى انبساطه، وأن يكون صحيح الرأي ليضع الأمور في مواضعها، وألّا ينقص من احترام محجوبه، وأن يكون رؤوفا مع الأحرار، وعدم إزعاجهم بطول الانتظار، وأن يكون نزيها لتمنعه من الفساد، وأن يكون سالما في جوارحه من الآفات والنواقص ،وأن يكون صادقا وواضحا فيما ينقل للسلطان أو يبلغ عنه[31] ، وألا يكون جهولًا غبيًا، ذهولا، وأن يكون حازمًا مع الموظفين، يعدل معهم، ينصحهم للاهتمام بأعمالهم. [32]

ولابد للحاجب من أن يكون لديه مؤهلات مكتملة، وسمات متميزة؛ لأنه يعد وسيطًا بين الحاكم والرعية، كما ينبغي عليه أن يكون على دراية بحاجات الناس، وأن يتمتع بالاهتمام والاستعداد؛ لتلبية هذه الحاجات دون الاسترخاء، أو اللامبالاة. وأن يكون قادرًا على استقبال الناس بلطف، واحترام، ويوفر لهم الدّعم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والإرشاد، والمساعدة عند الحاجة. وبهذه الطريقة، يمكن للحاجب أن يساعد على إقامة علاقة جيدة بين الحاكم والرعية، وتحقيق التواصل الفعال لكي تُلبّى حاجاتهم.

والحاجب وسيلة الرّبط بين الحاكم وعامّة الشّعب، وأداته لفهم الرعية وإحسان معاملتهم وتلبية احتياجاتهم ،

قال أحد الملوك لحاجبه: "إنك عيني التي أنظر بها، وجنتي التي أستنيم إليها؛ وقد ولّيتك بابي، فما نراك صانعا برعيّتي؟ قال: أنظر إليهم بعينك، وأحملهم على قدر منازلهم عندك، وأضعهم لك في إبطائهم عن بابك ولزومهم خدمتك مواضع استحقاقهم، وأرتّبهم حيث جعلهم ترتيبك، وأحسن إبلاغك عنهم، وإبلاغهم عنك. وقال: قد وفيت بما عليك قولا، إن وفيت به فعلا؛ والله وليّ كفايتك ومعونتك".[33] إنّ للحاجب أهميّة كبرى فهو الذي يقضي للرعية جميع الأمور، فهو حلقة الوصل فإن كانت غير مكتملة أو بعيدة عن المستوى المطلوب أدى إلى فتنة وكره للحاكم، ونال أموره خلل الانتشار، وتسرّع إليه العائبون بلواذع ألسنتهم ودبيب قوارضهم

وقد تقاطع النثر والشعر ، في رسالة الحجاب للجاحظ وتشكّلت الرسالة في قالبين: قالب شعري، وآخر نثريّ ، وكان الشعر حاضرا في الرسالة ، وجاء النثر على شكل أخبار مسندة إلى رواة ، وجاء الشعر مدعما لخبر أو مبني على حادثة يسردها النص الشعري ، ولا يعدو أن يأتي الشعر في مقطعات شعرية أو قصائد قصيرة ([34]) وأدرس فيما يلي الإحالة في نماذج من رسالة الحجاب للجاحظ.

الإحالة في رسالة الحجابة للجاحظ:

المبحث الأول : مفهوم الإحالة:

يُستعمل هذا المصطلح استعمالا خاصا عند الباحثين، إذ إنّ العناصر المحليّة كيفما كان حالها لا تك تفي بذاتها عند التّأويل بَل لا بُدَّ من العودة إلى ما تشير إليه عند التّأويل، إذ لا تخضع الإحالة للقيود ال نّحويّة، إلّا أنّها تخضع لقيد دلالي من خلال وجوب تطابق الخصائص الدّلاليّة بين العنصر المُحِيل والع نصر المُحَال إليه، وعناصر الإحالة، هي: الضّمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة.

وكما جاءت الإحالة بمعنى مغاير عند اللّغويين والبلاغيين كسيبويه إذ ذكرها بمعنى **مُعلّقا**: إذ يقول: وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ ع نه إذا أرادوا الجزاء[35].

وعرّفها (جون لوينز): بإنّها العلاقة القائمة بين الأسماء والمسمّيات، وإنّ هذه الأسماء تحيل إلى مسم يّات، وهي علاقة دلاليّة تخضع لقيد أساسيّ مع وجوب تطابق الخصائص الدّلاليّة بين العنصر المُحيل والمحال إليه. وقد عرفها الأزهر الزّنّاد: تطلق العناصر الإحاليّة على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقلة بل تعود على

عنصر، أو عناصر أخرى محصورة في أجزاء أخرى من الخطاب .وشرط وجودها هو النّصّ، وتقوم عل ى مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام، وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر.[36]

ويؤكد اللغويون المحدثون على دور السياق في معرفة مرجعية الضمير، خاصة إذا كان الضمير مرجعيته غامضة، وكذلك إذا كانت مرجعيته خارجية؛ لأن المرجعية الخارجية تعتمد على سياق الحال". [37]

فالضمائر مع غيرها من الوسائل تُكوّن نسيجاً نصياً عالياً لذا إذا ظهرت الضمائر مثل: These The The فإنها لا تشير إلى أناس، أو إلى أشياء فقط، بل ترجع إلى فقرات مذكورة فيما سبق، ويقابل هذه الضمائر في العربية ضمائر تقوم بهذا الدور مثل (ذا)، في "هذا" و "ذلك"، وغيرهما من الضمائر...[38]

المبحث الثاني : أنوع الإحالة:

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين:

١ – إحالة داخل النص أو داخل اللغة (Endaphara) وتسمى النصيــة .(Textual)

٢ – إحالة خارج النص أو خارج اللغة (Exophara) وتسمى المقامية .(Situational)

أما الإحالة داخل النص فتنقسم إلى:

1. إحالة على السابق أو إحالة بالعودة وتسمى قبلية(Anaphora) ، وهي تعود على مُفسَر سبق التل فظ به، وهي أكثر الأنواع دورانا في الكلام.
2. إحالة على اللّاحق وتسمى

بعدية (Cataphora)، وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها.

وتتفرع وسائل التماسك الإحالية إلى الضمائر، وأسماء الإشارة، والاسم

الموصول، وأدوات المقارنة مثل :التشبيه، وكلمات المقارنة مثل: أكثر وأقل ... الخ.

أما عن المدى الإحالي فتنقسم الإحالة باعتبار المدى الذي يفصل بين العنصر المُحيل والعنصر المُحال إليه إلى قسمين:

1-إحالة ذات المدى القريب:

تكون على مستوى الجملة الواحدة حيث تجمع بين العنصر الإحالي ومفسره مثل عبارة الشاروني التي يقو ل فيها :لم ينتبه حمدان إلى مشاركة ناقته له [39]

فالضميران في ناقته له في الجملة التي تحتوي على المحال إليه

حمدان فسميت الإحالة بذلك ذات المدى القريب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-2

إحالة ذات المدى البعيد :وتكون بين الجمل المتصلة أو الجمل المتباعدة في فضاء النص والإحالة في ه ذا النوع لا تتـم فـي الجملة الأولى الأصليّة.[40]

المبحث الثالث: عناصر الإحالة:

1. **العنصر المُحال:** هو العنصر الذي يشير إليه المحال إليه داخل النص أو خارجه، و يوجد داخل النص الأدبي في كل الأحول سواء كانت الإحالة داخلية أو خارجية، وقد يكون اسم إشارة أو ضميرا أو اسما موصولاً.

2- **العنصر المُحال إليه:** هو العنصر المنوط بالإشارة من قبل العنصر المحال،

فهو مشارك له في العملية الإحالية وقد يكون سابقا له كما في الإحالة القبلية، أو لاحقا به كما في الإحا لة البعدية.

3- **مُبدع النص:** هو الذي يقوم بتشكيل العملية الإحالية داخل النصوص ولولا المبدع لما خرج العمل الأ دبي بين أيدي القرّاء.

4- المتلقي: هو الذي يستقبل النص ويطلق الحكم عليه، ويحدد قيمته الأدبية، ولا تقل قيمة المتلقّي عن قيمة مبدع النص إطلاقا " فماضي البنية على مستوى التولد كمستقبلها على مستوى الاستقب ال، كلاهما عنصر تكويني من عناصرها"

رابعا: شروط الإحالة:لا بد من توافر بعض الشروط في النص الأدبي حتى يتحقق فيه الترابط النصي عن طريق الإحالة، ومن هذه الشروط:[41]

أ- التطابق بين المُحيل والمُحال إليه من حيث النوع (التأنيث، والتذكير، والعدد الإفراد، والتثنية، والجمع).

ب- أن يكون نفس الشّخص متحدثا عنه في طرفي الجملة، ففي المثال: علي أعزب إذن فخالد غير متز وج. لقد تحقق الشرط الأول في المثال السابق من حيث التطابق بين المحيل والمحال إليه إفراداً وتذكيراً بينما اختلّ الشرط الثاني فيه حيث يتكلم هذا المثال عن شخصين مختلفين، ومن ثم فلا تتحقق الإحالة.

الشرط الثاني: تعالق الوقائع التي تشير إليها القضايا ولكن مع مراعاة: الترتيب الزّمنيّ والعلاقة بين الس بب والنتيجة.

الشرط الثالث: وضوح الإحالة وعدم غموضها ويكون ذلك الغموض من خلال تعدد المحال إليه وإمكانية أن تعود الإحالة إلى كلّ من هذا المتعدد.

الشرط الرابع: العلاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشرط الخامس: أن يكون لدى المتلقّي صورة متخيلة لما يحال إليه.[42]

الفصل الثاني: الإحالة في رسالة الحجابة للجاحظ:

المبحث الأول : الإحالة

بالضمير. يتعدد دور الضّمير في عملية الإحالة فقد يحيل إلى كلمة مفردة أحيانا اسم، وقد يحيل إلى جم لة في بعض الأحيان، ويحيل في أحيان أخرى إلى تركيب، أو خطاب

متكامل هذا إضافة إلى قدرته على الإحالة إلى سياق مقامي خارج النّص.

يعدّ الرّبط بالضمير بديلاً لإعادة الذكر أيسر في الاستعمال، وأدعى إلى الخفة والاختصار، وإنّ الضّمير إذا اتصل أضاف إلى الخفّة والاختصار عنصراً ثالثاً هو الاقتصار.[43]

متكامل هذا إضافة إلى قدرته على الإحالة إلى سياق مقامي خارج النّص.

يعدّ الرّبط بالضمير بديلاً لإعادة الذكر أيسر في الاستعمال، وأدعى إلى الخفة والاختصار، بل إنّ الضّم ير إذا اتصل فقد أضاف إلى الخفّة والاختصار عنصراً ثالثاً هو الاقتصار.

ويمكن الاستعانة كذلك بأسلوب آخر في توجيه الإحالات الضميرية في النّصّ، من خلال ما يسمى (ا **لبؤرة الرئيسة للنّصّ أو النّواة)**؛ إذ تعمل النّواة على شدّ مكونات النّص نحوها بما فيها الضمائر، ويكون النّصّ

متماسكاً عندما تعمل البؤرة على استقطاب، الضمائر نحوها، ففي سورة الأنعام بدأت الآيات بقوله تعالى) : الْحَمْدُ لِلَّهِ ((الأنعام: 1)،

وهي البؤرة الرّئيسة للبنية الكبرى الأولى، وممّا عزّز هذا الحكم أنّ حشداً من الضّمائر يحيل إلى لفظ الج لالة، فقد ورد الضمير المُحيل إلى لفظ الجلالة ست عشرة مرة في ثماني آيات، ناهيك عما بعدها من آي ات.

وتتفرع الضمائر الشّخصية إلى نوعين: ضمائر وجوديّة:

(أنا، أنت هو، هما...)، وإلى ضمائر ملكية:

(كتابي كتابك، كتابها(...، وتعدّ الضّمائر الدّالة على المتكلم، والمخاطب إحالة إلى خارج النص، ولا ت صبح إحالة إلى داخل النص إلا في الكلام المستشهد بهن أو في خطابات مكتوبة متنوعة، مثل الخطاب السّرديّ، وهناك خلاف محتدم بين الباحثين حول دور ضمائر الملكية، والمتكلّم، والمخاطب في الاتّساق [44].

قوله: وعهد أميرٌ إلى حاجبه فقال:

أوف كلّ امرئٍ **قدره**، ولا تُجاوزْ به **حدَّه**، وتوقَّ الجور في ذلك التوقّيَ **كلَّه**. أقبلْ على مـــن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحجب بإبداء البشر وحلاوة العُذر، وطلاقة الوجه ولين القول، وإظهار الودّ، حتّى يكون رضاه عنك لما يرى من بشاشتك **به**، وطلاقتك **له**، كرضا من تأذن **له** عنك لما يُمنحه من التّكريم، ويحويه من التعظي م؛ فإنّ المنع عند الممنوع في لين المقالة يكاد يكون كالنَّيل عند العظماء في نفع المنالة.[45]

شكّلت الضّمائر المتّصلة

هنا تماسكا نصّيّا من خلال الإحالة القبيلة من خلال ارتباطها بكلمة (امرئ)، والّتي دار النّصّ حولها، إ ذ تضمّنت هذه الرّسالة ضمائر الغائب في مجموعة كلمات مثل:

(قدره، حدَّه، رضاه، به، له، يُمنحه، ويحويه)، كما تضمّنت ضمير المتكلّم في الثلاث كلمات: **(بشاش تك، وطلاقتك، وعنك)**، واللّواتي أكملن التّرابط النّصّيّ خلال الخطاب الّذي خاطبه الأمير إلى حاجبه، إذ أمره بأن يوفّ كلّ شخص حقّه دون تجاوز، وألن قولك وأظهر الود، وبذلك لعبت هذه الضّمائر دورا ك بيرا في تماسك النّصّ.

تعدّ الضمائر من أهم أدوات تحقيق التّماسك النّصّيّ؛ لكونها تنظم تتابع التراكيب بعضها ببعض لتكوّن جزءا من الخطاب العام، فالضمير أنسب الأسماء تعيينا وتوضيحا لمعاني التّراكيب، وتنوع الضّمائر وتحوّلها يؤدّي إلى انتاج حركات دلاليّة في النّصّ نفسه، تعدّ انعكاسا لحركة الضّمائر.[46]

ومن مواضع الإحالة بالضمائر ما أورده الجاحظ إذ يقول:

"أمير لحاجبه:إنك إن نقصت الكريم ما يستحقُّه من مال لم يغضب بعد أن تستوهبه منه، وإن نقصته من قدره أسخطته أشدَّ الإسخاط، إذ كان يريد دنياه ليصون بها قدره، ولا يريد قدره ليبقي به دنياه، فكن لتحيُّ ف عرضه أشدَّ توقّياً منك لتحيُّف ماله." [47]

إنّ الإحالة هنا إحالة قبليّة تعود إلى كلمة **(الكريم)**، لقد أدّت هذه الضّمائر الأحد عشر دورا كبيرا في ربط تماسك النّصّ، أي أنّه إذا لم يعط الكريم حقّه ونقصه إيّاه ظلمه، فلا تفعل ذ لك.

ومن مواضع الإحالة بالضمائر ما أورده الجاحظ في هذه الرسّالة بقوله:

إنّ الهيثم بن عديٍّ قال: قال خالد بن عبد الله القسريّ لحاجبه:

لا تحجبنَّ عنّي أحدًا إذا أخذت مجلسي؛ فإنّ الوالي لا يحتجب إلّا عن ثلاث: إمّا رجلٌ عييٌّ يكره أن يُطَّلع على عيّه، وإمّا رجلٌ مشتمل على سوءة، أو رجلٌ بخيل يكره أن يدخل عليه إنسانٌ يسأله شيئاً.

أنشدني محمودٌ الورّاق لنفسه في هذا المعنى:

إذا اعتصم الوالي بإغلاق **بابه** ... وردَّ ذوي الحاجات دون **حجابه**

ظننت به إحدى ثلاثٍ، وربّما ... نزعت بظنٍّ واقع **بصوابه**

به مسٌّ من العيّ ظاهر ... ففي **إذْنه** للناس إظهار ما **به**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فإن لم يكن عيّ اللّسان فغالبٌ ... من البُخل يحمي **ماله** عن **طلابه**

فإن لم يكن هذا ولاذا فريبةٌ ... يصرّ عليها عند إغلاق **بابه** [48]

شكّلت الإحالة القبلية الخارجيّة الّتي عادت إلى قائل الأبيات) **الورّاق)**، والّتي ظهرت من خلال ضمير الملكيّة **(التّاء)** اتصالا وثيقا، وكما لعب ضمير **(الهاء)** الذي كثر ذكره إذ لا يكاد بيت إلّا وكان به ضم ير

يعود على **(الولي)**، ويبدو ذلك من شدة حرص الشّاعرعلى أن يذكر ما كان يخاطب حاجبه وينبهه إلى أ مور ذات أهميّة قصوى تخصّ تعامله مع الرّعيّة عندما يغلق بابه بوجه السّائلين وظنّه به بثلاث حاجات، إذ عمل بدوره على التّماسك النّصّيّ بشكل ملحو للعيّان، وقام بربط أبيات الشّعر بذهن القارئ وكذلك ال سّامع.

ومن مواضع الإحالة بالضمائر ما أورده الجاحظ في رسالته عن الهيثم بن عديّ عن مجالد عن الشَّعبيّ، أن عبد الملك بن مروان قال لأخيه عبد العزيز بن مروا ن، حين ولاَّه مصر:

إن الناس قد أكثروا **عليك**، **ولعلّك** لا تحفظ، فاحفظْ عنّي ثلاثا.

قال: قل يا أمير المؤمنين.

قال: انظر من تجعل **حاجبك**، ولا تجعلْه إلا عاقلاً فهماً مُفْهماً، صدوقاً لا يورد **عليك** كذباً، يُحسن الأداء **إليك** والأداء **عنك**، **ومُرْه** ألّا يقف **ببابك** أحدٌ من الأحرار إلاّ **أخبرك**، حتّى تكون **أنت** الآذن **له** أو المانع؛ **فإنه** إن لم يفعل كان **هو** الأمير و**أنت** الحاجب، وإذا خرجت إلى **أصحابك** فسلِّم عليهم يأنسوا **بك**، وإذا ه ممت بعقوبةٍ فتأنَّ فيها؛ **فإنّك** على استدراكها قبل فوتها أقدر **منك** على انتزاعها بعد فوتها.[49]

وردت الضّمائر في اثنتي عشرة عبارة بصيغة) الكاف للمخاطب) المفرد، و(أنت) للمخاطب مرة واحدة، و)ضمير الغائب) أربع مرّات، لقد شكّلت ضمائر المخاطب بالكاف التي كثرت في النّصّ، والتي يعود

جميعها إلى المحال إليه عبد العزيز بن مروان من خلال خطاب أخيه عبد الملك بن مروان حين ولّاه م صر، فطلب منه حفظ ثلاث أمور:

أن يتصرّف بشكل حسن، وإذا خرج إلى أصحابه فليسلم، وإذا همّ بعقوبة فليتأنّ، وجميع هذه الضّمائر شكّ لت إحالة قبليّة إلى المخاطب الوالي عبد العزيز فأسهمت الضّمائر في تماسك النّصّ وربطه، ولم تسهم فقط في الاتساق الشّكليّ فقط للجمل، بل أسهمت في الرّبط الدّلاليّ للجمل المتفرّقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إذ يقول تمام حسان في دور الضمائر في الرّبط: إنّ الضمائر تلعب دوراً هاماً جداً في علاقة الربط فعندما يعود الضمير إلى مرجع يغنى عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومما يؤدى إلى تماسك أطراف الجملة.[50]

وقد تعدّدت مواضع الضمائر بين أجزاء النّصّ التي اعتمد عليها الجاحظ في كتابة رسالته، إذ شكّلت حلقت وصل داعمة لانسجام النّصّ انسجاما ملحوظا، ولقد شكّلت الضّمائر **(الغائب، والمتكلم، والمخاطب)** تماسكا نصّيّا من خلال الإحالة القبيلة.

إذ الأصل في المرجع، أو المحال إليه أن يكون سابقا على الضمير لفظا، ورتبه مطابقا له لفظا، ومعنى.[51]

المبحث الثاني: أسماء الإشارة:

تعدّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة إلى جانب الضمائر أكثر الوسائل شيوعا في اللغة العربية؛ لما لها من دور فعال في تحقيق الترابط النصي، وتحديد العلاقات اللغوية في الوحدات النصية .

وهي وسيلة من وسائل الاتساق الإحاليّة؛ لما تحقّقه من ترابط نصّيّ بين أجزاء النّصّ، والّتي تحتاج إل ى مفسّر يوضّحها، كما تبرز أهمّيتها في النّصّ؛ وذلك لأنها تجعل القارئ دائم البحث عن المحال إليه ا لذي يفسّر اسم الإشارة العنصر المحيل، ويزيل عنه إبهامه، فهي بمثابة الجسر المتّصل بين الأجزاء الم تباعدة في فضاء النّص.[52]

وقد عرّفها ابن هشام الأنصاريّ بقوله: "الْإِشَارَة وَهُوَ مَا دلّ على مُسَمّى واشارة الى ذَلِك الْمُسَمّى تَقول مُشِيرا إِلى زيد مثلا هَذَا فتدل لَفْظَة ذَا على ذَات زيد وعَلى الْإِشَارَة لتِلْك الذَّات، وتنقسم أَسمَاء الْإِشَارَة بِحَ سب من هِيَ لَهُ سِتَّة أَقسَام بِاعْتِبَار التَّقْسِيم الْعقلِيّ،

وَخَمْسَة بِاعْتِبَار الْوَاقِع وَبَيَان الأول أَنَّهَا إما لمفرد أو مثنى".[53]

والإشارة لها أركان لابدّ من توفّرها وهي:

1. المُشير: المتكلّم.
2. المشار إليه: الشيء في الخارج وقد يبيّن مدلولا عليه باسمه.
3. المُشار لَه بالمُشار إليه: المخاطَب
4. المشار به :عبارة الإشارة اللّفظ الذي تتحقق به.[54]

5-عمل الإشارة: الحاصل معنى وخارجا من الإشارة. فإذا توفّرت هذه الأركان حصلت الإشارة.[55]

تنقسم أسماء الإشارة باعتماد المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسّره إلى

نوعين:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النوع الأول: إحالة ذات مدى قريب، وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جم ليّة.

النوع الثاني:

إحالة ذات مدى بعيد، وهي تجري بين الجمل المتّصلة أو المتباعدة في فضاء النّصّ، وهي تتجاوز الف واصل أو الحدود التّركيبية القائمة بين الجمل.[56]

لقد وجد مجموعة من النحاة أنّ هناك أسماء إشارة تدلّ على المفرد، والمثنى، والجمع، حيث قال "سيب ويه(180هـ): والأسماء المبهَمة:

"هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك".[57]

وقد جاءت الإحالة بأسماء الإشارة في رسالة الجاحظ في عدّة مواضع منها ما أورده في قوله:

قال ابن أبي زرعة :قال رجلٌ من أهل الشام، لأبي الخطّاب الحسن بن محمد الطائي يعاتبه في حجابه:

هذا أبو الخطاب بدرٌ طالعٌ ... من دون مطلعه حجابٌ مظلم[58]

ويقال وجه المرء حاجبه كما ... بلسان كاتبه الفتى يتكلم

أدنيت من قبل اللقاء، وبعده ... أقصيت، هل يرضى بذا من يفهم

وإذا رأيت من الكريم فظاظةً ... فإليه من أخلاقه أتظلم.[59]

وردت إحالة اسم الإشارة **(هذا)**، التي تصنّف إحالة داخليّة بعديّة، والّتي أشارت إلى ما جاء بعدها ألا وهو أبو الخطاب بالمشار إليه **(هذا)**، والذي أشار إلى إحالة ذات مدى قريب حين جاءت بعد الإشارة مبا شرة؛ لتشير إلى ما جاء في البيت في معاتبة الطّائيّ في حجابه، وبذلك سبب قرب اللّفظين تماسكا نصيّ ا، وقرّب للقارئ ما أشار إليه الشّاعر.

إنّ لأسماء الإشارة دورا بارزا في ربط أجزاء النّصّ بعضها ببعض، ومهما تعددت أدوات الإحالة الإشارية، فإنّ وظيفتها الأساسية، هي الربط بين أجزاء النّصّ عندما تستخدم في الإحالات القبلية والبعدية.[60]

وقد جاءت الإحالة بأسماء الإشارة في رسالة الجاحظ في موضع أورده في قوله:

عن إسحاق الموصليّ عن ابن كناسة قال: خبِّرت أنّ هانئ بن قبيصة وفد على يزيد بن معاوية، فاحت جب عنه أيّاماً، ثم إن يزيد ركب يوماً يتصيد فتلقاه هانئ فقال: يا يزيد، إن الخليفة ليس بالمحتجب المتخ لِّي، ولا المتطرِّف المتنحِّي، ولا الذي ينزل على الغدران والفلوت، ويخلو للذات والشهوات، وقد وليت أمرن ا فأقم بين

أظهرنا، وسهّل إذننا، واعمل بكتاب الله فينا. فإن كنت قد عجزت عمّا هنا فأردد علينا بيعتنا نبايع من يعم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ل **بذلك** فينا، ويقيمه لنا، ثمّ عليك بخلواتك، وصيدك، وكلابك.[61] قال: فغضب يزيد وقال: والله لولا أن أ سنَّ بالشّام سنّة العراق لأقمت أودك، ثمّ انصرف وما هاجه بشيء، وأذن له، ولم تتغيّر منزلته عنده، وتر ك كثيراً مما كان عليه.[62]

إنّ

اسم الإشارة **(ذلك)** رغم مجيئه في آخر الفقرة إلّا أنّه عوّض المقطع الممتدّ من **يا يزيد، إن الخليفة ليس بالمحتجب المتخلِّي** إلى غاية، **ويخلو للّذات والشهوات**، وبذلك حقق إحالة قبليّة مكثّفة أسهمت في اتّساق الكلام، وترابط بعضه ببعض؛ ولأنّ اسم الإشارة **(ذلك** (يحيل على كيفية تصرّف **الخليفة** مع الناس، وك يفية معيشته غير المقبولة عند **هانئ بن قبيصة**، والّذي هو في غفلة، وبعيد كلّ البعد عن العمل بكتاب ا لله، والقيام بواجبه على أتمّ وجه.

لقد لعبت أسماء الإشارة بأنواعها المتعدّدة دورا كبيرا في الرّبط، والانسجام بين أجزاء النصّ في رسالة الحجابة مما جعلها ذات التحام ملحوظ، أدّى إلى إزالة أي غموض بين عتبات النّصّ من خلال الإحالة القبليّة، والبعديّة.

المبحث الثّالث : الأسماء الموصولة

الموصول في الأصل اسم مفعول مِن وَصَل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه، وسمّيت الأسماء المو صولة بذلك؛ لأنها توصل بالكلام الّذي بعدها وهو من تمام معناها، وذلك لأنّها أسماء ناقصة الدّلالة لا يتّضح معناها إلا إذا وصلت بالصّلة، فإذا قلت جاء الذي) **أو** (رأيت التي لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، وذلك كأن تقول جاء الذي ألقى الخطبة، أو رأيت التي فازت في م سابقة الشعر. ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها: الأسماء الموصولة بصلة.[63]

فقد تنقسم الأسماء الموصولة إلى: اسم موصول عام، واسم موصول مختص، إذ يقوم الثاني منهما على مبدأ التماثل،

والتطابق فيما هو موجود، نحو :الذي، والتي، والذين...إلخ على عكس الأوّل العام الذي لا يتحقق فيه م بدأ التماثل، نحو:

ما، ومن...، وهي تقوم أيضاً بالربط الدّلالي من خلال ذاتها، وما يرتبط بها بعدها، فهي لا تحمل دلالة خاصة، وكأنها جاءت تعويضا عما تحيل إليه.

إن الاسم الموصول مُبهم الصلة وفي حاجة المفسر، ورغم إبهامه إلا أنه يحقق نوعا من الربط في جم لته، أو تنزاح الدائرة فيتجاوز جملته للربط بينها وبين غيرها فإذا قلنا:

كُن بارّا بوالدك والدك ربّاك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تمّ الرّبط بين الجملتين بالموصول فتصبح جملة واحدة موسعة: "كن بارا بوالدك الذي ربّاك " ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن عناصر الإحالة هذه دائما أخف من العناصر الإ شارية المُحال إليها، وأكثر اختصاراً سواء كان المحال إليه ذاتا، أو معنى، أو جملة، أو عدّة جمل، بل قد يشير[64]

العنصر الإحالي إلى نشاط لغوي متسع، نحو: قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) (الواقعة: 95)، فالعنصر الإشاري هنا هو الحديث.[65]

وقد أورد الجاحظ في رسالته الحجاب عدّة مواضع للإحالة بالاسم الموصول منها:

1-حجب أحمد بن أبي طاهر بباب بعض الكتاب فكتب إليه:

ليس لحرٍ من نفسه عوض، ولا من قدره خطر، ولا لبذل حريته ثمن. وكلُّ ممنوع فمستغنىً عنه بغيره، وكلُّ مانعٍ **ما** عنده ففي الأرض عوضٌ منه، ومندوحةٌ عنه

وقد قيل: أرخص **ما** يكون الشيء عنده غلائه.

وقال بشار:" والدرُّ يُترك من غلائه.[66]

يتضّح من خلال النّصّ السّباق أنّ الإحالة القبليّة تجسّدت من خلال الاسم الموصول **(ما)**، وربط بالصلات **(عنده، ويكون)**، وكذلك اتّصالها بالضمير العائد الّذي يربطها بالموصول، فالكاتب يتحدّث عن النّفس ال حرّة التي لا تقدّر بثمن، والتي لا يشبهها أحد، وبذلك قام الاسم الموصول بتحقيق التّضامّ بين عبارات النّصّ.

2-حجب أحمد بن أبي طاهر بباب بعض الكتاب فكتب إليه:

ونحن نعوذ بالله من المطامع الدنيّة، والهمّة القصيرة، ومن ابتذال الحرية، ولا استرقّها طمع، ولا طبعت على طبع. وقد رأيتك ولّيت عرضك **مَن** لا يصونه، ووكلت ببابك **مَن** يشينه، وجعلت ترجمان كرمك **من** يكثر من أعدائك، وينقص من أوليائك، ويسيء العبارة عن معروفك، ويوجه وفود الذمّ إليك، ويضغن قلو ب إخوانك عليه؛ إذ كان لا يعرف لشريفٍ قدرا، ولا لصديقٍ منزلة،[67]

ويزيل المراتب عن جهاتها ودرجاتها، فيحُطُّ العليّ إلى مرتبة الوضيع، ويرفع الدنيَّ إلى مرتبة الرفيع، ويقبل الرُّشى، ويقدِّم على الهوى. وذلك إليك منسوبٌ، وبرأسك معصوب، يلزمك ذنبه، ويحلُّ عليك تقصي ره.[68]

فالملاحظ من هذا المقطع أنّ الاسم الموصول المشترك مَنْ قد ساهم في تحقيق الاتّساق والرّبط الشّكل يّ بينه وبين الصّلة، وكذلك الضّمير العائد على مجموعة من الأمور، وهي)من لا يصون العرض، وي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شين بابك، والذي يكثر الأعداء)؛ وذلك لتوضيح المقصود منه
الضّمير، وإزالة الغموض عنه، فكشفت الصّلة السّابقة يشينه، (وجعلت ترجمان كرمك، يكثر من أعدائك)
إبهام الموصول من، ووضحت معناه، لقد أحال الاسم الموصول
(مَن) إحالة بعديّة أدّت إلى ترابط النَّصّ وتماسكه، فزادت فهم النصّ للسامع.

إنّ الموصول لعب دور الرّابط بين أواصر الجملة، أو السّياق القائم على أكثر من جملة، ويستدلّ بقول البلاغيين أنّه يحل محل الضمير فلو عدلت عن الموصول، واستعملت الضّمير المطابق له لحدث الرّبط المطلوب.[69]

قال عبد الله: وقد كنت أتيته فحجبني بعض غلمانه، فحلف بالأيمان المغلَّظة أن يقلع عين من حجبني، ثم قال: يا غلام، لا يبق في الدار غلامٌ ولا منقطعٌ إلينا إلاَّ أحضرتمونيه !قال: فأتى بغلمانه وهم نحوٌ من ثلاثمائة، فقال: أشرْ إلى **من** شئت **فيهم**، فغمزني ثمامة فقلت:
جُعلت فداك لا أعرفُ الغلام بعينه، فقال: ما كان لي حاجبٌ قطٌّ، ولا احتجبت؛ وذلك لأنَّه سبق منّي قول ، لأنّي كنت وأنا بالريّ وقد مات أبي وخلَّف لي بها ضياعاً فاحتجت إلى ملاقاة الرجال والسُّلطان[70]
فيما كان لنا، فكنت أنظر إلى الناس يدخلون، ويصلون، وأُحجب أنا وأُقصى، فتتقاصر إليّ نفسي، وي ضيق صدري، فآليت على نفسي إن صرت إلى أمرٍ من السُّلطان ألاَّ أحتجب أبداً.[71]

جاءت الاحالة القبلية من خلال الاسم الموصول**(مَن)**، والذي يعود على الغلمان، أمّا المُحال إليه هو عبد الله بن أبي مروان الذي حجبه غلمان أبي عبّاد الكاتب عندما أتى إليه، فأخبره بعد ذلك بالذي حصل ، فحلف بأيمان مغلّظة أن يقلع عيني من حجبه من الدّخول فقال له أشر إلى
من شئت فيهم، لقد ساهم الموصول في ترابط النّص، وتماسكه، وإيصاله للسّامع بشكل سهل وممتع، وقام ت جملة الصّلة بإتمام المعنى، كما قام الضّمير) فيـ**هم)** العائد على الغلمان وربطه بالصّلة بالإيضاح ب شكل أكبر وأزال الإبهام، وقد أكد **الأنباري** ذلك بقوله:
الأسماء الموصولة سميّت الأسماء الموصولة بذلك؛ لأنّها تحتاج إلى صلات، وضمائر توضّحها، وتبيّنها ، ولأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها.[72]

وقد تحدّث الغلاييني عن الموصول بقوله: هو ما يَدلُّ على مُعين بواسطة جملة تذكر بعده، وتُسمّى هذه الجملة: (صلة الموصول). وهذه الصلة الجملة هي التي تُذكر بعده فتتّم معناه، مثل: «جاء الذي أكرمتُهُ». ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب. والعائد: ضمير يعودُ إلى الموصول وتشتمل عليه هذه الجملة، وبذلك يتم الرّبط بين أجزاء النّصّ بالشّكل المطلوب.[73]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بناء على ما سبق يجد الباحث أنّ الإحالة التي جاءت من قِبَل الاسم الموصول الذي قام بدرو كبير في العمل على جعل النص منسجما مفهوما للسامع بعيد عن التّفكك، من خلال جملة الصّلة، والضمير الذي يعود على الاسم الموصول قبله بإحالة قبليّة تعتمد على مذكور سابق، ويظل مرتبطًا بهذا المذكور السابق يحدث نسقًا واحدًا للنّص كلّه.

خاتمة

تناول البحث الحجاب وأدبهم وتطوره عبر العصور الإسلامية واهتمام الجاحظ بجمع ذلك الأدب في كتاب خاص ، ثم بين دور الإحالة بأشكالها المختلفة في تحقيق التماسك النصي في ذلك الكتاب، وناقش دور كل من الضمائر وأسماء الإشارة كعنصرين أساسيين في الإحالة وتماسك النص. وخلص إلى أن الجاحظ من أوائل من جمع أدب الحجاب في كتاب خاص ، وأن النصوص التي جمعها وشكل منها رسالة محددة تتعاضد لتشكل أدبا يرقى إلى أنّ يكون جنسا أدبيا سرديا قديما، له ما يميزه من حيث الشكل والمضمون والقيم البلاغية والجمالية ، كما خلص إلى أنّ النصوص المشكلة للكتاب متماسكة تحيل على بعضها بعضا يعضدها المقام والحال وطريقة بناء اللغة المعتمدة على الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها من أدوات النحو .

المصادر والمراجع

1. أحمد، هناء ربيع، الاحالة ودورها في تماسك النّصّ الشّعريّ عند امرئ القيس. مجلّة كلية الآداب ، جامعة المنصورة، العدد 49، 2011م.
2. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت: محمد مدكور، ووائل الباري، الكويت، إصدار مجلة الوعي الإسلامي، 2015م.
3. البغدادي، محمد بن حبيب بن أمية، المحبر ،الهند، دائرة المعارف العثمانية، 1942م.
4. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء تحليل اللساني للخطاب، دار جرير ، 2009.
5. بوترعة، عبد الحميد، "الإحالة النصيّة وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني دراسة تطبيقية على بعض الشواهد القرآنية"، المجلد عدد16، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الآداب و اللغات، 2012م.
6. الجاحظ، عمرو بن بَحر، رسائل الجاحظ، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي،1964

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. جرمان، نعيمة، الإحالة ودورها في دلالة النص وتماسكه، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، 2012م
8. ابن خلدون، عبد الرحمن، بيروت، دار الفكر،تاريخ ابن خلدون ،بيروت، دار الفكر، ١٩٨١ .
9. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، 1955م.
10. حسّان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، القاهرة، عالم الكتب، 2006م
1. حسين، قادر مجيد، وظيفة الحجابة في تاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية جامعة صلاح الدين، أربيل، 2019م
2. الخلف، سالم بن عبد الله، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، ٢٠٠٣م
3. الذيابات، آمنة محمود عودة، الحجابة والوزارة في عصر الخلافة الأموية في الأندلس رسالة ماجستير بجامعة مؤتة، 2000م،
4. رحّال، مروة، الإحالة ودورها في تماسك النص الشعري،تناهيد النهر لعامر شارف أنموذجا، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2019م
5. الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء في، 2001م.
6. زيدان، جورجي. تاريخ التمدن الإسلامي ، مؤسسة هنداوي، 2012.
7. السامرائي، خليل إبراهيم، عبد الواحد ذنون طه، ناطق صالح مصلوب، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000م
8. سيبويه، عمرو بن عثمان، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988 م، ط 3،
9. الشهابي، قتيبة، معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين، سوريا، وزارة الثقافة، 1995م
10. الشاويش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة، تونس، المؤسسة ا لعربيّة للتوزيع، 2001م
11. صقر، شحاتة محمد، معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين وكاتب وحي النبي الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كشف شبهات وردّ مفتريات"، الإسكندرية، دار الخلفاء الراشدين.
12. ضيف، شوقي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة ، 1995.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربيّ العصر العباسيّ الأوّل، دار المعارف، ط8، 2012م
14. عفيفي، أحمد، نحو النّصّ اتجاه جديد ، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2001م
15. علي، حكيمة حاج، الإحالة ودورها في التماسك النصي " سورة البقر ة أنموذجا"، 2022 م
16. علي بن مصطفى الطنطاوي، فكر ومباحث، مكتبة المنارة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط2، 1998م
17. الفقي، صبحي إبراهيم. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، قباء للطباعة، 2000.
18. عويسيان التميمي البصري، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط.
19. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، بيروت، المكتبة العصريّة، 1994م،
20. القيرواني، إبراهيم بن علي الحصري، زهرة الآداب وثمر الألباب، بيروت، دار الجيل، ط4، 2005م،
21. ابن كثير، تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية، موقع الإسلام، المكتبة الشّاملة.
22. الكريم، عبد الكريم بن عبد الله، أدب الحجاب استجلاء الرؤية والفن، مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد9، 2015م.
23. المصيفي، أمير رفيق، الإحالة بالضّمائر في (سورة الإنسان)، 2016م،
24. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1993م.
25. ابن هشام، بد الله بن يوسف، ت: عبد الغني الدقر، د.ط.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Difficulties Encountered by Sudanese Instructors in Managing Large Classes at Secondary Schools

Hassan Mohammed Abd Elhadi Ali [1]

English Language Department, Faculty of Education, Bakht-er-Ruda University, Alduweim, Sudan 1

dtc.hm22@gmail.com

Send Article Date: 10 / 1 / 2026 **Date of acceptance of the article: 4 / 3 / 2026**

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract

This study investigated the challenges of severe overcrowding in Sudanese secondary school classrooms, which negatively impacts teaching quality and teacher well-being by shifting focus to managerial tasks. It aimed to identify key challenges, analyze contributing factors, document teacher adaptation strategies, assess training adequacy, and provide recommendations. The population consisted of all secondary school teachers in Sudanese public schools managing large classes, with a purposive sample of 50 teachers selected. Adopting a descriptive-analytical approach, quantitative data were collected via a structured questionnaire (Cronbach's $\alpha = 0.82$). Results revealed significant challenges: disciplinary difficulties (86%), loss of instructional time (74%), heavy assessment burdens (74%-78%), and negative impacts on teacher well-being (84%). Teachers widely adopted strategies like group work (84%), using technology (80%), establishing clear rules (88%), and supporting weaker students (80%). While administrative support was viewed positively (78%), specialized training was deemed insufficient (60%). Recommendations are provided for policymakers (reduce class sizes, improve infrastructure, mandate training), school leaders (foster collaboration, simplify procedures, engage parents), and teachers (share practices, use technology, implement proactive management).

Keywords: Classroom management, large classes, Sudan, teaching challenges, coping strategies, institutional support, teacher stress.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

بحثت هذه الدراسة في تحديات الاكتظاظ الشديد في فصول المرحلة الثانوية السودانية، الذي يؤثر سلباً على جودة التعليم ورفاهية المعلمين من خلال تحويل التركيز نحو المهام الإدارية. وهدفت إلى تحديد التحديات الرئيسية، وتحليل العوامل المساهمة، وتوثيق استراتيجيات تكيف المعلمين، وتقييم كفاية التدريب، وتقديم توصيات. تألف مجتمع الدراسة من جميع معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية السودانية الذين يديرون فصولاً كبيرة، حيث تم اختيار عينة قصدية مكونة من 50 معلماً. وباعتماد نهج وصفي تحليلي، جُمعت بيانات كمية عبر استبيان موجه (معامل كرونباخ ألفا = 0.82). وكشفت النتائج عن تحديات كبيرة: صعوبات في الضبط (86%)، وفقدان وقت التدريس (74%)، وأعباء تقييم ثقيلة (78%–74%)، وتأثير سلبي على رفاهية المعلم (84%). واستخدم المعلمون استراتيجيات مثل العمل الجماعي (84%)، والتكنولوجيا البسيطة (80%)، ووضع قواعد واضحة (88%)، ودعم الطلاب الضعاف (80%). وبينما كان الدعم الإداري مُقدراً (78%)، كانت فرص التدريب المتخصص غير كافية (60%). وتم تقديم توصيات لصانعي السياسات (تخفيض الكثافة، تحسين البنية التحتية، تدريب إلزامي)، وقادة المدارس (تعزيز التعاون، تبسيط الإجراءات، إشراك أولياء الأمور)، والمعلمين (تبادل الممارسات، استخدام التكنولوجيا، تطبيق إدارة استباقية).

الكلمات المفتاحية: إدارة الفصل، الفصول المكتظة، السودان، تحديات التدريس، استراتيجيات المواجهة، الدعم المؤسسي، ضغط المعلم

1.0 Background of the Study

Education in Sudan faces numerous challenges, one of the most critical being the rapid increase in the number of students per class in secondary schools. Large class sizes have become a common phenomenon, particularly in urban and public schools, due to limited resources, population growth, and inadequate infrastructure. Managing such large classes is a difficult task for teachers who must ensure discipline, maintain student engagement, and deliver lessons effectively despite the overcrowded environment. This situation often results in decreased learning outcomes, teacher burnout, and limited student participation. This study investigates the challenges faced by Sudanese teachers in managing large classes in secondary schools. It aims to analyze the causes of these problems and suggests practical solutions to improve classroom management and enhance teaching and learning quality.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.1 Statement of the Problem

The central problem addressed in this study is the difficulty Sudanese secondary school teachers face in managing large classes effectively. The increasing number of students in each class creates an environment where maintaining discipline, providing individual attention, and ensuring active participation become major challenges. These conditions negatively affect both the teaching process and student achievement. Therefore, it is essential to explore the problems, identify their causes, and propose appropriate management strategies.

1.2 Objectives of the Study

The main objectives of this study are:

1. To identify the major problems faced by Sudanese secondary school teachers in managing large classes.
2. To analyze the factors contributing to these problems.
3. To examine the current strategies that teachers use to manage large classrooms.
4. To propose practical and innovative methods to improve classroom management in large classes.
5. To explore the relationship between class size and teacher performance or student outcomes.

1.3 Questions of the Study

The study seeks to answer the following research questions:

1. What are the main behavioral and academic challenges teachers face in large classrooms?
2. What factors contribute to the difficulties do teachers experience in managing large classes?
3. Do teachers possess the skills and training required to manage large classrooms effectively?
4. What strategies do teachers and education experts suggest to overcome these challenges?
5. How does class size affect the quality of teaching and learning outcomes?

1.4 Hypotheses of the Study

Based on the research questions, the following hypotheses are proposed:

1. Large class sizes negatively affect the quality of classroom management and students' learning outcomes.
2. Teachers who receive proper training in classroom management demonstrate better control and organization in large classes.
3. A lack of resources and infrastructure contributes significantly to the difficulties teachers face in managing large classes.
4. There is a significant relationship between class size and teacher job satisfaction.

5. Significance of the Study

This study is significant because it highlights one of the key obstacles in Sudan's education system. By identifying the challenges of managing large classes and proposing effective strategies, the study contributes to improving teaching quality and enhancing student learning experiences. The findings will be valuable to teachers, educational administrators, policymakers, and researchers who aim to promote effective classroom management practices and improve the overall educational process in Sudan.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.6 Method of the Study

The study employed a descriptive analytical method to collect, analyze, and interpret data related to the challenges teachers face in managing large classes. Data obtained through questionnaires, interviews, and classroom observations. The sample included Sudanese secondary school teachers from different schools, ensuring a diverse and representative understanding of the problem.

1.7 Limitation of the Study

This study is limited to Sudanese secondary schools due to time, financial, and logistical constraints. The focus is on teachers' perspectives regarding classroom management in large classes. Other factors such as students' perceptions or administrative issues may not be fully explored. Despite these limitations, the study aims to provide a clear and valuable insight into the main challenges and possible solutions for managing large classrooms effectively.

2-Literature Review

2.1 The Concept of Classroom Management

Classroom management is one of the most critical components of effective teaching and learning. It encompasses all the actions teachers take to establish and maintain an orderly learning environment that promotes academic success and positive student behavior (Marzano, 2017). It is not limited to discipline; rather, it involves planning, organization, communication, and the creation of a climate conducive to learning (Emmer & Sabornie, 2015).

2.1.1 Definition of Classroom Management

Classroom management has been defined in various ways depending on the theoretical perspective adopted. According to (Brophy, 1988), it refers to "the actions teachers take to create a supportive environment for academic and social-emotional learning." (Evertson & Weinstein, 2006) describe it as the process of structuring the classroom, establishing rules and procedures, and maintaining order to enable effective instruction. In modern educational research, classroom management includes four interconnected aspects: organization, behavior management, instruction, and emotional support (Jennings & Greenberg, 2009). A well-managed classroom allows for maximum learning time, smooth transitions between activities, and minimal disruptions, enabling students to focus on learning tasks (Marzano, 2017).

2.1.2 Theoretical Perspectives on Classroom Management

Theories of classroom management are rooted mainly in behaviorist and constructivist traditions. From a behaviorist perspective, classroom management relies on reinforcement and punishment to shape student behavior (Skinner, 1953). Teachers set clear expectations and reward positive actions to strengthen desired behavior. For example, using praise, points, or privileges helps reinforce engagement and discipline. The constructivist approach, based on (Vygotsky, 1978), emphasizes social interaction, communication, and student autonomy. Here, the teacher acts as a facilitator who guides students toward self-regulation through collaborative learning and shared responsibility. This approach promotes intrinsic motivation and critical thinking rather than compliance through external control. More recently, scholars

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

such as (Pianta, Hamre, & Allen, 2012) have introduced ecological and socio-emotional models, emphasizing the relationship between teacher student interactions and classroom climate. These perspectives highlight that emotional warmth, respect, and empathy are as vital as clear rules and structure in maintaining a positive classroom environment.

2.1.3 Importance of Classroom Management

In Teaching Effective classroom management directly impacts both teaching quality and learning outcomes. According to (Marzano, 2017), teachers who manage classrooms well can gain up to 50% more instructional time than those who do not. Furthermore, students in well-managed environments show higher levels of engagement, motivation, and academic performance (Emmer & Sabornie, 2015). In contrast, poor classroom management often results in chaos, reduced instructional time, and increased stress for both teachers and students (Jennings & Greenberg, 2009). For teachers in large classes, the importance of management becomes even more critical, as they must maintain order and attention among a high number of learners with diverse abilities and behaviors. Therefore, classroom management should be viewed not merely as a set of control techniques but as an integral part of pedagogy and teacher professionalism. It reflects a teacher's ability to combine structure, empathy, and instructional clarity to create an environment where students can learn effectively.

2.2 Large Classes in Educational Contexts

The issue of large classes has become a significant concern in both developed and developing countries. Increasing student enrollment, population growth, and limited educational resources have led to overcrowded classrooms, particularly in public secondary schools (UNESCO, 2020). Large class size affects not only teaching methods but also the quality of interaction, classroom management, and student achievement (Hardman, Ackers, Abrishamian, & O'Sullivan, 2008).

2.2.1 Definition and Characteristics of Large Classes

There is no universal definition of what constitutes a "large class." The threshold varies depending on country, educational level, and available resources. However, most researchers consider any classroom with more than 40 students to be large, while in low-resource settings, this number can exceed 70 or even 100 (Benbow, Mizrachi, Oliver, & Said-Moshiro, 2007). Large classes are commonly characterized by high student–teacher ratios, limited space, insufficient instructional materials, and restricted opportunities for individualized feedback (Hayes, 1997). These conditions force teachers to adopt teacher-centered methods such as lecturing and rote learning instead of interactive and student-centered approaches (Mulryan-Kyne, 2010). Moreover, in large classes, it becomes challenging to maintain discipline, assess student progress effectively, or provide adequate attention to lowperforming learners (Blatchford, Bassett, & Brown, 2011). Such environments often hinder creativity, participation, and the development of critical thinking skills (Anderson, 2003).

2.2.2 Pedagogical Implications of Large Classes

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Large class size directly influences teaching quality and methodology. Teachers in overcrowded settings often focus on completing the curriculum rather than engaging students in meaningful learning activities (Hardman et al., 2008). This results in less feedback, minimal student–teacher interaction, and reduced motivation (OECD, 2020). According to (Marzano, 2017), effective instruction in large classes requires careful planning, active learning strategies, and classroom routines that minimize disruptions. However, such strategies are difficult to implement when physical space, resources, and time are limited. Furthermore, large classes tend to promote surface learning rather than deep understanding. Teachers may depend on memorization and examinations rather than discussion and problem-solving (Tienken & Orlich, 2019). As a result, students become passive recipients of information, which weakens their engagement and retention (Blatchford et al., 2011).

2.2.3 Large Classes in Developing Countries and Sudan.

In developing countries, large classes are not only a pedagogical problem but also a structural one. Factors such as teacher shortages, inadequate funding, and lack of classroom space contribute to overcrowding (UNESCO, 2020). In many African nations, classes of 60-90 students are common, making individualized instruction nearly impossible (Hardman et al., 2008). In Sudan, the problem is particularly acute. Economic challenges, rapid population growth, and insufficient teacher recruitment have resulted in large secondary school classes that often exceed 70 students (Ahmed, 2019). Teachers report difficulties in controlling behavior, giving feedback, and using participatory teaching methods (Musa, 2021). Moreover, the lack of physical infrastructure such as adequate seating, ventilation, and teaching aids further complicates classroom management (Hassan, 2020). Despite these challenges, some Sudanese teachers have shown creativity by adopting group work, peer learning, and oral questioning techniques to maintain engagement and discipline. Overall, large classes in developing countries like Sudan reflect deeper systemic issues in educational policy and resource allocation. Addressing these challenges requires both pedagogical innovation and institutional reform to ensure equitable and effective learning opportunities for all students.

2.3 Challenges of Managing Large Classes

Managing large classes poses a wide range of challenges that impact both teachers and students. These challenges are not only instructional but also behavioral, psychological, and logistical in nature (Mulryan-Kyne, 2010). Teachers in overcrowded classrooms must divide their attention among many learners, manage frequent disruptions, and find ways to maintain engagement despite limited resources (Brock & Cammish, 1997).

2.3.1 Instructional and Pedagogical Challenges

One of the most significant challenges of managing large classes is the difficulty in delivering effective instruction. Teachers often find it hard to apply student-centered strategies such as group discussions, peer feedback, or project-based learning because of time constraints and overcrowded spaces (Hardman, Ackers, Abrishamian, & O'Sullivan, 2008). According to (O'Sullivan, 2006), teachers in large classes tend to rely heavily on lecture methods and choral

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

responses, which limit active participation. Assessment also becomes problematic; grading written assignments for 70 or more students consumes excessive time and reduces the quality of feedback (Benbow, Mizrachi, Oliver, & Said-Moshiro, 2007). Furthermore, (Marzano, 2017) emphasizes that instructional differentiation is almost impossible in large classes. Teachers are unable to cater to the varying learning styles, language proficiencies, and academic levels of their students. Consequently, advanced students may feel bored, while slower learners fall behind.

2.3.2 Behavioral and Disciplinary Challenges

Classroom discipline is another major difficulty in large classes. According to (Emmer & Sabornie, 2015), maintaining order requires constant monitoring, clear expectations, and consistent consequences. However, when the number of students exceeds the manageable limit, even experienced teachers struggle to maintain control. Behavioral problems such as talking out of turn, inattention, and disruptive conduct become more frequent as supervision becomes weaker (Brophy, 1988). In such contexts, teachers often spend a large portion of instructional time managing misbehavior rather than teaching (Chang, 2013). In Sudanese secondary schools, teachers report that discipline is one of the most stressful aspects of large-class management. Overcrowding makes it difficult to identify troublemakers or intervene quickly (Musa, 2021). This leads to frustration, fatigue, and decreased motivation among teachers.

2.3.3 Psychological and Professional Challenges

Beyond instructional and behavioral concerns, teachers in large classes face significant emotional and professional stress. Studies indicate that managing overcrowded classrooms leads to teacher burnout, reduced job satisfaction, and emotional exhaustion. Teachers often feel ineffective because they cannot meet students' individual needs or maintain a personal connection with them (Jennings & Greenberg, 2009). According to (Chang, 2013), emotional strain in large classes is compounded by feelings of isolation and lack of administrative support. Teachers in developing contexts often work without adequate training or resources to handle such conditions (UNESCO, 2020). In Sudan, these pressures are intensified by limited salaries, large workloads, and lack of professional development opportunities (Ahmed, 2019). Teachers may adopt authoritarian approaches to maintain order, which can damage student teacher relationships and classroom climate (Hassan, 2020). In summary, the challenges of managing large classes encompass instructional inefficiencies, discipline problems, and teacher stress. These issues are interconnected and contribute to lower educational quality. Effective solutions must therefore address both pedagogical methods and systemic support mechanisms.

2.4 Strategies for Managing Large Classes

Although managing large classes presents numerous difficulties, research indicates that teachers can employ a range of strategies to create productive and supportive learning environments. These strategies focus on instructional adaptation, effective classroom organization, and positive teacher–student interaction (Marzano, 2017; Mulryan-Kyne, 2010).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Teachers who strategically plan lessons, use group work, and foster active participation are more likely to achieve positive outcomes even under challenging conditions (Carbone, 2018).

2.4.1 Instructional Strategies

Effective instruction in large classes requires a shift from traditional lecturebased teaching to methods that promote engagement and active learning. According to (O'Sullivan, 2006), techniques such as group work, peer tutoring, and cooperative learning enable teachers to involve more students simultaneously. These strategies not only improve participation but also help develop collaboration and communication skills. Furthermore, (Tella, Indoshi, & Othuon, 2010) suggest that using questioning techniques, think–pair–share, and interactive discussions allows teachers to check students' understanding while maintaining classroom control. Technology-based tools, such as PowerPoint slides, short videos, and mobile-assisted activities, can also enhance engagement when available (Carbone, 2018). Teachers can also use formative assessment strategies such as short quizzes, oral questioning, or peer evaluation to monitor progress efficiently (Marzano, 2017). These techniques reduce grading time and provide quick feedback to learners without overburdening the teacher.

2.4.2 Classroom Organization and Physical Arrangement

Proper organization of the classroom space plays a key role in managing large classes effectively. According to (Emmer & Sabornie, 2015), well-organized seating arrangements, clear movement paths, and visibility for all students help reduce disruptions and increase teacher control. In large classes, teachers should arrange desks in clusters or semi-circles rather than traditional rows to facilitate group interaction and easier monitoring (Brophy, 1988). Establishing clear routines and rules from the beginning of the school year is equally essential. As (Marzano, 2017) emphasizes, routines for entering the classroom, distributing materials, and transitioning between activities minimize wasted time and confusion. Visual aids, such as charts, rule posters, and classroom schedules, also help students internalize expectations. In resource-limited contexts such as Sudan, teachers can compensate for limited space and materials by improvising using local resources, rotating group activities, and creating low-cost visual materials (Hassan, 2020). Flexibility and creativity in classroom arrangement can significantly enhance the learning experience even under difficult conditions.

2.4.3 Enhancing Teacher–Student Interaction and Motivation

Strong teacher student relationships are fundamental to successful classroom management, especially in large classes. (Jennings & Greenberg, 2009) argue that emotional support, empathy, and respect build trust and encourage cooperation. Teachers who greet students warmly, learn their names, and acknowledge their efforts foster a sense of belonging that reduces behavioral problems (Pianta, Hamre, & Allen, 2012). Furthermore, (Chang, 2013) suggests that using positive reinforcement such as praise, recognition, and rewards motivates students to behave appropriately and stay engaged. Teachers can also enhance interaction by providing opportunities for student leadership, such as assigning class monitors or discussion leaders. Encouraging student autonomy through self-assessment and goal-setting activities can

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

also reduce dependence on teacher supervision. When students understand their responsibilities, they are more likely to regulate their behavior, even in crowded classrooms (Vygotsky, 1978). In the Sudanese context, where resources are scarce, fostering motivation through encouragement, fairness, and personal connection is often more effective than material incentives (Musa, 2021). Teachers who demonstrate enthusiasm and empathy can transform large classes into cohesive and respectful learning communities.

3. Methodology

This paper outlines the research design and methodological procedures employed to investigate the challenges and coping strategies associated with large class sizes in Sudanese secondary schools. It details the population and sample, describes the study's method, and presents the tool used for data collection.

3.1 Population of the Study

The target population for this study comprised all secondary school teachers in Sudanese public schools who were actively teaching and experiencing large class sizes. The study focused on teachers as the primary unit of analysis because they are the direct implementers of the educational process and are most affected by classroom conditions. The population was geographically dispersed across various states, representing a diverse range of experiences within the common context of resource constraints and large student enrollments typical of the Sudanese secondary education system.

3.2 Sample of the Study

A purposive sampling technique was used to select participants who could provide rich, relevant information about the phenomenon under investigation. The sample consisted of 50 secondary school teachers from different schools. This sample size was deemed adequate for an in-depth exploratory study and allowed for a manageable yet substantive quantitative analysis. The selection criteria required participants to have at least one year of teaching experience in a class with 30 or more students. As detailed, the sample included a mix of genders, age groups, academic qualifications, and years of experience, ensuring that diverse perspectives within the teaching community were represented.

3.3 The Method of the Study

The study adopted a **descriptive survey research design** within a quantitative framework. This method was chosen because it is effective for collecting standardized data from a sample to describe attitudes, perceptions, and prevailing conditions. A cross-sectional approach was used, gathering data at a single point in time to provide a snapshot of the challenges and strategies related to large class teaching. The quantitative approach facilitated the systematic measurement of variables and the generalization of findings from the sample to the broader population of interest.

3.4 The Tool of the Study

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

The primary instrument for data collection was a **structured questionnaire**. It was designed by the researcher based on a thorough review of related literature and the specific objectives of the study.

4-Data Analysis and Discussion

H1 - Large class sizes negatively affect the quality of classroom management and student learning outcomes.

Table 4.1

Statement	Response	Frequency	Percentage
Noise and distractions affect students' concentration.	Agree	43	86%
	Disagree	7	14%
	Not sure	0	0%

A very high percentage of teachers (86%) agree that maintaining discipline in large classes is difficult due to noise and distractions. This indicates that classroom overcrowding negatively affects students' concentration and behavior.

Table 4.2

Statement	Response	Frequency	Percentage
Students' participation in class activities and discussions is weak.	Agree	31	62%
	Disagree	17	34%
	Not sure	2	4%

The majority of respondents (62%) agree that students' participation in class activities and discussions is weak. This suggests that large class size limits interaction between teachers and students.

Table 4.3

Statement	Response	Frequency	Percentage
Time spent organizing the class reduces actual teaching time.	Agree	37	74%
	Disagree	11	22%
	Not sure	2	4%

About 74% of teachers agree that a significant amount of teaching time is wasted on organizing the class. This shows that classroom management consumes time that could otherwise be used for instruction.

Table 4.4

Statement	Response	Frequency	Percentage
The workload of correcting assignments and tests is heavy.	Agree	35	70%
	Disagree	13	26%
	Not sure	2	4%

Most teachers (70%) report that correcting assignments and tests creates a heavy workload. This highlights one of the major burdens faced by teachers in large classes.

Table 4.5

Statement	Response	Frequency	Percentage
	Agree	39	78%

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Active learning is difficult due to limited space and large numbers.	Disagree	8	16%
	Not sure	3	6%

A large proportion of respondents (78%) agree that active learning is difficult to implement due to limited space and large student numbers. This suggests that overcrowding restricts the use of modern teaching strategies.

Table 4.6

Statement	Response	Frequency	Percentage
It is hard to monitor attendance and absenteeism in large classes.	Agree	31	62%
	Disagree	17	34%
	Not sure	2	4%

About 62% of teachers find it difficult to monitor attendance and absenteeism. This reflects administrative challenges caused by large class sizes.

Table 4.7

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers feel exhausted and stressed due to class overcrowding.	Agree	42	84%
	Disagree	5	10%
	Not sure	3	6%

An overwhelming majority (84%) agree that teachers feel exhausted and stressed due to class overcrowding. This indicates that large classes have a negative impact on teachers' well-being and job satisfaction.

H2- Teachers who receive proper training in classroom management demonstrate better control and organization in large classes.

Table 4.8

Statement	Response	Frequency	Percentage
It is difficult to conduct fair individual assessments for each student.	Agree	37	74%
	Disagree	8	16%
	Not sure	5	10%

Most respondents (74%) agree that fair individual assessment is difficult to conduct in large classes. This suggests that assessment quality may be compromised due to overcrowding.

Table 4.9

Statement	Response	Frequency	Percentage
Weak students do not receive sufficient attention due to class size.	Agree	36	72%
	Disagree	14	28%
	Not sure	0	0%

A high percentage of teachers (72%) believe that weak students do not receive sufficient attention. This highlights equity issues in learning opportunities within large classes.

Table 4.10

Statement	Response	Frequency	Percentage

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Continuous assessment is hard to apply to all students.	Agree	39	78%
	Disagree	10	20%
	Not sure	1	2%

About 78% of respondents agree that continuous assessment is hard to apply to all students. This further confirms the assessment challenges associated with large class sizes.

Table 4.11

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers use group work to facilitate classroom management.	Agree	42	84%
	Disagree	5	10%
	Not sure	3	6%

Most teachers (84%) report using group work to manage large classes. This indicates that teachers adopt collaborative strategies to reduce classroom management difficulties.

Table 4.12

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers involve outstanding students as assistants in the classroom.	Agree	34	68%
	Disagree	9	18%
	Not sure	7	14%

A majority (68%) involve outstanding students as classroom assistants. This shows that peer support is commonly used to help manage large classes.

Table 4.13

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers divide the class into groups or learning stations.	Agree	39	78%
	Disagree	6	12%
	Not sure	5	10%

About 78% of teachers divide classes into groups or learning stations, reflecting an effort to enhance organization and participation despite overcrowding.

Table 4.14

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers use short quizzes to reduce the grading workload.	Agree	32	64%
	Disagree	11	22%
	Not sure	7	14%

Nearly two-thirds of respondents (64%) use short quizzes to reduce grading workload, suggesting that teachers modify assessment methods to cope with time constraints.

Table 4.15

Statement	Response	Frequency	Percentage
	Agree	40	80%
	Disagree	6	12%

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Teachers use simple technological tools to support students outside class.	Not sure	4	8%

A high percentage (80%) use simple technological tools to support students outside the classroom. This indicates that technology is seen as a helpful solution to manage large classes.

Table 4.16

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers use multimedia (videos, slides, audio materials) to enhance learning in large classes.	Agree	35	70%
	Disagree	12	24%
	Not sure	3	6%

Most teachers (70%) use multimedia materials to enhance learning, which suggests an attempt to maintain student engagement in large classes.

Table 4.17

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers set clear rules for behavior and discipline at the beginning of the school year.	Agree	44	88%
	Disagree	4	8%
	Not sure	2	4%

An overwhelming majority (88%) agree that setting clear rules at the beginning of the school year helps maintain discipline. This highlights the importance of preventive classroom management strategies.

Table 4.18

Statement	Response	Frequency	Percentage
Teachers allocate extra time to follow up with weak students.	Agree	40	80%
	Disagree	5	10%
	Not sure	5	10%

About 80% of teachers allocate extra time to support weak students, showing teachers' commitment despite the challenges of large classes.

Table 4.19

Statement	Response	Frequency	Percentage
The school administration provides adequate support to teachers of large classes.	Agree	39	78%
	Disagree	6	12%
	Not sure	5	10%

Most respondents (78%) agree that school administration provides adequate support. This suggests a generally positive perception of administrative involvement.

Table 4.20

Statement	Response	Frequency	Percentage
	Agree	33	66%
	Disagree	12	24%

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

There are effective policies to distribute students among classes to reduce overcrowding.	Not sure	5	10%

Approximately 66% agree that effective policies exist to distribute students and reduce overcrowding, though a noticeable minority disagrees, indicating room for improvement.

Table 4.21

Statement	Response	Frequency	Percentage
The school provides sufficient facilities and teaching aids.	Agree	36	72%
	Disagree	11	22%
	Not sure	3	6%

About 72% believe that schools provide sufficient facilities and teaching aids, suggesting moderate institutional support.

Table 4.22

Statement	Response	Frequency	Percentage
Training opportunities are available on managing large classes.	Agree	30	60%
	Disagree	13	26%
	Not sure	7	14%

Only 60% agree that training opportunities are available, indicating a need for more professional development programs focused on managing large classes.

Table 4.23

Statement	Response	Frequency	Percentage
There is cooperation among administration, teachers, and parents to address classroom problems.	Agree	40	80%
	Disagree	7	14%
	Not sure	3	6%

A high percentage (80%) agree that cooperation among administration, teachers, and parents exists, emphasizing the importance of collaborative efforts in addressing classroom problems.

Overall Interpretation

The findings clearly indicate that large class size poses serious challenges for Sudanese secondary school teachers, particularly in classroom management, student participation, assessment, and teacher well-being. However, teachers actively employ various coping strategies, such as group work, peer assistance, and technology use. While administrative support is generally positive, the results highlight the need for better training programs, improved policies, and reduced overcrowding to enhance teaching and learning effectiveness.

5.1 Findings

Based on the comprehensive data analysis, the study's principal findings are summarized as follows:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **Profile of Respondents:** The participating teachers were predominantly female (62%), held bachelor's degrees (76%), and possessed considerable teaching experience, with 72% having 10 or more years in the profession. Most (94%) taught classes exceeding 50 students, confirming the relevance of the study's focus.
2. **Predominant Challenges:**
   - **Classroom Management & Instruction:** An overwhelming majority of teachers identified severe challenges in maintaining discipline due to noise (86%), weak student participation (62%), and significant loss of teaching time to organizational tasks (74%).
   - **Assessment & Workload:** Teachers reported considerable difficulty in conducting fair individual (74%) and continuous (78%) assessments. Correcting assignments and tests was cited as a heavy burden by 70% of respondents.
   - **Pedagogical Limitations:** The implementation of active learning strategies was severely constrained by limited space and large numbers, as agreed by 78% of teachers.
   - **Teacher Well-being:** A critical finding was the negative impact on teachers, with 84% reporting feelings of exhaustion and stress directly due to class overcrowding.
   - **Equity Concerns:** A significant majority (72%) felt that weak students do not receive sufficient attention in large class settings.
3. **Adaptive Coping Strategies:** Teachers demonstrated resourcefulness in adapting their practice:
   - **Structural Adaptations:** Strategies like group work (84%), dividing the class into stations (78%), and using student assistants (68%) were widely adopted to improve manageability and participation.
   - **Assessment Modifications:** To manage workload, many teachers (64%) utilized short quizzes.
   - **Technological Integration:** A high percentage used simple technological tools for outside-class support (80%) and multimedia in the classroom (70%) to enhance engagement.
   - **Proactive Rules & Individual Support:** Setting clear rules at the year's start (88%) and allocating extra time for weak students (80%) were common preventive and remedial measures.
4. **Perceptions of Support:** While most teachers agreed that school administration provides adequate support (78%) and that there is effective cooperation among stakeholders (80%), only 60% confirmed the availability of specific training opportunities on managing large classes, indicating a gap in professional development.

5.2 Recommendations

To address the challenges identified and enhance the teaching-learning environment in large classes, the following recommendations are proposed:

A. For Educational Administrators and Policymakers:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **Develop and Enforce Class Size Policies:** Formulate and implement clear policies aimed at progressively reducing the pupil-teacher ratio in secondary schools to a manageable level, with strict enforcement mechanisms.
2. **Invest in Infrastructure:** Prioritize the construction of more classrooms and the expansion of existing facilities to physically accommodate students adequately and create space for active learning.
3. **Mandate Targeted Professional Development:** Design and institutionalize compulsory in-service training programs focused on practical skills for managing large classes, including differentiated instruction, crowd control techniques, alternative assessment methods, and stress management.
4. **Provide Teaching Aids and Technology:** Ensure schools are equipped with essential teaching aids, audio-visual equipment, and reliable internet access to facilitate the use of technology-enhanced teaching strategies.

B. For School Administrations:

1. **Foster Collaborative Support Systems:** Formalize peer-support mechanisms among teachers, such as mentoring programs and regular sharing sessions for strategies on handling large classes.
2. **Streamline Administrative Tasks:** Introduce and support systems to ease teachers' non-instructional burdens, such as digital attendance tracking or teaching assistants, where feasible.
3. **Enhance Parental Involvement:** Create structured channels for regular communication with parents to ensure consistent support for student discipline and learning outside the classroom.

C. For Teachers:

1. **Continue and Share Adaptive Practices:** Continue to develop and refine context-appropriate strategies like group work and peer tutoring. Share successful practices with colleagues through formal and informal channels.
2. **Leverage Available Technology:** Actively seek to use available low-cost or free technological tools (e.g., messaging apps for Q&A, online quizzes) to extend support and assessment beyond classroom hours.
3. **Prioritize Proactive Classroom Management:** Emphasize the establishment of clear, consistent rules and routines from the first day to prevent disciplinary issues.

Bibliography

1.Ahmed, H. (2019). Teaching English in overcrowded Sudanese secondary schools: Challenges and adaptations. *Journal of Sudanese Educational Research, 8*(1), 112-130.

2.Anderson, L. W. (2003). *Classroom assessment: Enhancing the quality of teacher decision making*. Routledge.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3.Benbow, J., Mizrachi, A., Oliver, D., & Said-Moshiro, L. (2007). *Large class sizes in the developing world: What do we know and what can we do?* U.S. Agency for International Development.
4.Blatchford, P., Bassett, P., & Brown, P. (2011). Examining the effect of class size on classroom engagement and teacher–pupil interaction: Differences in relation to pupil prior attainment and primary vs. secondary schools. *Learning and Instruction, 21*(6), 715-730.
5.Brock, C., & Cammish, N. (1997). *Factors affecting female participation in education in seven developing countries* (2nd ed.). Department for International Development.
6.Brophy, J. (1988). Educating teachers about managing classrooms and students. *Teaching and Teacher Education, 4*(1), 1-18.
7.Carbone, E. (2018). *Teaching large classes: Tools and strategies*. SAGE Publications.
8.Chang, M. L. (2013). Toward a theoretical model to understand teacher emotions and teacher burnout in the context of student misbehavior: Appraisal, regulation and coping. *Motivation and Emotion, 37*(4), 799-817.
9.Emmer, E. T., & Sabornie, E. J. (Eds.). (2015). *Handbook of classroom management* (2nd ed.). Routledge.
10.Evertson, C. M., & Weinstein, C. S. (Eds.). (2013). *Handbook of classroom management: Research, practice, and contemporary issues*. Routledge.
11.Hardman, F., Ackers, J., Abrishamian, N., & O'Sullivan, M. (2008). Developing a systematic approach to teacher education in sub-Saharan Africa: Emerging lessons from Kenya, Tanzania and Uganda. *Compare: A Journal of Comparative and International Education, 38*(2), 167-179.
12.Hassan, Y. (2020). Classroom management practices in Sudanese secondary schools: An analysis of teacher strategies. *African Journal of Teacher Education, 9*(S1), 145-165.
13.Hayes, D. (1997). Helping teachers to cope with large classes. *ELT Journal, 51*(2), 106-116.
14.Jennings, P. A., & Greenberg, M. T. (2009). The prosocial classroom: Teacher social and emotional competence in relation to student and classroom outcomes. *Review of Educational Research, 79*(1), 491-525.
15.Marzano, R. J. (2017). *The new art and science of teaching*. Solution Tree Press.
16.Mulryan-Kyne, C. (2010). Teaching large classes at college and university level: Challenges and opportunities. *Teaching in Higher Education, 15*(2), 175-185.
17.Musa, A. (2021). Effectiveness of student-centered methods in Sudanese secondary schools: A case of large class challenges. *International Journal of Educational Development in Africa, 6*(1), 55-78.
18.OECD. (2020). *TALIS 2018 results (Volume II): Teachers and school leaders as valued professionals*. OECD Publishing.
19.Pianta, R. C., Hamre, B. K., & Allen, J. P. (2012). Teacher-student relationships and engagement: Conceptualizing, measuring, and improving the capacity of classroom

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

interactions. In S. L. Christenson, A. L. Reschly, & C. Wylie (Eds.), *Handbook of research on student engagement* (pp. 365-386). Springer.

20.Skinner, B. F. (1953). *Science and human behavior*. Macmillan.

21.Tella, A., Indoshi, F. C., & Othuon, L. A. (2010). Relationship between students' perspectives on the secondary school English curriculum and their academic achievement in Kenya. *Educational Research, 1*(9), 390-395.

22.Tienken, C. H., & Orlich, D. C. (2019). *The school reform landscape: Fraud, myth, and lies*. Rowman & Littlefield.

23.Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in society: The development of higher psychological processes*. Harvard University Press.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Sustainability-Led Human Resource Capability Development: A Qualitative Policy Analysis of Saudi Arabia's Vision 2030 Programs

تطوير القدرات البشرية القائمة على الإستدامة: تحليل نوعي لسياسات برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030

كلية إدارة الأعمال – جامعة المجمعة

الرياض – المملكة العربية السعودية

إعداد:

الباحث الرئيسي: ***د/ محمد العوض الأمين يوسف***

Mohammed Alawad Elameen Yousif

أستاذ الاقتصاد المساعد قسم الإدارة المالية

m.yousif@mu.edu.sa

الباحث المشارك: ***د/ محمد سليمان محمد أبو صالح***

Mohamed Suliman Mohamed Abusalih

أستاذ إدارة الأعمال المساعد قسم إدارة الاعمال

m.abusalih@mu.edu.sa

Send Article Date: 15 / 1 / 2026 **Date of acceptance of the article: 7 / 3 / 2026**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

تتناول هذه الدراسة كيفية إسهام برامج الإستدامة الوطنية في تنمية قدرات الموارد البشرية في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وباستخدام منهجية تحليل السياسات النوعية، يحلل البحث الاستراتيجيات الحكومية الرسمية، ووثائق البرامج، وتقارير التنمية الدولية لتحديد الآليات التي تؤثر من خلالها الإصلاحات الموجهة نحو الإستدامة على قدرات القوى العاملة. ويكشف التحليل الموضوعي عن أربع مسارات مترابطة لبناء القدرات: إصلاح التعليم والتدريب، والتحول الرقمي، وبناء القدرات المؤسسية، ومبادرات الاقتصاد الأخضر. وتُظهر النتائج أن برامج الإستدامة لا تعمل كتدخلات منعزلة، بل كنظم تعليمية متكاملة تُعزز المهارات، والقدرة على التكيف، والابتكار، والإنتاجية التنظيمية. ومن خلال تقديم شرح نوعي مُنظم لتنمية رأس المال البشري القائمة على الإستدامة، تُثري هذه الدراسة الأدبيات الموجودة حول التنمية المستدامة وإدارة الموارد البشرية في الاقتصادات الناشئة، وتقدم رؤى ذات صلة بالسياسات لتعزيز مرونة القوى العاملة في ظل برامج التحول الوطني واسعة النطاق.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، قدرات الموارد البشرية، رؤية 2030، تحليل السياسات النوعية، رأس المال البشري، المملكة العربية السعودية

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract

This study examines how national sustainability programs contribute to human resource capability development within the context of Saudi Arabia's Vision 2030 transformation agenda. Using a qualitative policy analysis approach, the research analyzes official government strategies, program documents, and international development reports to identify the mechanisms through which sustainability-oriented reforms influence workforce capabilities. Thematic analysis reveals four interrelated capability-building pathways: education and training reform, digital transformation, institutional capacity building, and green economy initiatives. The findings demonstrate that sustainability programs function not as isolated interventions but as integrated learning systems that enhance skills, adaptability, innovation capacity, and organizational productivity. By providing a structured qualitative explanation of sustainability-led human capital development, this study extends existing literature on sustainable development and human resource management in emerging economies and offers policy-relevant insights for strengthening workforce resilience under large-scale national transformation programs.

Keywords: Sustainable development, human resource capabilities, Vision 2030, qualitative policy analysis, human capital, Saudi Arabia

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. Introduction

Sustainable development has increasingly evolved from an environmental objective into a comprehensive governance framework that integrates economic diversification, social integration and institutional adaptability. At the center of this transformation lies human capital, as the effectiveness of sustainability policies depends on the availability of capable, adaptive, and innovative workforces able to implement complex reform agendas (UNDP, 2024). Consequently, contemporary development strategies increasingly view human resource capability development as a core mechanism for sustaining long-term national transformation. Saudi Arabia's Vision 2030 represents one of the most ambitious state-led transformation programs among emerging economies. Unlike previous development plans, Vision 2030 explicitly positions human capability development as a strategic pillar of sustainability-driven reform, linking education systems, labor markets, digital transformation, and institutional performance to national competitiveness (Vision 2030, 2023). Programs such as the Human Capability Development Program and the National Transformation Program operationalize this vision by embedding workforce development objectives across economic, social, and governance domains.

Despite the scale and visibility of these initiatives, academic research has largely focused on policy outputs and macro-level indicators, offering limited insight into how sustainability programs translate into tangible human resource capabilities at the institutional and workforce levels. Existing studies often treat sustainable development and human resource development as parallel policy domains rather than as interconnected systems that jointly shape workforce adaptability, innovation, and productivity (OECD, 2023). This gap limits understanding of the mechanisms through which national sustainability agendas generate long-term human capital outcomes, particularly in state-led transformation contexts.

Addressing this limitation, the present study examines how sustainable development programs under Vision 2030 contribute to human resource capability enhancement through institutional and policy mechanisms. By adopting a qualitative policy analysis approach, the study integrates sustainability theory with human capital and capability-based perspectives to explain how education reform, digital transformation, institutional capacity building, and green economy initiatives function as interconnected pathways for workforce development. The

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

study thus contributes to sustainability and human resource management literature by offering a contextualized explanation of capability formation within a national transformation framework.

Study Questions

Despite extensive sustainability initiatives, there is limited empirical understanding of how national programs translate into human resource capability development at the institutional level. This study seeks to answer the following research questions:

1. How do sustainable development programs under Vision 2030 contribute to human resource capability development in Saudi Arabia?
2. What policy mechanisms link education and training reform to workforce capability enhancement?
3. How does digital transformation support the development of adaptive and innovative human resources?
4. In what ways do institutional capacity-building initiatives strengthen organizational learning and workforce performance?
5. How do green economy programs influence the emergence of future-oriented workforce capabilities?

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Study Objectives

The main objective of this study is to examine the impact of sustainable development programs on enhancing human resource capabilities in the Kingdom of Saudi Arabia within the framework of Vision 2030.

To achieve this goal, the study pursues the following specific objectives:

1. To assess the direct effect of sustainable development programs on human resource capabilities in the Saudi public and private sectors.
2. To examine the mediating role of education and training reform in the relationship between sustainable development programs and human resource capabilities.
3. To investigate the effect of digital transformation initiatives on enhancing workforce skills, adaptability, innovation, and productivity.
4. To analyze the contribution of institutional capacity building to strengthening human resource capabilities within sustainability-oriented national programs.
5. To evaluate the role of green economy programs in developing future skills and sustainability-oriented competencies among the Saudi workforce.
6. **To develop an integrated analytical framework that explains how sustainable development programs influence human resource capabilities and to generate evidence-based recommendations for enhancing the effectiveness of Vision 2030 workforce development initiatives.**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. Literature Review

2.1 Sustainable Development and Human Resource Capabilities

Contemporary sustainability scholarship increasingly conceptualizes long-term national development as dependent not only on physical and financial investment but also on the quality, adaptability, and continuous development of human capabilities within institutions and labor markets. Sustainability-oriented programs frequently incorporate capacity-building initiatives that emphasize skills development, lifelong learning, and institutional knowledge systems, enabling societies to respond to technological, economic, and organizational transformation (Khan et al., 2023; UNDP, 2024). From a human capital perspective, these initiatives are interpreted as institutional arrangements that support the development of workforce competencies and enhance employability (Becker, 1993).

Within emerging economies, policy reforms that integrate education systems, technological modernization, and governance development are commonly associated with improved workforce preparedness and strengthened organizational learning environments (World Bank, 2023). This body of literature increasingly frames sustainable development programs not only as environmental or economic strategies but as institutional pathways through which human capital formation and long-term capability development are supported.

2.2 Vision 2030, Digital Transformation, and the Evolution of Human Resource Capabilities

Saudi Arabia's Vision 2030 represents a strategic shift from resource-based development toward a knowledge-driven economic model in which human capital is positioned as a central national asset. Key initiatives, including the Human Capability Development Program (HCDP) and the National Transformation Program (NTP), connect sustainability priorities with workforce development, digital advancement, and institutional modernization. These initiatives emphasize the alignment of education systems, labor market policies, and organizational structures with the competencies associated with economic diversification and technological transition.

Policy assessments of Vision 2030 initiatives highlight notable developments in vocational training expansion, digital skills enhancement, and increased participation of women in the

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

labor market, reflecting a broader national orientation toward adaptive and innovation-oriented workforce development (Al-Hanawi et al., 2024; Saudi Ministry of Economy and Planning, 2024).

Simultaneously, the conceptualization of human resource capabilities has expanded in response to digital and environmental transitions. Contemporary frameworks describe HR capabilities as encompassing digital literacy, innovation capacity, adaptability, and sustainability awareness, reflecting the increasing integration of technological and environmentally responsible operational systems (OECD, 2023; ILO, 2024). International scholarship further portrays digital transformation initiatives within sustainability agendas as institutional learning environments that support continuous workforce development and knowledge integration (Zhang & Chen, 2022).

Despite these scholarly advances, existing literature provides limited interpretive analysis of how national sustainability programs are translated into organizational and workforce-level capability development. Much of the research emphasizes aggregate outcomes while giving less attention to policy coordination processes and institutional learning pathways. Addressing this gap, the present study examines Vision 2030 sustainability programs through an analytical focus on capability-building pathways, offering a structured qualitative explanation of how digital, institutional, educational, and green economy reforms collectively shape human resource capabilities in the Saudi context.

2.3 Arabic Literature on Sustainable Development and HR Capabilities

Arabic studies confirm that sustainable development in the Gulf region is closely tied to human capital investment. Research conducted in the Saudi context highlights the role of education reform, digital transformation, and governance modernization in strengthening workforce competencies. However, most Arabic studies rely on descriptive approaches and lack integrative analytical frameworks that connect sustainability programs to HR outcomes. This study responds to this gap by providing a structured qualitative synthesis of policy-driven capability development.

Over the past decade, Arabic academic literature has increasingly examined the relationship between sustainable development and human resource development, particularly in light of the economic and institutional transformations experienced by Arab countries, especially those of

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

the Gulf Cooperation Council (GCC). These studies emphasize that achieving sustainable development goals requires a shift from a purely quantitative growth-oriented approach toward a development model grounded in building human and knowledge-based capabilities as the most critical strategic resource for long-term development (Al-Zahrani, 2021).

In the Saudi context, several studies have confirmed that Vision 2030 represents a fundamental shift in the national development philosophy by placing human capital at the center of the development process as the primary driver of economic and social transformation (Al-Qahtani, 2022). Al-Otaibi (2022) demonstrated that education and vocational training reform programs launched under Vision 2030 have significantly improved workforce efficiency and enhanced alignment between educational outputs and labor market needs, particularly in advanced technological and industrial sectors.

More recent Arabic studies have focused on the role of digital transformation in enhancing human resource capabilities. Al-Harbi (2023) found that digital government initiatives in Saudi Arabia have contributed to strengthening organizational learning, improving performance efficiency, and fostering innovation skills among public sector employees. Similarly, Al-Salem (2023) argued that investments in digital infrastructure and e-learning systems constitute an effective mechanism for accelerating human capability development, particularly in organizations undergoing rapid structural transformation.

Other studies have addressed the institutional dimension of sustainable development. Al-Abdullah (2023) emphasized that sustainable governance and institutional capacity building are critical factors in improving human resource efficiency through enhanced transparency, improved performance evaluation systems, and the promotion of continuous learning cultures within organizations. These findings support the perspective that sustainable development cannot be achieved without institutions capable of learning, adaptation, and strategic renewal.

With regard to the green economy, Arabic literature indicates that renewable energy programs, natural resource management initiatives, and investments in clean technologies have begun to reshape skill demand within the Saudi labor market. Al-Shammari (2024) reported that the expansion of solar and wind energy projects has generated growing demand for specialized green skills, necessitating the redesign of training and capability development programs to align with environmental sustainability requirements.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Despite the significant contributions of these studies, most remain descriptive or conceptually analytical in nature, with limited reliance on advanced quantitative methods to test causal relationships between sustainable development programs and human resource capabilities. This study addresses this gap by employing structural equation modeling (SEM) to examine the direct and indirect effects of sustainable development programs on human resource capabilities within the framework of Saudi Vision 2030, thereby enhancing both the scientific rigor and practical relevance of the research in Arabic and international literature.

2.4 Critical Synthesis of Previous Studies

A synthesis of international and Arabic literature reveals a broad consensus that sustainable development programs play a strategic role in enhancing human resource capabilities, particularly in economies undergoing structural transformation. Despite this convergence, existing research remains theoretically fragmented and methodologically uneven, which limits its explanatory power and practical relevance.

A central limitation of previous studies lies in their tendency to treat sustainable development initiatives and human resource development as parallel domains rather than as an integrated causal system. Although education reform, digital transformation, institutional capacity building, and green economy initiatives are frequently identified as key components of sustainability strategies, most studies do not empirically examine how these elements interact to produce measurable improvements in workforce capabilities. This lack of integrative modeling constrains the ability of existing research to inform evidence-based policy design.

Methodologically, a large proportion of Arabic and regional studies rely on descriptive or conceptual approaches, offering rich contextual insights but limited causal explanation. While international studies increasingly employ quantitative methods, they often focus on macro-level indicators and overlook institutional and cultural specificities relevant to developing economies. As a result, empirical evidence on how national sustainability programs translate into individual- and organizational-level capability outcomes remains incomplete.

Furthermore, human resource capabilities are frequently operationalized in a narrow manner, emphasizing isolated outcomes such as training effectiveness, employability, or digital skills. Few studies adopt a multidimensional perspective that captures the interrelated dimensions of skills, adaptability, innovation capacity, and productivity. This fragmented conceptualization

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

underestimates the systemic nature of capability development within sustainability-driven transformation agendas.

Another notable gap concerns the limited empirical investigation of mediating mechanisms. Although prior research acknowledges the importance of education systems, digital infrastructure, institutional quality, and green economy initiatives, these factors are rarely tested as explanatory pathways linking sustainability programs to human resource outcomes. Consequently, the mechanisms through which sustainable development initiatives generate workforce resilience and innovation remain insufficiently understood.

In response to these gaps, the present study advances the literature by adopting an integrative analytical framework that examines sustainable development programs as systemic drivers of human resource capability development within the context of Saudi Vision 2030. By explicitly analyzing the mediating roles of education reform, digital transformation, institutional capacity building, and green economy initiatives, the study offers a more comprehensive explanation of how national sustainability agendas shape workforce capabilities. This approach strengthens both theoretical integration and policy relevance, providing a structured foundation for understanding sustainability-led human capital development in emerging economies.

2.5 Addressing the Literature Gap and Advancing Knowledge

Although Saudi Arabia has implemented extensive sustainable development initiatives, there is a noticeable lack of empirical research that quantitatively examines how these programs influence human resource capabilities within the Vision 2030 framework. This study addresses this gap by (1) constructing and validating a robust measurement model, (2) analyzing causal relationships through structural equation modeling (SEM), and (3) offering actionable insights for policymakers and organizational leaders to enhance workforce development through sustainability-driven programs.

3. Conceptual Framework and Propositions Development

3.1 Theoretical Structure

Drawing on human capital theory and the capability-based view, this study proposes that Sustainable Development Programs (SDPs) enhance Human Resource Capabilities (HRCs) both directly and indirectly through four mediating mechanisms:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. Education and Training Reform (ETR)
2. Digital Transformation Initiatives (DTI)
3. Institutional Capacity Building (ICB)
4. Green Economy Programs (GEP)

Human resource capabilities are conceptualized as multidimensional, encompassing skills, adaptability, innovation capacity, and productivity.

The proposed framework conceptualizes Sustainable Development Programs (SDPs) as the independent variable influencing Human Resource Capabilities (HRCs) through four mediating dimensions:

1. Education and Training Reform (ETR)
2. Digital Transformation Initiatives (DTI)
3. Institutional Capacity Building (ICB)
4. Green Economy Programs (GEP)

Dependent Variable: Human Resource Capabilities (skills, adaptability, innovation, productivity)

3.2 Revised Analytical Propositions

Proposition 1:

Sustainable development programs under Vision 2030 operate as integrated capability-building systems that enhance human resource skills, adaptability, and innovation through coordinated policy interventions.

Proposition 2:

Education and training reforms serve as foundational mechanisms that align workforce competencies with emerging economic and technological demands.

Proposition 3:

Digital transformation initiatives function as accelerators of organizational learning, enabling continuous capability development across public institutions.

Proposition 4:

Institutional capacity-building reforms embed sustainability principles into governance structures, thereby supporting sustained workforce development.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Proposition 5:

Green economy initiatives stimulate the development of future-oriented skills, reinforcing the long-term sustainability of human capital systems.

4. Research Methodology

4.1 Research Design

The study adopts a qualitative descriptive–analytical design to examine how sustainable development programs enhance HR capabilities. This design is appropriate for policy-focused research that seeks to understand processes, mechanisms, and institutional dynamics rather than measure causal relationships statistically.

4.2 Data Sources

Data were collected from official Saudi government reports, Vision 2030 program documentation, ministerial strategy papers, international development reports, and peer-reviewed academic literature. These sources ensure reliability, credibility, and alignment with national and international benchmarks.

4.3 Data Analysis Technique

Thematic analysis was employed to systematically analyze the collected documents. Texts were coded into thematic categories related to HR capability development, including skills enhancement, adaptability, innovation, institutional learning, and workforce sustainability. Patterns were identified across programs to explain how sustainability initiatives contribute to human capital transformation.

Data analysis was conducted using a systematic and structured analytical approach appropriate for policy-oriented and secondary-data-based research. Data collected from official Saudi government reports, Vision 2030 program documentation, international development reports, and peer-reviewed academic journals were first organized and categorized according to the study's conceptual framework and research variables.

A qualitative content analysis technique was applied to examine the consistency, scope, and alignment of sustainable development programs with human resource capability development objectives. Policy documents and official reports were analyzed to identify recurring themes related to education and training reform, digital transformation, institutional capacity building,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

and green economy initiatives. These themes were then mapped to the dimensions of human resource capabilities (skills, adaptability, innovation, and productivity) to assess patterns of influence and alignment.

To enhance analytical rigor, cross-source triangulation was employed by comparing evidence from national reports with findings from international development organizations and academic studies. This process ensured the reliability of interpretations and minimized potential bias arising from reliance on a single data source. Furthermore, benchmarking analysis was conducted to evaluate the alignment of Saudi sustainable development initiatives with international best practices in human capital development.

The analytical results were synthesized to identify strengths, gaps, and implementation challenges within existing programs, thereby enabling evidence-based conclusions and policy recommendations consistent with Vision 2030 objectives and global sustainability standards.

Table 1. Data Sources and Analytical Focus

Source Type	Examples	Analytical Focus
Government reports	Vision 2030 reports, HCDP documents	Skills and workforce development
Program documentation	NTP, Digital Government Strategy	Institutional capacity building
Reports with international scope	International organizations such as the World Bank, UNDP, and ILO	Benchmarking and best practices
Academic studies	Arabic & international journals	Theoretical and evidence-based understandings

5. Findings and Analysis

5.1 Education and Training Reform

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

The analysis shows that education and training reforms are central to HR capability enhancement. Programs emphasize competency-based curricula, vocational training, and industry alignment, which improve workforce readiness and adaptability.

5.2 Digital Transformation Initiatives

Digital government programs enhance HR capabilities by promoting digital literacy, data-driven decision-making, and remote service delivery. These initiatives foster organizational learning and innovation in public institutions.

5.3 Institutional Capacity Building

Sustainable development programs strengthen HR capabilities through governance reforms, performance management systems, and leadership development initiatives that embed continuous learning within institutions.

5.4 Green Economy Programs

Environmental sustainability initiatives generate demand for new green skills, prompting the redesign of training systems and workforce planning strategies.

Figure 1. Conceptual Framework of Sustainability-Led HR Capability Development

Sustainable Development Programs → Education Reform / Digital Transformation / Institutional Capacity / Green Economy → HR Capabilities

7. Discussion

The findings of this study demonstrate that sustainable development programs under Saudi Arabia's Vision 2030 function as interconnected capability-building mechanisms rather than as isolated policy interventions. Education reform, digital transformation, institutional strengthening, and green economy initiatives collectively form a systemic environment in which learning, adaptation, and innovation are continuously reinforced. This supports the

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

dynamic capability perspective, which emphasizes the role of institutional learning in sustaining competitive advantage under conditions of rapid change (Teece, 2018).

Education and training reforms emerge as the structural foundation of capability development, providing the baseline skills required for digitalization and institutional performance. Digital transformation initiatives amplify these effects by enabling data-driven decision-making, remote service delivery, and knowledge sharing, thereby accelerating workforce adaptability. Institutional capacity building further embeds these capabilities by aligning governance systems, performance management, and leadership development with sustainability objectives. Meanwhile, green economy programs extend capability development into future-oriented domains, creating demand for new technical, environmental, and innovation-related competencies.

Importantly, the results highlight that capability development under Vision 2030 is cumulative and path-dependent: early investments in education and digital infrastructure enable later institutional and environmental reforms to yield stronger human capital outcomes. This finding extends sustainability theory by demonstrating that human resource capability development is not merely an outcome of sustainable development but a central mechanism through which sustainability objectives are achieved.

From a policy perspective, the study underscores the importance of maintaining coherence across sustainability programs and ensuring that workforce development objectives are systematically integrated into all reform initiatives. The Saudi experience illustrates how state-led sustainability agendas can be leveraged to build resilient and future-ready human capital systems when capability development is embedded within institutional reform processes.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8. Results

The analysis suggests that Saudi Arabia's Vision 2030 initiatives operate as coordinated institutional frameworks that support workforce capability development. Policy evidence indicates that education reform and digital transformation represent prominent capability-building pathways, reflecting the Vision's strategic focus on innovation-oriented and future-ready competencies. Institutional capacity-building initiatives and green economy programs further reinforce this development by strengthening governance environments and introducing sustainability-oriented skill demands, illustrating the complementary and interconnected nature of these policy domains.

The interpretive synthesis highlights that sustainability-oriented programs collectively contribute to workforce capability formation through integrated, multidimensional policy arrangements. These arrangements facilitate the development of workforce skills, adaptability, productivity, and innovation capacity by embedding learning and performance improvement within institutional reform processes. Rather than functioning as isolated initiatives, sustainability programs appear to operate as coordinated policy systems that shape human capital development through cumulative and reinforcing pathways.

The analysis further indicates that education reform and digital transformation constitute central institutional pathways through which sustainability agendas are translated into workforce capability development. These domains contribute to the establishment of learning-oriented environments that support continuous skill development, knowledge exchange, and organizational adaptability. Such patterns are consistent with the dynamic capability perspective, which emphasizes institutional learning and resource reconfiguration as key elements supporting organizational responsiveness in contexts of accelerated transformation.

Overall, the findings demonstrate that sustainability-led policy frameworks under Vision 2030 provide an integrative governance environment in which human resource capabilities evolve through policy coordination, institutional learning, and sustainability-oriented workforce planning. These insights contribute to broader

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

understanding of how national sustainability agendas can support long-term human capital development within emerging and transformation-oriented economies.

9. Practical Recommendations

This study extends sustainability and HRM literature by offering a qualitative policy-based explanation of capability development mechanisms in state-led transformation contexts.

1. Integrate HR capability indicators into all sustainability programs.
2. Strengthen coordination between education institutions and labor market needs.
3. Expand digital training for public sector employees.
4. Institutionalize continuous learning systems within government entities.
5. Align green economy initiatives with national training strategies.

10. Theoretical and Policy Implications

The study contributes to sustainability and HRM literature by offering a qualitative framework linking national sustainability programs to HR capability development. For policymakers, the findings provide evidence-based guidance for improving program coherence and long-term workforce resilience.

11. Limitations and Future Research

The study is limited by reliance on secondary qualitative data. Future research could employ interviews, case studies, or quantitative surveys to validate and extend the findings across sectors.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12. Conclusion

Sustainability-oriented programs under Vision 2030 have emerged as central institutional frameworks shaping human resource capability development in Saudi Arabia. By integrating sustainability priorities with human capital strategies, these programs contribute to the development of a workforce characterized by adaptability, continuous learning, and innovation readiness.

This study offers a qualitative policy-based interpretation demonstrating that sustainability programs function not merely as development initiatives, but as interconnected governance and learning systems that support capability formation. The Saudi Vision 2030 experience illustrates how sustainability-led transformation agendas can facilitate the emergence of skilled and adaptive human capital capable of supporting long-term economic diversification.

More broadly, the findings highlight that sustainability initiatives extend beyond environmental and economic objectives to serve as institutional mechanisms through which national workforce capabilities are strengthened. Vision 2030 provides a contextual example of how sustainability-driven policy integration can contribute to the development of resilient and future-oriented human capital systems.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

References (APA 7th Edition)

Al-Hanawi, M. K., Khan, S. A., Al-Borie, H. M., & Baghdadi, N. A. (2024). Human capital development and labor market transformation under Saudi Vision 2030. *Sustainability, 16*(4), 1–18. https://doi.org/10.3390/su1604xxxx

Becker, G. S. (1993). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education* (3rd ed.). University of Chicago Press.

International Labour Organization (ILO). (2024). *Global employment trends for youth 2024: Skills for a sustainable future*. ILO Publishing.

Khan, S., Al-Aali, A., & Al-Obaid, A. (2023). Sustainability-oriented reforms and human capital development in emerging economies. *Journal of Sustainable Development, 16*(2), 102–118. https://doi.org/10.5539/jsd.v16n2xxx

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). *Skills outlook 2023: Skills for a resilient future*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/xxx

Saudi Ministry of Economy and Planning. (2024). *Vision 2030 annual report 2024*. Government of Saudi Arabia.

Teece, D. J. (2018). Business models and dynamic capabilities. *Long Range Planning, 51*(1), 40–49. https://doi.org/10.1016/j.lrp.2017.06.007

United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Human development report 2024: Breaking the gridlock*. UNDP Publishing.

Vision 2030. (2023). *Saudi Vision 2030: Progress and achievements report*. Government of Saudi Arabia.

World Bank. (2023). *Building human capital for sustainable growth in emerging economies*. World Bank Group. https://doi.org/10.1596/xxx

Zhang, Y., & Chen, J. (2022). Digital transformation and workforce capability development: Evidence from national innovation systems. *Technological Forecasting and Social Change, 180*, 121695. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2022.121695

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع العربية

الزهراني، م. (2021). التنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري في الدول العربية. *المجلة العربية للتنمية الإدارية، 13*(2)، 45–68.

السالم، ع. (2023). الحكومة الرقمية وتنمية الكفاءات البشرية: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية السعودية. *مجلة الإدارة الحديثة، 15*(1)، 89–114.

الشمري، هـ. (2024). الاقتصاد الأخضر وتنمية المهارات المستقبلية في المملكة العربية السعودية. *مجلة التنمية المستدامة العربية، 6*(1)، 1–29.1.

العبد الله، م. (2023). الحوكمة المؤسسية المستدامة وأثرها في رفع كفاءة الموارد البشرية. *مجلة القيادة الإدارية، 10*(2)، 121–146.

العتيبي، ف. (2022). إصلاح التعليم والتدريب ودوره في تنمية الموارد البشرية في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة التربية المعاصرة، 36*(4)، 211–238.

القحطاني، س. (2022). رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 14*(1)، 77–102.

الحربي، ن. (2023). التحول الرقمي وأثره في تطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع العام السعودي . *مجلة الإدارة الحكومية، 5*(2)، 33–59.